طرق البحث الإجتماعي
نماذج لبحوث ميدانية

الأستاذ الدكتور

سعيد ناصف

رئيس قسم الإجتماع

كلية الآداب - جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

مطورة

سبتمبر ٢٠٠٦

طرق البحث الاجتماعي
نماذج لبحوث ميدانية

الأستاذ الدكتور
سعيد ناصف
رئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

الطبعة الثانية
مطورة

سبتمبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع

٢٠٧٣٧ / ٢٠٠٦

دار النور

للـطـبـاعـة

ت / ٠١٢٥٣٩٢٩٠٢

الإهداء

لا أجد من كلمات التقدير والإعزاز، ما يعينني على التعبيـــر عمـــا تجيش به نفسي ووجداني من إعـــزاز وتقـــدير لزوجتـــي وابنتـــي رضوى وابني محمد. فهم قرة عيني، ومهجة قلبي ومصدر إلهامي وسعادتي.

مقدمة

تنبثق السياسية الإنمائية في المجتمع المعاصر من مفهوم شامل ومتكامل لعملية التنمية، هذا المفهوم ينطلق من اعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية جوانب متداخلة ومتفاعلة، ليس فقط على صعيد البنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن أيضًا على الصعيدين السياسي والأيديولوجي. لذلك تهتم خطط التنمية في مجتمعنا بالربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي في عملية التنمية، بهدف استثمار وتوجيه الطاقات والإمكانات المادية والبشرية والفنية توجيهًا صحيحًا لكي تتحقق التنمية الشاملة والمستقلة والمستدامة في مختلف المجالات والقطاعات. ومن ثم تصبح التنمية بهذا المعنى "**عملية إحداث تغيير موجه في ثقافة المجتمع وبنائه الاجتماعي**".

ولا شك أن إجراء البحوث الاجتماعية العديدة والمتنوعة تمثل وسائل مهمة تمكن أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة من أداء رسالتها الإنمائية، ومن ثم تساعد المسئولين في المواقع المختلفة على وضع أيديهم على مواطن الخلل والمشكلات القائمة التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام لعلاجها ووضع حلول لها، فمثل هذه البحوث الاجتماعية هي التي تلقي الضوء الكافي على أكثر المجالات احتياجًا لسياسات التنمية وخطط التطوير. لكل ذلك، يعد تطوير البحوث الاجتماعية في مجتمعنا خلال المرحلة الراهنة عملاً ممهدًا ومكملاً لجهود التقدم والتنمية على كل المستويات (**الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ... إلخ**).

ومن ثم فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعرض لها المجتمع المصري خلال العقود الماضية قد تركت آثارًا عميقة ليس فقط على صعيد البنية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن أيضًا على الصعيدين السياسي والأيديولوجي فضلاً عن انعكاساتها على البنية الثقافية والقيمية، الأمر الذي انعكس بشكل أكثر وضوحًا على طبيعة وحكم ونوعية المشكلات الاجتماعية التي ازداد انتشارها كانعكاس لهذه التحولات، ليس فقط على مستوى المجتمع المصري بشكل عام، ولكن أيضًا على المستويين

الريفي والحضري بصفة خاصة. فإذا كانت هذه التحولات قد صاحبها تغيرات إيجابية في بعض الجوانب والقطاعات، فلا شك أنها قد أفرزت ظواهر ومشكلات في جوانب وقطاعات أخرى. الأمر الذي يتطلب توجيه الأنظار لدراسة مثل هذه المشكلات الاجتماعية من جانب المتخصصين في العلوم الاجتماعية بعامة، والمتخصصين في علم الاجتماع بصفة خاصة بهدف تشخيص هذه المشكلات وتحديد أبعادها ومدى انتشارها في المجتمع ومعدلاتها من جانب، وتحديد العوامل المختلفة المسئولة عن هذا الانتشار من جانب آخر، وتقديم التوصيات العملية للحد من انتشارها من جانب ثالث. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الأمر يتطلب مزيدًا من التنسيق بين القائمين على إجراء هذه البحوث الاجتماعية والمسئولين التنفيذيين في مختلف القطاعات، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج هذه البحوث الاجتماعية وترجمة توصياتها إلى خطط وبرامج وسياسات تنفيذية يتم إدراجها في سياسة الدولة وبرامج التخطيط القومي سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد.

وانطلاقًا من ذلك، فإن تصميم البحث الاجتماعي يمثل أحد المجالات الأساسية المهمة للمتخصصين في الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والمتخصصين في علم الاجتماع بصفة خاصة. ومن ثم فاختيار مشكلة اجتماعية كموضوع للدراسة والبحث يفرض على الباحث الاجتماعي المتخصص ضرورة الالتزام بخطوات وقواعد المنهج العلمي من ناحية، وخطوات البحث الاجتماعي من ناحية أخرى، كما يفرض عليه أيضًا ضرورة الالتزام بقضايا ومشكلات مجتمعه من ناحية ثالثة.

وينطلق هذا العمل من الاعتقاد بأن طالب علم الاجتماع قد تعرف في مرحلة سابقة من دراسته على الأسس العامة للبحث العلمي والقواعد الأولية للتفكير العلمي، ومن ثم فالمقرر الذي يدرسه في هذا المستوى يستهدف أن يقود الطالب إلى آفاق أكثر تخصصًا. أي أنه سيمكنه من وضع وصياغة خطة للبحث الاجتماعي بأنماطه المختلفة وفي قطاعات مختلفة من قطاعات المجتمع "**ريف، حضر، مؤسسات اجتماعية مختلفة... إلخ**". كما أنه سيمكنه كذلك

من التعرف على كيفية الالتزام بالإجراءات المنهجية وبخاصة تلك التي تتعلق باختيار مشكلة البحث وصياغتها، وتحديد المفاهيم الأساسية، وتحديد الأهداف والتساؤلات والفروض، وكذلك تحديد الإجراءات المنهجية متمثلة في: اختيار المنهج، وكيفية تحديد مجالات البحث **(سواء المجال المكاني أو المجال البشري أو العينة)** ومبررات الاختيار. فضلاً عن تمكين الطالب من إعداد أدوات البحث التي يعتمد عليها في جمع البيانات الميدانية وكيفية تصميم هذه الأدوات. بالإضافة إلى تدريبه على كيفية التعامل مع البيانات الميدانية وتحويلها إلى بيانات إحصائية وتفسيرها، ومقارنة النتائج التي يتوصل إليها بنتائج البحوث والدراسات الميدانية التي أجريت على نفس المشكلة أو مشكلات مشابهة في مجتمعات متباينة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وحضاريًا، وفي مراحل وفترات تاريخية مختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وكيفية الاستفادة من هذه المقارنات والمناقشات في وضع توصيات واقتراحات لعلاج المشكلة موضوع البحث. هذا فضلاً عن استفادة الطالب من هذا المقرر في كيفية كتابة التقرير النهائي للبحث مراعيًا الشروط العلمية التي يجب الالتزام بها عند كتابة التقرير.

وأخيرًا، نرجو أن يحقق هذا العمل هدفه في خدمة طلاب علم الاجتماع، والمهتمين بإجراء البحوث الاجتماعية الميدانية والتي تعد أداة مهمة وشرطًا أساسيًا لخدمة مشروعات وبرامج وخطط التنمية الاجتماعية في كافة المجالات.

والله ولي التوفيق،

دكتور

سعيد ناصف

مدينة نصر – أكتوبر ١٩٩٦

مقدمة الطبعة الثانية

يسعدنا أن نقدم للقارئ هذه الطبعة الجديدة المطورة من كتاب طرق البحث الاجتماعي: نماذج لبحوث ميدانية، وهي الطبعة التي تستجيب لدراسات حديثة تمثل نماذج للبحوث الميدانية التي تعكس التطورات والتغيرات التي يشهدها عالمنا المعاصر، ومن ثم مجتمعنا المصري على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فضلاً عن التغيرات السريعة والمتنامية في مجالي التكنولوجيا ونظم الاتصال والإعلام. تلك التغيرات تمثل انعكاساً لتطور النظام العالمي من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، تعد العولمة على اختلاف مستوياتها وأبعادها أبرزها وأكثرها خطورة. كما تعد هذه الطبعة أيضاً استجابة للمتطلبات الأساسية التي ينبغي أن يدرسها طلاب علم الاجتماع، وذلك لما لها من أهمية في مجال البحوث الاجتماعية.

ووفقاً لهذ الرؤية التي تستهدف في النهاية إحاطة القارئ بعامة، وطلاب علم الاجتماع والدارسين بخاصة بخطوات البحث الاجتماعي، وكيفية إعداد وتصميم خطط بحثية لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية من منظور منهجي يراعي الإلتزام بالمنهج العلمي، جاء هذا العمل في سبعة فصول. يتناول الفصل الأول: خطوات واجراءات تصميم البحث الاجتماعي، ويشتمل هذا الفصل على مجموعة من المحاور والعناصر والخطوات الأساسية تتمثل في: إختيار مشكلة البحث وصياغتها، تحديد الأهداف الأساسية للبحث، تعريف المفاهيم الأساسية، تحديد أسلوب البحث، تحديد تساؤلات البحث أو فروضه، تحديد مجالات البحث(المجال المكاني، المجال البشري أو العينة، المجال الزمني). بينما يتناول الفصل الثاني اختيار أدوات البحث(الملاحظة والاستبيان)، مع إعطاء نموذج لاستمارة مقابلة يمكن أن يسترشد بها الطالب.

أما الفصل الثالث، فقد جاء بعنوان: الاستبيان وتحليل المضمون، حيث يتناول معنى كل أداة وكيفية استخدامها ومبررات الاستخدام، مع الإشارة إلى نماذج من تلك الأدوات لكي يستفيد منها الدارس. كما ناقش المؤلف في



الفصل الرابع كيفية استخدام دراسة الحالة ومزايا هذا الاستخدام وعيوبه، وكذلك كيفية الاستفادة من الإخباريين في العمل الميداني، مع الإشارة أيضاً لنموذج دليل دراسة الحالة للاستفادة منه. في حين استعرض المؤلف في الفصل الخامس لدليل دراسة المجتمع المحلي، والإجراءات المنهجية والشروط التي ينبغي توافرها بهذا الشأن. بينما جاء الفصل السادس بعنوان: العمل الميداني ومعالجة البيانات وكتابة تقرير البحث. وأخيراً تضمن الفصل السابع نماذج لبعض الدراسات والبحوث الميدانية الحديثة التي أنجزها المؤلف خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث تم التركيز في عرض تلك النماذج البحثية على الخطوات والإجراءات المنهجية دونما الخوض في تفصيلات تتعلق بنتائج تلك البحوث، حتى يستفيد منها الطالب في مجال إعداد وتصميم خطط للبحوث الاجتماعية، وأن يستفيد من الإجراءات والخطوات المنهجية التي اعتمدت عليها تلك البحوث.

ونحن إذ نقدم هذه الطبعة المطورة لنأمل أن يجد فيها القارئ والباحث في ميدان علم الاجتماع بعض ما ينشده في مجال تصميم البحوث الاجتماعية.

والله ولي التوفيق

أ.د. سعيد ناصف

سبتمبر ٢٠٠٦

الفصل الأول

خطوات وإجراءات تصميم البحث الاجتماعي

تمهيد:

ليس ثمة شك في أن البحث العلمي لا يبدأ أبدًا من فراغ، كما أنه لا يمثل جزءًا منعزلاً ومستقلاً عن بقية أجزاء العالم. فالباحث في أي ميدان يعتمد بشكل أساسي عند إجراء بحثه على المعرفة العلمية المتوفرة في ميدان بحثه، كما أن بحثه يعد حلقة في سلسلة حلقات العلم. ومن ثم، فالبحث العلمي يبدأ دائمًا من أجل الإجابة أو الوصول إلى إجابة على سؤال لا تتوافر عنه إجابة في محيط المعرفة العلمية. ولذلك ينبغي على الباحث أن يكون ملمًا إلمامًا كاملاً وجيدًا بما توصل إليه العلم في مجال تخصصه قبل أن يحدد السؤال الذي سيجيب عليه من خلال بحثه[١].

ومن ثم فإن تصميم البحث الاجتماعي يمثل أحد المجالات الأساسية المهمة للمتخصصين في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة. ومن ثم، فاختيار مشكلة اجتماعية كموضوع للدراسة يفرض على الباحث الاجتماعي المتخصص ضرورة الالتزام بخطوات وقواعد المنهج العلمي من ناحية، وخطوات وإجراءات تصميم البحث الاجتماعي من ناحية أخرى، فضلاً عن الالتزام بقضايا ومشكلات مجتمعه من ناحية ثالثة.

ولذلك فالبحث الاجتماعي Social Research هو في مجمله يتعلق بالحياة العملية واهتماماتها المختلفة. إنه يتعامل مع موضوعات غاية في الأهمية مثل العنصرية Racism والجريمة Crime والزواج Marriage والأسرة Family والطلاق Divorce والفقر Poverty والحروب، فضلاً عن القضايا والموضوعات السياسية ... وغيرها من الظواهر والمشكلات الأخرى التي تمثل مجالات مهمة للبحث الاجتماعي[٢].

وانطلاقًا من ذلك، يمكننا تصنيف الخطوات التي يتبعها الباحث عند دراسته لمشكلة اجتماعية معينة إلى أربع مراحل أساسية، تتضمن كل مرحلة مجموعة من الخطوات المنهجية الفرعية. ويمكن إجمال هذه الخطوات فيما يلي:-

المرحلة الأولى: مرحلة وضع وصياغة خطة البحث:

وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطـوات والإجـراءات يمكـن حصرها فيما يلي:

١ – اختيار مشكلة البحث وصياغتها.

٢ – تحديد الأهداف الأساسية للبحث.

٣ – تعريف المفاهيم الأساسية.

٤ – تحديد أسلوب البحث.

٥ – تحديد تساؤلات أو فروض البحث.

٦ – تحديد مجالات البحث.

- المجال المكاني (مجتمع البحث).
- المجال البشري (العينة، حجمها، أسلوب اختيارهـا ومبـررات الاختيار).
- المجال الزمني (الفترة الزمنية المحددة للبحث).

المرحلة الثانية: ـ اختيار وإعداد أدوات البحث:

يقوم الباحث في هذه المرحلة بإعداد الأدوات التي سيعتمد عليهـا فـي إنجاز العمل الميداني، وإجراء الاختبار الأولي لهذه الأدوات، حيث يستند إلى أساتذة متخصصين لتحكيم الأدوات المختارة، وتتم هذه العمليات قبل النزول إلى الميدان لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من مجتمع البحث.

المرحلة الثالثة: ـ مرحلة العمل الميداني: ـ

وتتضمن مرحلة العمل الميداني مجموعة من الخطوات يقوم بها الباحث بعد انتهائه من تصميم أدوات البحث فـي صـورتها النهائيـة، بـدءًا مـن الاتصالات بالمسئولين في مجتمع البحث لتسهيل مهمة الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة، مرورًا بالتدريب الجيد على أدوات البحث، وصـولاً إلى مقابلة المبحوثين (**العينة المختارة**) وجمع البيانات والمعلومات المطلوبة.

المرحلة الرابعة: ـ مرحلة معالجة البيانات الميدانية واستخلاص النتائج وكتابه التقرير النهائي:ـ

في هذه المرحلة يقوم الباحث بمعالجة البيانات الميدانية التي حصل عليها من خلال المقابلات واللقاءات الميدانية مع عينة البحث (عمليات الترميز والتبويب وإعداد الجداول) واستخراج النسب الإحصائية، ومعاملات الارتباط وكذلك العلاقات بين المتغيرات فضلاً عن التحليلات الإحصائية الأخرى التي تتفق وأهداف البحث. والعوامل المختلفة المرتبطة بمشكلة البحث، وتفسير البيانات الميدانية في ضوء التوجه النظري للباحث من جانب، ومقارنة نتائج بحثه مع نتائج الدراسات والبحوث الأخرى التي أجريت على المشكلة ليس فقط على المستوى المحلي، ولكن على المستويين الإقليمي والعالمي من جانب آخر. وأخيرًا كتابة التقرير النهائي للبحث.

وفيما يلي عرض موجز للخطوات والإجراءات التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث الاجتماعي عند دراسته لمشكلة اجتماعية معينة:

المرحلة الأولى: ـ وضع وصياغة خطة البحث:

١ – اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

تمثل اختيار مشكلة البحث أهم خطوات البحث الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب معه أن يراعي الباحث الاجتماعي المتخصص مجموعة من الاعتبارات عند اختياره مشكلة معينة للدراسة. فإذا كان الهدف الأساسي للبحث الاجتماعي يتمثل في الإجابة على تساؤل ليست له إجابة علمية في ميدان علم الاجتماع بشكل عام، أو في أي فرع من فروعه المتخصصة، فإن اختيار المشكلة يتوقف على قدرة الباحث وإمكانياته في الإطلاع على تراث علم الاجتماع بعامة، والبحوث والدراسات التي أجريت في الميدان الذي يرغب التخصص فيه بخاصة.

ويرى "رايت ميلز C. Wright Mills" أن مشروع البحث الاجتماعي لكي يكون ذا أثر سوسيولوجي، فإن عليك البحث والتنقيب في مصادرك

الشخصية (في حقيبتك الخاصة) حتى يتسنى لك الربط بين القضايا في المجتمع (العالم الأكبر)، وبين خبراتك (العالم الأصغر). ويؤكد "ميلز" على أن البحث الاجتماعي ليس موضوعًا كل ما فيه هو الأرقام الجافة والجداول، أو حتى وصفًا دقيقًا أو نظريات معقدة، ولكن البحث الاجتماعي لابد من أن تكون له ثمة علاقة وثيقة واهتمام بالغ من شأنه أن يسمو به عن مستوى الملل إلى مستوى التفكير العقلي. كما يشير أيضًا إلى أنه بالإضافة إلى الخبرات الشخصية للباحث، فإن ثمة مصادر عديدة يمكنه اللجوء إليها عند تحديده لموضوع البحث. وأنه من الممكن التوصل إلى موضوعات للبحوث الاجتماعية من المجهودات الرسمية التي تُبذل من أجل إيجاد موضوع للدراسة بصرف النظر عن الخبرات والأفكار الشخصية للباحث. وحتى يتسنى للباحث إيجاد موضوع عليه أن يفتح صدره وذهنه إلى المصادر المحتملة التي تحتوي تلك الأفكار. وهذه المصادر قد تكون مواد قد تم نشرها بالفعل أو قد تكون الأفراد الآخرين، أو مشروعات للبحوث الجارية[٣].

ويشير "نعيم"[٤] إلى أن هناك مصدرين أساسيين يعتمد عليهما الباحث في اختياره لمشكلة بحثه، وهما: المصدر العلمي، والمصدر العملي.

أما **المصدر العلمي**، فنتيجة لإطلاع الباحث على المعرفة المتوافرة في مجال تخصصه (علم الاجتماع الحضري، الريفي، السياسي، الصناعي، الأسري، القانوني ... إلخ)، ومعرفته الجيدة بتفاصيلها يكتشف أن هذه المعرفة تعاني من قصور في جانب معين، أو وجود تناقض بين أجزائها، أو في نتائج البحوث السابقة. وهنا تثار في ذهن الباحث مجموعة من التساؤلات لا يجد إجابة لها في تراث علم الاجتماع، ومن ثم تصبح هذه التساؤلات مجالاً للدراسة والبحث. أما **المصدر العملي**، فيتمثل في الواقع الاجتماعي، حيث تظهر في المجتمع بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تمثل تهديدًا للمجتمع مثل (إدمان المخدرات، التطرف والعنف، البطالة، العولمة ... إلخ)، وقد يتزايد انتشار هذه الظواهر خلال فترة معينة للدرجة التي تصبح معها تشكل خطرًا على المجتمع. وتشكل معوقًا للتنمية والتقدم، ومن ثم تثير انتباه

المسئولين والمتخصصين لمحاولة تقديم إرشادات وتوصيات لمواجهة هذه المشكلات. فإذا كانت هذه المشكلات قد درست من قبل، فإنه يمكن للعلماء تقديم الحلول لها من واقع البيانات ونتائج الدراسات والبحوث المتاحة. وإذا لم تتوافر دراسات وبحوث عنها، فإن الأمر يتطلب القيام بإجراء بحوث حولها للتعرف على أسبابها ومدى انتشارها وأبعادها والآثار المختلفة التي يمكن أن تترتب على انتشارها على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

وثمة مصادر أخرى كثيرة ومتنوعة يتمكن الباحث من خلالها من الحصول على مشكلة بحثه، نذكر منها على سبيل المثال: المصادر المطبوعة Printed Sources وأيضًا مشروعات الأبحاث الاجتماعية المتطورة والبيانات المتاحة عنها، Ongoing Social Research Projects and Available Data فضلاً عن المعلومات والبيانات الرسمية (الحكومية) Government – Collected Data، وأيضًا البيانات والمعلومات غير الحكومية Nongovernmental Data. إلى جانب ذلك، فإن الإطلاع على التراث السوسيولوجي الذي يرتبط بمشكلة البحث يُعد مطلبًا أساسيًا يُفيد الباحث منه كثيرًا في تحديده واختياره لمشكلة بحثه. ومن المصادر الأخرى المهمة لاختيار مشكلة البحث: إعلام الآخرين من ذوي المعرفة بالبحث، ومن ثم فإن أفضل الطرق لتعزيز وإثراء المعرفة حول موضوع البحث تتمثل في أن يتحدث الباحث مع ذوي المعرفة حول موضوع البحث، وثمة فئات ثلاث يمكن للباحث الحوار معهم حول مشكلة البحث وهم: الباحثون المشابهون في موضوعهم والذين قد أقاموا دراستهم على موضوعات شبيهة بموضوع البحث المطروح، وأيضًا المطلعون، وهم من لهم دراية ومعرفة بالموضوع محل البحث. وثالثًا الأصدقاء المثقفون حيث يكون الحوار معهم فعالاً ومثمرًا(٥).

ويعني ذلك أن ثمة اعتبارات يجب أن يراعيها الباحث الاجتماعي عند اختياره لمشكلة بحثه: نذكر منها:

أولاً:– أن يكون على معرفة جيدة بتراث علم الاجتماع بشكل عام وتراث الميدان الذي يرغب التخصص فيه بصفة خاصة، حتى يمكنه التعرف

على المشكلات التي لم تدرس بعد، أو المشكلات التي تمت دراستها من جوانب معينة ولم تدرس من جوانبها الأخرى.

ثانيًا: أن يختار إحدى المشكلات المهمة والتي تشكل تهديدًا مباشرًا أو غير مباشر للمجتمع والتي تمثل عائقًا يحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي. وبعد اختيار الباحث للمشكلة يبقى أمامه أن يحددها تحديدًا دقيقًا. وهنا ينبغي عليه أن يُراعي أمرين هامين عند تحديده للمشكلة موضوع الدراسة: -

الأمر الأول: - ويتمثل في ما إذا كانت رؤيته للمشكلة رؤية جزئية أو رؤية شمولية. فلا شك أن رؤية الباحث وموقفه الأيديولوجي والفكري سوف تنعكس بشكل واضح في صياغته وتحديده لمشكلة بحثه. فإذا كان الباحث ينطلق من المنظور الضيق Micro، فإن تحديده للمشكلة سوف يتفق والإطار النظري والتوجه الأيديولوجي الذي يتبناه. ومن ثم يختلف عما إذا كان توجه الباحث توجهًا موسعًا أو شموليًا Macro.

الأمر الثاني: - والذي يجب أن يراعيه الباحث قبل صياغته وتحديده لمشكلة بحثه، يتمثل في أسلوب الدراسة: هل هو الأسلوب الاستطلاعي، أو الأسلوب الوصفي أو الأسلوب التجريبي أو التاريخي أو المقارن ... إلخ؟ فلا شك أن وعي الباحث بذلك عند تحديده للمشكلة سوف يجنبه الوقوع في كثير من الأخطاء المنهجية، وبخاصة فيما يتعلق بوضع تساؤلات أو فروض للدراسة، أو فيما يتعلق باختيار المنهج (الأسلوب المنهجي) المناسب للدراسة.

وانطلاقًا من ذلك، فإنه يمكننا اختيار مشكلة كمثال يصلح للبحث، ونحاول وضع صياغات مختلفة لها مع مراعاة الاعتبارين السابقين.

مشكلة الإدمان: - يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي: -

١ - ما العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد والاتجاه لتعاطي المخدرات؟ "دراسة تجريبية".

٢ – ما أبعاد ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري؟ "دراسة استطلاعية".

٣ – ما هي اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري؟ "دراسة وصفية".

يتضح من تحديد المشكلة على النحو السابق ما يلي: –

* أن صياغة المشكلة رقم (١) تبين أن الدراسة دراسة تجريبية، وأن الباحث ينطلق من التحليل الجزئي للمشكلة، وذلك لتركيزه على الفرد كوحدة للدراسة وليس التركيز على المجتمع بنظمه الاجتماعية المختلفة (السياسي والاقتصادي والقانوني والتربوي والإعلامي ... إلخ). فالتركيز هنا ينصب فقط على الشخص الذي يتعاطى المخدرات والتعرف على الظروف الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها على اتجاه الفرد للتعاطي.

* أن صياغة المشكلة في التساؤل رقم (٢) يشير إلى أن الدراسة دراسة استطلاعية، فالباحث ليس لديه معلومات أو بيانات عن ظاهرة الإدمان والعوامل والظروف المؤثرة في انتشارها في المجتمع المصري، وكذلك ليس لديه بيانات عن أبعادها وجوانبها المختلفة. لذلك جاءت صياغته للمشكلة على النحو المبين.

* أما صياغة المشكلة على النحو المبين في رقم (٣)، فإنها تشير إلى استخدام الباحث للأسلوب الوصفي، وأن الباحث لديه معلومات عن المشكلة موضوع الدراسة، لكنها في حاجة إلى وصف وتحليل كمي وكيفي، وذلك للتعرف على العوامل المسئولة عن انتشار الإدمان بين الشباب الجامعي بصفة خاصة.

ومن ثم، فإن وعي الباحث الاجتماعي بأهمية وخطورة المشكلة التي يدرسها من جانب، وموقفه الأيديولوجي وتوجهه النظري من جانب آخر، فضلاً عن وعيه بالأسلوب الأمثل الذي ينبغي أن يستخدمه في الدراسة من جانب ثالث، يمثل خطوة مهمة تمكنه من تحديد وصياغة المشكلة بأسلوب

علمي ومنهجي سليم. ويجنبه الوقوع في أخطاء منهجية وبخاصة عند اختياره للمنهج المناسب، أو عند اختياره للأسلوب الذي يتناسب ودراسته، وأيضًا يمكنه من تفسير البيانات تفسيرًا يتفق ورؤيته النظرية التي انطلق منها منذ البداية. ومن هنا جاءت أهمية الاختيار الجيد للمشكلة أولاً: ثم التحديد الدقيق لها ثانيًا. ومن ثم تعتبر هذه الخطوة أهم الخطوات المنهجية في تصميم وإعداد البحث الاجتماعي.

٣ – تحديد الأهداف الأساسية للبحث:

إن هدف مشروع البحث يختلف باختلاف ما يمكن للبحث أن يخرج به من نتائج. ويحدد (بابي Babbie 1992) ثلاثة أهداف عامة لأي مشروع بحث. فهو يقول: "**إن الخريطة تحتوي على أماكن مجهولة كثيرة، ولكن وجود مفتاح لهذه الخريطة هو الذي يوضح ما بها من أماكن مجهولة، فعندما يدور البحث حول مناطق ما مجهولة، فإن الهدف من وراء البحث هو كشف المكان، إن الكشف الجيد عن طبيعة الموضوع قد يعطي دافعًا للآخرين للتفكير فيه، وعندما يسعى مشروع البحث إلى الغوص في التفاصيل بدقة، ومن ثم التوصل إلى فهم دقيق لها، فإن هدف هذا البحث يصبح الوصف. وعندما يضع مشروع البحث اختبارًا لفكرة خاصة ليصل إلى الظروف التي تتزايد معها الظاهرة أو تتناقص، وما إذا كانت لها أهمية أم لا؟ فإن الهدف من البحث يصبح التفسير. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن معرفة الهدف من الموضوع محل البحث عن طريق تفكير الباحث فيما يود أن يصل إليه عندما يكتمل البحث. فهل يرغب الباحث في أن يقول: لماذا تحدث ظاهرة ما (تفسير)؟، أو هل يرغب في أن يبين بدقة الحالة التي عليها الظاهرة موضوع البحث (الوصف)؟، أم هل يرغب الباحث في أن يميط اللثام عن أفكار وعوالم جديدة (الاكتشاف)؟**"[٦].

وهكذا، فإن اختيار الباحث الاجتماعي لمشكلة اجتماعية واعتبارها مشكلة تستحق الدراسة، إنما يعني أن هناك مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال الدراسة الاجتماعية التي يقوم بها. ومن ثم فإن لكل بحث أهدافه الخاصة به والتي تتفق وطبيعة المشكلة التي يختارها الباحث، الأمر

الذي يتطلب تحديد هذه الأهداف تحديدًا دقيقا وواضحًا. ويراعى في تحديد الباحث لأهداف بحثه أن تكون أهدافه واقعية، أي ضرورة أن تتفق هذه الأهداف وإمكانيات الباحث العلمية وقدراته المادية. وتختلف أهداف البحوث الاجتماعية تبعًا لاختلاف المشكلات من جانب، واختلاف صياغة كل مشكلة من جانب آخر. ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح في المثال السابق "**مشكلة الإدمان**" فعلى الرغم من الاتفاق على أن الإدمان يمثل مشكلة مهمة وخطيرة تفرض على الباحثين ضرورة التصدي لها ودراستها والتعرف على أبعادها وآثارها، إلا أن الأهداف تختلف من صياغة لأخرى، فإذا كان الهدف الأساسي للدراسة كما هو مبين في الصياغة رقم (١) يتمثل في التعرف على العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد وبين اتجاهه لتعاطي المخدرات. فإن الهدف الأساسي للدراسة كما هو مبين في رقم (٢) يتمثل في الكشف عن الأبعاد والجوانب المختلفة لظاهرة الإدمان ومدى انتشارها في المجتمع والمناطق التي ترتفع فيها نسبة الإدمان. في حين يصبح الهدف الأساسي للدراسة كما هو مبين في رقم (٣)، الكشف عن اتجاهات وقيم الشباب الجامعي نحو ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري. ولا شك أن كل هدف رئيسي من هذه الأهداف يتضمن مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال دراسته.

٣ – تعريف المفاهيم الأساسية:

يمثل المفهوم العنصر الأساسي الذي تتكون منه المعرفة العقلية بأشكالها ومستوياتها المختلفة. فالأحكام والفروض والقضايا والنظريات هي عبارة عن أنساق من المفاهيم. والمفهوم ببساطة هو عبارة عن رمز أو فكرة تعبر عن أشياء في الواقع أو في الذهن. ونحن نصل إلى تكوين المفاهيم عن طريق عمليتين هما: التحليل والتأليف[٧].

ونظرًا لاختلاف التوجهات النظرية والأيديولوجية للمهتمين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بخاصة، فليس ثمة إتفاق بينهم حول كثير من المفاهيم المستخدمة

في مجال علم الاجتماع. فاختلاف وتباين الأطر النظرية والفكرية يعكس إختلافًا حول تعريفات المفاهيم المستخدمة. ولذلك فمن الأهمية أن يحدد الباحث بدقة ووضوح المفاهيم الأساسية التي تحتويها الدراسة ويعرفها تعريفًا مجردًا وآخر إجرائيًا.

- **أما التعريف المجرد** فالمقصود به تعريف المفهوم باستخدام مفاهيم أخرى أكثر بساطة، وتوجد حولها درجة كبيرة من الاتفاق. ففي المثال السابق يعرف الإدمان تعريفًا مجردًا بأنه تعاطي الفرد للمواد المخدرة لفترة معينة حتى يصبح مدمنًا لهذه المواد ولا يستطيع الاستغناء عنها.

- **أما التعريف الإجرائي**، فإنه يشير إلى ما يكون عليه المفهوم في الواقع الفعلي. ولذلك فإن المفهوم الإجرائي الذي يحدده الباحث يجب أن يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تمكن الباحث من الاسترشاد به في الميدان فضلاً عن أن تحديد الباحث لمفاهيمه بدقة وفقًا لمؤشرات ومحددات واضحة وواقعية يمكنه من اختيار مجالات بحثه وبخاصة المجال المكاني والمجال البشري (عينة البحث). ومن ثم يصبح لتحديد المفاهيم أهمية في مجال البحث العلمي بعامة والبحث الاجتماعي بخاصة. وفي بحثنا السابق عن الإدمان يمكننا صياغة تعريف إجرائي للمدمن بأنه: **كل شخص يتناول بصفة منتظمة أو غير منتظمة وبدون داع طبي (كعلاج مثلاً) مادة منبهة أو منشطة أو منومة أو مهدئة (الحشيش، الأفيون، الكحوليات بأنواعها، الهيروين، الكوكايين، البانجو، أو الأنفيتامينات ... إلخ). أو غيرها من المواد الهيدروكاربونية أو الغازات التيارة مثل عوادم البنزين أو الكولة) والتي تحدث اعتمادًا نفسيًا أو بدنيًا. وعند التوقف عن تعاطيها تحدث أعراضًا انسحابية Withdrawal ويتم علاجه في إحدى المؤسسات العلاجية المتخصصة.**

ومن ثم. فإن تحديد المفهوم على هذا النحو يمكن الباحث بعد ذلك من تحديد مجاله المكاني (مجتمع البحث)، كما يمكنه أيضًا من اختيار عينة البحث بسهولة وبدقة ووضوح.

غير أن تساؤلاً يطرح نفسه في هذا المجال مؤداه: **من أين يأتي الباحث بمفاهيم دراسته؟** الإجابة على هذا التساؤل مؤداها أن لكل بحث مفاهيمه الخاصة به والتي تختلف من بحث لآخر وفقًا لصياغة المشكلة وتحديدها. ففي المثال السابق "**مشكلة الإدمان**" نجد اختلافات واضحة في المفاهيم الأساسية نتيجة لاختلاف صياغة المشكلة وتحديدها من باحث لباحث آخر. ومن ثم يجب على الباحث أن يعرف المفاهيم التي يستخدمها تعريفًا إجرائيًا محددًا وواضحًا حتى لا يحدث خلط في استخدام تلك المفاهيم.

بالإضافة إلى أن تعريف المفهوم يعتمد على النظرية التي يسترشد بها الباحث بما تتضمنه من افتراضات نظرية وتمييزات أيديولوجية ورؤية فكرية، بل أن اختيار المفاهيم نفسها يعكس ذلك التوجيه النظري للباحث[٨].

ومن ثم، فإن تحديد المفاهيم بدقة يحتل أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية. إن بعض المصطلحات قد تبدو مألوفة لنا مثل: الكحوليات والاستقلال، وجناح الأحداث... إلخ ... بيد أنه لابد من الوقوف على المعاني الدقيقة لمثل هذه المصطلحات وإيجاد طريقة لقياس تلك المفاهيم. ومن ثم يجب على الباحث أن يهتم في عرضه لخطة بحثه بتوضيح المفهوم أو المفاهيم الرئيسية التي سيستخدمها. ويجب عليه مناقشة القضية العامة لموضوع القياس الذي يتضمن بدوره موضوعين آخرين هما: أولاً: **الصدق Validity**. وتعني: هل قياس المفهوم يثمر نتيجة تمثل ما يعنيه المفهوم تمثيل حقيقيًا؟ **ثانيًا: الثبات Reliability**. ويعني أن نخرج بنفس النتائج تقريبًا في حالة تكرار البحث أو التجربة، مما يؤكد على أن ثمة ثقة في طريقة القياس التي اعتمد عليها الباحث[٩].

٤ – تحديد أسلوب البحث:

أشرنا ونحن بصدد الحديث عن كيفية اختيار الباحث لمشكلة بحثه إلى أنه يجب أن يراعي أمرين هامين، **أحدهما**: كيفية تناوله للمشكلة موضوع البحث، هل سيتناولها من خلال التركيز على جانب معين"**النظرية الجزئية**" أم

سيتناولها بالتركيز على جوانبها وأبعادها المختلفة "**النظرة الشمولية**"؟.
والأمر الثاني يتعلق بتحديده لنوع الأسلوب الذي سيستخدمه في البحث. هل هو الأسلوب الاستطلاعي، أم الأسلوب الوصفي، أم الأسلوب التجريبي، أم الأسلوب التاريخي أو غير ذلك؟. وأوضحنا أن وعي الباحث بهذين الأمرين في تحديده وصياغته لمشكلة بحثه يجنبه الوقوع في كثير من الأخطاء المنهجية، وبخاصة فيما يتعلق بتحديده لنوع الدراسة أو أسلوب البحث، أو تحديده للتساؤلات أو الفروض التي ستنطلق منها الدراسة.

ويشير "نعيم"[١٠] إلى أن هناك فرقًا بين المنهج والأسلوب والأداة. فالمنهج لفظ يشير إلى الطريقة العلمية التي تستخدمها كافة العلوم للوصول إلى المعرفة العلمية. والمنهج العلمي هو الذي يفرق بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية. وتستخدم البحوث الاجتماعية على اختلاف أنواعها منهجًا واحدًا هو المنهج العلمي. ولكن هذه البحوث تستخدم أساليب مختلفة تبعًا لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة مثل الأسلوب الاستطلاعي أو الوصفي أو التجريبي أو التاريخي. غير أن هذا التصنيف هو تصنيف تعسفي المقصود به فقط التوضيح، وذلك لأن الباحث في الواقع قد يستخدم أكثر من أسلوب في البحث الواحد. ومن ثم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال يتمثل في: متى يستخدم الباحث الاجتماعي أيًا من هذه الأساليب في البحث الذي يقوم بأجرائه؟ بمعنى آخر: ما هي الاعتبارات التي تحدد ما إذا كانت الدراسة دراسة استطلاعية أو وصفية أو تجريبية أم تاريخية؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكننا باختصار التمييز بين أساليب البحث الاجتماعي على النحو التالي:

- الأسلوب الاستطلاعي:

يلجأ الباحث إلى استخدام هذا الأسلوب في حالة عدم توافر بيانات أو معلومات عن الظاهرة موضوع دراسته. ومن ثم، فإن التأكد من عدم وجود معلومات وبيانات عن الظاهرة أو المشكلة التي يقوم الباحث بدراستها يتطلب منه ضرورة الإطلاع على التراث العلمي في ميدان تخصصه، حتى يتأكد من عدم وجود هذه البيانات. وهنا يقوم بإجراء دراسة استطلاعية أو

استكشافية لجمع بيانات عن جوانب وأبعاد المشكلة وعن أماكن انتشارها، ومعدلاتها ومدى اختلاف نسبتها من مجتمع محلي لمجتمع آخر. واستخدام الباحث للأسلوب الاستطلاعي يفرض عليه أن يحدد مشكلة بحثه في شكل تساؤل عام ليس لديه إجابة عنه، ويحاول جمع المعلومات الكافية للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي الذي حدده في صياغته لمشكلة بحثه. ففي المثال السابق "**مشكلة الإدمان**" يمكن للباحث أن يحدد مشكلة بحثه باستخدام الأسلوب الاستطلاعي على النحو التالي: -

ما أبعاد ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري؟

أو ما هي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى انتشار ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري؟

أو ما الآثار المختلفة لانتشار ظاهرة الإدمان في المجتمع المصري؟

وفي هذه الحالة يمكن للباحث أن يجمع معلومات وبيانات عن الظاهرة موضوع دراسته من مصادر مختلفة (هيئات ومؤسسات، أفرادًا وجماعات ... إلخ). كما يمكنه أيضًا استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة مثل (المقابلات الفردية، والجماعية، والإخباريين، والاستبيان ... وغير ذلك من أدوات بحثية لتحقيق هدف الدراسة.

غير أن أهمية هذا النوع من الدراسات الاجتماعية تبدو في إتاحة الفرصة للباحثين لإجراء مزيد من الدراسات الأكثر تحديدًا، وذلك لوصف وتحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسات الاستطلاعية. وهنا نجد الأسلوب الوصفي يفرض نفسه كأحد أساليب البحث الاجتماعي المهمة.

ب – الأسلوب الوصفي:

يلجأ الباحث إلى استخدام هذا الأسلوب حين يكون على علم بأبعاد وجوانب وعناصر الظاهرة التي يريد دراستها نظرًا لتوافر المعرفة عنها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سابقة تناولت هذه العناصر. وعادة ما

يطلق على هذه البحوث الوصفية اسم المسوح الاجتماعية Social Surveys أو البحوث المسحية بوصفها أحد أساليب البحث الاجتماعي(١١).

وتهدف البحوث المسحية إلى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل جوانبها وأبعادها المختلفة، وصفًا كميًا وكيفيًا، والتعرف على العوامل المختلفة المسئولة عن انتشار الظاهرة خلال مرحلة معينة. كما تفيد نتائج البحوث المسحية الباحثين الاجتماعيين في إجراء مزيد من البحوث المتعمقة والتي تسعى إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات والعوامل المختلفة وبين انتشار الظاهرة موضوع الدراسة. وهذا النوع من البحوث والذي يهدف إلى الكشف عن علاقة بين متغيرين، أو تلك التي تنطلق من فروض معينة لإثبات صحتها يطلق عليها البحوث التجريبية. حيث يضع الباحث مجموعة من الفروض ويحاول اختبارها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك للتأكد من صحتها أو إثبات عكسها. وفي المثال السابق **"مشكلة الإدمان"** يستطيع الباحث أن يحدد مشكلة بحثه انطلاقًا من استخدامه للأسلوب الوصفي على النحو التالي: -

- **ما اتجاهات وقيم الشباب الجامعي نحو ظاهرة الإدمان؟**

أو - ما طبيعة القيم التي يتبناها المدمنون والتي تؤثر على سلوكهم الاجتماعي؟

وفي هذا النوع من الدراسات يهتم الباحث بالتعرف على طبيعة القيم الاجتماعية ووصفها وتحليلها والكشف عن مدى تأثيرها في شخصية المدمن ومدى انعكاسها على تصرفاته تجاه نفسه وتجاه الآخرين. وفي مثل هذه الدراسات يكون وصف الظاهرة وتشخيصها هو محور اهتمام الباحث.

جـ- الأسلوب التجريبي: -

يلجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب التجريبي حينما يكون على معرفة جيدة وإلمام كامل بجوانب وأبعاد وخصائص الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك يكون على معرفة جيدة بالعوامل والمتغيرات المسئولة عن انتشارها.

وتصنف الدراسة بأنها دراسة تجريبية إذا ما كان الباحث يسعى إلى تحقيق أي من الهدفين التاليين: –

أولاً: التعرف على العلاقة بين متغيرين: أحدهما متغير أساسي أو مستقل، والثاني متغير تابع Dependent and Independent Variable. بمعنى أن يكون الباحث على علم بأن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات المسئولة عن انتشار الظاهرة، لكنه في حاجة إلى التعرف على أي من هذه العوامل هو المؤثر الأساسي والفعال في الظاهرة، وأيهما غير مؤثر بنفس الدرجة[١٢]. فيحدد مشكلته بحيث توضح هذه الإشكالية. ففي المثال السابق، يمكن للباحث أن يحدد مشكلته باستخدام الأسلوب التجريبي على النحو التالي:–

ما طبيعة العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد والاتجاه لتعاطي المخدرات؟.

أو هل ثمة علاقة بين التسرب من التعليم واتجاه الطلاب إلى تعاطي المخدرات؟

أو هل هناك علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة، والاتجاه إلى تعاطي المخدرات؟

أو هل ثمة علاقة بين ارتفاع معدلات الأمية والاتجاه إلى تعاطي المخدرات؟

إن صياغة الباحث وتحديده لمشكلة بحثه على هذا النحو يتطلب منه أن يختار مجموعتين كعينة للدراسة الميدانية: المجموعة التجريبية وهي المجموعة الأساسية التي ستجري عليها الدراسة، والمجموعة الضابطة والتي من خلالها يمكنه أن يتعرف على مدى تأثير المتغير المستقل على الظاهرة موضوع دراسته (سواء كان التأثير تأثيرًا سلبيًا أو موجبًا).

فإذا كان الباحث قد حدد مشكلة بحثه للتعرف على تأثير اختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد على اتجاهه لتعاطي المخدرات، فإن ذلك يفرض عليه أن يختار مجموعة من الأفراد ينتمون إلى مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع (كمجموعة تجريبية) ويختار وبنفس الطريقة مجموعة من الأفراد ينتمون إلى مستوى اجتماعي واقتصادي منخفض (كمجموعة ضابطة). ويجب أن يراعي الباحث عند اختياره للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة أن تتساوى المجموعتان في كل الخصائص المتشابهة وأن يكون الاختلاف الأساسي بين المجموعتين في أحد المتغيرات وهو المتغير المستقل. كاختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي مثلاً، وأن تتشابه المجموعتان في الخصائص الأخرى كالسن والنوع والسمات الأخرى. ثم يتعرف من خلال دراسته للمجموعتين هل: كلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، كلما زاد اتجاه إلى تعاطي المخدرات؟ أم أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد ليس هو المحدد الأساسي؟ وأن هناك متغيرات وعوامل أخرى هي المسئولة عن ذلك؟ في هذه الحالة يستطيع الكشف عنها من خلال دراسته للمجموعة الضابطة.

ثانيًا: كما يلجأ الباحث إلى استخدام الأسلوب التجريبي في الدراسة إذا كان لديه مجموعة من الفروض يسعى إلى التأكد من صحتها في الواقع. وفي هذه الحالة يحدد الباحث مشكلة بحثه في شكل فرض علمي يُحتمل فيه الصدق أو الخطأ على النحو التالي: -

- كلما ارتفع الدخل كلما زادت معدلات الإدمان بين الشباب.

أو – كلما ارتفعت نسبة الأمية في الريف كلما زادت معدلات الإدمان بين الفلاحين.

أو – كلما زادت معدلات البطالة بين العمال زادت نسبة الإدمان.

أو – هناك علاقة إيجابية بين التسرب من التعليم وارتفاع نسبة الإدمان بين الطلاب.

وتشير الصياغات السابقة إلى أن الباحث لديه فرض علمي محدد وواضح لكنه ليس متأكدًا من صحته، ومن ثم يلجأ إلى اختباره من خلال الاعتماد على الأسلوب التجريبي. ونفس الشيء يمكنه اختيار مجموعتين للبحث "مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة" ثم يجري دراسته لإثبات صحة أو خطأ هذا الفرض.

بالإضافة إلى الأساليب السابقة، ثمة أساليب أخرى كثيرة ومتنوعة يلجأ إليها الباحث الاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال "**الأسلوب التاريخي**".

د – الأسلوب التاريخي:

ليس ثمة شك في أن استخدام المعلومات والبيانات التاريخية في البحوث الاجتماعية يحتل أهمية خاصة عند المتخصصين في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية بصفة خاصة). وأن التاريخ بالنسبة لهم هو تاريخ اجتماعي سواء صنفه المؤرخون بأنه تاريخ سياسي أو ديني أو اقتصادي. ومن ثم لا نستطيع القول بأن هناك فئة خاصة من الدراسات التاريخية مكرسة أساسًا للماضي عند العلماء الاجتماعيين الذين يعنون بالوقائع الماضية، وإنما هم يتصورون منهجًا جديدًا لدراسة التاريخ بكل أنواعه تنطبق عليه المعايير المتفق عليها في العلوم الاجتماعية، ويقدم لها الحقائق والشواهد التي تلقي الضوء على مهمة عالم الاجتماع والأنثربولوجيا وعالم النفس الاجتماعي أيضًا. والمؤرخ الذي يقوم بهذا النوع من البحوث التاريخية إنما يستخدم نظريات العلوم الاجتماعية ومقولاتها وأساليبها المنهجية والبحثية، وبالمثل فإن المتخصص في العلوم الاجتماعية حينما يسعى إلى تناول الماضي واستخلاص الشواهد منه، فإنه يلجأ إلى المؤرخين ويستخدم المناهج وطرق البحث التي يعتمدون عليها[١٣].

ومن ثم، فاستخدام المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية يُقصد به الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر. وحينما يلجأ الباحث الاجتماعي إلى التاريخ، فإنه لا

يحاول تأكيد الحوادث الفردية، ولا يهدف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد، وإنما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات أو ظاهرة من الظواهر منذ نشأتها وذلك بهدف التعرف على طبيعتها وما تخضع له من قوانين. أي أننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية، ونربط الحاضر بالماضي، ونفهم طبيعة القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية(١٤).

ونظرًا لأن المشكلات الاجتماعية لا توجد في فراغ، وأنها توجد وتنتشر في سياق اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي خلال مرحلة معينة. فضلاً عن أن المشكلات الاجتماعية لها جذورها التاريخية، فإن الباحث الاجتماعي عند تناوله لمشكلة معينة بالدراسة والتحليل ينبغي عليه أن يكون ملمًا بجذور هذه المشكلة ومراحل تطورها، والظروف والمتغيرات التي ظهرت وتطورت خلالها. ومن ثم يجب على الباحث أن يثير مجموعة من التساؤلات المهمة مثل (ما، ومتى، وكيف، وأين، ولماذا)؟ بمعنى آخر ضرورة أن يتعرف الباحث على جوانب وأبعاد المشكلة منذ بداية ظهورها ومراحل تطورها والعوامل والظروف المختلفة التي أسهمت في انتشارها خلال مراحل مختلفة. ومن هنا جاءت أهمية اعتماد الباحث الاجتماعي على المصادر والكتابات التاريخية التي تعالج الفترة التاريخية التي ظهرت فيها المشكلة الاجتماعية. ولا يعني اعتماد الباحث الاجتماعي على المصادر التاريخية أن يكون مؤرخًا، وإنما يعني أن الباحث الاجتماعي يُعيد قراءة المادة التاريخية التي يقدمها المؤرخ ويحللها تحليلاً اجتماعيًا مراعيًا في هذا التحليل للظروف الاجتماعية والثقافية التي أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور المشكلة خلال مرحلة تاريخية معينة. فضلاً عن الاهتمام بتحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع خلال هذه المراحل المختلفة. ومن ثم يصبح الباحث الاجتماعي من خلال تتبعه لتاريخ المشكلة وجذورها قادرًا على فهم

حاضرها والتنبؤ بمدى انتشارها خلال المراحل القادمة. أي تصبح لديه القدرة على رسم صورة ورؤية استشرافية حول مستقبل المشكلة خلال المراحل القادمة. ويعني ذلك أن اعتماد الباحث الاجتماعي على الأسلوب التاريخي يعد أمرًا مهمًا عند دراسته للمشكلة الاجتماعية.

وبعد أن يحدد الباحث الأسلوب الذي يتناسب وطبيعة المشكلة التي يدرسها عليه أن يحدد بدقة ووضوح تساؤلات أو فروض البحث.

٥ – تحديد تساؤلات أو فروض البحث:

سبق وقد أشرنا ونحن بصدد الحديث عن اختيار الباحث للأسلوب الذي يتناسب وطبيعة المشكلة التي يدرسها، إلى أن تحديد أسلوب البحث (استطلاعي، ووصفي أو تجريبي) يترتب عليه ما إذا كان الباحث سيعتمد في بحثه على طرح مجموعة من التساؤلات أو مجموعة من الفروض Hypotheses التي يسعى البحث لاختبار مدى صدقها. فإذا كان الباحث قد صاغ مشكلة بحثه وفقا للأسلوب الاستطلاعي أو الأسلوب الوصفي، فإن ذلك يحتم عليه ضرورة صياغة ووضع مجموعة من التساؤلات الأساسية التي يهدف البحث للإجابة عليها. أما إذا حدد مشكلة بحثه وصاغها وفقًا للأسلوب التجريبي، فإنه يجب عليه وضع مجموعة من الفروض. ومن ثم يجب أن يكون الباحث على وعي ودراية بهذه الأمور حتى لا يقع في أخطاء منهجية.

ولذلك، فإن الدراسة الاستطلاعية تعتمد على تساؤلات عامة ليس لها إجابة في ذهن الباحث، كما أنه لا توجد عنها إجابات في محيط المعرفة العلمية الخاصة بميدان تخصص الباحث. وتعتمد الدراسة الوصفية كذلك على صياغة الباحث لمجموعة من التساؤلات التي ترتبط بخصائص الظاهرة موضوع الدراسة، حيث يكون الباحث في حاجة إلى تقديم وصف كمي وتحليل كيفي لهذه الخصائص والسمات. أما الدراسات والبحوث التجريبية فإنها تتطلب من الباحث أن يضع مجموعة من الفروض لاختبارها ميدانيًا.

وفي هذا الصدد، نرى لزامًا علينا أن نوضح معنى الفروض وخصائصها والشروط التي يجب توافرها حتى يكون الفرض فرضًا علميًا.

فالفروض هي قضايا يتم تحديدها وصياغتها بهدف اختبارها أمبريقيًا. وقد تجيء نتائج الاختبار محققة لتلك الفروض. وقد تدفعنا نفس هذه النتائج إلى التخلي عن الفروض، ومن ثم ضرورة البحث عن فروض أخرى تخضع للاختبار أيضًا. **أما عن الشروط التي يجب توافرها في الفروض فيمكن إجمالها فيما يلي: -**

١ - يجب أن يكون الفرض متعلقًا بمشكلة البحث، وأن يختص كل فرض بالإجابة على جانب واحد من جوانب المشكلة. كما يجب أن يكون معنى كل فرض واضحًا تمامًا، وأنه لا يتضمن أكثر من إجابة واحدة.

٢ - يجب أن يكون الفرض قابلاً للتحقق من خلال التجربة أو الدراسة الميدانية.

٣ - يجب أن يصاغ الفرد بطريقة يسهل معها التحقق من صدقه أو عدم صدقه. وجدير بالذكر أن الفروض لا تنشأ من فراغ، وإنما تسبق صياغة الفروض محاولات مبدئية يقوم بها الباحث. حيث يتبنى البحث اتجاهًا فكريًا محددًا نحو الوقائع والأحداث يمكنه من إدراك العلاقات والارتباطات بينها. وكلما زادت خبرة الباحث ومعرفته بميدان بحثه، كلما زادت قدرته على صياغة فروض علمية محددة وواضحة وبسيطة توجه بحوثه(١٥).

وفي المثال السابق "**الإدمان**" يمكن للباحث أن يضع عددًا من الفروض على النحو التالي: -

- **كلما ارتفع الدخل، كلما زاد الاتجاه إلى تعاطي المخدرات.**
- **هناك علاقة سلبية بين أسلوب تنشئة الأبناء واتجاههم إلى تعاطي المخدرات.**
- **هناك علاقة إيجابية بين التفكك الأسري واتجاه الأبناء إلى تعاطي المخدرات.**

- **كلما ارتفع المستوى التعليمي للآباء، كلما قل اتجاه الأبناء إلى تعاطي المخدرات.**

- **كلما زادت معدلات الأمية، كلما زادت معدلات تعاطي المخدرات بين الشباب.**

- **يتجه الشباب إلى تعاطي المخدرات كلما ضعف وعيهم واتجاهاتهم الدينية.**

ومن اللافت للنظر أن هذه الفروض محددة وواضحة وتحتمل الصدق أو الخطأ. وأن إثبات مدى صدقها أو خطئها لن يتأتى من خلال دراسة تجريبية متعمقة.

وبعد أن يحدد الباحث التساؤلات أو الفروض الأساسية التي تمثل الإجابة عليها هدفًا أساسيًا لبحثه، عليه أن يختار مجالات بحثه.

٦ – تحديد مجالات البحث:

تتضمن مجالات البحث ثلاثة مجالات أساسية هي: –

أ – المجال المكاني (مجتمع البحث).

ب – المجال البشري (عينة البحث).

ج – المجال الزمني للبحث.

وفيما يلي عرض موجز لكيفية وطريقة تحديد هذه المجالات: –

أ – فيما يتعلق بالمجال المكاني للبحث: ـ

ويقصد به المجتمع الذي يختاره الباحث لإجراء الدراسة الميدانية (ريف، مدينة، مصنع، مستشفى، سجن، مؤسسة أحداث ... إلخ). ويتوقف اختيار الباحث لمجتمع بحثه على طبيعة المشكلة موضوع الدراسة من جانب، وعلى تحديده لمفاهيم بحثه والمؤشرات التي اعتمد عليها في تعريفاته الإجرائية التي ينطلق منها كما أوضحنا قبل ذلك. ففي المثال السابق "**مشكلة الإدمان بين الشباب الجامعي**". ووفقًا للتعريف الإجرائي الذي وضعه الباحث

يصبح مجتمع بحثه "**الجامعة**". أما إذا كان الباحث يدرس الإدمان عند الفلاحين، فإن مجتمع بحثه سيصبح قرية، وإذا كان يدرس الإدمان بين العمال الصناعيين، فإنه سيختار أحد المصانع كمجتمع للبحث ... وهكذا. ويعني ذلك، أن التعريفات الإجرائية التي يحددها الباحث بدقة ووفقًا لمؤشرات واقعية تمكنه بسهولة من اختيار مجتمع البحث، كما تمكنه أيضًا من اختيار عينة البحث من المجتمع الذي حدده وفقا للمؤشرات الواقعية التي اعتمد عليها في تعريفاته الإجرائية المسبقة لمفاهيم بحثه.

ب – **أما عن المجال البشري: (ويقصد به عينة البحث وأساليب اختيارها ومبررات الاختيار)**. فإن هناك أسلوبين لاختيار عينة البحث هما: –

١ – أسلوب العينة العشوائية أو الاحتمالية.

٢ – أسلوب العينة غير العشوائية أو غير الاحتمالية.

١ – **أما العينة العشوائية أو الاحتمالية:** Probability Sample

يلجأ الباحث إلى اختيار عينة بحثه بهذا الأسلوب حيث تكون جميع مفردات البحث (جمهور البحث) معروفة له. ولكي يختار الباحث عينة ممثله لهذا الجمهور، فلابد وأن تتاح لكل مفردة من مفردات الجمهور فرصة متساوية تمامًا مع غيره من المفردات على أن يتم اختيارها في العينة دون تدخل أي عوامل للتحيز في الاختيار. وثمة طرق كبيرة لاختيار العينة بهذا الأسلوب العشوائي أو الاحتمالي مثل (طريقة الطوس باستخدام عملة معدنية، أو أن يقوم الباحث بتسجيل كل مفردة من مفردات جمهور البحث على ورقة ويتم خلط هذه الأوراق بعد أن يطويها في صندوق، ثم يقوم بسحب العدد المطلوب للعينة ...). وهناك طرق أخرى كثيرة ومتعددة. ويطلق على اختيار العينة العشوائية بهذه الطريقة اسم العينة العشوائية البسيطة. أما إذا كانت مفردات جمهور البحث معروفة، ولكنها غير متجانسة من حيث صفاتها، فإن الباحث يقسم هذا الجمهور إلى فئات أو أقسام حسب الصفة التي يدرسها، ثم يقوم باختيار عينة عشوائية من كل قسم. ويطلق على هذا النوع

من العينات اسم (**العينة العشوائية الطبقية**". وثمة نوع آخر من العينات يعرف باسم "**العينة متعددة المراحل**" ويلجأ الباحث إلى اختيار عينة بحثه بهذا الأسلوب، حيث تكون مفردات جمهور البحث موزعة على مناطق متعددة ومتباعدة. حيث يختار العينة على مراحل متعددة، فيقسم الجمهورية إلى محافظات، ثم يختار بالطريقة العشوائية البسيطة عددًا من المحافظات، ثم يقسم كل محافظة وقع عليها الاختيار إلى مناطق (مدن وقرى) ويختار من بينها وبنفس الطريقة العشوائية البسيطة المجتمعات التي سيدرسها(١٦).

٢ – أسلوب العينة غير العشوائية أو غير الاحتمالية Nonprobability Sample

هناك طرق متعددة لاختيار العينة غير العشوائية أو غير الاحتمالية نذكر منها ما يلي: –

١ – **العينة العرضية أو عينة الصدفة**، حيث يختار الباحث عينة بحثه من الحالات التي تصادفه حتى يصل إلى العدد المطلوب في العينة. وفي هذه الحالة لا يستطيع الباحث أن يعمم نتائج بحثه لأن العينة التي درسها غير ممثلة للجمهور الكلي.

٢ – **العينة بالحصة**، ويحاول الباحث من خلال اعتماده على هذه الطريقة أن يجعل عينة بحثه ممثلة قدر الإمكان لجمهور البحث، على الرغم من عدم معرفته لمفردات هذا الجمهور سوى بعض الخصائص العامة. وفي هذه الحالة يحدد حصة من العينة لكل فئة من فئات الجمهور.

٣ – **العينة المقصودة أو الغرضية**، حيث يلجأ الباحث إلى هذه الطريقة وفقا لتقديره بأن الحالات التي يختارها تفي بغرض البحث. ولذلك تعتبر عينة بحثه عينة غرضية أو مقصودة(١٧).

وليس ثمة شك في أن الذي يحدد أسلوب اختيار عينة البحث هو الهدف من البحث والإمكانيات المتاحة للباحث، فضلاً عن التعريف الإجرائي الذي وضعه لمفاهيمه الأساسية بما يتضمنه هذا التعريف من مؤشرات وخصائص واقعية. ففي المثال السابق "**الإدمان**" نجد أن الباحث حدد في تعريفه الإجرائي

للإدمان بين شباب الجامعة عددًا من المؤشرات والخصائص التي تمكنه من اختيار عينة بحثه مثل: السن، والتعليم، ونوع المواد المخدرة التي يتعاطاها، ومدة التعاطي، بالإضافة إلى اعتماده على مؤشر العلاج في مؤسسة من مؤسسات رعاية المدمنين. إن تحديد الباحث لهذه المؤشرات في تعريفه للمفهوم يمكنه من اختيار مجتمع بحثه والعينة التي يدرسها.

وعمومًا، وقبل أن تتضح معالم الدراسة كلية، فإن الباحث يكون في ذهنه أنواع وخصائص أفراد العينة الذين ستتم عليهم الدراسة. ومن الشائع أن الباحثين الاجتماعيين يتخذون من الأفراد أفرادًا لعينة التجربة (كمختبرين). ويذكرون أن الأفراد ليسوا هم الوحيدين الذين تجري عليهم الدراسة في البحوث الاجتماعية. فقد تكون العينة جماعات أو برامج أو هيئات أو مجتمعات كبيرة (دولاً أو أممًا)، أو أشياء من صنع البشر. إن هذه الكيانات الاجتماعية والتي تكون سماتها وخصائصها الاجتماعية هي محور الاهتمام والتركيز تمثل وحدات التحليل التي يعتمد عليها البحث. إن الاعتماد على التساؤل أو الإشكالية التي يفرضها البحث هو الذي من شأنه أن يحدد مجموعة الأفراد الذين سيقع عليهم الاختيار للدراسة الميدانية. وقد يتم الإجابة عن بعض من تلك التساؤلات في ظل العينة الاحتمالية Probability Sample والتي تمثل جموع الأفراد التي تشير إليها النتائج. فمثلاً لو كان التساؤل الذي يطرحه البحث يدور حول: هل ترجع حالات الوفاة في الولايات المتحدة بسبب حوادث الطريق إلى السائقين المدمنين؟ فإن المعلومات التي تجمعها يجب أن تمثل كل الحوادث على مستوى المجتمع الأمريكي بعامة. بيد أن دراسة حوادث الطريق في المجتمع لا يفك هذه الإشكالية، فهي لا تفي بالدلائل والبراهين المؤيدة لذلك. وبالتالي لابد من وجود توازن بين أنواع وخصائص الأفراد المشاركين والذين ستجري عليهم الدراسة، وبين التساؤل الذي يفرضه البحث. وفي بعض الحالات قد يكون من الضروري إعادة التساؤل، ولكن لا تقتصر على نوعية واحدة من الأفراد. ولنبدأ بتحديد أفضل مجموعة متاحة تصلح كأفراد عينة، وستكون

بذلك قد أحاطت بسمات العينة، وبعدها عليك أن تسأل نفسك أي مــن تلـ السمات سيكون ضروريًا للتوصل إلى حل الإشـكالية المطروحــة، وأيهـ سيكون غير ذلك. وباختصار فإن على الباحث أن يفصــل بــين مــا هــ ضروري وما هو مفيد، وما هو غير ضروري أو غير مفيد(١٨).

جـ- المجال الزمني للبحث:

ويقصد به الفترة الزمنية التى سيستغرقها البحث بدءًا من اختيار المشكلة وإعداد خطة البحث، مرورًا بتحديد الإجراءات والخطوات المنهجية وإعـداد أدوات البحث وإختيار المجالات (المكاني والبشري)، وصــولاً إلــى جمــع البيانات الميدانية وتحليلها وكتابة التقرير النهائي للبحث.

غير أن هناك كثيرًا من الدراسات الاجتماعية التــي تعــالج ظــواهر ومشكلات اجتماعية في مراحل تاريخية مختلفة. ومن ثم يجب على الباحــث أن يحدد بدقة فترات أو مراحل الدراسة وفقًا لتتابعها التــاريخي. والأمثلـة كثيرة لهذا النوع من الدراسات نذكر منها على سبيل المثال:-

- الأوضاع الاجتماعية للفلاح المصري خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين: تحليل بنائي تاريخي.
- التغلغل الرأسمالي والازدواجية الحضرية في مدينة القاهرة خلال الفتــرة من ١٨٠٥ – ١٩٨١.
- التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدها الريف المصري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ومن الملاحظ أنه في مثل هذه الدراسات والتي تتناول الظــاهرة فــي مراحل تاريخية مختلفة، ينبغي على الباحث أن يحدد في خطة بحثه المراحل التاريخية ويقسمها تقسيمًا منطقيًا بشكل يتفق وظروف المجتمع الذي يدرسه. وعليه أيضًا أن يوضح مبررات التقسيم الذي حدده لكل مرحلة تاريخية.

ولاشك في أن معظم البحوث العلمية تقريبًا تضع في اعتبارها بعضًا من عناصر الماضي. فإن ما يقوم الباحث بدراسته الآن، لابد وأن تكون له جذور في الدراسات السابقة. لذا فإنه من الضروري الحصول على بعض المعلومات عن الظاهرة التي تقوم بدراستها. ومن ثم ينبغي أن يكون للباحثين الاجتماعيين اهتمامات تاريخية (١٩). وأن يتعاملوا مع البيانات والوقائع والمعطيات التاريخية بنظرة سوسيولوجية فاحصة ودقيقة. وهذا ما يفرق بين المؤرخ وعالم الاجتماع. فالمؤرخ يهتم برصد الوقائع والأحداث، بينما عالم الاجتماع الذي يهتم بدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية من خلال تتبع جذورها في الماضي، عليه أن يعيد قراءة ما كتبه المؤرخون عنها وتحليل المعطيات والبيانات التي قدمها هؤلاء المؤرخون في وصفهم للظاهرة، تحليلا سوسيولوجيًا متعمقًا يراعي التداخل والتفاعل بين المتغيرات والأبعاد المختلفة للظاهرة على المستويين المحلي والقومي من ناحية، والمستوى العالمي من ناحية أخرى، وذلك في إطار الفترة التاريخية التي يدرسها.

يبقى، بعد أن يحدد الباحث مجالات بحثه (المكاني، والبشري، والزمني) عليه أن يحدد الأدوات التي سيعتمد عليها في جميع البيانات الميدانية. وهذا ما سنتاوله بالتفصيل في الفصول التالية.

المراجع والهوامش:

(١) انظر: – سمير نعيم أحمد: محاضرات في المنهج العلمي في البحـوث الاجتماعية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ٢٤.

(2) Erich Goode, "Sociology", Englewood cliffs, New Jersey, 1988. P. 33.

(3) Therese L. Baker, "Doing Social Research, California state University. San Macros. 1994. P. 92.

(٤) انظر: – سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحـوث الاجتماعية... مصدر سابق، ص ص ٣١ – ٣٢.

*** حول الاعتبارات التي يجب أن يراعيها الباحث عند اختيار مشكلة البحث انظر: –**

– صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار غريـب للطباعة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٥٥ – ٥٨.

(5) Therese L. Baker, "Doing Social Research, Op. Cit; PP. 92-99.

(6) Ibid, P. 100.

(٧) سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٣٢ – ٣٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(9) Therese L. Baker, "Doing Social Research, Op. Cit; PP 100-101. PP. 122-129.

(١٠) سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ....، مصدر سابق، ص ٣٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(*) للمزيد حول استخدامات الأسلوب الوصفي انظر:-

- Erich Goode. "Sociology", Op. Cit. P. 37.

(١٢) انظر: -

- Erich Goode, "Sociology", Op. Cit, PP. 37-38.
- Therese L, Baker, "Doing Social Research", Op. Cit, PP. 44 – 45.

(١٣) انظر: - محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ط ٣، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.

(١٤) انظر: - عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ٦، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ص ٩٥ – ١٠٢.

(*) انظر أيضًا: - صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية – مصدر سابق، ص ص ٧٠ – ٧١.

- Therese L. Baker "Doing Social Research". Op. Cit, P. 58.

(١٦) انظر: - سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ....، مصدر سابق، ص ١٤٤ – ١٤٨.

(*) للمزيد حول أساليب اختيار العينة انظر: -

- Erich Goode. "Sociology", Op. Cit, PP. 42 – 45.

- Therese L. Baker "Doing Social Research", Op. Cit, PP. 151 – 154, PP 161 – 165.

- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية..، مصدر سابق، ص ص ٣٢١ – ٣٤٠.

- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، ط ٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٣، ص ص ٧١ – ٧٢.

- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ص ٤٤٦ – ٣٦٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ص ١٤٩ – ١٥١.

(18) Therese L. Baker "Doing Social Research", Op. Cit, PP. 102 – 103.

(19) Ibid, PP. 105 – 106.

الفصل الثاني

اختيار وإعداد أدوات البحث

الملاحظة ـ المقابلة

تمهيد:

يتوقف اختيار الباحث للأداة أو الأدوات اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة. فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها، بالإضافة إلى أن جمهور البحث (العينة) وخصائصهم تفرض على الباحث اختيار أداة معينة دون الأخرى، بحيث تتناسب هذه الأداة مع طبيعة جمهور البحث وخصائصه الاجتماعية والثقافية والمهنية والعمرية .. وغيرها من الخصائص الأخرى الكثيرة والمتنوعة.

وقد يعتمد الباحث على أداة واحدة لجمع البيانات، وقد يعتمد على أكثر من أداة، ومن ثم يجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق جمع البيانات حتى يمكنه تناول الظاهرة أو المشكلة من جوانبها المختلفة[١].

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الأدوات التي تستخدم في مجال البحوث الاجتماعية، وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها (أداة أو وسيلة) نظرًا لاختلاف التوجهات النظرية والأيديولوجية للمشتغلين في مجال علم الاجتماع، إلا أن ثمة اتفاقًا عامًا على عدد من الأدوات الرئيسية التي يشيع استخدامها في البحوث الاجتماعية. وسوف نتناول في هذا الفصل (**الملاحظة والمقابلة**) باعتبارهما من الأدوات البحثية المهمة التي تستخدم استخدامًا واسع الانتشار في كثير من البحوث الاجتماعية.

الملاحظة: - Observation:

تعد الملاحظة وسيلة مهمة من وسائل جمع البيانات، ونظرًا لأهميتها فقد استخدمت في الماضي ولا زالت تستخدم في الحاضر في مجال البحث والدراسة. وقد لجأت إليها الشعوب البدائية كما تلجأ إليها الشعوب المتحضرة لجمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم، وللتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها[٢].

وثمة فروق كثيرة بين الملاحظة السريعة العابرة التى يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية، والملاحظة العلمية التى تمثل محاولة منهجية يقوم

بها الباحث بدقة تامة وموضوعية، ووفق قواعد محددة بهدف الكشف عـن تفاصيل الظاهرة التى يدرسها. بالإضافة إلى معرفة العلاقات التى تربط بين عناصر الظاهرة ومكوناتها الأساسية. كما تتميز الملاحظة العلمية أيضًا بأنها ملاحظة مخططة بطريقة علمية منظمة بغرض تحقيق الأهداف التى حـددها الباحث منذ البداية.

ونظرًا لأهمية الملاحظة العلمية في البحث الاجتماعي، فإن الباحث يقوم بتسجيل ملاحظاته عن الظاهرة التى يدرسها بدقة وموضوعية. وفي ضـوء ذلك يمكن القول، أن الملاحظة العلمية تمثل مصدرًا أساسـيًا مـن مصـادر الحصول على البيانات[٣]. ومن ثم، فإن جوهر وأهمية الملاحظة لا يتمثـل فقط في مجرد تسجيل ووصف الوقائع والأحداث وإنما المهمة الصعبة التـى تواجه الباحث الذي يستخدم هذه الأداة في جمع المعلومات والبيانات تتمثـل في قدرته على إدراك العلاقات بين جوانب وأبعاد وعناصر الظاهرة التـى يدرسها. وهذا يعني أن استخدام الملاحظة في البحث العلمي بعامة والبحـث الاجتماعي بخاصة يتطلب من الباحث قدرات ومهارات خاصة تمكنـه مـن تسجيل ملاحظاته بدقة وموضوعية من جانب، وقدرته على تحليل وتفسـير الملاحظات التى يجمعها عن الظاهرة موضوع دراسته وإيجاد العلاقات بينتها من جانب آخر.

وعلى الرغم من أهمية الملاحظة، إلا أن هناك بعض الحـالات التـى يصعب معها استخدام هذه الوسيلة في البحث مثل: الحـالات الماضـية (أي دراسة ظاهرة معينة في مراحل تاريخية بعيدة)، وكذلك الحالات التى يرغب فيها الباحث دراسة أنواع معينة من السلوك كالسـلوك الجنسـي أو بعـض الأزمات والخلافات الأسرية ... وغيرها[٤].

ودون الدخول في تفاصيل نظرية حول أنـواع الملاحظـة (البسـيطة والمنظمة، والملاحظة بالمعايشة أو بالمشاركة)، فإننا سوف نركز فقط علـى أن الملاحظة العلمية المقصودة المباشرة (سواء المحددة أو غيـر المحـددة) تتطلب إجراءات تضمن دقتها ودلالاتها بالنسبة للمشكلة موضوع الدراسـة.

وتتمثل هذه الإجراءات في ضرورة إعداد استمارة الملاحظة، أي ضرورة أن يصمم الباحث استمارة تتضمن مجموعة من العناصر والقضايا التى تتصل بمشكلة البحث والتي يرغب في جمع معلومات عنها من مجتمع البحث. ثم يبدأ الباحث ملاحظاته ويُسجل هذه الملاحظات بدقة وموضوعية، بعيدًا عن انطباعاته الخاصة. ويمكن للباحث أن يستخدم جهاز تسجيل، ويمكنه أيضًا أن يستعين بآلة تصوير إذا أُتيح له ذلك، وإذا تعثر استخدام آلة التسجيل وآلة التصوير، فإنه يعتمد على تسجيل الملاحظات كتابة، ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتحليل وتفسير الظاهرة موضوع بحثه في ضوء الملاحظات التى قام بجمعها من مجتمع البحث، وذلك من خلال إعداد تقرير بذلك.

وليس ثمة شك في أن تصميم الباحث لاستمارة الملاحظة يتوقف على طبيعة المشكلة التى يدرسها. فإذا كان الباحث يقوم بإجراء دراسة استطلاعية فيجب أن تتضمن استمارة الملاحظة جوانب عامة وغير محددة. فإذا كان الباحث يجري دراسة استطلاعية عن القرية والعادات والتقاليد السائدة فيها والتي ترتبط بظاهر مثل (الزواج والموت مثلاً) فإن الاستمارة يجب أن تتضمن ملاحظاته حول، الشكل العام للقرية، والخصائص الفيزيقية للسكان، ومدي استجابة أهل القرية للغرباء، وأيضًا سلوكيات وتصرفات أهل القرية في مواقف الزواج والموت والعادات والتقاليد والممارسات المرتبطة بهذه الظاهر الاجتماعية. حيث يقوم الباحث برصد هذه الظواهر وتحليلها والتعرف على العلاقات بينها في مواقف متباينة. أما إذا كان الباحث يقوم بإجراء دراسة وصفية أو تجريبية حول ظاهرة أو مشكلة في القرية، فإن ملاحظاته تكون أكثر تحديدًا، ومن ثم ينبغي أن تتضمن استمارة الملاحظة عناصر محددة مثل: شكل المنازل، وعدد الأدوار، ونمط الشوارع ومكونات المنازل، ومدى اتساع الطرقات، ومدى توافر المواصلات التى تربط القرية بالقري المجاورة أو بأقرب مدينة .... إلخ. ولذلك، فكلما كانت مشكلة البحث أكثر تحديداً، كلما كانت عناصر الملاحظة أكثر تحديدًا[٥].

المقابلة: Interview

تعتبر المقابلة مثل الاستبيان وسيلة مهمة لجمع البيانات من أشخاص لهم خبرة مباشرة أو غير مباشرة بالظاهرة التى يدرسها الباحث. أي أنها أداة

الحصول على ملاحظات ... ...
يلاحظها بنفسه، وذلك عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة إليهم. غير أن المقابلة تختلف عن الاستبيان في شئ أساسي. وهو أن الباحث يوجد في موقف مواجهة Face to Face مع المبحوثين، ويقوم بتوجيه الأسئلة للمبحوث، ويدون الإجابات بنفسه[٦]. بالإضافة إلى أن أسلوب صياغة الأسئلة التى تتضمنها المقابلة يجب أن يتفق وطبيعة وخصائص جمهور البحث الذي تتم معه المقابلة (صياغة أسئلة المقابلة باللغة العامية) حيث يشترط في استخدام المقابلة أن يكون جمهور البحث ممن لا يجيدون القراءة والكتابة، أو في حالة ما إذا كان جمهور البحث من المرضى العقليين أو ضعاف العقول[٧] أو من الأطفال الأحداث.

أنواع المقابلات:

وثمة أنواع كثيرة ومتنوعة للمقابلات، حيث يمكن تصنيفها وفقًا لأكثر من متغير أو أساس على النحو التالي:- فمن حيث الغرض من المقابلات يمكن التمييز بين مقابلات تشخيصية أو مقابلات علاجية أو مقابلات بحثية، ومن حيث عدد الباحثين الذين يقومون بإجراء المقابلة وعدد المبحوثين الذين توجه إليهم الأسئلة في المقابلة الواحدة، يمكننا التمييز بين: مقابلات فردية – فردية (أي يقوم بها باحث مع مبحوث)، ومقابلات جماعية – فردية (أي يقوم بها مجموعة من الباحثين مع مبحوث واحد)، ومقابلات فردية – جماعية (أي يقوم بها باحث مع مجموعة من المبحوثين) وأخيرًا مقابلات جماعية (أي يقوم بها مجموعة من الباحثين مع مجموعة من المبحوثين)[٨].

وفضلاً عن التصنيفات السابقة، ثمة تصنيف آخر للمقابلات من حيث طبيعة الأسئلة التي تتضمنها، فهناك **المقابلة المقننة**، وهي التي تكون محددة تحديدًا دقيقًا، وينصب هذا التحديد على عدد من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين وترتيبها ونوعها، سواء كانت هذه الأسئلة مفتوحة أو مغلقة. ويُشترط على القائم بالمقابلة أو يوجه الأسئلة إلى جميع المبحوثين بنفس الأسلوب وبنفس الترتيب وبنفس الطريقة، أما **المقابلة غير المقننة**، وهي التي لا تحدد أسئلتها أو فئات الاستجابات لهذه الأسئلة تحديدًا سابقًا. ويُستخدم هذا النوع من المقابلات في البحوث الاجتماعية للحصول على بيانات متعمقة

عن الظاهرة موضوع الدراسة. حيث يسمح هذا النوع من المقابلات للقائم بإجراء المقابلة بالحصول على معلومات وبيانات متعمقة عن الظاهرة التي يدرسها، كما يسمح أيضًا للمبحوث بالتعبير عن شخصيته تعبيرًا حرًا تلقائيًا. وبقدر ما تكون استجابات المبحوث تلقائية بقدر ما تحقق المقابلة أهدافها. ويمكننا أن نعطي أمثلة لبعض التساؤلات المغلقة والمفتوحة التي يمكن أن تتضمنها استمارة المقابلة التي يستطيع الباحث إعدادها في دراسته لمشكلة الإدمان على النحو التالي: -

أمثلة للتساؤلات المغلقة:

١ - تفتكر إيه الأسباب اللي دفعتك لتعاطي المخدرات؟

- أصدقاء السوء المنحرفين ( )
- معايا فلوس كتيرة ( )
- عندي مشاكل عايز أنساها ( )
- مشكلات أسرية ( )
- الفشل في التعليم ( )
- أخرى ... تذكر ( )

٢ - يا ترى فيه حد من اللي حقولك عليهم دول شجعك على تعاطي المخدرات؟

- أحد الوالدين ( )
- أحد الإخوة ( )
- حد من قرايبك ( )
- حد من أصحابك ( )
- حد من جيرانك ( )
- أخرى تذكر ....

في مثل هذه التساؤلات المحددة الإجابة، فإن الباحث يطرح التساؤل على المبحوث ثم يقرأ عليه الاستجابات ليختار منها الباحث ما يحدده المبحوث.

أمثلة للتساؤلات المفتوحة:

١ – تفتكر إيه السبب اللي دفعك لتعاطي المخدرات؟

٢ – تقدر تقوللي إيه المشاكل التي بتعاني منها في البيت بعد تعاطيك للمخدرات؟

في مثل هذه التساؤلات المفتوحة يطرح الباحث التساؤل على المبحوث ثم يسجل استجاباته عليها بنفس أسلوب المبحوث وبنفس العبارات والكلمات التي ينطق بها دون تغيير أو صياغة أو تعديل من قبل الباحث. أي أنه يجب على الباحث أن يسجل استجابات المبحوث على الأسئلة بموضوعية وبدقة ودون تحيز من جانبه أو تدخل في تسجيل استجاباته على الأسئلة.

ويمكننا أن نشير إلى مجموعة من الاعتبارات يجب على الباحث أن يراعيها عند استخدامه للمقابلة في جمع بياناته نذكر منها على سبيل المثال:

١ – أن يكون الباحث على درجة كافية من الخبرة والدراية بالبحث الاجتماعي ويكفيه التعامل مع الناس في المواقف المختلفة.

٢ – أن يكون الباحث قادرًا على تكوين علاقات ودية مع المبحوثين تجعلهم يطمئنون إليه ويدلون إليه بما لديهم من معلومات عن الظاهرة موضوع دراسته.

٣ – أن يراعي الباحث اختيار الوقت المناسب لأجراء المقابلة مع المبحوث(٩).

يبقى بعد أن عرضنا بإيجاز لاستخدامات المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، وبعد أن تعرفنا على أنواع المقابلات والشروط التي يجب توافرها في الباحث الذي يقوم باستخدامها، وبعد أن تعرفنا على بعض النماذج

للتساؤلات (المفتوحة والمغلقة) التي تتضمنها استمارة المقابلة، يبقى أن نعرض نموذجًا لاستمارة مقابلة حتى يتسنى للطالب التعرف على كيفية صياغة أسئلة المقابلة، ويمكنه أيضًا التمييز بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة، ومن ثم الاستفادة منها عند صياغته ووضعه لاستمارة مقابلة، إذا ما أُتيحت له الفرصة لإجراء بحث ميداني يستخدم فيه هذه الأداة البحثية الهامة.

وقبل أن نعرض لأهم القضايا والمحاور التي تضمنتها استمارة المقابلة، ينبغي أن نشير بإيجاز إلى موضوع البحث وأهدافه الأساسية. فقد تمثلت إشكالية البحث في "**الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية في مدينة كفر الشيخ**"، دراسة ميدانية لعينة من الأسر في منطقتي "القنطرة البيضاء ومنشأة ناصر". وتبدو أهمية هذا البحث في جوانب مختلفة ومتنوعة أهمها أن ظاهرة النمو العشوائي في المدن لم تعد ظاهرة محلية فقط، وإنما أصبحت ظاهرة عالمية. وأن خطورة هذه الظاهرة تتمثل فيما تعكسه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية وحضرية. بالإضافة إلى أن الكثير من المحللين في تخصصات مختلفة قد اعتبروا هذه المناطق وبخاصة في السنوات القليلة الماضية تمثل مجالاً خصبًا لنمو وتكاثر خلايا الإرهاب والعنف والتطرف وما يرتبط بذلك من تهديدات سياسية وأمنية ليس فقط على المدينة، ولكن أيضًا على مستوى المجتمع بشكل عام. ونظرًا لندرة الدراسات السوسيولوجية المتخصصة التي تتناول ما إذا كانت هذه المناطق بما تعاني من فقر وتدهور لأوضاعها البيئية والسكنية والاقتصادية والخدمية تمثل مجالاً لنمو هذه الخلايا، أم أنها غير ذلك، فإن الأمر يتطلب إجراء الكثير من الدراسات والبحوث على نماذج كثيرة من هذه المناطق على مستوى المدن المصرية، وذلك للتأكد من وجود هذه الظاهرة بالفعل. وفي ضوء ذلك فقد تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية لعينة من الأسر المقيمة في منطقتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ، حيث اختار الباحث منطقة "القنطرة البيضاء، ومنطقة منشأة ناصر". ورأينا أن أداة المقابلة تعد أداة مناسبة لجمع البيانات الميدانية، وقام الباحث

بإعداد الاستمارة، وتم تدريب مجموعة من طلاب الفرقة الرابعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ على كيفية جمع البيانات الميدانية من خلال التساؤلات المطروحة في الاستمارة. وأشرف الباحث بنفسه على عملية التطبيق الميداني، حيث بلغت عينة البحث (١١٠) أسرة من الأسر المقيمة في منطقتي البحث. وتمت عملية جمع البيانات خلال الفترة من أبريل وحتى نهاية مايو ١٩٩٦. وتضمنت استمارة المقابلة عددًا من المحاور والقضايا الأساسية ومجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج تحت كل قضية، بحيث تمثل الإجابة عليها إجابة على تساؤلات البحث التي حددها الباحث في خطته المنهجية منذ البداية. حيث تضمنت استمارة المقابلة المحاور والقضايا التالية: -

أولاً: - البيانات الأولية.

ثانيًا: - البناء الاقتصادي والمهني.

ثالثًا: - الظروف السكنية.

رابعًا: - الظروف الأسرية والعلاقات القرابية.

خامسًا: - الضبط الاجتماعي وأساليب حل الخلافات.

سادسًا: - المشاركة السياسية والمواقف من بعض القضايا المجتمعية مثل (الانتخابات، المشاركة في تنمية المجتمع المحلي، العنف والإرهاب).

ويمكننا أن نعرض لاستمارة المقابلة بما تتضمنه من محاور وقضايا وتساؤلات فرعية فيما يلي: -

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

استمارة مقابلة للتعرف على

الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية في مدينة كفر الشيخ دراسة ميدانية لعينة من الأسر في منطقتي "القنطرة البيضاء، ومنشأة ناصر"

إعداد
د/ سعيد ناصف
مدرس علم الاجتماع

أولاً: البيانات الأولية:

١ – السن: ـ

- ٢٥ – ٣٠ سنة ( )
- ٣٠ – ٣٥ سنة ( )
- ٣٥ – ٤٠ ( )
- ٤٠ – ٤٥ ( )
- ٤٥ – ٥٠ ( )
- ٥٠ – ٥٥ ( )
- ٥٥ – ٦٠ فأكثر ( )

٢ ـ النوع

١ – ذكر ( )
٢ – أنثى ( )

٣ ـ الديانة

١ – مسلم ( )
٢ – مسيحي ( )

٤ – الحالة الاجتماعية

١ – أعزب ( )
٢ – متزوج بواحدة ( )
٣ – متزوج بأكثر من واحدة ( )
٤ – أرمل ( )
٥ – مطلق ( )

٥ – عدد الأبناء : ـ

١ – واحد ( )
٢ – إثنين ( )
٣ – ثلاثة ( )
٤ – أربعة ( )
٥ – خمسة ( )
٦ – ستة فأكثر ( )
٧ – لا يوجد أولاد ( )

٦ – الحالة الاجتماعية للمبحوث:-

١ – أمي	( )
٢ – يقرأ ويكتب	( )
٣ – الابتدائية	( )
٤ – الاعدادية	( )
٥ – تعليم متوسط	( )
٦ – فوق المتوسط	( )
٧ – جامعى	( )
٨ – دراسات عليا	( )

٧ – الحالة الاجتماعية للزوجة:-

١ – أمي	( )
٢ – يقرأ ويكتب	( )
٣ – الابتدائية	( )
٤ – الاعدادية	( )
٥ – تعليم متوسط	( )
٦ – فوق المتوسط	( )
٧ – جامعى	( )
٨ – دراسات عليا	( )

٨ – الحالة الاجتماعية للزوجة:-

	النوع	
	ذكر	أنثى
١ – أمي		
٢ – يقرأ ويكتب	--------------	--------------

٣ – الابتدائية ....

٤ – الاعدادية ....

٥ – تعليم متوسط ....

٦ – فوق المتوسط ....

٧ – جامعى ....

٨ – دراسات عليا ....

٩ – الموطن الأصلى للمبحوث:-

١ – قرية............ ( )

٢ – مدينة........... ( )

٣ – حى أخر فى مدينة كفر الشيخ......... ( )

١٠ – من كام سنة جيت هنا؟

١ – أقل من سنة ( )

٢ – ١-٥ سنوات ( )

٣ – ٥- ١٠سنوات ( )

٤ – ١٠- ١٥ سنة ( )

٥ – ١٥-٢٠ سنة ( )

١١ – اول ما جيت كفر الشيخ، جيت هنا على طول ولا سكنت فترة في حي ثاني؟

١ – جيت هنا على طول. ( )

٢ – سكنت في حي ثاني. يسأل (١٢) ( )

١٢ – وليه سبت موطنك الأصلي وجيت هنا

١ – ....

١٣ – اول ما جيت كفر الشيخ، جيت هنا على طول ولا سكنت فترة في حي ثاني؟

١ – البحث عن عمل. ( )
٢ – البحث عن حياة أفضل. ( )
٣ – ضيق بالحياة في الموطن السابق. ( )
٤ – تشجيع الأهل والأقارب هنا. ( )
٥ – الهجرة من مدن القناة. ( )
٦ – تعليم الأبناء. ( )
٧ – أخرى. ( )

ثانيًا: البناء الاقتصادي والمعني

١٤ – بتشتغل إيه؟

١ – عامل فني.
٢ – أعمال تجارية ( )
٣ – أعمال كتابية ( )
٤ – موظف حكومة أو قطاع خاص ( )
٥ – شرطة أو قوات مسلحة ( )
٦ – بالمعاش ( )
٧ – أعمال خدمات ( )
٨ – لا يعمل أو عاطل ( )
٩ – أخرى ..... ( )

١٥ – وكنت بتشتغل إيه قبل كده.

١ – عامل فني ( )
٢ – أعمال تجارية ( )
٣ – أعمال كتابية ( )
٤ – موظف حكومة أو قطاع خاص ( )
٥ – شرطة أو قوات مسلحة ( )

٦ – بالمعاش ( )
٧ – أعمال خدمات ( )
٨ – لا يعمل أو عاطل ( )
٩ – العمل الحالي ( )
١٠ – أخرى ..... ( )

١٦ – يا ترى لك مهنة تانية إضافية

١ – نعم. (يسأل ١٨) ( )
٢ – لا

١٧ – وإيه هي المهنة الأضافية

....

١٨ – يا ترى مهنة الوالد كانت إيه

....

١٩ – أولادك اللي مش في التعليم أو اللي أنهو التعليم بيشتغلوا إيه؟

	النوع	
	ذكر	أنثى
١ – حرفي	....	....
٢ – بالحكومة	....	....
٣ – بالقطاع الخاص والاستثماري	....	....
٤ – أعمال تجارية	....	....
٥ – بالشرطة أو القوات المسلحة	....	....
٦ – أعمال خدمات	....	....
٧ – باعة جائلين	....	....
٨ – عاطل أو لا يعمل	......	....
٩ – لا يوجد أبناء بيشتغلوا	......	....

٢٠ – إجمالي الدخل الشهري للأسرة:- **القيمة بالجنيه**

نوع الدخل ومصدره **في الشهـــــــر**

١ – الدخل من المهنة الأساسية أو المعاش ....

٢ – الدخل من العمل الإضافي ....

٣ – الدخل من العقارات والأطيان ....

٤ – الدخل من الأبناء ....

٥ – الدخل من الزوجة ....

٦ – دخول أخرى ....

٢١ – يا ترى إيه بنود إنفاق هذا الدخل في الشهر؟

م	بنود الإنفاق	القيمة بالجنيه في الشهر
١	السكن	
٢	الملبس	
٣	الغذاء	
٤	المواصلات	
٥	الكهرباء والمياه	
٦	التعليم	
٧	الترويح وشغل أوقات الفراغ	
٨	المكيفات	
٩	العلاج	
١٠	أخرى	

٢٢ – إذا تبقت معك مدخرات يا ترى بتعمل بيها إيه؟

١ – أدخرها لعمل مشروع ( )

٢ – أشتري عقار أو أرض ( )

٣ – أصرفها في البيت على الأسرة ( )

٤ – أشتري سلع منزلية ( )

٥ – حسب الظروف ( )

٦ – لا يبقى شيء ( )

٧ – أخرى .... ( )

١ – نعم. (يسأل ١٨) ( )

ثالثًا: الظروف السكنية

٢٣ – السكن اللي إنت فيه ملك ولا إيجار؟

١ – ملك ( )

٢ – إيجار ( )

٣ – وضع يد ( )

٤ – مشاركة ( )

٢٤ – طبيعة السكن

١ – بيت من بابه ( )

٢ – شقة داخل بيت ( )

٣ – حجرة أو حجرتان في منزل ( )

٤ – حجرة فوق السطوح ( )

٥ – عشة ( )

٦ – أخرى ...... ( )

٢٥ – عدد حجرات السكن

١ – حجرة ( )

٢ – حجرتان ( )

٣ – ثلاثة ( )

٤ – أربعة ( )

٥ – خمسة فأكثر ( )

٢٦ – مصدر الإضاءة: -

١ – توصيلات كهرباء عمومية ( )

٢ – خط من الجيران ( )

٣ – الكيروسين ( )

٤ – أخرى ...... ( )

٢٧ – تصريف المجاري: -

١ – شبكة مجاري عمومية ( )

٢ – ترنشات ( )

٣ – لا توجد مجاري ( )

٤ – أخرى .... ( )

٢٨ – دورات المياه : -

١ – دورة مياه مشتركة ( )

٢ – دورة مياه عامة ( )

٣ – دورة مياه خاصة ( )

٤ – لا يوجد ( )

٢٩ – مصدر مياه الشرب: -

١ – توصيلات عمومية. ( )

٢ – طلمبة بالبيت ( )

٣ – طلمبة أو حنفية بالمنطقة. ( )

٤ – أخرى .... ( )

٣٠ – هل هناك مشكلات خاصة بالمرافق والخدمات؟

١ – نعم (يسأل ٣١) (   )
٢ – لا (   )

٣١ – وإيه هي المشكلات دي؟

١ – انقطاع التيار الكهربائي. (   )
٢ – ضعف التيار الكهربائي. (   )
٣ – عدم وجود كهرباء. (   )
٤ – إنقطاع المياه. (   )
٥ – ضعف المياه. (   )
٦ – طفح المجاري (   )
٧ – عدم وجود دورة مياه خاصة. (   )
٨ – أخرى .... (   )

٣٢ – السكن اللي إنت فيه مبني من إيه؟

١ – المسلح والطوب الأحمر (   )
٢ – الطوب الأحمر والخشب (   )
٣ – الحجارة والخشب. (   )
٤ – الطوب اللبن. (   )
٥ – الصفيح والكرتون والخيش والخشب. (   )
٦ – .... (   )

٣٣ – إيه الأجهزة اللي عندك في السكن؟

١ – ثلاجة. (   )
٢ – ديب فريزر. (   )

٣ – غسالة أطباق. ( )
٤ – غسالة ملابس. ( )
٥ – سخان. ( )
٦ – بوتجاز. ( )
٧ – كاسيت. ( )
٨ – تليفزيون. ( )
١٠ – تليفون ( )
١١ – سيارة ( )
١٢ – أخرى .... ( )

٣٤ – السكن اللي إنت عايش فيه قريب من شغلك؟

١ – نعم. ( )
٢ – لا. يُسأل (٣٥) ( )

٣٥ – طيب إزاي بتوصل لشغلك؟

١ – سيارة خاصة. ( )
٢ – دراجة أو موتوسيكل ( )
٣ – سيارة العمل. ( )
٤ – المواصلات العامة. ( )
٥ – تاكسي. ( )
٦ – ميكروباص. ( )
٧ – سيرًا على الأقدام. ( )
٨ – أخرى.................... ( )

ثالثًا: الظروف السكنية

٣٦ – يا ترى الزوجة قريبة لك؟

١ – نعم يُسأل (٣٧) ( )
٢ – لا ( )

٣٧ – وايه هي درجة القرابة؟

١ – بنت عمي. ( )

٢ – بنت خالي. ( )

٣ – من العيلة ( )

٤ – من الأقارب. ( )

٥ – أخرى .... ( )

٣٨ – يا ترى لك قرايب هنا في كفر الشيخ؟

١ – نعم. يُسأل (٣٩) ( )

٢ – لا. ( )

٣٩ – وايه طبيعة علاقتك بهم بصفة عامة؟

١ – حسنة. ( )

٢ – سيئة. ( )

٣ – عادية. ( )

٤ – ليس لي علاقة بهم. ( )

٥ – أخرى....... ( )

٤٠ – كل قد إيه بتزور قرايبك اللي عايشين في كفر الشيخ؟

١ – يوميًا. ( )

٢ – أسبوعيًا. ( )

٣ – شهريًا. ( )

٤ – في الأعياد والمناسبات. ( )

٥ – حسب الظروف. ( )

٦ – لا أزورهم (كل واحد في حاله). ( )

٧ – أخرى ..... ( )

٤١ – بالنسبة لقرايبك اللي في البلك الأصلية يا ترى لك صلة بهم؟

١ – نعم. يُسأل (٤٢) ( )

٢ – لا. ( )

٤٢ – وإيه طبيعة الصلة دي؟

١ – الزيارات المتبادلة. ( )

٢ – المساعدات المتبادلة. ( )

٣ – الإثنين معًا. ( )

٤ – الزيارة في المناسبات. ( )

٥ – قضاء المصالح. ( )

٦ – أخرى .... ( )

٤٣ – أما بيكون عندك مشكلة يا ترى بتناقشها مع مين؟

١ – مع الزوجة. ( )

٢ – الأبناء الكبار ( )

٣ – الزوجة والأبناء ( )

٤ – أحد الأقارب ( )

٥ – أحد الجيران ( )

٦ – أحد الأصدقاء ( )

٧ – الزملاء في العمل ( )

٨ – أي شخص أثق فيه ( )

٩ – أخرى ( )

خامساً: الضبط الاجتماعي وأساليب حل الخلافات

٤٤ – يا ترى بتقضي وقت فراغك إزاي؟

١ – أقوم بعمل إضافي. ( )
٢ – الراحة في المنزل مع الأسرة. ( )
٣ – على المقهى. ( )
٤ – في المسجد أو الكنيسة. ( )
٥ – في النادي. ( )
٦ – زيارة الأقارب والأصدقاء. ( )
٧ – السينما والمسرح. ( )
٨ – ليس عندي وقت فراغ. ( )
٩ – أخرى .... ( )

٤٥ – يا ترى إيه المشكلات اللي بتقوم في العادة بين الناس هنا في المنطقة؟

١ – مشكلات بسبب الحريم. ( )
٢ – بسبب الانتخابات. ( )
٣ – بسبب الأبناء. ( )
٤ – بسبب العمل. ( )
٥ – بسبب الاشتراك مع بعض في المرافق. ( )
٦ – لا يوجد مشكلات. ( )
٧ – أخرى........... ( )

٤٦ – لما بتحصل مشكلة بينك وبين حد من جيرانك، يا ترى بتحلها إزاي؟+

١ – أحلها ودي. ( )
٢ – الاستعانة بأحد كبار السن. ( )
٣ – أذهب إلى الشرطة. ( )
٤ – أحد أعضاء الحزب الوطني. ( )
٥ – أحمد أعضاء مجلس الشعب. ( )

٦ – أحد المعلمين في الحتة. ( )
٧ – أحد الأصدقاء. ( )
٨ – أحد الجيران. ( )
٩ – أحد الأقارب. ( )
١٠ – أخرى .... ( )

٤٧ – تقدر تقوللي إيه الجرائم اللي دايما بتحصل هنا في المنطقة؟

١ – قتل. ( )
٢ – إعتداء. ( )
٣ – سرقة. ( )
٤ – إغتصاب. ( )
٥ – مخدرات. ( )
٦ – مشاجرات. ( )
٧ – سب. ( )
٨ – أخرى....... ( )

٤٨ – لو حصلت جريمة م الجرائم دي بتتصرفوا إزاي؟

١ – نحلها ودي. ( )
٢ – نلجأ لأحد كبار السن. ( )
٣ – نلجأ لكبير الحته. ( )
٤ – نلجأ للبوليس. ( )
٥ – القيادات المحلية. ( )
٦ – أعضاء الحزب الوطني. ( )
٧ – أعضاء مجلس الشعب. ( )
٨ – رجال الدين. ( )
٩ – أخرى .... ( )

٤٩ – تفتكر إيه اهم ثلاث جرائم حصلت في المنطقة في الفترة الأخيرة؟

١ – قتل. ( )

٢ – اعتداء ( )

٣ – سرقة. ( )

٤ – اغتصاب. ( )

٥ – مخدرات. ( )

٦ – مشاجرات. ( )

٧ – سب. ( )

٨ – أخرى .... ( )

٥٠ – لما بيكون فيه مشكلة في المنطقة، تفتكر إيه الجهة التي مفروض تحليها؟

١ – الشرطة. ( )

٢ – لجنة الحزب. ( )

٣ – الأهالي. ( )

٤ – أخرى.................... ( )

٥١ – تفتكر مين الناس اللي كلمتهم مسموعة والكل بيعمل لهم حساب في المنطقة؟

١ – أعضاء الحزب الوطني. ( )

٢ – أعضاء المجالس المحلية. ( )

٣ – كبار الحتة. ( )

٤ – أصحاب العصبيات والنفوذ. ( )

٥ – الفتوات. ( )

٦ – البلطجية. ( )

٧ – المتعلمين. ( )

٨ – المعلمين. ( )

٩ – رجال الدين. ( )

١٠ – أخرى .... ( )

سادساً: المشاركة السياسية والمواقف من بعض القضايا المجتمعية

٥٢ – هل تشارك في الانتخابات؟

١ – نعم. ( )

٢ – لا. ( )

٥٣ – هل تعتقد أن مشاركتك في الانتخابات لها قيمة.

١ – نعم. ( )

٢ – لا. ( )

٥٤ – هل تعتقد أن الناس هنا بيشاركوا عادة في الانتخابات؟

١ – نعم. ( )

٢ – لا. ( )

٥٥ – وليه الناس ما بتشاركشي في الانتخابات؟

١ – لأنه لا قيمة لأصواتهم. ( )

٢ – لأنهم غير مهتمين. ( )

٣ – لأن عندهم مشاكل كثيرة. ( )

٤ – أخرى..................... ( )

٥٦ – إذا كانت هناك مشروعات خاصة بالمنطقة هنا، هل يشارك الناس فيها بسهولة.

١ – نعم. ( )

٢ – لا. يُسأل (٥٧) ( )

٣ – لا أعرف. ( )

٥٧ – ولماذا لا يشارك الناس؟

١ – لأن ده من اختصاص الحكومة. ( )

٢ – لأن الناس تعبانة وعندها مشاكل. ( )

٣ – لأن كل واحد بيراعي مصالحه. ( )

٤ – لأن لا توجد مشروعات. ( )

٥ – أخرى .... ( )

٥٨ – تفتكر إن الحكومة بتهتم بسكان المنطقة دي؟

١ – نعم. ( )

٢ – لا. ( )

٥٩ – ولماذا لا تهتم؟

١ – لأن أهالي المنطقة صوتهم ضعيف. ( )

٢ – لا يوجد ناس مهمين هنا. ( )

٣ – لأن المنطقة كلها مشاكل. ( )

٤ – لأ، الحكومة بتهتم بسكان الأحياء الأخرى. ( )

٥ – أخرى...................... ( )

٦٠ – تقدر تقولي إيه المشاكل اللي بتعاني منها المنطقة اللي إنت ساكن فيها؟

١ – سوء حالة السكن. ( )

٢ – الرائحة الكريهة والتلوث. ( )

٣ – إنتشار الأمراض ( )

٤ – عدم الإحساس بالأمان. ( )

٥ – تدهور مستوى المرافق والخدمات. ( )

٦ – العزلة والبعد عن العمران. ( )

٧ – انتشار العديد من الجرائم والمشكلات. ( ) ( )

٨ – المشاجرات المستمرة بين السكان. ( ) ( )

٩ – الزبالة. ( ) ( )

١٠ – أخرى .... ( ) ( )

٦١ – تفتكر بعض الشباب بيشاركوا في العنف والإرهاب ليه؟

١ – لأنهم منحرفين. ( ) ( )

٢ – لأ، عندهم مشاكل. ( ) ( )

٣ – لأنهم لا يجدون عمل ( ) ( )

٤ – لأن هناك من ضللهم. ( ) ( )

٥ – هناك ناس بيدفعوا للعنف. ( ) ( )

٦ – أخرى .... ( ) ( )

٦٢ – في رأيك، الحكومة المفروض تعمل معاهم إيه؟

١ – تجارب حتى تقضي عليهم. ( ) ( )

٢ – تتفاهم معاهم. ( ) ( )

٣ – تقوم بتوعيتهم. ( ) ( )

٤ – تعمل على حل مشاكلهم. ( ) ( )

٥ – لا أعرف. ( ) ( )

٦ – أخرى .... ( ) ( )

٦٣ – في رأيك، الأهالي هنا متعاطفة مع الشباب دول ولا مع الحكومة.

١ – مع شباب العنف. ( ) ( )

٢ – مع الحكومة. ( ) ( )

٣ – الأثنين معًا. ( ) ( )

٤ – لا أعرف. ( )

٥ – أخرى................ ( )

٦٤ – في رأيك، العنف والإرهاب ده حيقل ولا يزيد؟

١ – حيقل. ( )

٢ – يزيد. ( )

٣ – حسب الظروف. ( )

٦٥ – بيقولوا إن شباب الاحياء الفقيرة والعشوانية هم اللي بيقوموا بالعنف والإرهاب هل ده صحيح؟

١ – صحيح. ( )

٢ – غير صحيح. (يُسأل ٦٨) ( )

٣ – لا أعرف. ( )

٤ – أخرى .... ( )

٦٦ – وليه صحيح؟

١ – لأن غالبيتهم بدون عمل. ( )

٢ – لأن غالبيتهم ليس لديهم دخل. ( )

٣ – لأنهم يواجهون مشاكل كثيرة. ( )

٤ – لأن ظروف المنطقة سيئة. ( )

٥ – أخرى .... ( )

٦٧ – وليه غير صحيح؟

١ – لأن ليس لدينا عنف أو إرهاب. ( )

٢ – اللي بيشارك في العنف من أحياء ثانية. ( )

٣ – أخرى .... ( )

المراجع:

١ – انظر: – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ٣٠١.

٢ – المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

٣ – انظر: – محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه .... ، مصدر سابق، ص ص ٨٨ – ٩٠.

٤ – للمزيد حول الملاحظة واستخداماتها انظر: –

– سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ... مصدر سابق ص ص ٥٢ – ٦٢.

– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي....، مصدر سابق، ص ص ٣٠٢ – ٣١٧.

– محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ص ٨٧ – ١٠٣.

– صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية....، مصدر سابق، ص ص ٢٣٩ – ٢٨٣.

٥ – انظر: – سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ....، مصدر سابق، ص ص ٥٦ – ٥٧.

٦ – المصدر نفسه، ١٠٠.

٧ – للمزيد حول استخدامات المقابلة انظر: –

_ Erich Goode, "Sociology -, Op. Cit. P. 41 – 42.

– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ص ٣٢٤ – ٣٢٨.

- سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية....، مصدر سابق، ص ص ١٠٠ – ١٠٢.
- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ص ١٠٧ – ١١٣.
- صلاح مصطفى القزاز، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ص ٢٨٧ – ٢٩٣.

٨ – **للمزيد حول أنواع المقابلات انظر: –**

- سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية...، مصدر سابق ص ص ١٠٢ – ١١٣.
- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ...، مصدر سابق، ص ص ٣٢٩ – ٣٣١.

٩ – انظر: – سمير نعيم أحمد، محاضرات في البحث العلمي في البحوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ١١٥.

الفصل الثالث

الاستبيان – تحليل المضمون

الاستبيان Questionaire

على الرغم من أن الاستبيان كأداة لجمع البيانات يمكن استخدامه في كل من البحوث الاستطلاعية والوصفية والتجريبية، إلا أنه أكثر استخدامًا وملاءمة للبحوث الوصفية وبخاصة فيما يُطلق عليه المسوح الاجتماعية. وذلك لأن المسح الاجتماعي يتطلب الحصول على بيانات عن وقائع محددة من عدد كبير نسبيًا من الأشخاص لا يستطيع الباحث مقابلتهم أو الانتقال إليهم، لما يتطلبه ذلك من جهد ووقت وتكاليف كثيرة. ووفقًا لطبيعة المشكلة موضوع الدراسة، فإن الباحث قد يستخدم الاستبيان كأداة وحيدة لجمع البيانات، وقد يستخدمه كأداة مساعدة إلى جانب أدوات بحثية أخرى كالملاحظة أو المقابلة أو التحليلات الإحصائية(١).

ويتوقف استخدام الباحث للاستبيان كأداة لجمع البيانات على مجموعة من الاعتبارات نذكر منها ما يلي: -

١ - إذا كان جمهور البحث (العينة) منتشرون في أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم شخصيًا، في هذه الحالة يستطيع الباحث أن يرسل إليهم الاستبيان عن طريق البريد. ومن ثم يحصل منهم على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن.

٢ - أن يكون مصدر المعلومات أشخاصًا يجيدون القراءة والكتابة بدرجة كافية تمكنهم من استيعاب معنى الأسئلة والإجابة عليها.

٣ - يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات حساسة أو حرجة. ففي أحيان كثيرة يخشى المبحوث إعلان رأيه والتصريح به أمام الباحث. كأن يُدلي برأيه مثلاً في سياسة الحزب الحاكم، أو يعلن رأيه في رئيس العمل، أو أن يتحدث في موضوعات تتعلق بالعلاقات الزوجية. في مثل هذه الموضوعات، فإن الاستبيان يتيح الفرصة للمبحوث للإدلاء برأيه بصدق وصراحة.

٤ – لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظرًا لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا المبحوث وحده دون الباحث.[٢]

وعلى الرغم من المزايا الاجتماعية للاستبيان، فإنه لا يخلو من عيوب تجعله غير صالح للاستخدام بالنسبة لجميع المواقف. ومن أهم عيوب الاستبيان ما يلي: –

١ – نظرًا لأن الاستبيان يعتمد على القدرة اللفظية، فإنه لا يصلح إلا إذا كان المبحوثون مثقفين، أو على الأقل ملمين بالقراءة والكتابة.

٢ – تتطلب استمارة الاستبيان عناية فائقة في صياغة الأسئلة، بحيث تكون محددة ودقيقة وواضحة وأن لا تتطلب شرحًا من قبل الباحث.

٣ – لا يصلح الاستبيان إذا كان عدد الأسئلة كبيرًا، لأن ذلك يؤدي إلى ملل المبحوثين وإهمالهم الإجابة على الأسئلة.

٤ – ونظرًا لعدم وجود الباحث مع المبحوث، فإنه لا يستطيع التحقق من صدق البيانات بملاحظة السلوك العام للمبحوث أو بمشاهدة بعض الظواهر التي تؤكد له صحة البيانات أو عدم صحتها.[٣]

إعداد وتصميم الاستبيان:

أشرنا ونحن بصدد الحديث عن اختيار مشكلة البحث وصياغتها إلى أن تحديد الباحث للمشكلة بدقة ووضوح يمكنه من تحديد تعريفاته الإجرائية لمفاهيم بحثه، وأن تحديده للمشكلة والمفاهيم بدقة يمكنه من تحديد تساؤلات أو فروض البحث بدقة أيضًا. وتبدو أهمية التحديد الواضح والدقيق للتساؤلات أو فروض البحث في أنها تساعد الباحث في تحديد القضايا والموضوعات والمحاور التي تحتوي عليها استمارة البحث (سواء كانت الاستبيان أو المقابلة أو تحليل المضمون أو دليل دراسة الحالة). أي أنه يمكنه بسهولة تحديد المحاور الأساسية التي تتضمنها الأداة التي سيتعمد عليها في جميع البيانات من الميدان. ومن ثم فإن التساؤلات التي تحتويها استمارة البحث لا تأتي من فراغ، وإنما تعبر بشكل واضح عن تساؤلات أو فروض

البحث. ومن ثم فإن الإجابة على هذه التساؤلات تعني الإجابة على التساؤلات أو الفروض التي وضعها الباحث منذ البداية. بالإضافة إلى أن الإجابة على التساؤلات أو الفروض التي وضعها الباحث تعني أيضًا الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي يمثل مشكلة البحث. وهذا يعني أن البحث الاجتماعي يجب أن يسير وفق خطوات وإجراءات منظمة ومرتبطة ببعضها البعض بالشكل الذي يضمن للبحث الأتساق النظري والمفاهيمي والمنهجي.

ومن ثم يجب أن تتضمن استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة يتناول فيها الباحث المشكلة موضوع الدراسة من جوانبها وأبعادها المختلفة، لأن الإجابة على تساؤلات الاستمارة تعني الكشف عن الجوانب المختلفة للمشكلة موضوع البحث. وكلما كانت تساؤلات الاستمارة دقيقة ومحددة وواضحة، كلما كانت البيانات التي يحصل عليها الباحث أيضًا دقيقة وواضحة. ومن ثم تغطي الجوانب المختلفة للمشكلة موضوع البحث. وكما أشرنا قبل قليل إلى أن الاستبيان يستخدم في حالة ما إذا كان جمهور البحث على درجة كافية من التعليم الثقافة والوعي تسمح لهم بقراءة أسئلة الاستبيان وفهما والإجابة عليها دونما حاجة لوجود الباحث، الأمر الذي يتطلب معه أن يراعي الباحث في تصميمه لتساؤلات الاستبيان أن تكون الأسئلة مصاغة باللغة العربية، وأن تكون الألفاظ والعبارات واضحة ولا تحتمل أكثر من معنى واحد حتى يفهمها المبحوثين بدرجة متساوية. كما يجب أن تكون أسئلة الاستبيان مركزة حول مشكلة البحث. وقد يعتمد الباحث على الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة في إعداد استمارة الاستبيان. وفي المثال السابق "مشكلة الإدمان" فإن الباحث يمكنه وضع وصياغة مجموعة من الأسئلة تتضمنها استمارة الاستبيان على النحو التالي: -

١ - ما هي الأسباب التي دفعتك إلى تعاطي المخدرات؟

٢ - هل تقدمت للعلاج من الإدمان قبل ذلك؟

٣ - ما عدد مرات العلاج من الإدمان.

٤ – ما هي العوامل المسئولة عن العودة إلى التعاطي بعد مـرات العـلاج السابقة؟

وفي مثل هذه التساؤلات يمكن للباحث أن يحدد الإجابة عليها ووضـع المتغيرات بحيث تصبح الأسئلة مغلقة ويختار المبحـوث مـن الاسـتجابات الموضوعة ما يتناسب وظروفه. ويمكن أن تكون الأسئلة مفتوحـة بحيـث يجيب عليها المبحوث، ثم يصنف الباحث هذه الاستجابات بعد ذلك في مرحلة للتحليل الإحصائي.

يبقى بعد أن تعرفنا على مزايا وعيوب الاستبيان كأداة بحثيـة هامـة، وبعد أن تعرفنا على كيفية إعداد الباحث للاستمارة والشروط التـي يجـب توافرها لكي تكون الاستمارة محققة لأهداف البحث. يبقى أن نعرض نموذجًا لاستمارة الاستبيان لكي يمكن للطالب الاستفادة منها في التعرف على كيفيـة إعداد وتصميم تساؤلات الاستبيان والشروط التي يجب توافرها في صـياغة ووضع هذه التساؤلات.

وفيما يلي نموذج لاستمارة الاستبيان المستخدمة في بحث وضـع علـم الاجتماع في مصر.

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

استبيان حول

تأثير القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية
دراسة اجتماعية ميدانية

د. سعيد ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس

أبريل ٢٠٠٥

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم

إلا لأغراض البحث العلمي فقط

أولاً: البيانات الأولية:

١- السن.....................

٢- النوع:

١- ذكر ( )

٢- أنثى ( )

٣- الديانة:

١- مسلم ( )

٢- مسيحي( )

٤- الكلية:......................

٥- التخصص:.................

٦- الفرقة:.....................

٧- الحالة الزواجية:

١- أعزب ( ) ٢- متزوج ( )

٣- مطلق ( ) ٤- أرمل ( )

٨- محل الميلاد:

١- قرية ( ) ٢- مدينة ( )

* تذكر المدينة.........................

* تذكر المنطقة أو الحي السكني.................

٩- محل الإقامة الحالي:

١- قرية ( ) ٢- مدينة ( )

* تذكر المنطقة أو الحي السكني للأسرة.........................

١٠- المستوى التعليمي للوالد:

١- أمي ( ) ٢- يقرأ ويكتب ( )

٣- ابتدائية ( ) ٤- إعدادية ( )

٥- متوسط ( ) ٦- فوق المتوسط ( )

٧- جامعي ( ) ٨- دراسات عليا ( )

١١- المستوى التعليمي للوالدة:

١- أمي ( ) ٢- تقرأ وتكتب ( )

٣- ابتدائية ( ) ٤- إعدادية ( )

٥- متوسط ( ) ٦- فوق المتوسط ( )

٧- جامعي ( ) ٨- ماجستير أو دكتوراة ( )

١٢- عدد أفراد الأسرة:

- يذكر العدد..........................

١- ذكور ( ) ٢- إناث ( )

١٣- إجمالي الدخل الشهري للأسرة:

بنود الدخل	بالجنيه المصري
الراتب الشهري(إن وجد)	
التجارة	
العقارات	
العمل الإضافي	
مصادر أخرى	
إجمالي الدخل الشهري	

١٤- هل يمكن أن تذكر مقدار ماتنفقه أسرتك بالتقريب على البنود الآتية؟

بنود الإنفاق	بالجنيه المصري
الطعام والمعيشة	
الملابس	
تعليم الأولاد(إضافة إلي الدروس الخصوصية)	
العلاج	
الفسح والترفيه	
التليفونات(إضافة إلي المحمول)	
الانترنت	
الاشتراك في الفضائيات	
مجالات أخرى	
مجموع الانفاقات الشهرية	

ثانياً: الظروف السكنية للأسرة:

١٥- هل المسكن الذي تقيم فيه الأسرة؟

١- ملك ( )   ٢- إيجار ( )

٣- حكومي ( )

١٦- هل المسكن الذي تقيم فيه الأسرة؟

١- مستقل ( )   ٢- مشترك ( )

١٧- ما نمط المسكن الذي تقيم فيه الأسرة؟

١- بيت شعبي ( )   ٢- شقة في عمارة ( )

٣- مساكن شعبية ( )   ٤- مسكن عشوائي ( )

٥- فيلا ( )   ٦- بيت ملك ( )

١٨- ما عدد حجرات المسكن الذي تقيم فيه الأسرة؟

١- حجرة واحدة ( )   ٢- حجرتان ( )

٣- ثلاث حجرات ( )   ٤- أربع حجرات فأكثر ( )

ثالثاً: نوع الطبق اللاقط وظروف تركيبه:

١٩- هل لديكم طبق لاقط في المسكن؟

١- نعم ( )   (يسأل رقم ٢٠)

٢- لا ( )

٢٠- مانوع الطبق؟

١- العرب سات ( )   ٢- النيل سات ( )

٣- الأوروبي ( )

٢١- هل لديكم أكثر من طبق في المسكن؟

١- نعم ( )   (يسأل رقم ٢٢)

٢- لا ( )

٢٢- كم عدد الأطباق التي تملكها الأسرة؟

١- طبق واحد ( )   ٢- طبقان ( )

٣- ثلاثة أطباق ( )

٢٣ ما هو الطبق الذي تفضله؟
١- النيل سات ( ) ٢- العرب سات ( )
٣- الأوروبي ( ) ٤- جميع الأطباق ( )

٢٤- منذ متى قامت الأسرة بتركيب الطبق واستخدامه؟
١- في العام الحالي ( ) ٢- منذ سنتين ( )
٣- منذ خمس سنوات ( ) ٤- منذ عشر سنوات فأكثر( )

٢٥- ما هي الأسباب التي دفعت الأسرة إلى تركيب الطبـــق / أو الأطبـــاق اللاقطة؟
١- قلة عدد القنوات المحلية ( )
٢- ضعف برامج القنوات االمحلية ( )
٣- الانفتاح على القنوات الفضائية المختلفة ( )
٤- تقليد الآخرين ( )
٥- المظهر الاجتماعي ( )
٦- الرغبة في الحصول على معلومات موضوعية ( )

٢٦- من صاحب فكرة تركيب الطبق؟
١- الوالد ( ) ٢- الوالدة ( )
٣- كل أفراد الأسرة ( ) ٤- الجيران ( )
٥- الأقارب ( )

رابعاً: القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم:

٢٧- هل تشاهد القنوات الفضائية؟
١- بشكل يومي ( ) ٢- بشكل متقطع ( )
٣- حسب الظروف ( ) ٤- في الأجازات ( )
٥- نهاية الأسبوع ( )

٢٨- ما هي الأوقات التي تفضل فيها مشاهدة القنوات الفضائية؟
١- صباحاً ( ) ٢- بعد الظهر ( )
٣- في المساء ( ) ٤- أوقات متأخرة من الليل ( )
٥- طوال فترة البث( ) ٦- أوقات الفراغ ( )

٢٩- كم ساعة تقريباً تشاهد فيها الفضائيات يومياً؟
١- أقل من ساعة ( ) ٢- ساعتان ( )
٣- ثلاث ساعات ( ) ٤- أربع ساعات ( )
٥- خمس ساعات فأكثر ( )

٣٠- هل تشاهد القنوات الفضائية بشكل منفرد أم مع باقي أفراد الأسرة؟
١- بشكل منفرد ( ) ٢- مع باقي أفراد الأسرة( )

٣١- من الذي يتحكم في قرار مشاهدة القنوات الفضائية؟
١- الوالد ( ) ٢- الوالدة ( )
٣- الابن الأكبر ( ) ٤- الطالب ذاته ( )

٣٢- ما سبب التحكم في قرار المشاهدة؟
١- عدم ملاءمة بعض القنوات للأطفال ( )
٢- عدم ملاءمة بعض القنوات للعادات والتقاليد والقيم الإسلامية ( )
٣- إهدار هذه القنوات للوقت ( )
٤- التأثير السلبي على التحصيل الدراسي للأبناء ( )

٣٣- هل تفضل مشاهدة ؟
١- القنوات الفضائية العربية ( ) (يسأل رقم ٣٤)
٢- القنوات الفضائية الأجنبية ( ) (يسأل رقم ٣٥)

٣٤- لماذا تفضل مشاهدة القنوات الفضائية العربية؟
١- لأنها باللغة العربية ( )
٢- ترتبط بالقيم العربية والإسلامية ( )
٣- تعرض الأفلام والمسلسلات المرغوب مشاهدتها ( )
٤- معرفة الأخبار العربية والمحلية ( )
٥- تعودنا عليها ( )

٣٥- لماذا تفضل مشاهدة القنوات الفضائية الأجنبية؟
١- مشاهدة الأفلام والمسلسلات الأجنبية ( )
٢- متابعة الأخبار العالمية ( )
٣- أكثر إبهارا وإثارة من القنوات العربية ( )
٤- أكثر موضوعية في نقل الأخبار والأحداث ( )

٣٦- ما هي القنوات الفضائية العربية التي تفضل مشاهدتها؟

١- إم ب سي	( )	٢- الجزيرة	( )
٣- المجد	( )	٤- إل ب سي	( )
٥- المستقبل	( )	٦- السعودية	( )
٧- اقرأ	( )	٨- الفضائية المصرية	( )

٣٧- ما هي البرامج التي تفضل مشاهدتها في الفضائيات العربية؟

١- المسلسلات والأفلام (   )
٢- الأغاني والفيديو كليب (   )
٣- البرامج الدينية (   )
٤- البرامج الرياضية والمباريات (   )
٥- البرامج الثقافية (   )
٦- الأخبار والبرامج السياسية (   )
٧- البرامج الخاصة بالترويج للسلع (   )
٨- الإعلانات (   )

٣٨- من وجهة نظرك، ما هي أهم القيم الإيجابية التـي تقـدمها القنـوات الفضائية العربية للمشاهدين؟

١- قيم الانتماء والولاء (   )
٢- قيم العمل والإنتاج (   )
٣- قيم العدل والمساواة (   )
٤- قيم الحرية (   )
٥- قيم الديموقراطية (   )
٦- قيم احترام الوالدين (   )
٧- القيم الدينية (   )

٣٩- وما هي القيم السلبية التي تقدمها الفضائيات العربية للمشاهدين؟

١- الانتهازية والوصولية (   )
٢- قيم الاستهلاك (   )
٣- اللامبالاة (   )
٤- الأنانية وحب الذات (   )
٥- القيم المادية (   )

٤٠- ما هي القنوات الفضائية الأجنبية التي تفضل مشاهدتها؟

١- إم ب سي٢	( )	٢- سي إن إن	( )
٣- شو تايم	( )	٤- تشانيل ٢	( )
٥- بي بي سي	( )	٦- تي في ٥	( )

٤١- ما هي البرامج التي تفضل مشاهدتها في القنوات الفضائية الأجنبية؟

١- الأفلام والمسلسلات (   )

٢- الأغاني والفيديو كليب (   )

٣- البرامج الترفيهية (   )

٤- البرامج الرياضية (   )

٥- الأخبار والبرامج السياسية (   )

٦- البرامج الثقافية (   )

٧- الإعلانات (   )

٤٢- من وجهة نظرك، ما هي أهم القيم الإيجابية التي تقدمها القنوات الفضائية الأجنبية للمشاهدين؟

١- الصدق في نقل الأخبار (   )

٢- الحرية والديمقراطية (   )

٣- العدل والمساواة (   )

٤- العمل والإنتاج (   )

٥- قيم احترام الوقت (   )

٦- البساطة و[illegible] (   )

٧- احترام آدمية الإ[illegible] (   )

٨- قيم النظافة (   )

٩- احترام الآخرين (   )

٤٣- ما هي أهم القيم السلبية التي تقدمها الفضائيات الأجنبية للمشاهدين؟

١- القيم المادية (   )

٢- قيم الاستهلاك (   )

٣- قيم الانتهازية والوصولية (   )

٤- اللامبالاة (   )

٥- قيم الفردية والأنانية ( )
٦- العنصرية ( )

٤٤- هل تفضل مشاهدة الفضائيات أم قراءة الكتب والصحف والمجلات؟
١- مشاهدة الفضائيات ( )
(يسأل رقم ٤٥)
٢- قراءة الكتب والصحف والمجلات ( )
(يسأل رقم ٤٦)
٣- كليهما ( )

٤٥- لماذا تفضل مشاهدة الفضائيات؟
١- لأنها متاحة وسهلة ( )
٢- لأنها متعددة ومتنوعة ( )
٣- لأنها تنقل الأحداث بسرعة ( )
٤- لأنها الأكثر موضوعية ( )
٥- لأنها الأكثر مصداقية ( )
٦- لا أحب القراءة ( )

٤٦- لماذا تفضل قراءة الكتب والصحف والمجلات؟
١- القراءة أكثر فائدة ( )
٢- مشاهدة الفضائيات مضيعة للوقت ( )
٣- مشاهدة الفضائيات يتعارض مع القيم الدينية ( )
٤- القراءة تتيح الفرصة لاختيار ما يتناسب مع توجهاتي الفكرية( )

خامساً: الفضائيات والقيم الاستهلاكية:

٤٧- من وجهة نظرك، هل تشجع الفضائيات العربية والأجنبية على أثارت النزعات الاستهلاكية لدى المشاهدين؟
١- نعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــم ( )
(يسأل رقم ٤٨)
٢- لا ( )
٣- أحياناً ( )

٤٨- ما هي المظاهر التي تؤكد على أن الفضائيات تثير النزعات الاستهلاكية للمشاهدين؟

١- الإعلان المستمر عن السلع ( )
٢- الإعلانات المستمرة عن التنزيلات ( )
٣- الإعلانات الخاصة بمهرجانات التسوق ( )
٤- ربط الإعلان عن السلع ببعض الشخصيات المحببة للمشاهدين ( )
٥- تصوير النزعة الاستهلاكية بوصفها مظهراً من مظاهر التقدم ( )

٤٩- من وجهة نظرك، ما هي مظاهر التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الفضائيات العربية والأجنبية على الطلاب ؟

١- زيادة النزعة الاستهلاكية لديهم ( )
٢- معرفة ماركات السلع ( )
٣- معرفة أماكن الأسواق ( )
٤- معرفة أحدث أنواع الموضة ( )
٥- معرفة أنواع الوجبات الجاهزة والسريعة ( )
٦- لا يوجد تأثير ( )

٥٠- هل تؤثر مشاهدتك للفضائيات بشكل عام على استهلاك سلع معينة؟

١- نعم ( )
(يسأل رقم ٥١)
٢- لا ( )
٣- أحياناً ( )
(يسأل رقم ٥١)

٥١- ما هي هذه السلع؟

١- الملابس ( )
٢- العطور ( )
٣- الأحذية ( )
٤- أجهزة الموبايل ( )
٥- الكمبيوتر ( )
٦- المشغولات الذهبية ( )
٧- شرائط الكاسيت ( )

جامعة الإمارات العربية المتحدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الاجتماع

استمارة استبيان

التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الإمارات
دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات

إعداد

د. السيد رشاد غنيم
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعتا الإمارات والإسكندرية

د. سعيد أمين ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
جامعتا الإمارات وعين شمس

أولاً : البيانات الأولية :

١- السن :

(١) من ١٦ إلى أقل من ١٨ ( )　　(٢) ١٨ إلى أقل من ٢٠ ( )
(٣) ٢٠ إلى أقل من ٢٢ ( )　　(٤) ٢٢ إلى أقل من ٢٤ ( )
(٥) ٢٤ إلى أقل من ٢٦ ( )　　(٦) ٢٦ إلى أقل من ٢٨ ( )
(٧) ٢٨ إلى أقل من ٣٠ ( )　　(٨) ٣٠ فأكثر ( )

٢- مكان الميلاد ....

٣- مكان الإقامة ....

٤- الكلية ....

٥- القسم العلمي ....

٦- المستوى الدراسي :

(١) المستوى الأول ( )　　(٢) المستوى الثاني ( )
(٣) المستوى الثالث ( )　　(٤) المستوى الرابع ( )
(٥) المستوى الخامس ( )

٧- الحالة الزواجية :

(١) غير متزوجة ( )　　(٢) متزوجة ( )
(٣) مطلقة ( )　　(٤) أرملة ( )

*** للمتزوجات فقط تُسأل (٨ ، ٩)**

٨- عدد مرات الزواج :

(١) مرة واحدة ( )　　(٢) مرتان أو أكثر ( )

٩- عدد الأبناء :

(١) ذكور ....　　(٢) إناث ....

١٠- هل لك مهنة بجانب الدراسة ؟

(١) نعم ( )　　(٢) لا ( )

١١- إن كانت الإجابة " بنعم " ماهي ؟ ....

١٢- إجمالي الدخل الشهري للأسرة :

(١) أقل من ٥٠٠٠ درهم ( )
(٢) ٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ ( )
(٣) ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ ( )
(٤) ١٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ ( )
(٥) ٢٠٠٠٠ فأكثر ( )

ثانياً : بيانات عن سكن الأسرة :

١٣- نوع السكن :

(١) شقة ( ) (٢) بيت شعبي ( )

(٣) فيلا ( ) (٤) آخر يذكر ....

١٤- طبيعة المسكن :

(١) مستقل ( ) (٢) مشترك ( )

١٥- ملكية المسكن :

(١) ملك ( ) (٢) إيجار ( )

(٣) حكومي ( ) (٤) أخرى ....

١٦- هل لدى أسرتك الرغبة في تغيير مسكنكم الحالي ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( )

*** في حالة الإجابة بنعم تُسأل**

١٧- لماذا ؟

(١) ضيق المسكن الحالي ( )

(٢) عدم ملاءمة المسكن مع المركز الاجتماعي ( )

(٣) عدم ملاءمة الحي ( )

(٤) أخرى تذكر ....

ثالثاً : بيانات عن التوجهات الاستهلاكية :

١٨- ماهى أهم مجالات إنفاق أو صرف الدخل بالنسبة للمواطن في مجتمع الإمارات ؟

(١) ....

(٢) ....

(٣) ....

(٤) ....

١٩- ما متوسط المدة التي تغير أسرتك فيها السيارة عادة ؟

(١) كل عام ( ) (٢) كل عامين ( )

(٣) كل ثلاثة أعوام ( )

(٤) كلما أعجبتها سيارة جديدة ( )

(٥) كلما تحدث فيها أعطال كثيرة ( )

(٦) أخرى تذكر ....

٢٠- ما هو عدد الأجانب الذين يشتغلون في منزل أسرتك ؟

(١) العمال .... (٢) خدم ....

(٣) مربيات .... (٤) عمال زراعة .....

٢١- إجمالي أجور هؤلاء العاملين في الشهر .... درهم

٢٢- ما هو السبب الذي يجعل بعض الأسر الإماراتية تعتمد على عدد كبير من الخدم ؟

(١) القيام بأعمال الأسرة ( ) (٢) عدم تفرغ الزوج والزوجة ( )

(٣) المظهر الاجتماعي ( ) (٤) تقليد الآخرين ( )

(٥) لا أعرف لها سبباً ( )

٢٣ – ما هي أهم المناسبات التي يزيد فيها استهلاك أسرتك عن الاستهلاك العادي؟

(١) ....

(٢)..................

(٣)..................

(٤)..................

٢٤ – ما هي طبيعة الهدايا التي تقدميها أنت أو أسرتك للأصدقاء والأقارب في المناسبات ؟

(١) هدايا نقدية ( ) (٢) هدايا عينية ( )

(٣) لا اقدم شيئاً ( )

٢٥ – كم وليمة تقيمها الأسرة في السنة ؟

(١) وليمة واحدة ( ) (٢) وليمتان ( )

(٣) ثلاثة فأكثر ( )

٢٦ – كم تكاليف الوليمة الواحدة بالدرهم ؟

.... درهم

رابعاً : العوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية

٢٧ – من وجهة نظرك ، ما هي العوامل التي تؤثر على شراء السلع أو الإقبال على شرائها ؟

(١) أسلوب العرض في المحلات ( ) (٢) الإعلانات في الصحف المجلات ( )

(٣) الإعلانات في التليفزيون ( ) (٤) قرب الأسواق ( )

(٥) التنزيلات المتكررة ( )

(٦) الحديث مع الزميلات والمعارف والأصدقاء ( )

(٧) أخرى تذكر ....

٢٨ – إذا وجدت أحد المحلات تعرض بالصدفة سلعة أعجبتك ، ماذا تفعلين؟

(١) أتوقف للمشاهدة ( ) (٢) أشتري السلع ( )

(٣) لا أفعل شيئاً ( )

٢٩ – إذا ذهبت لشراء شيء من أحد المحلات ، هل تبدئي بمشاهدة المعروضات أولاً أم تطلبي ما تريدينه من البائع دون مشاهدة ؟

(١) أبدأ بمشاهدة المعروضات ( ) (٢) أشتري السلع مباشرة ( )

(٣) الاثنان معاً ( )

٣٠ – هل تعتقدي أن ترتيب السلع وعرضها يجعلك تشتري سلعاً لست في حاجة إليها ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( )

٣١ – هل أنت معتادة على قراءة الإعلانات التي تنشرها الصحف والمجلات حول السلع والمحلات ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( ) (٣) أحيانا ( )

٣٢ – إذا أعلن عن سلعة في الصحف والمجلات ، هل تذهبين للمحل لمشاهدتها أو شرائها ؟

(١) أذهب للمشاهدة ( ) (٢) أذهب لشرائها ( ) (٣) لا أذهب ( )

٣٣ – إذا تم الإعلان في التليفزيون عن سلع معينة هل تذهبين لشرائها أو مشاهدتها ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( ) (٣) أحياناً ( )

(٤) لا أشاهد إعلانات التليفزيون ( )

٣٤ – هل تعتقدين أن الأسواق والمحلات الموجودة في منطقة سكنك كافية ؟

(١) نعم ( )　　　(٢) لا ( )

٣٥ – من وجهة نظرك ما هي الأشياء التي يمكن أن تتأثر بها طالبات الجامعة من الوافدين المقيمين ؟

(١) معرفة ماركات السلع ( )
(٢) معرفة أماكن الأسواق ( )
(٣) شراء سلع بعينها ( )
(٤) معرفة أنواع جديدة من الأطعمة ( )
(٥) معرفة أحدث الموضات ( )
(٦) لا يوجد تأثير ( )
(٧) أخرى تذكر ....

٣٦ – هل يؤدي حديثك مع زميلاتك في الجامعة عن السلع والأسواق إلى :

(١) زيادة ترددك على الأسواق ( )
(٢) تغيير أنواع السلع ( )
(٣) زيادة الشراء ( )
(٤) نقص الشراء ( )
(٥) أخرى تذكر ....

٣٧ – كم عدد مرات ذهابك للتسوق في الأسبوع ؟

(١) مرة واحدة ( )　　　(٢) مرتان ( )
(٣) ثلاثة مرات ( )　　　(٤) كل يوم ( )
(٥) بالصدفة ( )　　　(٦) لا أذهب مطلقاً ( )

* للذين اعتادوا الذهاب للتسوق تسال

٣٨ – ما هي الأسواق التي تفضلين الذهاب إليها ؟

(١) القريبة ( )　　　(٢) الأرخص سعراً ( )
(٣) المزدحمة ( )　　　(٤) الهادئة ( )
(٥) الأغلى سعراً ( )　　　(٦) التي بها بضاعة متميزة ( )

٣٩ - ما هو شعورك بعد العودة من الأسواق ؟

(١) التعب والإرهاق ( ) (٢) الإحباط ( )

(٣) اكتساب مزيد من الخبر ( ) (٤) الإحساس بالراحة ( )

(٥) الندم على شراء بعض السلع ( ) (٦) أخرى تذكر ....

٤٠ - هل تعتقدين أن معرفة الطالبة بالسلع والماركات تجعلها متميزة عن الآخرين ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( ) (٣) أحياناً ( )

٤١ - هل تعتقدين أن اقتناء الطالبة للسلع الثمينة يرفع مكانتها بين الطالبات ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( ) (٣) أحياناً ( )

* في حالة الإجابة بنعم أو أحياناً تسأل

٤٢ - ما هي هذه السلع ؟

(١) .... (٢) ....

(٣) .... (٤) ....

٤٣ - هل تحرصين على استخدام ماركات معينة من الأشياء التالية :

	نعم	لا	أحيانا
(١) الملابس	( )	( )	( )
(٢) العطور	( )	( )	( )
(٣) الأحذية	( )	( )	( )
(٤) الهاتف	( )	( )	( )
(٥) الذهب	( )	( )	( )
(٦) الكمبيوتر	( )	( )	( )

٤٤ - هل تحصلين بشكل دوري على أهم المجلات التي بها أخبار أحدث السلع والماركات ؟

(١) نعم ( ) (٢) لا ( ) (٣) أحيانا ( )

خامساً : ضبط وترشيد الاستهلاك

٤٥ - من وجهة نظرك ، ما هي أهم مظاهر الاستهلاك ؟

(١) المبالغة في الإنفاق ( ) (٢) شراء السلع أكثر من مرة ( )

(٣) شراء السلع غير الضرورية ( ) (٤) شراء السلع المكلفة ( )

(٥) أخرى تذكر ....

٤٦ – هل تعتقدين أنه من الضروري أن يتجه الناس في الإمـــارات إلـــى ترشيد السلوك ؟

(١) ضروري ( ) (٢) ليس ضروري ( ) (٣) لا أعرف ( )

* في حالة الإجابة " بضروري " تسأل (٤٧) وليس ضروري تسأل (٤٨)

٤٧ – لماذا ضروري ؟

(١) الدين يدعو إلى الاعتدال ( ) (٢) تأمين المستقبل ( )

(٣) دخل البترول متقلب ( ) (٤) أخرى تذكر ....

٤٨ – لماذا غير ضروري ؟

(١) أتعودنا على ذلك ( ) (٢) الدخل في الإمارات مرتفع ( )

(٣) أخرى تذكر ....

٤٩ – من وجهة نظرك ، ما هي أهم الأشياء التي يجب أن ترشـــد فيهـــا الطالبات استهلاكهن ؟

(١) تقليل عدد السيارات ( ) (٢) استعمال السيارات فترة أطول ( )

(٣) تقليل عدد الخدم ( ) (٤) التقليل من الإنفاق على السكن ( )

(٥) التقليل من الإنفاق على الملابس ( )

(٦) التقليل من الإنفاق على العطور ( )

(٧) أخرى تذكر ....

٥٠ – ما هي مظاهر السلوك العامة التي يجب أن تلتزم بها الطالبات مـــن أجل ترشيد استهلاكهن ؟

(١) عدم الإسراف في استخدام المياه ( )

(٢) عدم الإسراف في استخدام الكهرباء ( )

(٣) عدم الإسراف في استخدام الهاتف ( )

(٤) عدم استخدام السيارات بلا هدف ( )

(٥) أخرى تذكر ....

٥١ – إذا فكرنا في توجيه الطالبات إلى ترشيد الاستهلاك ، ما هي الوسائل التي تساعدنا على ذلك :

* وسائل تتصل بدور الطالبات

(١) ....

(٢) ....

(٣) ....

(٤) ....

- وسائل تتصل بدور الأسرة

(١) ....
(٢) ....
(٣) ....
(٤) ....

- وسائل تتصل بالمؤسسات التعليمية

(١) ....
(٢) ....
(٣) ....
(٤) ....

- وسائل تتصل بدور وسائل الإعلام

(١) ....
(٢) ....
(٣) ....
(٤) ....

- وسائل تتصل بدور المؤسسات الدينية

(١) ....
(٢) ....
(٣) ....
(٤) ....

- وسائل تتصل بدور المؤسسات الأهلية

(١) ....
(٢) ....
(٣) ....
(٤) ....

تحليل المضمون Content Analysis

يحتل تحليل المضمون أو تحليل المحتوى كطريقة للبحث العلمي مكانة مهمة بين طرق وأدوات ووسائل جميع البيانات الأخرى. وترجع تلك الأهمية لارتباط تحليل المضمون بطرق ووسائل الاتصال المختلفة التي يتم من خلالها انتقال الأفكار والمعاني والقيم من وإلى الأفراد والجماعات والمجتمعات. وبخاصة ما يعلق منها بالكلمة أو الصورة أو كلتيهما معًا، سواء أكانت مقروءة أو مسموعة أو مشاهدة. وهذا يعني أن طريقة تحليل المضمون وثيقة الصلة بمحتوى ومضمون الاتصال Communication بما تتضمنه من أطراف وأهداف ومعانٍ ورموز وقيم.

وقد أشار "برلسون Bereison إلى معنى تحليل المضمون في مؤلفه "تحليل المحتوى في البحث الاتصالي" بأنها عبارة عن أسلوب البحث الذي يستهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي لمحتويات الاتصال الظاهرة[٤] ومن ثم، فإن الوصف الكمي لمضمون مادة الاتصال يحتل أهمية خاصة لدى الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة، فالأرقام لها مدلولات محددة. بمعنى أن تكرار خواص فئات معينة في مادة الاتصال هي في حد ذاتها تمثل عاملا هامًا من عوامل الاتصال. ولذلك يصبح تحليل المضمون صحيحًا عندما تتساوى أوزان وحدات المحتويات التي يستخدمها الباحث[*][٥].

ويرى "نعيم"[٦] أن تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم وموضوعي لمختلف تسجيلات التعبيرات الرمزية.

وإذا كان اختيار الباحث للاستبيان أو المقابلة كأدوات لجمع البيانات يتوقف على طبيعة وخصائص جمهور البحث (أفرادًا أو جماعات) فإن اختيار الباحث لطريقة تحليل المضمون يتوقف أيضًا على طبيعة مشكلة البحث من جانب، وخصائص العينة ومصادر جمع البيانات من جانب آخر. حيث يلجأ الباحث إلى استخدام تحليل المضمون في حالة ما إذا كان جمهور

بحثه ليس أفرادًا أو جماعات. كما هو الحال في استخدامات الاستبيان أو المقابلة، وإنما تستخدم هذه الطريقة إذا كانت المصادر التي يعتمد عليها الباحث تمثل في: الأعمال الفنية على اختلاف أشكالها وطبيعتها (أفلام سينمائية، مسرحيات، أغان، مسلسلات .... إلخ)، إلى جانب الأعمال الأدبية (الروايات والقصص والمقابلات ... ،غيرها، فضلاً عن الأعمال الصحفية بأنواعها المختلفة). وعلى ذلك. فإن استخدام تحليل المضمون في البحث الاجتماعي يفرض على الباحث الالتزام بخطوات محددة. حيث تختلف المادة المراد تحليل مضمونها حسب طبيعة مشكلة البحث، فقد يختار الباحث مجموعة من الصحف. أو الكتب، أو الخطابات أو المقالات، أو الأفلام، أو السير الشخصية ليقوم بتحليلها، ويتم هذا التحليل وفق خطة محددة ومنظمة يضعها الباحث. وهذه الخطة لا تختلف كثيرًا عن خطط البحث في العلوم الاجتماعية. كما أنها لا تختلف كثيرًا عن الخطوات العامة التي يتبعها الباحث في استخدامه للطرق والأدوات الأخرى كالمقابلة أو الاستبيان أو الملاحظة.

ويمكننا أن نعطي مثالاً لمشكلة بحث تصلح طريقة تحليل المضمون لجمع البيانات اللازمة لها، ثم نوضح الخطوات التي يجب أن يلتزم بها الباحث في استخدامه لهذه الطريقة في جمع البيانات. ولنفرض أن مشكلة البحث يمكن صياغتها على النحو التالي: -

ما طبيعة القيم التي يعالجها فيلم الإرهاب والكباب؟

إذا أمعنا النظر في هذه المشكلة، سوف نجد أن المادة التي سيقوم الباحث بتحليل مضمونها تتمثل في فيلم الإرهاب والكباب. كأحد الأعمال الفنية التي قدمتها السينما المصرية خلال السنوات القليلة الماضية. ومن ثم فإن طبيعة هذه المشكلة تفرض على الباحث أن يحدد ما يُطلق عليه "الفئات الكبرى لتحليل المضمون"، أي الأسئلة أو الجوانب الفرعية للمشكلة الأساسية على النحو التالي: -

- القيم العاطفية
- القيم السياسية

- القيم الدينية　　　　　　　　- القيم الثقافية

- القيم الوطنية　　　　　　　　-القيم الاجتماعية

- القيم الفنية ...... إلخ

ويجب على الباحث بعد أن يحدد طبيعة القيم المراد تحليلها أن يقدم تعريفًا إجرائيًا واضحًا ومحددًا لكل فئة من هذه الفئات الكبرى. ثم يحدد التساؤلات الفرعية التي يمكن أن تتضمنها كل فئة من هذه الفئات الكبرى. ثم يقوم الباحث بعد ذلك بإعداد وتصميم استمارة تحليل المضمون بحيث تحتوي على البيانات الأساسية عن الفيلم المراد تحليله (عنوانه ومؤلفه ومخرجه وتاريخ عرضه ومدته ... إلخ). وكذلك الأسئلة التي تندرج تحت كل فئة من الفئات الكبرى للتحليل، وبعد ذلك يقوم الباحث بعملية ترميز لفئات التحليل الكبرى والفرعية تمهيدًا للقيام بعملية تفريغ البيانات ومعالجتها إحصائيًا. ثم كتابة التقرير النهائي للبحث من واقع التحليل الإحصائي للبيانات التي حصل عليها من تحليل مضمون للفيلم[٧]. وعلى الرغم من أهمية تحليل المضمون كطريقة من طرق البحث الاجتماعي، إلا أن استخدامها يتطلب مهارة وإعدادًا خاصًا للباحث الذي يعتمد عليها، نظرًا لما تتضمنه من إجراءات وخطوات تتمثل في تحديد الفئات الكبرى والفئات الصغرى للتحليل من ناحية، ووضع تعريفات إجرائية محددة وواضحة لهذه الفئات من ناحية أخرى. وصياغة تساؤلات استمارة تحليل المضمون، فضلاً عن عمليات التحليل الإحصائي المركزة من ناحية ثالثة.

يبقى بعد هذا العرض الموجز، أن نقدم للقارئ نموذجين لبحثين استخدما تحليل المضمون في جمع البيانات وتحليلها: -

١ – دراسة ظاهرة رسائل الإمام الشافعي: - [*]

قام الدكتور "سيد عويس" بدراسة اجتماعية للرسائل التي أرسلت إلى ضريح الإمام الشافعي عن طريق البريد. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف عن جانب هام من جوانب الثقافة المصرية. فمن العادات الشائعة بين

أفراد الشعب التردد على أضرحة الأولياء والمشايخ، ونـذر النـذور لهـم والاستعانة بهم عند الشدائد، ويصل الأمر ببعض الناس إلى كتابة عـرائض يضمنونها طلباتهم ويسقطونها في مقصورات المشايخ والأولياء، ومما أثـار انتباه ودهشة الباحث، أن هناك أشخاصًا يرسلون إلى الأولياء رسائل بالبريد تتضمن طلباتهم وشكاواهم. وقد اهتم الباحث بالرسائل التـي أُرسـلت إلـى ضريح الإمام الشافعي خلال المدة من ١٩٥٢ – ١٩٥٨.

واعتمد الباحث على أسلوب تحليل المضمون في تحليل الرسائل، حيث قام بتحليل ١٦٢ خطابًا تحليلاً كميًا وتحليلاً كيفيًا، ثم انتهـى إلـى تفسـير الظاهرة واضعًا في الاعتبار مقومات الثقافة المصرية والعوامل المختلفة التي أثرت في تشكيلها منذ حضارة الفراعنة حتى العصر الحاضر. ونعرض في هذا المجال لطريقة التحليل الكمي التي أتبعت في البحـث، وكـذا الفئـات الرئيسية وبعض الفئات الفرعية التي أستخدمت في البحث.

- عناوين الظروف (إما موجهة إلى شخص الإمام بدون ذكر ألقاب تعظيم، أو بذكر ألقاب تعظيم، وقد يوجه الظرف إلى ضريح الإمام الشـافعي أو إلى المقام أو إلى المسجد).
- الأماكن التي أُرسلت منها الرسائل.
- مرسلو الرسائل.
- وجود اسم مرسلي الرسائل من عدمه.
- مكان وجود الاسم.
- شكل الاسم (إمضاء – ختم، بصمة، .... إلخ).
- نوع الورق المكتوب عليه الرسالة.
- وجود البسملة في أول الرسالة من عدمه.
- توجيه الرسائل: موجه إلى الإمام، أو إلى الله أو الرسول ... إلخ.

- أسلوب بداية الرسالة.
- مضمون الرسائل.
- جنس مرسلي الشكاوى.
- أنواع الشكاوى.
- المشكو في حقهم.
- جنس مرسلي الطلبات.
- أنواع الطلبات.
- جنس الواعدين بالنذور.
- أنواع النذور..
- صفة الموقعين على الرسالة.
- جنس الموقعين.

وبالإضافة إلى نظام التحليل الكمي، قام الباحث بتحليل الخطابات تحليلاً كيفيًا على أساس تصنيفها إلى شكاوى وطلبات ثم حلل كل نوع تحليلاً متعمقًا.

٣ – الإعلان التليفزيوني وعلاقته بالقيم في ظل الانفتاح الاقتصادي(*)

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في الكشف عن الجوانب والأبعاد التي يتضمنها الإعلان التجاري التليفزيوني في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد تمثلت هذه الجوانب فيما يلي: القيم التي يروج لها الإعلان، والأساليب غير المباشرة لترويج هذه القيم، والنمط الثقافي الذي يطرحه الإعلان، والطبقات التي يروج لقيمها ويحاول أن يحقق مصالحها، والطبقات التي يخاطبها الإعلان، والكيفية التي تنعكس بها الخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادي على الإعلان التجاري التليفزيوني، وملامح الحياة والوجود والعلاقة بالعالم والتي يسعى الإعلان إلى ترسيخها في أذهان المشاهدين.

ولقد حدد الباحث مفاهيمه الإجرائية التي احتوت عليها الدراسة على النحو التالي: -

الإعلان التجاري التليفزيوني:

ويعني به الفقرات التي تظهر على شاشة التليفزيون للترويج للسلع أو الخدمات فقط. ومن ثم لا يدخل في إطار الدراسة الإعلانات الخاصة للتوعية. أو الحملات الإعلانية الصحية على سبيل المثال. وإنما اقتصرت الدراسة فقط على الإعلانات الموجهة للجمهور كنوع من الدعاية لسلعة أو لخدمة تباع في السوق.

أما مفهوم **القيم الاجتماعية، فيعني من وجهة نظر الباحث،** نسق المعتقدات والمبادئ الذي يمكن أن يستدل عليه عبر تبدياته في أنماط السلوك المختلفة، وقد قام الباحث بدراسة هذه القيم كما تظهر في الإعلان التجاري التليفزيوني عبر ثلاثة أنماط أساسية للسلوك العاكس للقيم وهي: -

- السلوك العاكس لقيم ثقافية.
- السلوك العاكس لقيم جنسية.
- الرموز العاكسة لقيم طبقية.

أما مفهوم **النمط الثقافي فيعني** به النمط الثقافي الذي يطرحه الإعلان التجاري التليفزيوني، والذي يفترض في ضوء مسلماته النظرية أنه لابد "وأن يدعو إلى التغريب، ويستدل على التغريب في الإعلان التجاري عبر المؤشرات التالية: -

- القيم المباشرة وغير المباشرة التي يتضمنها الإعلان.
- سيادة القيم الاستهلاكية.
- وجود القيم البذخية.
- لغة الإعلان.
- لحن الإعلان وإيقاعه.

- علاقة الجنسين كما يطرحها الإعلان.
- تشيؤ المرأة واستخدامها كسلعة.
- التركيز على الجوانب المظهرية.

أما **عينة الدراسة** فقد اقتصرت على الإعلانات التجارية التليفزيونية التي قدمتها القناة الأولى بالتليفزيون المصري طوال دورتين تليفزيونيتين متتابعتين: الأولى دورة رمضان، وهي دورة استمرت لمدة شهر كامل (شهر يونيو ١٩٨٤)، والثانية هي الدورة التالية للأولى وقد استمرت ثلاثة أشهر من يوليو ١٩٨٤ إلى سبتمبر ١٩٨٤.

وقد حرص الباحث على تسجيل عينة بحثه كاملة (الإعلانات التجارية) باستخدام جهاز الفيديو حتى يتسنى له إخضاعها بشكل مستمر ومتكرر لحرفيات تحليل المضمون، وقد حرص الباحث على متابعة التليفزيون طوال الدورتين، وتسجيل كل الفقرات الإعلانية حتى يتمكن من:

- حساب النسبة الكمية لمجموع الفقرات الإعلانية إلى مجموع ساعات الإرسال.
- حساب النسبة الكمية لتكرار كل إعلان على حدة، أو كل إعلانات فئة سلعية معينة.

ثم قام الباحث بعد ذلك بتصنيف الإعلانات في ثلاث عشرة فئة سلعية ثم صنفها الباحث كل فئة سلعية في معرض تحليله الكمي في ضوء عدة متغيرات أساسية كان من بينها: -

- نسبة السلع المستوردة إلى المحلية في كل فئة.
- تكرار الإذاعة لكل فئة بشكل عام.
- تكرار الإذاعة لكل فئة في أوقات ذروة المشاهدة.
- انتماء السلع المحلية إلى القطاع العام أو الخاص.
- لغة الإعلان.
- مخاطبة المرأة.

التحليل الكيفي للإعلانات:

اهتدى الباحث في تحليله الكيفي إلى حد بعيد باستمارة تحليل المضمون.

التحليل الكيفي الكمي:

عرض الباحث للنواحي الكمية لكل من القيم الأساسية التي يتناولها تحليله الكيفي في كل فئة من فئات عينة إعلانات الدراسة وذلك للتعرف على أكثر أشكال إعلانات السلع عرضًا للقيم السلبية، وأقلها عرضًا لها.

أداة الدراسة:

تفرض طبيعة عينة الدراسة (الإعلانات التجارية التليفزيونية) على الباحث اختيار أداة تحليل المضمون Content Analysis لجمع البيانات بوصفها إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم وموضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبيرات الرمزية.

استمارة تحليل المضمون:

اشتملت استمارة تحليل المضمون على البنود والمحاور الآتية: -

أولاً: وحدات تحليل المضمون المستخدمة:

١ – وحدة الموضوع:

تمثل هذه الوحدة أكبر وأهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة، وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية والدعائية والاتجاهات والقيم والمعتقدات؛ وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وتكون عادة جملة مختصرة محددة تتضمن مجموعة الأفكار التي يحتوي عليها موضوع التحليل.

٢ – الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية:

ويقصد بها الوحدة الإعلامية المتكاملة التي يقوم الباحث بتحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة إلى جمهور القراء أو المستهلكين، ومن أمثلتها: الكتاب، والفيلم، والبرنامج الإذاعي أو التليفزيوني،

أو الإعلانات. ويمكن للباحث أن يقوم بعمل تصنيف داخلي لشكل الوحدة طبقا لأغراض التحليل.

٣ – وحدة الشخصية:

ويمكن للباحث استخدام هذه الوحدة، إذ تصبح وحدة الشخصية من أسهل الوحدات التي يرتكز عليها التحليل. وقد استخدمها الباحث في عدة مقاييس (مثل الشخصية، والذكورة، والأنوثة، ونمط الملبس، ونمط التصرفات، وشكل الأثاث .... إلخ).

٤ – وحدة مقاييس الزمن:

وهي المقاييس المادية التي يلجأ الباحث إليها للتعرف على المدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة، وذلك بهدف التعرف على مدى الاهتمام والتركيز بالنسبة للمواد الإعلامية المختلفة موضوع التحليل.

ثانيًا: فئات تحليل المضمون المستخدمة:

١ – فئة القيم:

تستخدم هذه الفئة في تحليل الموضوعات والشخصيات للتعرف على الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، وعلى الرغبات التي يسعون إلى إشباعها، ويستخدمها الباحث للتعرف على القيم التي يحرص الإعلان عبر أشكاله الفنية على نشرها بين الجمهور المتلقي للإعلانات، وعلاقة تلك القيم بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري إثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي. وقد قسم الباحث فئة القيم هذه إلى نوعين أساسيين: قيم إيجابية، وقيم سلبية. وقام بتصنيف كل منها إلى ثلاثة أقسام: قيم طبقية، وقيم ثقافية، وقيم جنسية.

٢ – فئة الأساليب المتبعة:

ويندرج تحت هذه الفئة كافة الأساليب التي أتبعت لعرض الفكرة وشرحها، وهل هي أساليب تحليلية أم دعائية أم تنافسية؟ أم طرح لأفكار، أم إملاء لآراء واتجاهات معينة؟

٣ – **فئة السمات**:

وهي التي تصف الخصائص الشخصية، وأهم السمات السيكولوجية. وقد تناول الباحث عبر هذه الفئة أهم السمات المميزة لمن يظهر في الإعلان، وسمات خلفية الإعلان أيضًا، ومن بين هذه السمات: الجنس، نمط الملبس، وطريقة الحديث، والمظهر العام، والمستوى الاقتصادي، والمكان الذي يصور فيه الإعلان، وشكل الأثاث.

٤ – **فئة الممثل**:

وتستخدم هذه الفئة في دراسة الشخصية أو المجموعة التي تظهر في موقف مركزي، أو قيادي كمحركة للأحداث، بحيث تكشف عن الشخصية أو الشخصيات التي يتم التركيز عليها مع ربط ذلك بالطبع بالمتغيرات والعوامل المحيطة بمادة التحليل.

٥ – **فئة مصدر المعلومة**:

وهي الفئة الخاصة بالكشف عن الشخص أو الجهة مصدر المعلومة، وقد تناول الباحث عبر هذه الفئة مصدر السلعة التي يجري الإعلان عنها (شركة متعددة الجنسيات، مصدر أجنبي، أم مصري، قطاع عام، قطاع خاص .... إلخ).

٦ – **فئة الجمهور المستهدف**:

وتستهدف التعرف على الجمهور الذي يستهدف القائم بالاتصال توجيه المادة الإعلامية إليه بصفة خاصة. وقد استخدم الباحث هذه الفئة للتعرف على الجمهور المستهدف للإعلان (حضري، ريفي، وإلى أي طبقة ينتمي: عليا، متوسطة، دنيا؟).

٧ – **فئة المعالجة الفنية**:

وتهدف إلى التعرف على الشكل الذي تختفي وراءه القيم من أشكال المعالجة الفنية، وفي أي أماكن التصوير يدور الإعلان؟، وكيف تؤثر تلك المعالجة على جذب الانتباه؟

٨ – فئة اللغة المستخدمة:

تهدف للتعرف على اللغة المستخدمة في الإعلان، هل هي العربية الفصحى أم العامية؟ أم أنها لغة أجنبية؟.

٩ – فئة التكرار:

وتهدف إلى قياس تكرار أنماط السلع المعلن عنها لتبين الأهمية التي يحتلها كل نوع من أنواع السلع، وتبين أي فئة من فئات السلع (حسب تصنيف الباحث أكثر حظًا) في مرات الإعلان عنها.

١٠ – فئة وقت العرض:

وتعني وقت عرض الإعلان، وهل يتم في فترات ضعيفة المشاهدة؟ أم في فترات ذروة المشاهدة؟ (قبل فيلم السهرة مثلاً، أو بين شوطي مباراة مهمة ... إلخ). وذلك لتبين أهمية أنواع السلع وأكثرها تعرضًا للمشاهد من الجمهور.

ومن ثم يتضح من العرض السابق، أن طبيعة مشكلة البحث وطبيعة وخصائص العينة تعد محددات يجب أن يراعيها الباحث عند اختياره للأداة التي تتناسب ودراسته. فنظرًا لأن موضوع البحث يتمثل في التعرف على علاقة الإعلان التليفزيوني بالقيم الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، ونظرًا لأن عينة البحث تتمثل في الإعلانات التجارية التي وجهت للمشاهدين من خلال شاشة القناة الأولى بالتليفزيون المصري، فإن تحليل المضمون تعتبر هي الأداة المناسبة لجمع البيانات وتحليلها تحليلاً كميًا وكيفيًا. حيث وضع الباحث فئات التحليل تضمنت جوانب وأبعادًا متنوعة مكنت الباحث من تحليل محتوى الإعلانات التي وقع عليها اختياره، ثم تفسير هذا المحتوى الإعلاني في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال مرحلة السبعينيات والنصف الأول من عقد الثمانينات.

المراجع:

١ – انظر: سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي فـــي البحـــوث الاجتماعية ....، مصدر سابق، ص ٦٥.

٢ – **للمزيد حول استخدامات الاستبيان انظر: –**

– Erith Goode, Sociology". Op. Cit. P. 41.

– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مصدر ســـابق، ص ص ٣٢٠ – ٣٢١.

– سمير نعيم أحمد، محاضرات فـــي المـــنهج العلمـــي فـــي البحـــوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ص ٦٥ – ٦٧.

– صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث فـــي العلـــوم الاجتماعيـــة ...، مصدر سابق، ص ص ٣١٠ – ٣١٢.

٣ – انظر: – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ص ٣٢١ – ٣٢٣.

4 – Berelson, "Content Analysis in Communication Research, free Press. New York. 1952, V. I, PP. 488 – 522.

5 – Ibid. PP. 18 – 20.

(*) **للمزيد حول استخدامات تحليل المضمون انظر: –**

Therese L. Baker, Doing Social Research, Op. cit. PP. 105 – 106.

6 – سمير نعيم أحمد، محاضـــرات فـــي المـــنهج العلمـــي فـــي البحـــوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ١٣٨.

٧ – المصدر نفسه، ص ص ١٣٨ – ١٤١.

(*) سيد عويس، من ملامح المجتمع المصري المعاصر: ظـــاهرة رســـائل الإمام الشافعي، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٦٥.

(*) أشرف فرج أحمد فرج. الإعلان التليفزيوني وعلاقته بالقيم فـــي ظـــل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

الفصل الرابع

دراسة الحالة - الإخباريون

أولاً: دراسة الحالة: مزاياها وعيوبها ومبررات استخدامها:

ثمة اختلاف بين علماء الاجتماع والمشتغلين بالبحث الاجتماعي حول ما إذا كانت دراسة الحالة تمثل منهجًا يندرج ضمن مناهج البحث الاجتماعي، أو اعتبارها أداة أو أسلوبًا أو طريقة من طرق جمع البيانات. وترجع هذه الاختلافات إلى تباين التوجهات النظرية والأيديولوجية التي يتبناها وينطلق منها كل منهم. ودون الدخول في تفاصيل وتحليلات نظرية ومنهجية، يمكننا القول أن دراسة الحالة Case Study تعد طريقة أو وسيلة علمية من وسائل جمع البيانات أو المعلومات في البحوث العلمية المستخدمة في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة. فقد تكون وحدة الدراسة "دراسة حالة" سواء كانت هذه الحالة (فردًا أو جماعة أو مجتمعًا محليًا، أو قد تكون دراسة تنظيم اجتماعي أو مؤسسة مجتمعية)، حيث يتوقف ذلك على نوعية الدراسة والمنهج المستخدم في البحث.

وقد تستخدم دراسة الحالة إما بهدف تقديم صورة دقيقة للوحدة الكلية موضوع البحث من خلال الموقف الاجتماعي الموجودة فيه، أو لجزء أو جانب من جوانب هذه الوحدة الكلية، أو قد تعني دراسة الحالة اهتمام الباحث بتوضيح تتابع الأحداث....، أو دراسة السلوك الفردي أو تحليل وحدات الدراسة وإجراء المقارنات بينها حتى يكون ذلك أساسًا لتكوين الفروض فيما بعد.[1]

ولذلك، فإن الباحث الذي يستخدم طريقة دراسة الحالة - بصرف النظر عن مصدر أفكاره ومعلوماته - ينبغي عليه أن يؤلف بين المعلومات والبيانات التي يجمعها بواسطة هذه الأداة، بحيث يتمكن من تفسيرها وتوضيح العلاقات والارتباطات بين عدد من العوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في المبحوث، وكيفية هذا التأثير ودرجته. وعليه أيضًا أن يدلل على تحليله ورؤيته للأمور التي تتعلق بالحالة التي يدرسها بالاستعانة ببعض الشواهد الأمبريقية التي يؤيدها، أو تلك التي تتعلق ببعض الأحداث المهمة، أو وصف بعض الأشخاص المؤثرين في حياة موضوع دراسته، أو في سلوك المبحوث ذاته، أو التغيرات التي تطرأ على اتجاهاته[2].

وكما أن لاستخدام الاستبيان أو المقابلة كأدوات لجمع البيانات مزايا وعيوب، فإن لدراسة الحالة أيضًا مزايا مهمة.

مزايا دراسة الحالة وعيوبها:

١ – تستخدم طريقة دراسة الحالة في مجال علم الاجتماع أساسًا لما تلقيه من ضوء على بعض النقاط والاعتبارات المهمة التي يمكن أن تقود إلى المزيد من البحوث على عينات أكبر حجمًا. ومن ثم تهدف هذه الطريقة إلى الكشف عن كيفية تطور أساليب السلوك والاتجاهات عبر فترة معينة من الزمن.

٢ – تعد دراسة الحالة من الطرق المهمة والأدوات المختارة لدراسة دناميات التغير (سواء كان هذا التغير على المستوى الشخصي أو على مستوى الجماعة أو على مستوى النظم أو المجتمعات المحلية).

٣ – أن استخدام دراسة الحالة يتيح للباحث الفرصة لجمع بيانات ومعلومات مفصلة وعميقة عن حالات قليلة ومحددة. وذلك لأنها طريقة لا تركز على دراسة مجموعات أو عينات كبيرة العدد.

وإذا كان الاستبيان أو المقابلة يعتمدان بشكل أساسي على مجموعة من التساؤلات المحددة التى يطرحها الباحث القائم بالعمل الميداني على المبحوث ليجيب عليها، ويقوم الباحث بتسجيل هذه الاستجابات (كما هو الحال في استخدامات المقابلة) أو يترك للمبحوث الإجابة بنفسه على هذه التساؤلات (في حالة استخدام الاستبيان)، فإن الوضع يختلف في حالة استخدام الباحث لدليل دراسة الحالة، حيث يعتمد على المقابلة الكيفية المتعمقة In-Depth Qualitative Interviews. فالباحث يحدد مجموعة من القضايا والمحاور الأساسية المرتبطة بإشكالية البحث، ويقوم بطرحها على المبحوث في حوار مفتوح بينهما، ويستطيع الباحث من خلال هذا الحوار أن يستنبط من استجابات المبحوث محاور وقضايا أخرى رئيسية أو فرعية لم يكن قد وضعها في حسبانه قبل إجراء المقابلة، ومن ثم يمكنه بذلك أن يصل إلى معلومات أعمق وأشمل عن الظاهرة التى يدرسها، الأمر الذي يمكنه من تقديم تفسيرات جيدة تشتمل على الجوانب المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة(٣).

وعلى الرغم من المزايا المتعددة لطريقة دراسة الحالة، إلا أنها لا تخلو من العيوب وأوجه القصور، ونذكر من بين تلك العيوب ما يلي:-

١ - أن استخدام طريقة دراسة الحالة لا يتيح للباحث الفرصة لتعميم النتائج التى يتوصل إليها، أو إصدار أحكام عامة على مجموعة مماثلة أكبر عددًا، على الرغم من أن ظروف الحالة (محل الدراسة) قد تلقي بعض الضوء على ما يحدث للأشخاص الذين لهم نفس الخبرات ونفس السمات والخصائص الاجتماعية.

٢ - أنه في دراسة الحالة التى تعتمد على البيانات الاسترجاعية يصبح هناك احتمالات كبيرة أن ينسى المبحوث بعض التفاصيل والوقائع المهمة أو يغير من ملامحها ويشوها عن قصد أو عن غير قصد. يمكن للباحث التغلب على مشكلة نسيان بعض التفاصيل ولو بشكل جزئي على الأقل - عن طريق مقابلة أكثر من شخص في سياق حالة واحدة.

٣ - أحيانًا يصعب على الباحث أن يحدد لنفسه الوقت الذي ينبغي أن يكف فيه عن جمع المادة الخاصة بدراسة حالة معينة. فهناك أشياء وتفاصيل كثيرة قد تبدو في نظر الباحث مهمة، ومن ثم يتتبعها لاعتقاده أنها ترتبط بالموضوع، وأن معرفة هذه التفاصيل تفيد في إلقاء الضوء على ظروف الحالة المدروسة. ومن ثم، فالأمر يتطلب من الباحث ضرورة أن يلتزم بإطار نظري أو مرجعي شامل وواضح يوجهه في عملية جمع البيانات وتنظيمها(٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة أمورًا هامة يجب أن يراعيها الباحث عند استخدامه لدراسة الحالة نذكر منها على سبيل المثال: أن يكون انتقائيا في المادة التي يجمعها. والمعيار الأساسي في عملية الانتقاء هذه يتوقف على مدى ارتباط هذه المعلومات بمشكلة البحث التي تدور حولها الدراسة. ومن ثم ينبغي أن يركز الباحث على الجوانب الأساسية التي تخدم أغراض وأهداف بحثه. وفي ضوء ذلك فإن الأطباء على سبيل المثال، يقصرون المعلومات التي يحصلون عليها من المريض على الأمراض التي سبق أن أصيب بها، والتي يمكن أن تؤثر على حالته الصحية الراهنة، أو تلك التي يمكن أن تسبب مضاعفات معينة أثناء علاجه لمريضه. كما أن الأخصائي

الاجتماعي يهتم بجمع معلومات عن الظروف الأسرية للحالة التي يدرسها، فضلاً عن الجوانب المادية والمشكلات العاطفية التي واجهته. كما يحرص الطبيب النفسي على جمع المعلومات التاريخية التي يرى أنها ترتبط بالحالات النفسية التي يعاني منها المريض.

فإذا كانت الحالة هي مريض مدمن للمخدرات، يمكن القول أن لكل من (الطبيب النفسي والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي)، والذين يمثلون أعضاء أساسيين ضمن الفريق العلاجي، لكل منهم دوره واهتماماته الخاصة التي تنعكس على المعلومات والبيانات التي يجمعها من المريض. فإذا كان الأخصائي النفسي سهتم بالتعرف على تطور الحالة النفسية للمريض والظروف المختلفة التي أثرت فيها منذ طفولته، وبخاصة تلك الظروف التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكيل شخصية المريض المدمن، إلى جانب الاعتماد على الاختبارات النفسية المختلفة لتشخيص الحالة النفسية للمريض وعلاقتها بالإدمان، فإن الأخصائي الاجتماعي ينبغي عليه أن يهتم بالتعريف على التاريخ الاجتماعي للمريض وبخاصة الجوانب المرتبطة بالتنشية الاجتماعية والظروف الاقتصادية للأسرة والمستوى الثقافي والاجتماعي للوالدين، فضلاً عن أشكال العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة التي ينتمي إليها المدمن، وكذلك الظروف المجتمعية المحيطة به، كل هذه الأمور تمكن الأخصائي من التشخيص الجيد لحالة المريض المدمن، ومن ثم تمكنه من وضع برنامج علاجي يتناسب وظروف وحالة المريض (كالإرشاد الأسري Family Councilling، أو العلاج الفردي Individual Therapy).

يبقى القول، أنه إذا كان الاستبيان والمقابلة كأداتين لجمع البيانات يتضمنان أسئلة ترتبط بمشكلة البحث (سواء كانت أسئلة مفتوحة أو مغلقة)، فإن دليل دراسة الحالة الذي يعتمد عليه الباحث الاجتماعي يجب أن يتضمن قضايا غير محددة يطرحها الباحث على المبحوث ويناقشه فيها، بحيث يعطي للمبحوث مساحة أكبر للحوار والتفصيل في المعلومات والبيانات التي تعكس ظروف الشخصية من جانب، وترتبط بموضوع أو مشكلة البحث من جانب آخر. وبعد أن يحصل الباحث على هذه المعلومات عليه أن يقوم بتحليلها وتفسيرها وكتابة تقرير البحث.

وبعد أن عرضنا بإيجاز لطريقة دراسة الحالة واستخداماتها في البحوث الاجتماعية للحصول على البيانات، وبعد أن تعرفنا على مزايا وعيوب استخدام هذه الطريقة، يبقى أن نعرض لنموذجين لدليل دراسة الحالة، أحدهما استخدم في دراسة المرضى المدمنين المودعين في مستشفى العباسية للعلاج النفسي، والثاني استخدم للتعرف على الواقع الاجتماعي للطفل المصري: دراسة مقارنة بين الريف والحضر، حيث اختيرت الحالات من مدينة القاهرة (الحضر)، ومن إحدى القرى التابعة لمدينة كفر الشيخ (قرية الحمراوي). وفيما يلي عرض تفصيلي للقضايا والمحاور الأساسية التي تضمنها كل دليل منهما: -

١ – دليل دراسة ومتابعة لحالة مريض مدمن للمخدرات:

تمثل الهدف الأساسي لبحث الإدمان في التعرف على الظروف والعوامل المختلفة التي تدفع الفرد إلى الاتجاه لتعاطي المخدرات باختلاف أنواعها. (الحشيش، الأفيون، الكحوليات، الحبوب المخدرة، الهيروين، الكوكايين، البانجو... وغيرها من المواد الأخرى). ومحاولة تشخيص الظروف التي مر بها المريض المدمن سواء الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية والمهنية في مراحل حياته المختلفة بدءًا من مرحلة الطفولة (أساليب التنشئة الاجتماعية) التي مارسها ولازال يمارسها الآباء في تربية وتنشئة المدمن، وكذلك الظروف والضغوط التي تعرض لها مدة طفولته وحتى تعاطيه للمخدرات، كذلك في حالة التعاطي ومراحل العلاج المختلفة التي مر بها. فضلاً عن التعرف على طبيعة علاقات المريض بأسرته وأقاربه وجيرانه وزملائه ورؤسائه في العمل في مرحلة ما قبل التعاطي، ومرحلة التعاطي. ومن ثم تسجيل أنماط التحول في هذه العلاقات، والعوامل المسئولة عن ذلك وبخاصة مدى علاقة تعاطيه للمخدرات بتغير شكل هذه العلاقات بينه وبين الآخرين.

بالإضافة إلى التعرف على اتجاهات المريض الدينية ومدى التزامه في مرحلة ما قبل التعاطي وأثناء التعاطي ومرحلة العلاج، ومدى التغيرات التي طرأت على اتجاهاته الدينية خلال هذه المراحل. وأيضًا التعرف على نوعية المواد المخدرة التي يتعاطاها في كل نوع من أنواع المواد المخدرة،

والعوامل المختلفة التي دفعته إلى الاتجاه لتعاطي المخدرات. وكذلك التعرف على مرات العلاج المختلفة التي مر بها المدمن، وعدد مرات الانتكاسة Relapse (أي العودة إلى التعاطي مرة أخرى بعد العلاج) والعوامل المسئولة عن ذلك. إلى جانب ذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على الآثار المختلفة للإدمان على الحالة النفسية للمدمن، وبخاصة اتجاهاته وميوله الانتحارية والعوامل المسئولة عن تزايد معدلات هذه الميول لدى المدمن، سواء تلك التي تتعلق بالظروف الأسرية، أو البيئية أو المهنية أو المجتمعية.

ولتحقيق هذه الأهداف رأى الباحث أن دراسة الحالة تمثل أداة مهمة ومناسبة، ومن ثم وقع اختياره على المرضى المدمنين المودعين في مستشفى الأمراض النفسية والعصبية بالعباسية حيث بلغ عددهم ١٨ حالة. وتم إعداد دليل دراسة الحالة، وتحديد قضاياه الأساسية التي تعبر عن تساؤلات البحث. ومن ثم تحقق الأهداف الأساسية المشار إليها.

وقام الباحث بإعداد الدليل واختباره عن طريق عملية التحكيم بواسطة مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس، وبدأت عملية جمع البيانات من المرضى ومتابعة حالتهم خلال الفترة من فبراير ١٩٩٦ وحتى منتصف شهر مايو من العام نفسه. وقام بجمع البيانات الميدانية مجموعة من طلبة وطالبات الفرقة الرابعة بقسم الاجتماع، وذلك بعد تدريبهم المكثف على التعامل مع المدمن، وكيفية الحصول على البيانات المطلوبة، وقد أشرف الباحث بنفسه على عملية التطبيق، حيث كان يتواجد في الميدان مع الباحثين بشكل مستمر، انطلاقا من يقينه بأن التعامل مع الشخص المدمن له خصوصية، وحتى يتجنب حدوث مشاكل من أي نوع بين الباحثين والحالات المدروسة. واعتمد الباحث على الأستاذ صالح سليمان المدرس المساعد بالقسم لمتابعة الإشراف معه على العمل الميداني.

وفي ضوء ذلك رأينا أهمية أن يتعرف الطالب على البيانات والمحاور والقضايا الأساسية التي تضمنها دليل دراسة الحالة الذي استخدم في هذا البحث حتى يمكنه الاستفادة من تلك المحاور في حالة قيامه بإعداد وتصميم دليل لدراسة الحالة.

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

دليل دراسة ومتابعة لحالة مريض مدمن للمخدرات

"مستشفى العباسية للأمراض النفسية والعصبية"

إعداد وإشراف
د/ سعيد ناصف
مدرس علم الاجتماع

الإشراف والمتابعة الميدانية
أ. صالح سليمان
المدرس المساعد بالكلية

فبراير ١٩٩٦

١ – البيانات الأساسية:-

- الاسم: -
- السن: -
- النوع: -
- الديانة: -
- الحالة الاجتماعية (الزواجية): -
- محل الميلاد: -
- محل الإقامة: -
- الحالة التعليمية: -
- المهنة الحالية: -
- المهنة السابقة: -
- وظيفة الوالد: -
- الحالة التعليمية للوالد: -
- وظيفة الوالدة: -
- الحالة التعليمية للوالدة: -
- عدد الأخوة والأخوات: -		الأشقاء: -

	غير الأشقاء: -
- ترتيب المريض بين إخوته: -		ترتيبه بين الأشقاء: -

	ترتيبه بين غير الأشقاء: -
- إجمالي الدخل الشهري للأسرة: -

١ – العلاقات الاجتماعية (الأسرة، الأقارب والجيران، العمل، الأصدقاء).(*)

أ – العلاقة بين المريض وأسرته في مرحلة ما قبل التعاطي:

- العلاقة بين المريض ووالده: –
- العلاقة بين المريض ووالدته: –
- العلاقة بين المريض وأخوته (الذكور والإناث): –

ب – مرحلة تعاطي المخدرات وتغير شكل العلاقات بين المريض وأفراد أسرته:

- العلاقة بين المريض ووالده: –
- العلاقة بين المريض ووالدته: –
- العلاقة بين المريض وإخوته (الذكور والإناث): –

جـ – علاقة المريض بجيرانه وأقاربه في مرحلة ما قبل التعاطي

- علاقة المريض بالجيران: –
- علاقة المريض بالأقارب.

جـ ـ علاقة المريض بجيرانه وأقاربه في مرحلة ما قبل التعاطي:

- علاقة المريض بالجيران: –
- علاقة المريض بالأقارب: –

د – علاقة المريض بجيرانه وأقاربه في مرحلة "تعاطي المخدرات" "مدى تغير العلاقة".

- علاقة المريض بالجيران: –
- علاقة المريض بالأقارب: –

هـ ـ العلاقات المهنية: ـ

١ – علاقة المريض بزملائه ورؤسائه في العمل "مرحلة ما قبل التعاطي".

- علاقة المريض بزملائه في العمل:
- علاقة المريض برؤسائه في العمل

(*) – يرجى تتبع حالة المريض في علاقته بالآخرين منذ طفولته وحتى الآن.

٢ – علاقة المريض بزملائه ورؤسائه في العمل "مرحلة ما قبل تعاطي المخدرات"

- علاقة المريض بزملائه: -
- علاقة المريض برؤسائه: -

و – العلاقة بالأصدقاء في مرحلة ما قبل التعاطي:

- العلاقة بالأصدقاء في مرحلة التعاطي: -

٤ – تاريخ التعاطي:

المواد التي يتعاطاها المريض	مدة التعاطي	السن عند بدء التعاطي	الجرعة التي تعاطاها في البداية	الجرعة أو الكمية التي يتعاطها في الوقت الحالي
السجائر				
الحشيش				
الأفيون				
الخمور بأنواعها المختلفة				
الهيروين				
الكوكايين				
الحبوب المخدرة				
البانجو				
مواد أخرى تذكر				

٥ – تعاطي المخدرات في محيط الأسرة والأقارب ومدى تأثر المريض بهم: -

٦ – عدد مرات العلاج التي تعرض لها المريض:

عدد مرات العلاج	اسم المستشفى "عام أو خاص"	مدة العلاج
المرة الأولى		
المرة الثانية		
المرة الثالث		
المرة الرابعة		

٧ – عدد مرات اللاانتكاسة والعودة مرة أخرى للتعاطي: -

– عدد المرات: – ....

٨ – العوامل والظروف المختلفة التي دفعت المريض إلى العودة لتعاطي المخدرات بعد مراحل العلاج المختلفة التي تعرض لها: -

٩ – الحالة النفسية للمريض: - "قلق، توتر، حزن، ندم، إكتئاب، محاولات انتحار.... إلخ" ....

١٠ – عدد مرات العلاج النفسي التي تعرض لها المريض: -

عدد المرات	اسم المستشفى	تشخيص الحالة "الأعراض"

١١ – الميول الانتحارية للمريض: -

محاولات الانتحار "عدد المرات"	الوسيلة المستخدمة	الدوافع للانتحار

١٢ – العوامل والظروف التي دفعت – ولازالت – تؤثر على اتجاه المريض لمحاولة الانتحار:

....

١٣ – مدى استعداد المريض للإقلاع عن تعاطي المخدرات.

١٤ – الالتزام الديني للمريض: -

- اتجاهات المريض الدينية في مرحلة ما قبل التعاطي.
- اتجاهات المريض الدينية في مرحلة تعاطي المخدرات.

١٥ – دور الأخصائي الاجتماعي بالمؤسسة: -

- تشخيص المشكلة.
- العوامل المؤثرة عن اتجاه المريض لإدمان المخدرات.

١٦ – محاولات العلاج النفسي والأسري التي بُذلت من قبل المؤسسة: -

١٧ – برنامج المتابعة والعلاج "الفردي والأسري".

٣ – دليل دراسة حالة للتعرف على الواقع الاجتماعي للطفل المصري، دراسة ميدانية في الريف والحضر:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تشخيص الأبعاد المختلفة للواقع الاجتماعي للطفل المصري، وذلك كمقدمة ضرورية لوضع الخطوط العامة لاستراتيجية قومية للنهوض بهذا الواقع، ومن ثم تهيئة المناخ الملائم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا لبناء طفولة قادرة على التفاعل الإيجابي مع متطلبات المستقبل ومتغيراته على الصعيدين العالمي والمحلي. ذلك لأن بناء المستقبل يستند إلى ضرورة "إعادة بنيته الأساسية" إلى الأجيال التي سوف تسهم إسهامًا ملموسًا في إدارته وتوجيهه.

وعلى ضوء الهدف الأساسي للبحث تمت صياغة مجموعة من التساؤلات الأساسية يمكن إجمالها فيما يلي: –

١ – ما طبيعة البنية الأساسية للطفولة في المجتمع المصري والتي نعني بها الأسرة والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية؟

٢ – هل ثمة مؤسسات لتأهيل الأمومة والأبوة، ومن ثم إعداد الأسرة كمؤسسة أولى وأساسية للتنشئة الاجتماعية؟

٣ – ما طبيعة العلاقة بين الواقع الاجتماعي للأسرة (الظروف المادية، التماسك أو التفكك الأسري وبين التنشئة الاجتماعية)؟

٤ – ما طبيعة الأنماط السائدة للتنشئة الاجتماعية الأسرية في مصر؟ وما هي أبرز الأخطاء الشائعة في عملية التنشئة الاجتماعية"؟

٥ – ما الأشكال الاجتماعية السائدة للإساءة للأطفال وبصفة خاصة في عملية التنشئة "تنشئة اجتماعية أم قهر اجتماعي"؟

٦ – هل ثمة أشكال للرعاية الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة؟ وهل تلعب الدولة دورًا في توفير الخدمات اللازمة للطفولة وطفل ما قبل المدرسة بصفة خاصة؟

٧ – ما هي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وانحراف الأحداث؟

٨ – ما دور المؤسسات التعليمية في الرعاية الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية؟

٩ – ما طبيعة الأبعاد الاجتماعية للبرامج الدراسية والتعليمية الموجهة للأطفال – هل ثمة قهر تعليمي إضافي إلى القهر الأسري؟

١٠ – هل ثمة سياسة إعلامية للأطفال؟ وما وضع الطفولة في البرامج الإعلامية؟

١١ – ما أشكال الاستغلال الإعلامي للطفولة (إثارة النزعات الاستهلاكية، التطلعات، استخدام الأطفال في الإعلانات ... ،غير ذلك)؟

١٢ – هل ثمة سياسة ثقافية للأطفال؟ وما هي أبرز معالم المشاركة الثقافية للطفولة؟

وانطلاقا من أهداف البحث وتساؤلاته الأساسية، قام كل من الدكتور سعيد ناصف والدكتور محمد منصور المدرسان بقسم الاجتماع بالكلية بتوثيق المادة النظرية للبحث من خلال الإطلاع على الوثائق والإحصاءات الرسمية والمراجع والبحوث والدراسات المحلية والأجنبية التي تناولت الطفولة من منظورات مختلفة، وتولى الأستاذ الدكتور محمود عودة أستاذ علم الاجتماع بالكلية كتابة الجزء النظري للبحث. وقد تضمن هذا الجزء المحاور الآتية: –

أولاً: ـ الإطار الفكري والمنهجي:

١ – أهداف البحث.

٢ – حول مفهوم الطفولة في المجتمع المصري بين المعايير البيولوجية والسيكولوجية والمعايير الاجتماعية والثقافية.

٣ – الطفولة من منظور اجتماعي مقارن (رؤية مقارنة بين واقع الطفولة في مجتمعات متقدمة وقرينه في مجتمعات متخلفة).

٤ – الطفولة من منظور اجتماعي طبقي أو شرائحي (أطفال الأغنياء – أطفال الفقراء، أطفال الطبقات الوسطى).

٥ – الطفولة من منظور أيكولوجي (الريف والحضر، الأحياء الغنية، الأحياء المتوسطة، الأحياء الفقيرة والعشوائية).

ثانيًا: ـ البنية الأساسية للطفولة: الأسرة والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية: ـ

١ – الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المصرية: تحليلات تمهيدية.

٢ – هل ثمة مؤسسات لتأهيل الأبوة والأمومة، ومن ثم إعداد الأسرة كمؤسسة أولى للتنشئة الاجتماعية؟

٣ – الأنماط السائدة للتنشئة الاجتماعية في مصر.

٤ – أخطاء التنشئة الاجتماعية وأشكال الإساءة للأطفال.

٥ – أشكال الرعاية الاجتماعية لأطفال ما قبل المدرسة ومؤسساتها.

٦ – المؤسسات التعليمية ودورها في الرعاية الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية – الأبعاد الاجتماعية للبرامج الدراسية والتعليمية الموجهة للأطفال: هل ثمة قهر تعليمي بالإضافة إلى القهر الأسري؟

٧ – دور الدولة في توفير الخدمات اللازمة للطفولة بصفة عامة ولطفولة ما قبل المدرسة بصفة خاصة.

ثالثًا: الطفولة والإعلام:

١ – الإعلام والتنشئة الاجتماعية.

٢ – الطفولة في البرامج الإعلامية.

٣ – الإعلام واستغلال الطفولة.

٤ – هل ثمة سياسة إعلامية للطفولة.

رابعًا: الأطفال والثقافة

١ – هل ثمة سياسة ثقافية للأطفال؟

٢ – المشاركة الثقافية للطفولة؟

خامسًا: ـ الأطفال المحرومين أو الحرمان من الطفولة

١ – معنى الحرمان.

٢ – مظاهر الحرمان.

٣ – من نتائج الحرمان في المجتمع المصري.

أ – عمالة الأطفال.

ب – أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين.

جـ – الأحداث الجانحون.

وبعد الانتهاء من كتابة الجزء النظري للبحث قُدم إلى رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، إطار الخطة الخمسية الثانية لتنمية المرأة والطفل. وذلك تحت عنوان: "الواقع الاجتماعي للطفل المصري" تحليل نقدي ورؤى مستقبلية".

وفي ضوء ذلك، اتفقت لجنة البحث على ضرورة إجراء دراسة ميدانية مقارنة لتشخيص الواقع الاجتماعي للطفل المصري في الريف والحضر. وتم الاتفاق على اختيار دراسة الحالة لتحقيق هذا الهدف. وأعدت لجنة البحث دليل دراسة الحالة، وتم اختيار مدينة القاهرة كنموذج للحضر المصري، واختيار قرية الحمراوي التابعة لمدينة كفر الشيخ كنموذج للريف المصري، وكان الاختيار عمديًا.

وقد قمنا بالإشراف على تنفيذ ومتابعة العمل الميداني في مجتمعات البحث المختارة(*). حيث قامت مجموعة من طلاب الفرقة الرابعة بقسم الاجتماع بالكلية خلال الفترة من أبريل – مايو ١٩٩٦ بعملية جمع البيانات من العينة التي تم اختيارها بطريقة عمدية مقصودة، في مدينة القاهرة، كما قامت مجموعة من طلاب الفرقة الرابعة بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ بجمع البيانات من قرية الحمراوي التابعة لمدينة كفر الشيخ، وذلك خلال الفترة من مارس – أبريل ١٩٩٦.

وانطلاقًا من المحاور السابقة، قام فريق البحث بإعداد وصياغة دليل لدراسة الحالة تضمن عددًا من القضايا الأساسية والفرعية التي ترتبط بمشكلة البحث وتحقيق أهدافه الأساسية.

وفيما يلي عرض للقضايا والمحاور التي تضمنها دليل دراسة الحالة للتعرف على الواقع الاجتماعي للطفل المصري في الريف والحضر.

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم الاجتماع

دليل دراسة حالة للتعرف على الواقع الاجتماعي للطفل المصري

"دراسة ميدانية في الريف والحضر"

إعداد وإشراف

أ.د/ محمود عودة

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

الإشراف والمتابعة الميدانية

د. سعيد ناصف
مدرس علم الاجتماع
جامعة عين شمس

د. محمد منصور
مدرس علم الاجتماع
جامعة عين شمس

مارس ١٩٩٦

ملاحظة: دليل دراسة الواقع الاجتماعي للطفل عبارة عن قضايا وتساؤلات مفتوحة يمكن أن تستوفى من كل المصادر على مستوى الأسرة (الطفل، الأم، الأب، الأخ الأكبر، الجد أو الجدة).

أولاً: البيانات الأساسية: -

- الاسم: - اسم المدرســــة:
- السن: - محـــل الميلاد :
- النوع: - محل الإقامة الحالي:
- الديانة:
- المرحلة التعليمية:
- المستوي التعليمي للأب:
- وظيفة الأب:
- المستوى التعليمي للأم:
- وظيفة الأم:
- إجمالي عدد الأبناء:

الذكور الإناث

- ترتيب الطفل بالنسبة للأبناء:
- المستوى التعليمي للأبناء: الذكور الإناث

الابن الأول:

الابن الثاني:

الابن الثالث:

الابن الرابع:

الابن الخامس:

الابن السادس:

ثانيًا: الحالة الاقتصادية للأسرة: -

- الحيازة:- ملك، إيجار، مشاركة، معدم

- إجمالي الدخل الشهري الأسرة ومصادره المختلفة (من الأرض، ملكية مشروعات، الوظيفة .... إلخ)
- حالة المسكن: شكل المسكن (تقليدي، حديث)، مكوناته الداخلية، عدد الحجرات، التجهيزات الداخلية بالمسكن، الأجهزة والسلع المعمرة التى تقتنيها الأسرة، معدل التزاحم في الأسرة، الكثافة، (أي وصف تفصيلي لحالة المسكن) وما إذا كان ملكًا أم إيجارًا أم مشتركًا.

أوجه الاتفاق المختلفة للأسرة:	**القيمة بالجنيه خلال الشهر**
- المأكل	....
- المسكن	....
- الملبس	....
- المواصلات	....
- المكفيات (رب الأسرة)	....
- الدروس الخصوصية	....
- التعليم	....
- الترفيه	....
- الإدخار	....
- شراء مستلزمات للمنزل (الأثاث)	....
- شراء مستلزمات الزراعة	....

أخرى تذكر ....

ثالثًا: الرعاية الصحية للأسرة:-

أساليب الرعاية والعناية المتاحة في المجتمع المحلي ومدى الإستفادة منها لأعضاء الأسرة.

- **الحالة الصحية للأم في فترات:**

- أثناء الحمل.

- أثناء الولادة.

- بعد الولادة.

- أسلوب تغذية الطفل.

- العناية بنظافة الطفل ومكان نومه، والظروف المادية المتاحة لحركة الطفل داخل المنزل، اللعب، أدوات اللعب (الفرق بين أطفال القرية وأطفال المدينة).

- أساليب العلاج المتاحة بالنسبة للأسرة والطفل.

- الأمراض الشائعة بين الأطفال (القرية – المدينة).

- التطعيم.

- التحصينات المختلفة.

- أسلوب التغذية السائد في محيط الأسرة.

- مدى شيوع أساليب العلاج التقليدية في محيط الأسرة (العلاج بالسحر والشعوذة، وبالأعشاب ... إلخ)

رابعًا: مفهوم الطفل:-

- ماذا يعني مفهوم الطفل عند الأسرة في الشرائح الاجتماعية المختلفة؟ (الطبقة العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة الدنيا)، واختلاف المفهوم في الريف عن مفهومه في الحضر.

الطفل من كام سنة حتى كام سنة (تحديد سن الطفولة من وجهة نظر الأسرة: الوالدين، أو الأبناء الكبار.

- أهمية الأطفال بالنسبة للأسرة:- أهمية الأطفال الذكور، وأهمية الأطفال الإناث.

خامسًا: الثقافة السائدة للتنشئة الاجتماعية داخل المنزل (الأسرة) والمدرسة: ـ

- دور الأمهات والآباء في التنشئة الاجتماعية.
- اختلاف أساليب التنشئة بين الذكور والإناث.
- ألعاب الذكور. - وألعاب الإناث.
- الاشتراك أو الانفصال بين الذكور والإناث في النوم.
- أساليب الطهارة (الختان) للذكور والإناث.
- أساليب الفطام المتبعة.

الأسلوب الشائع لتربية الأطفال (القسوة والعنف، الضرب، اللين، التسامح ... إلخ)

- هل هناك فروق في معاملة الأطفال الذكور والإناث؟
- وما هي نوعية القيم التى يغرسها الآباء والأمهات في أطفالهم؟
- التنشئة الجنسية "ثقافة الجنس" للأطفال، هل يطرح الأطفال على الوالدين تساؤلات تتعلق بالجنس؟ أمثلة لهذه التساؤلات من واقع حياة الأسرة، والردود والإجابات التى يقدمها الآباء لهذه التساؤلات: الاختلاف بين الأسر حسب مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والاختلاف بين الريف والحضر.
- الأشكال التقليدية لرعاية الأطفال.
- دور الجد والجدة والعم والخال ..... وغيرهم.
- التنشئة المصاحبة (اصطحاب الأب للابن الذكر، واصطحاب الأم للطفلة الأنثى.
- الأشكال التقليدية لرعاية الأطفال والمعاقين والمتخلفين عقليًا، ونظرة الآخرين لهم "باعتبارهم أولياء مثلاً"

- هل متاح في القرية أو الحي في المدينة مؤسسات لرعاية المعوقين؟.

- أدوار الأطفال في الأسرة: توزيع الأدوار والعمل داخل الأسرة بين الأطفال الذكور - والأطفال الإناث.

- توزيع الأدوار بين الأطفال خارج تظام الأسرة.

نموذج الطفل المرغوب فيه:-

الطفل الشقي، الطفل المؤدب، الطفل الهادئ، الطفل المشاكس، الطفل المطيع .... إلخ. أي نمط من الأطفال تفضله الأسرة: الاختلافات حسب محل الإقامة، وحسب النوع:ذكور وإناث.

- فرص التعليم - للذكور والإناث.

هل تفضل الأسرة تعليم الذكور أم تعليم الإناث، أو كليهما معًا؟

- أعباء التعليم والنظرة للتعليم.

- المؤسسات التعليمية المتاحة في المجتمع.

- المشكلات التعليمية (المادية الخاصة بالأسرة).

(والتعليمية الخاصة بالمدرسة).

والمشكلات التى تتعلق بالطفل ذاته

وقدراته التحصيلية واهتمامه بالتعليم.

- التسرب أو الانقطاع عن التعليم - أسبابه.

- الوعي بأهمية التعليم من وجهة نظر الأطفال الذكور والأطفال الإناث.

- قيمة التعليم مقابل العمل، ومقابل قيمة الأرض الزراعية.

سادسًا: الأطفال والإعلام: -

- الآثار الإيجابية والسلبية للإعلام على الأطفال كما يدركها الأهل والأطفال أنفسهم.

- صورة الطفل في الإعلام، الصورة المرغوبة والصورة غير المرغوبة.

- هل تعبر برامج الأطفال في وسائل الإعلام المختلفة عن الأطفال في الشرائح الاجتماعية المختلفة؟ أم أنها تعبر عن الأطفال في شريحة اجتماعية معينة؟

- وجهة نظر الأطفال والآباء في برامج الأطفال التى يقدمها الإعلام وبخاصة التليفزيون.

سابعًا: ثقافة الطفل:-

- أهمية القراءة للطفل (من وجهة نظر الآباء والأمهات)

- هل هناك خدمات متاحة للقراءة:-

- مكتبة في القرية. - مكتبة في المدرسة.

- مكتبة في الحي.

- هل الأسرة تشجع أطفالها على القراءة والتثقيف؟

- دور الحكايات والحواديت والثقافة الشعبية في التنشئة وتثقيف الأطفال (التفكير الخرافي) حواديت الأطفال ومن الذي يحكيها إليهم؟ ونماذج لهذه الحكايات والحواديت الشائعة "حكايات قبل النوم على سبيل المثال.

- الألعاب الشائعة للأطفال.

- الأغاني الشائعة للأطفال والقيم التى تعكسها.

- وهل توجد أغاني للأطفال الذكور ... وأخرى للإناث؟

- قيمة الطفل بالنسبة للأسرة (الطفل كقيمة بالنسبة لأسرته).

أشكال الحرمان الشائعة من الطفولة "تقييم عام"

- الحرمان من التغذية.

- الحرمان من اللعب.

- الحرمان من الحيز والمكان الواسع الذي يساعده على الحركة

- الحرمان من التعليم.
- أشكال أخرى للحرمان التى يعاني منها الطفل: الذكر والأنثي.
- دور الأسرة لمواجهة أشكال الحرمان التى يعاني منها الطفل.
- دور المجتمع المحلي (القرية أو الحي أو المدينة) لمواجهة أشكال الحرمان التى يعاني منها الطفل.
- دور الدولة وما تقدمه في الواقع لمواجهة أشكال الحرمان (من وجهة نظر الآباء والأمهات)

ثامنًا:ـ عمالة الأطفال

- هل يوجد أطفال عاملون في محيط الأسرة ؟
- ما هي طبيعة ونوعية الأعمال التى يشتغلون فيها؟
- ما هي أسباب وظروف إشتغالهم؟
- ما هي الظروف والمشكلات التى تواجههم في عملهم؟
- أطفال الشوارع: هل يوجد أطفال مشردون داخل الأسرة؟ ما هي الأسباب التى أدت إلى تشردهم من وجهة نظر الآباء والأمهات؟

تاسعًا:ـ الأحداث الجانحون

- هل يوجد أطفال في الأسرة جانحون؟
- ما هي نوعية الجرائم التى ارتكبوها؟
- ما هي العقوبات التى حصلوا عليها؟
- ما هي الأسباب التى دفعت هؤلاء الأطفال لارتكاب الجرائم؟
- وما هي المشكلات والآثار التى نتجت عن انحرافهم؟

ويمكننا القول، أن ثمة مصادر أخرى يمكن للباحث أن يعتمد عليها في الحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع بحثه، ويتوقف إختيار للباحث لهذه المصادر على طبيعة مشكلة البحث، وعلى نوعية المعلومات و البيانات التى تحقق أهداف بحثه. ونذكر من بين هذه المصادر على سبيل المثال:-

ثانيًا: الاخباريون

الشخص الإخباري هو الشخص المحلي الذي يختار ه الباحث لعدة اعتبارات منها: درايته الواسعة بما حدث – ويحدث – في مجتمع البحث، أو لكبر سنه وخبرته الكبيرة بتراث المجتمع، أو لثقة الباحث بأن هذا الشخص سيزوده بمعلومات كافية عن المجتمع الذي يقوم بدراسته، أو لأنه سيعطي الباحث تفسيرات واضحة لبعض الظواهر الاجتماعية التى تمثل غموضًا بالنسبة للباحث. ويشترط أن لا تتعارض المعلومات التى يدلى بها الإخباري مع ما يسمعه أو يراه الباحث في المجتمع.

وغالبًا ما يعتمد على الاخباريون كمصادر أساسية لجمع المعلومات في البحوث الأنثربولوجية. وخاصة في مجال الأنثربولوجيًا الثقافية والأنثربولوجيًا الاجتماعية. حيث يهتم الباحث في مثل هذه البحوث برصد التغيرات التى تعرضت لها أنساق القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد خلال مراحل مختلفة، وفي هذه الحالة، فإن الاعتماد على عدد من الإخباريين (من كبار السن) يمكن أن يساعد الباحث على الوقوف على طبيعة هذه التغييرات وعواملها وظروفها المختلفة من واقع خبرة هؤلاء الأشخاص الذين عاصروا تلك التغيرات خلال مراحل مختلفة.

وفي بحثنا للدكتوراة بعنوان "التغلغل الرأسمالي والإزدواجية الحضرية في مدن العالم الثالث" القاهرة نموذجيًا ١٨٠٥ – ١٩٨١". اعتمدنا في دراستنا الميدانية في منطقة الجمالية على أكثر من أداة لجمع البيانات (كالملاحظة البسيطة، والمقابلات الجماعية، والمقابلات الفردية) فضلاً عن الاعتماد على بعض الإخباريين من أبناء المنطقة المقيمين بها، وتم اختيارهم بطريقة عمدية ممن لديهم دراية ووعي بالتغيرات الاجتماعية والثقافية

والعمرانية التي تعرضت لها المنطقة خلال مراحل مختلفة (منذ الأربعينيات وخلال الخمسينيات والستينيات ومرحلة السبعينيات والثمانينيات).

ويتطلب الاعتماد على الإخباريين كمصادر للبيانات أن يحدد الباحث مجموعة المحاور والقضايا التي يطرحها على الإخباري أثناء المقابلة المفتوحة والمتعمقة، ويجب أن تكون هذه المحاور ذات صلة مباشرة بمشكلة البحث، بحيث يتمكن الباحث من تسجيل هذه المعلومات وترتيبها وتصنيفها وتحليلها بما يحقق الأهداف الأساسية للبحث.

ومن أهم القضايا والمحاور التي ركزنا عليها في حوارنا مع الإخباريين في منطقة البحث: تاريخ المنطقة، والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي كانت شائعة في المنطقة خلال فترات تاريخية مختلفة، وطبيعة العوامل والظروف المختلفة (الداخلية والخارجية) التي أدت إلى انهيار بعض عناصر النسق الثقافي، وتلك المسئولة عن استمرار البعض الآخر، وأيضًا أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بين سكان المنطقة، ورصد التحولات التي تعرضت لها هذه العلاقات، والعوامل المسئولة عن ذلك. فضلاً عن التعرف على أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في منطقة البحث (سواء الأساليب التقليدية المتمثلة في سلطة العادات والتقاليد والعرف وعلاقات الجيرة، ورجال الدين وشيخ الحارة... إلخ)، أو الأساليب الحديثة (القانون ومؤسساته المختلفة). بالإضافة إلى التعرف على بناء القوة والسلطة داخل المنطقة، والعوامل المحدد لبناء القوة، سواء المحددات التقليدية (القوة – البلطجية – وغيرها)، أو العوامل الحديثة (كالثروة والتعليم ... وغيرها) من العوامل الأخرى، بالإضافة إلى جوانب وقضايا أخرى يمثل جمع بيانات عنها إثراء للدراسة. ومن ثم، فإن الاعتماد على الإخباريين يمثل مصدرًا مهمًا من مصادر جمع البيانات التي تمكن الباحث من تفسير مشكلة بحثه تفسيرًا دقيقًا ومتعمقًا في الوقت ذاته.

المراجع:

١ – صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ١٨٦.

٢ – محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ١٧٢.

3 – Erith Goode. "Sociology". Op. Cit. PP. 45 – 47.

٤ – **للمزيد حول استخدامات دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية انظر: –**

- صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ... مصدر سابق، ص ص ١٨٣ – ٢٠٠.
- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي ... مصدر سابق، ص ٢٤٠.
- محمد محمود الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ص ١٧٣ – ١٧٤.

(*) قام الدكتور سعيد ناصف بتدريب الطلاب على دليل دراسة الحالة والإشراف على عملية جمع البيانات من الحالات التي تم اختيارها من قرية الحمراوي – كفر الشيخ كما قام الدكتور محمد منصور بتدريب الطلاب على دليل دراسة الحالة والإشراف على عملية جمع البيانات من الحالات المختارة بمدينة القاهرة.

الفصل الخامس

دراسة المجتمع المحلي

تمهيد:

أشرنا عند الحديث عن دراسة الحالة، أن الحالة قد تكون فردًا أو جماعة أو مجتمعًا محليًا، وقد تكون نظام اجتماعيًا أو مؤسسة اجتماعية، وأن ذلك يتوقف على نوعية الدراسة والمنهج المستخدم، ومن ثم، فهناك موضوعات تفرض على الباحث ضرورة الاعتماد على دليل لدراسة المجتمع المحلي (مجتمع البحث).

وثمة مجموعة من الاعتبارات يجب أن يراعيها الباحث عند دراسة المجتمعات المحلية، نذكر من بينها ما يلي: -

١ - من أهم شروط دراسة المجتمعات المحلية التحديد الواضح للمجتمع، لذلك ينبغي أن يحدد الباحث ما إذا كان يرغب في دراسة مجتمع صغير قائم بذاته، أم دراسة مجتمعات تعتبر أجزاء من مجتمعات أكبر (كالأحياء السكنية في المدن). ومن ثم يجب أن يحدد الباحث مجتمع دراسته تحديدًا دقيقًا، وبخاصة أنه ليست هناك حدود واضحة المعالم تفصل بين مجتمع ومجتمع آخر، وذلك نتيجة للتفاعلات المتبادلة بين المجتمعات.

٢ - ينبغي على الباحث قبل أن يقرر اختياره النهائي لمجتمع ما، أن يكون متأكدًا من توفر الإحصاءات والبيانات والمصادر التاريخية التي تعطي صورة واضحة عن المجتمع وخصائصه وتطوره.

٣ - يجب تحديد الطريقة التي تجمع بواسطتها البيانات، فإذا كان الباحث يهدف إلى دراسة المجتمع ككل، فيمكنه الاستفادة بالخرائط والرسوم المختلفة، وإذا كان يهدف إلى دراسة الجماعات والأنظمة القائمة بالمجتمع، فيمكنه الاستفادة بالوثائق التي تلقي الضوء على حقيقة الجماعات المكونة للمجتمع. كما يجب عليه أيضًا الاستفادة من ملاحظات كبار السن، والنزول إلى الميدان لجمع البيانات بواسطة الملاحظة بالمشاركة. وإذا كان يهدف دراسة الأفراد فيمكنه الاستفادة بالاستبيان المقابلات الشخصية أو الجماعية.

٤ – ينبغي إعداد المجتمع لعملية البحث قبل البدء فيه، حتى يضمن الباحث المساعدة الكافية من جانب المبحوثين.

٥ – ينبغي أن يتجه الباحث بعد جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها إلى تعميم النتائج التي توصل إليها على المجتمعات المتشابهة، لأن الوصول إلى التعميم هو الهدف من الدراسات العلمية.

فإذا افترضنا أن المجتمع الذي يدرسه الباحث "قرية" فإن الدليل الذي سيعتمد عليه في جمع البيانات يجب أن يتضمن قضايا وتساؤلات عن: – أشكال الملكية، وتوزيع الحيازات على مستوى القرية، وحجم الملكيات، وأسماء العائلات التي تملك مساحات كبيرة، والعائلات التي تملك مساحات متوسطة، وصغار الملاك على مستوى القرية. ونوعية المحاصيل (تقليدية للإنتاج وللاستهلاك المحلي، أو نقدية للتعامل مع السوق)، ونوع التربية، والماشية، والنواحي الصحية والتعليمية والدينية والثقافية، والمناسبات الاجتماعية والدينية التي يحتفل بها السكان في القرية... إلخ من البيانات الأخرى.

ويمكننا وضع وصياغة نموذج لدليل دراسة المجتمع المحلي "القرية" بما يتضمنه .هذا النموذج من محاور أساسية وقضايا فرعية ينبغي على الباحث إثارتها لفهم ظروف المجتمع مجال الدراسة، ومن ثم فهم مشكلاته المختلفة: البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... إلخ.

وليس ثمة شك في أن الباحث الذي يعتمد على دليل دراسة المجتمع المحلي لجمع البيانات ينبغي عليه أن يضع في اعتباره أن لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة به، وأن ما ينطبق على مجتمع محلي قد لا ينطبق وبنفس المواصفات على مجتمع محلي آخر. وترجع هذه الاختلافات إلى خصوصية كل مجتمع. فخصائص المجتمعات المحلية لصغيرة في محافظات الوجه القبلي لا شك أنها تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تميز المجتمعات المحلية في محافظات الوجه البحري. ومن ثم ينبغي على الباحث أن يضع هذه

الاختلافات والتباينات في اعتباره عند قيامه بدراسة المجتمع المحلي مجـال بحثه. ونستطيع أن نعرض نموذجًا لدليل دراسة المجتمع المحلي على النحو التالي: -

دليل دراسة المجتمع المحلي (حالة القرية نموذجًا)

أولاً: - البنية الفكرية:

- اسم القرية، معناه، وسبب إطلاق هذا الاسم، والتغيرات التي طرأت عليه من وجهة نظر السكان وبخاصة الإخباريين.
- موقع القرية وحدودها المكانية.
- أقرب مدينة للقرية، والمسافة بينهما، واحتياجات أهل القريـة منهـا (العلاج، التسويق، التعليم ... إلخ).
- مصادر ووسائل الري بالقرية.
- تطوير وسائل الصرف الصحي بالقرية.
- تطوير وسائل الصرف الزراعي بالقرية.
- وسائل المواصلات التي تربط القرية بالقرى والمدن المجاورة.
- نمط المساكن، وتوزيعها بالقرية وفقًا لمستوى العائلات.
- تسوع المساكن على حساب الأراضي الزراعية.
- موقع المقابر بالنسبة لمساكن القرية.
- نظام الشوارع وتقسيماتها.

أماكن إقامة المناسبات المختلفـة بالقريـة (المضيفة، الـدوار، أو الـديوان ومـدى تواجـد النمطين معًا).

- مدى تميز القرية من الناحية الطبيعية ومدى استغلال السـكان لهـذا التميز.

- ظاهرة تأجير المساكن بالقرية، وأسعار الشقق.
- شكل المباني (تقليدية، حديثة) وعوامل ظهور النمط الحديث بجوار النمط التقليدي، والوظائف المختلفة لكل نمط منهما بالنسبة للأسرة الريفية.

ثانيًا: ـ السكان:

١ – الهجرة الريفية – الحضرية.

– تاريخ بداية هجرة بعض السكان إلى المدن (تاريخ الهجرة، عدد المهاجرين، الأماكن التي هاجروا إليها، المهن التي عمل فيها المهاجرون، ومدى اتصالهم بموطنهم الأصلي، الهجرة الفردية أم الهجرة الجماعية، آثار الهجرة على القرية (الآثار السلبية والإيجابية).

٢ – الهجرة الحضرية – الريفية (من المدينة إلى القرية).

- تاريخها، عدد المهاجرين هجرة عكسية من المدينة إلى القرية.
- خصائص المهاجرين من المدينة إلى القرية، السن، التعليم، المهنة.

٣ – الهجرة الخارجية (الدول العربية).

- بداية هجرة الفلاحين من أبناء القرية إلى الدول العربية.
- عدد المهاجرين من القرية إلى الدول العربية.
- الدول التي هاجروا إليها.
- المهن التي يعمل بها المهاجرين في الخارج.
- مدى استمرارية الظاهرة أو تراجعها.
- أنماط استثمار المهاجرين لأموالهم ومدخراتهم بعد العودة إلى القرية.
- تأثر سوق العمل الزراعي بارتفاع معدلات الهجرة (ارتفاع أجور العمال الزراعيين، ارتفاع قيمة الأرض، قيمة العمل).

- المشكلة السكانية، وجهة نظر السكان في أسبابها وأساليب علاجها.

ثالثًا: ـ التركيب الاجتماعي داخل القرية

- ترتيب العائلات داخل القرية ومحددات المكانة الاجتماعية (الملكية، الثروة، الأصل، الانتماء العائلي، التعليم، المهن .... إلخ).
- تاريخ العائلات بالقرية، والموقع الاجتماعي والطبقي لكل عائلة بالمقارنة بالعائلات الأخرى.
- أماكن توزيع العائلات على مساكن القرية، ومحددات المكانة الاجتماعية.
- بناء القوة والسلطة داخل القرية، محددات القوة والسيطرة (المحددات التقليدية والمحددات الحديثة).
- طبيعة العلاقات الاجتماعية بين العائلات بالقرية (صراع، مناقشة، تعاون، تكامل ... إلخ).
- شكل العلاقات بين الأغنياء والفقراء داخل القرية، شكل العلاقات بين الأغنياء وبعضهم، وبين الفقراء وبعضهم.

رابعًا: البناء الاقتصادي والمهني:

١ – الملكية:

- مصادر الملكية الزراعية بالقرية.
- العائلات التي كانت تملك مساحات كبيرة قبل ١٠٥٢.
- العائلات التي كانت تملك مساحات كبيرة خلال الستينيات.
- العائلات التي كانت تملك مساحات كبيرة في السبعينيات والثمانينات.
- عدد كبار الملاك الحاليين بالقرية (تذكر المساحة).
- عدد متوسطي الملاك بالقرية (تذكر المساحة).

- عدد صغار الملاك بالقرية (تذكر المساحة).
- عدد الملاك الغائبين ومحال إقامتهم خارج القرية (تذكر المساحة).
- عدد المعدمين والأجراء في القرية.
- قيمة الأرض بالنسبة للفلاح (خلال الخمسينيات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات).

- **توزيع أراضي الإصلاح الزراعي بالقرية:**

- مساحة الأراضي التي تم توزيعها خلال الخمسينات والستينات.
- عدد المستفيدين من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي على مستوى القرية.
- أساليب التحايل لتفادي قوانين الإصلاح الزراعي.

٢ – أدوات الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية:

- عدد الآلات الزراعية الميكانيكية (أدوات الحرث، الري، الحصاد).
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمالكي هذه الآلات الحديثة.
- أدوات الإنتاج التقليدية المستخدمة في القرية (المحراث البلدي، النورج، الساقية.... إلخ).
- العوامل المسئولة عن استمرار الآلات التقليدية بجانب الآلات الحديثة في العمليات الزراعية. الوظائف المختلفة لكل نوع منها بالنسبة للفلاح.
- شكل استغلال أدوات الإنتاج (للاستخدام الخاص، للتأجير، للاثنين معًا).

٣ – التركيب المحصولي بالقرية (الإنتاج الزراعي، الإنتاج للسوق).

- المحاصيل التقليدية، وظائفها واستخداماتها ومبررات استمرارها.

- المحاصيل الحديثة (النقدية) العوامل المسئولة عن انتشارها على مستوى القرية.
- نظام تحويض الأرض الزراعية، والأساليب التي يلجأ إليها الفلاحون للتحايل والمخالفة.
- السياسات الزراعية الخاصة (بالبذور والمبيدات والأسمدة) وموقف الفلاحين من هذه السياسات.
- الدعم، وسياسات التكيف الهيكلي في المجال الزراعي وموقف الفلاحين من هذه السياسات الجديدة.
- قوانين الإيجارات الجديدة وموقف الفلاحين والملاك.
- الإنتاج للاستهلاك المحلي والمنزلي، والإنتاج للسوق والتبادل التجاري والنقدي.

٤ – تربية الحيوانات:

(الإنتاج للاستهلاك المنزلي – الإنتاج للسوق).

- عدد مشروعات الإنتاج الحيواني بالقرية وأنواعها (تسمين، منتجات ألبان).
- خصائص أصحاب مشروعات الإنتاج الحيواني (من حيث المهنة والسن والتعليم ومحل الإقامة).
- الأساليب التي يعتمد عليها الفلاحون في تربية المواشي (الملك، المشاركة).
- معوقات التوسع في مشروعات الإنتاج الحيواني المتخصصة على مستوى القرية.

٥ – العمالة والأجور

- مواقع عمل العمال الأجراء في الزراعة (داخل القرية – خارجها)

- الأجر اليومي للعامل الزراعي (الرجل، المرأة، الطفل)

- الهجرة الخارجية وتأثيرها على سوق العمل داخل القرية.

- تطور نظام مقاولي الأنفار في القرية (بدًا من عمال التراحيل حتى العمل اليومي)

- إجمالي عدد العمال الأجراء داخل القرية.

- مدى اكتفاء القرية من حيث الاعتماد على العمالة الأجيرة الداخلية أو الاعتماد على عمالة أجيرة من القرى المجاورة.

- مدى استمرار وجود نظام المزاملة في العمليات الزراعية، والعوامل المسئولة عن استمرار هذه الشكل من العلاقات بين الفلاحين.

- عدد العمال الذين يعملون بالمشروعات الصناعية من أبناء القرية.

- خروج المرأة الريفية للعمل غي أعمال غير زراعية، وآثار ذلك على مستوى الأسرة والقرية بشكل عام. وخصائص النساء اللائي خرجن للعمل خارج منازلهن (العائلة، والمهنة، الملكية، التعليم).

٦ – الحرف المنتشرة على مستوى القرية:

- الحرف التقليدية بالقرية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين بها (فاخوري، حداد، نجار طبالي، .... إلخ)

- العوامل المسئولة عن استمرار أو اندثار هذه الحرف التقليدية بالقرية.

- الحرف الحديثة التى ظهرت بالقرية – عوامل ظهورها ومدى انتشارها وخصائص العاملين بها.

- أساليب تسويق المنتجات الحرفية في القرية وأماكن التسويق.

٧ – المهن المنتشرة على مستوى القرية:

- الصراف، مقاول الأنفار، المأذون، البقال، الجزار، القباني، القياس، اللحاد، الترببي، المعددة، حلاق الصحة، العطشجي ... إلخ.

- أهم الخصائص والسمات الاجتماعية والثقافية التى تميز العاملين في هــذه المهن.

- المهن التقليدية التى لا زالت موجودة والعوامل المسئولة عن اســتمرارها، والمهن الجديدة، والعوامل المسئولة عن ظهورها.

٨ – الإدارة المحلية:

- الوحدات المحلية ودورها في التعبير عن رغبات سكان القرية ومصالحهم مع توضيح أمثلة لذلك.

- صور مشاركة الأهالي في الإدارة المحلية بالقرية مع ذكر أمثلة.

- صور التفاعل بين القائمين على الإدارة المحلية وبناء القوة التقليدي مــع توضيح أمثلة.

خامسًا:ـ الثقافة وأنساق القيم الاجتماعية:ـ

- القيم الاجتماعية السائدة (يذكر بعض الأمثال الشعبية التى تعبر عن هــذه القيم).

- تصورات الأهالي عن العمل المنتج.

- قيمة الأرض لدى سكان القرية.

- قيم الشرف والفضيلة والأخلاق.

- تصورات الناس عن فكرة الحق والعدالة والخير والظلم.

- تصورات الناس عن الدين ورجال الدين.

- تصورات الناس عن فكرة خلق الإنسان والكون.

- قيم الجيرة والعلاقات القريبة لدى سكان القرية.

- مفهوم الخراب والعمار لدى سكان القرية.

- تصورات الناس عن الموت وعلاقة الأموات بالأحياء.

- وجهات نظر الأهالي عن الروح والقيامة والبعث والقبر.

- تصور الناس للأشباح والعفاريت والجن.

وجهات نظر الأهالي عن السحر والعرافة والتنجيم، والعائلات التى ينتمي إليها كل منهم، وأماكن اقامتهم بالقرية وصور التفاعل معهم من جانب أعضاء المجتمع المحلي.

السلوك الديني في ممارسة الحياة اليومية:-

مدى تمسك أعضاء المجتمع المحلي بتعاليم الدين، وذلك في ضوء:-

- المواظبة على أداء شعائر الدين.
- أسلوب تنشئة الأبناء وفقا لتعاليم الدين.
- الخطاب اليومي للأهالي وموقع الدين في معاملاتهم العادية واليومية.
- موقف الأهالي من بعض المسائل الخلافية مثل: الحجاب، والنقاب، اختلاط الجنسين، شهادات الاستثمار، تعليم الإناث، خروج المرأة للعمل، فوائد البنوك، أسلوب تطبيق الشريعة الإسلامية، الجماعات المتطرفة، بناء الأضرحة، زيارة القبور، الطقوس المرتبطة بالموت ... إلخ)
- نظرة الناس إلى رجل الدين ودوره في الحياة الاجتماعية.
- نظرة الأهالي للموالد والطقوس المرتبطة بها.
- الطرق الصوفية بالمجتمع المحلي، تاريخها، تنظيماتها، نشاطاتها، ومدى انتشارها في المجتمع ودورها في الحياة الاجتماعية.
- الاحتفالات الدينية، مواسمها، ومظاهرها ووظائفها المختلفة.
- القيم المرتبطة بالسحر والشعوذة والحسد والرقي، وغيرها من الظواهر المنتشرة بالقرية (كالختان، والسبوع، الصبحية). وغيرها من العادات الأخرى المنتشرة بالقرية المصرية والتى تعتبر جزءًا أساسيًا من مكونات البنية الثقافية للمجتمع الريفي.

الفصل السادس

العمل الميداني ومعالجة البيانات وكتابة تقرير البحث

المرحلة الثالثة: ـ مرحلة العمل الميداني:

تحتل هذه المرحلة أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية، وذلك لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري، والإطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت المشكلة موضوع الدراسة بشكل مباشر، وإنما القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تتمثل في اعتمادها على العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع البيانات والمعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته، ومراجعة هذه البيانات مراجعة دقيقة أثناء القيام بالعمل الميداني. غير أن هذه البيانات التي جمعها الباحث تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام الباحث بتحليلها وتفسيرها، ووضع التوصيات التي يرى أنها ضرورية لعلاج المشكلة التي يدرسها.

ولذلك، بعد أن يضع الباحث خطته المنهجية للبحث، يبدأ أولاً بالإطلاع على البحوث والدراسات التي تناولت موضوع دراسته على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والاستفادة من هذه الدراسات في تحديد أهمية دراسته وموقعها بين الدراسات الأخرى. وأيضًا للاستفادة منها في تحديد فروضه أو تساؤلاته الأساسية، بالإضافة إلى مقارنة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات السابقة مع النتائج التي يتوصل إليها بعد ذلك.

وبعد انتهاء الباحث من كتابة الجانب النظري في بحثه، يبقى عليه أن يحدد المجالين (المكاني أي مجتمع البحث، والبشري أي عينة البحث) حيث يراعى في اختيارهما الدقة، وأن يكون الاختيار وفق أسس منهجية وعلمية سليمة، وأن يوضح مبررات هذا الاختيار. ووفقًا لطبيعة وخصائص عينة البحث، يختار الباحث الأداة أو الطريقة التي يجمع بها البيانات الميدانية. ويجب عليه أيضًا أن يشير إلى مبررات اختياره لأداة معينة كأداة أساسية لجمع البيانات. وقد يختار الباحث أكثر من أداة أو طريقة لجمع البيانات، ويتوقف ذلك على طبيعة المشكلة التي يدرسها من ناحية، وخصائص جمهور البحث من ناحية أخرى. ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتصميم وإعداد أداة البحث

التي سيعتمد عليها في جمع البيانات، ويتطلب إعداد وتصـميم الأداة التـزام الباحث بأن تكون أسئلتها مرتبطة بشـكل مباشـر بتسـاؤلاته أو فروضـه الأساسية التي حددها في خطة بحثه. وثمة شروط أخرى كثيـرة يراعيهـا الباحث عند اختياره وإعداده لأدوات البحث، أشرنا إليهـا بالتفصـيل عنـد الحديث عن أدوات جمع البيانات.

ومن الأمور التي يجب أن يراعيها الباحث قبل البدء في تنفيـذ العمـل الميداني، أن يجري اختبارًا لاستمارة البحث التي أعدها لجمع البيانات. وتبدو أهمية هذا الاختبار Pre-Test أنه يتيح للباحث الفرصة للتأكد من أن أسـئلة الاستمارة مفهومة للمبحوثين من ناحية، وأيضًا يمكن الباحث من الحصـول على معلومات للإجابة على بعض الأسئلة المفتوحة من ناحية أخرى. حيـث يمكنه تصنيف هذه المعلومات ووضعها في صيغة متغيرات محـددة يختـار المبحوث منها ما يتناسب واتجاهاته وظروفه. وغالبًا ما يلجأ الباحث في علم الاجتماع إلى بعض الأساتذة والمتخصصين للحكم على الاسـتمارة وإبـداء الملاحظات عليها، حيث يمكنه الاستفادة من هذه الملاحظـات فـي تعـديل الاستمارة ووضعها في شكلها النهائي قبل القيام بتطبيقها على عينة البحث.

وتبدو أهمية اختبار أداة البحث قبل تعميم تطبيقها في تحقيق ما يلي:-

١ – اكتشاف مدى ملاءمة الأداة لتحقيق أهداف البحث وتغطيتهـا لجوانبـه المختلفة.

٢ – تحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامـة ولـلأداة بصـفة خاصة.

٣ – إتاحة الفرصة للباحث للتأكد من مناسبة تصنيف الأسئلة في أقسام الأداة مع الموضوعات المستهدف دراستها والوقوف على أثر تسلسل الأسئلة وتدرجها.

٤ – التأكد من توافر المعلومات لدى المبحوثين بما يتيح لهم الإجابة علـى الأسئلة.

٥ – اكتشاف الأسئلة الحساسة أو المحرجة أو ذات الطابع الخاص التي يعزف المبحوث عن الإجابة عنها.

٦ – تحديد مدى طول الاستمارة والزمن الذي يستغرقه المبحوث في الإجابة على تساؤلاتها.

٧ – إتاحة الفرصة للباحث للتأكد من فهم المبحوثين للأسئلة واكتشاف صعوبات اللغة والصياغة والغموض.

٨ – التخلي عن بعض الأسئلة أو تعديلها وبخاصة الأسئلة غير المناسبة (كالأسئلة الإيحائية أو الادعائية، أو الطويلة أو المزدوجة ... إلخ). أو تلك التي تعطي أكثر من معنى، أو الأسئلة غير المفهومة[١].

ومن أكثر المشكلات التي تواجه الباحث الاجتماعي تلك التي تتعلق باختبار **الصدق والثبات** للأداة التي يعتمد عليها. ويشير **مفهوم الصدق** Validity إلى ما إذا كان الباحث يقيس أو يصنف بالفعل ما يود أن يقيسه أو يصنفه. فالباحث في العلوم الاجتماعية يواجه مشكلة خلق أدوات قياس لظواهر ليس لها خصائص فيزيقية. ولذا فإن عليه أن يشتق أشكالاً أخرى من الأدوات القياسية مثل: استمارات البحث، ومقاييس الاتجاهات، والأساليب الإسقاطية ... إلخ. وغالبًا ما يلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التي حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية. فإذا كان الباحث يسأل مثلاً عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر، والدين، والدخل، والمهنة، ومستوى التعليم، ومستوى التحصيل في استمارة البحث، فإنه يستطيع التأكد من صدق هذه البيانات إذا كانت هناك سجلات أو وثائق تتضمن هذه المعلومات، فيقارن بينها وبين المعلومات اللفظية التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين[٢].

والواقع أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه، يتوقف على اختيار الباحث لأنسب الأدوات التي تتلاءم وموضوع البحث من ناحية، وخصائص العينة من ناحية أخرى. فضلاً عن الجهد الذي يبذله الباحث في إعداد الأداة وتصميمها، بحيث تصبح على أعلى مستوى من الدقة والكفاءة. وهذا يعني

ضرورة أن تتوافر في الأداة التي يختارها الباحث درجة معينة من الثقة في البيانات التي يجمعها الباحث من خلالها. ومن ثم فالأمر يتطلب أن يتأكد الباحث من أن البيانات والمعلومات التي حصل عليها من المبحوثين تعبر بالفعل عن واقع الظاهرة موضوع الدراسة.

أما مفهوم **الثبات** Reliability فيشير إلى اتساق أداة القياس، أو إمكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها في القياس. ومن ثم فإن ثبات الأدوات التي يستخدمها الباحث في علم الاجتماع – استمارة البحث على سبيل المثال – يعتمد على ما إذا كان يستطيع هو (أو باحثون آخرون) أن يستخدمها مع نفس العينة أو عينات مشابهة من المبحوثين، أكثر من مرة، ويحصل على نفس النتيجة. ولذلك يمكن القول أن ثبات وصدق أدوات البحث التي يستخدمها الباحث في مجال العلوم الاجتماعية يعد من أكثر المشكلات المنهجية إذا ما قورنت بالأدوات المستخدمة للقياس في العلوم الأخرى[٣].

وليس ثمة شك أن تنفيذ العمل الميداني يتطلب عددًا من الإجراءات التي يتخذها الباحث قبل البدء فيه من أهمها: ضرورة الاتصال بالمسئولين عن المجتمع الذي سينفذ فيه العمل الميداني وذلك لتسهيل مهمته. فإذا كان الباحث قد اختار إحدى القرى مجالاً لدراسته الميدانية، فمن الواجب عليه أن يقوم بزيارة استطلاعية للمسئولين بالقرية كالعمدة مثلاً أو رئيس الوحدة المحلية، أو مدير الجمعية الزراعية، وذلك لإعطائهم فكرة عامة عن مشروع بحثه، ونوعية المعلومات والبيانات التي يسعى إلى الحصول عليها، وعن طبيعة وخصائص العينة التي سيتم اختيارها، وعن الهدف الأساسي للبحث الذي يقوم بإجرائه... إلخ. هذه الأمور لاشك أنها تتطلب مهارات خاصة من جانب الباحث حتى يمكنه إقناع هؤلاء المسئولين بأهمية البحث، ومن ثم يضمن تعاونهم معه وإمداده بالمعلومات والبيانات الخاصة بالقرية من ناحية، ومعاونته في اختيار عينة بحثه وفقًا للخصائص التي حددها من ناحية أخرى، وإعداد المبحوثين وتهيئتهم للاستجابة للباحث من ناحية ثالثة. فضلاً عن تحديد الوقت المناسب لمقابلة المبحوثين، بحيث لا يتعارض مع ظروف وأوقات انشغالهم. وفي حالة ما إذا كان الباحث سوف يعتمد على فريق من

الباحثين لتنفيذ العمل الميداني، فعليه أن يحدد مكانًا معينًا في القرية (مجتمع البحث) يتقابل فيه مع الباحثين خلال وقت معين لمتابعة عملية التطبيق الميداني، ومناقشة المشاكل والصعوبات التي قد تواجههم أثناء العمل. ويتفق الباحث الرئيسي والباحثين المعاونين له على موعد اللقاء في مكان محدد، وليكن مثلاً (دوار العمدة، أو مقر المجلس المحلي، أو مبنى الوحدة الاجتماعية، أو في إحدى المدارس الموجودة بالقرية ... إلخ). وفي مثل هذه البحوث التي تعتمد على فريق من الباحثين الميدانيين، فإن الباحث الرئيسي (أو مشرف البحث) هو الذي يقوم باختيار عينة البحث وتوزيعها على الباحثين، كما أنه يحدد أيضًا الباحثين الذين يقومون بالمراجعة الميدانية لاستمارات البحث، وذلك للتأكد من دقة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها، واستكمال بعض البيانات التي لم يستكملها الباحث في الحالات التي قام بدراستها.

وثمة اعتبارات يجب أن يراعيها الباحث أثناء تنفيذ العمل الميداني نذكر منها على سبيل المثال ما يلي: -

١ - يجب ألا يثير جامع البيانات عداء المبحوثين. فعليه أن يحترم عادات وطباع الأسر التي يزورها، وأن يكون اتجاهه نحو هذه الأسر فيه احترام وتقدير وتعاون وثقة، لأن توافر مثل هذه الصفات يبعث الطمأنينة في المبحوثين مما يزيد من تعاونهم مع الباحث.

٢ - ينبغي أن يعمل الباحث على كسب ثقة المبحوثين، وأن يتدرج في توجيه الأسئلة، متمشيًا مع تدرج العلاقة الودية التي تنشأ بينه وبين المبحوثين.

٣ - ينبغي على الباحث أن يحصل على البيانات من المبحوث وحده، ويتطلب ذلك أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والمبحوث.

٤ - ينبغي ملاحظة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمبحوث أثناء جمع البيانات، ومطابقتها بما يدلي به المبحوث من بيانات، ومن الضروري أيضًا ملاحظة سلوك المبحوث وما يطرأ عليه من تغيير أثناء توجيه الأسئلة وتلقي الإجابة عليها.

٥ – يفضل تسجيل استجابات المبحوث أولاً بأول، لأن عدم تسجيل الإجابات وقت إجراء المقابلة يؤدي إلى نسيان الكثير من الحقائق[٤].

هذا، ومن الضروري تهيئة كل الظروف التي تضمن صحة إتمام مرحلة جمع البيانات، لان هذه المرحلة يتوقف عليها نتائج الدراسة ودقتها. ومن ثم، فمن العبث أن ينفق الباحث وقته وجهده وماله في تحليل بيانات وأن يكون غير متأكد من أن هذه البيانات تعبر عن الواقع تعبيرًا صحيحًا. ومن ثم، فإن مراعاة الدقة في تنفيذ مرحلة جمع البيانات يعد أمرًا مهمًا وخطوة أساسية في البحث الاجتماعي.

المرحلة الرابعة: ـ معالجة البيانات الميدانية واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث:

لا شك أن جمع البيانات الميدانية لا يمثل نهاية المطاف بالنسبة للباحث، حيث لا قيمة لهذه البيانات الخام بدون تصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج. ولذلك فجميع البيانات التي يحصل عليها الباحث من المصادر المختلفة وباستخدامه لأدوات مختلفة تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام الباحث بتصنيف هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها[٥]. ومناقشة النتائج التي يتوصل إليها في ضوء إطاره التصوري والنظري من جانب، ونتائج البحوث والدراسات السابقة التي تناولت المشكلة موضوع دراسته على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من جانب آخر.

وثمة إجراءات وخطوات يلتزم بها الباحث في تنفيذ عمليتي التحليل والتفسير نذكرها فيما يلي: ـ

١ – وضع نظام لتصنيف البيانات:

بعد الانتهاء من جمع البيانات يبدأ الباحث تصنيف هذه البيانات، وقد يكون هذا التصنيف قبليًا (أي قبل أن يجمع البيانات)، أو قد يكون بعد جمعها. ويتوقف ذلك على مدى معرفة الباحث بجوانب وأبعاد المشكلة التي يدرسها. ففي الدراسات الاستطلاعية، فإن الباحث لا يعرف نوعية البيانات التي سيحصل عليها، ولذلك فإنه ينتظر الانتهاء من جمع البيانات ثم يقوم بتصنيفها

إلى فئات. مثال في بحث الإدمان، إذا كان الباحث يهتم بالتعرف على العوامل والأسباب التي تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات، فإن الباحث من خلال الدراسة الميدانية يحصل على معلومات وإجابات عن هذا السؤال، ثم يقوم بعملية تصنيف لهذه المعلومات إلى: أسباب مادية، وأسباب ثقافية، وأسباب نفسية.... إلخ. أما إذا كان الباحث على معرفة بجوانب المشكلة التي يدرسها، فإن عملية التصنيف تتم في مرحلة ما قبل جمع البيانات. مثال، إذا كان الباحث يسأل عن المستوى التعليمي للمدمنين، فإنه يستطيع أن يضع عددًا من المتغيرات يختار المبحوث من بينها ما يتناسب وظروفه وحالته وهذه المتغيرات هي: أمي ( )، يقرأ ويكتب ( )، ابتدائية ( )، إعدادية ( )، متوسط ( ) جامعي ( ). وهذا يعني أن الأسئلة المفتوحة تتطلب تصنيف بياناتها بعد إجراء الدراسة الميدانية، أما الأسئلة المغلقة، فإن بياناتها محددة قبل إجراء الدراسة الميدانية[٦].

وتختلف درجة صعوبة تصنيف البيانات (سواء كمية أو كيفية) باختلاف الدراسة التي يجريها الباحث. ففي الدراسات الاستطلاعية يواجه الباحث صعوبة كبرى في التصنيف على عكس الدراسات التجريبية التي تختبر الفروض السببية. وذلك لأن الباحث الذي يقوم بإجراء دراسة استطلاعية لا يعرف الكثير عن الظاهرة التي يدرسها، ولذلك يحاول جمع كل ما يمكنه من بيانات ومعلومات، ومن ثم يصعب عليه القيام بعملية التصنيف. كما أن اعتماد الباحث في الدراسة الاستطلاعية على الأسئلة المفتوحة يتطلب منه مجهودًا كبيرًا لتصنيف استجابات هذه الأسئلة بالمقارنة بالأسئلة المغلقة التي حدد استجاباتها قبل البدء في تنفيذ العمل الميداني. ولتصنيف البيانات التي يحصل عليها الباحث من الأسئلة المفتوحة، ينبغي عليه أن يختار مجموعة ممثلة من الاستمارات، ويقوم بفحصها، ثم يحدد الاستجابات الرئيسية التي وردت بها، ثم يضعها في صورة متغيرات طبقًا لأسس محددة واضحة في فئات تستوعب البيانات التي أمكن له الحصول عليها[٧].

٣ – الجدولة:

تمثل جدولة البيانات مرحلة مهمة في العمل الميداني، فمن خلالها يتم وضع البيانات بعد تصنيفها في جدول يتضمن المدد والنسبة المئوية التي يحصل عليها كل متغير. وقد تتخذ الجدولة صورة الجداول البسيطة، وقد تتخذ صورة الجداول المركبة. فالجداول البسيطة هي التي يعرض الباحث فيها تكرارات متغير واحد، ويمكن أن نعطي. مثالاً توضيحيًا للجداول البسيطة على النحو التالي: –

لنفرض أن السؤال المراد تحويله إلى جدول بسيط هو: –

– **المستوى التعليمي للمبحوثين:** – فإن الجدول البسيط يتخذ الشكل التالي:

المتغيرات / أو الفئات	التكرارات	%
أمي	٦٠	
يقرأ ويكتب	٧٠	
ابتدائي	١٥	
إعدادي	٨٠	
متوسط	١٥	
فوق المتوسط	٥٠	
جامعي	١٠	
فوق الجامعي (ماجستير ودكتوراه)	–	

وبعد أن يسجل الباحث التكرارات بالنسبة لكل فئة أو متغير من واقع استجابات المبحوثين، يقوم باستخراج النسبة المئوية، أي الدرجة التي يمثلها كل متغير من هذه المتغيرات بالنسبة للمتغيرات الأخرى، ويتم حساب النسبة المئوية لكل متغير على النحو التالي: –

$$\frac{\text{عدد التكرارات لكل متغير}}{\text{إجمالي عينة البحث (٣٠٠)}} \times ١٠٠$$

غير أن الباحث لا يكتفي فقط بالجداول البسيطة، ولذلك يلجأ إلى الجداول المركبة، لأن الجداول المركبة تمكنه من التعرف على العلاقة بين المتغيرات المختلفة، ومن ثم تمكنه من تفسير مشكلة بحثه. وغالبًا ما يلجأ الباحث في تفريغ البيانات إلى الطريقة الآلية "الحاسب الآلي" وبخاصة إذا ما كانت عينة بحثه كبيرة، حيث لا يستطيع تفريغ المعلومات التي حصل عليها بالطريقة اليدوية. بالإضافة إلى أن الطريقة الآلية يمكن من خلالها استخراج الجداول المركبة التي توضح العلاقة بين متغيرين أو أكثر كما تمكنه أيضًا من استخراج الكثير من التحليلات الإحصائية (مربع كاي، المتوسطات، الانحرافات ... وغيرها من التحليلات الأخرى، وبخاصة إذا تم إدخال البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي spss.

وفي هذا الصدد يشير "إريك جود"[٨]، إلى أهمية الكشف عن العلاقة بين المتغيرات Variables في مجال البحث الاجتماعي، حيث يقول "من حسن حظ علماء الاجتماع أن معظم السمات أو الخصائص تعد متغيرات. فمثلاً، بعض الناس أو بعض الأسر أو بعض المدن أو بعض المجتمعات الغنية أو بعض المجتمعات الفقيرة، وبعض المجتمعات من الرجال وبعضهم من النساء، وبعضهم من الشباب، والبعض من صغار السن، وأيضًا متغيرات أخرى. كالدخل والجنس والعمر... إلخ... إن أيًا من هذه السمات السابقة يعد متغيرًا. وأن اهتمام علماء الاجتماع ينصب على التعرف على العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات.

فقد يحدث تغير في متغير ما، يعقبه تغير في متغير آخر. فعلى سبيل المثال توجد علاقة بين تدخين السجائر وبين انتشار نسبة كبيرة من الأمراض ولا سيما السرطان Cancer، وتوجد أيضًا علاقة بين مستوى التعليم والرغبة في الإدلاء بالرأي. فكلما كان تعليمك عاليًا كانت رغبتك في التصويت عالية. وبطبيعة الحال توجد استثناءات لهذه القاعدة، فليس كل المتعلمين يصوتون بالضرورة، وليس كل غير المتعلمين لا يصوتون بالضرورة. وأنه عندما يصل الباحث الاجتماعي إلى تعميمات Generalizations لوصف العلاقة بين متغيرين، فإنه يدرك أن الحالات

الفردية لن تصلح. ولكن إذا تعددت الحالات الفردية فـإن التعمـيم سـيكون صادقا Valid. وفي ضوء ذلك يعرف "أريك جود" الارتباط Correlation بين المتغيرات بأنه "طريقة إحصائية رسـمية Formal Statistical Way لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين. والارتباط الموجب Positive يشـير إلى أن المتغير يسير جنبًا إلى جنب مع المتغير الأخر، زيادة أو نقصانًا. أما الارتباط السالب Negative فيحدث عندما يزداد درجة تأثير متغيـر علـى درجة وتأثير متغير آخر. وذلك يمكن القول، أنه إذا كـان الارتبـاط تامًـا وموجبًا بين متغيرين، فإن قيمة معامل الارتباط تبلـغ + ١، أمـا إذا كـان الارتباط تامًا سالبًا، فيرمز إليه بمعامل الارتباط -١. وبصفة عامة كلما زاد الفرق في النسبة بين النوعين داخل المتغير المستقل مقارنة بالمتغير التـابع، كان ذلك مؤشرًا لقوة العلاقة بين المتغيرين. إن الارتباط الإيجـابي القـوي يصل إلى ٠,٦ أو أكثر، والمتوسط يصل إلـى ٠,٢ أو ٠,٣ أمـا الارتبـاط الضعيف فيصل إلى ٠,١ وعندما لا توجد علاقة بين متغيرين فـإن علمـاء الاجتماع يعتبرون أن الارتباط بينهما هو صفر.

وأيا كان الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد عليه الباحـث فـي معالجـة البيانات التي حصل عليها (يدوي أو آلي)، فإن الباحث لا يكتفي بـالتحليلات الكمية، فالنسب والإحصاءات التي تعبر عنها جداول البحث تزداد أهميتها في إطار التحليلات الكيفية، وما تعكسه هـذه الأرقـام والنسـب مـن دلالات سوسيولوجية ترتبط بشكل أساسي بمشكلة البحث. ولذلك فإن الأمر يتطلـب من الباحث ضرورة تفسير نتائج دراسته الميدانية في ضوء التراث النظري المتوافر في ميدان بحثه من جانب، وإطاره الفكري الذي تبناه منذ البداية من جانب آخر، ومقارنة نتائجه بنتائج الدراسات السابقة التي تناولـت المشـكلة التي يدرسها في سياقات اجتماعية ومراحل تاريخية متباينة من جانب ثالث. وذلك بهدف توضيح جوانب الاتفاق وجوانب الاختلاف بين النتـائج التـي توصل إليها، وتلك التي توصلت إليها الدراسات والبحوث الأخرى، مراعيًـا في ذلك (اختلاف الزمان والمكان) التي أنجزت فيها الدراسـات والبحـوث الأخرى.

يبقى بعد أن ينتهي الباحث من تفسير النتائج التي توصل إليها، أن يضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يرى أهميتها بالنسبة لعلاج المشكلة أو الحد من انتشارها ومن خطورتها.، وفي ضوء هذه التوصيات يمكنه رسم صورة استشرافية للمستقبل، وما إذا كانت المشكلة في ظل الأوضاع الراهنة والمستقبلية سوف تشهد تزايدًا وانتشارًا، أم أنها في طريقها إلـى الانكمـاش والتقلص.

ويمكن القول، أنه على الرغم من أهمية البحوث الاجتماعية، وخطورة المشكلات الاجتماعية التي يهتم الباحثون والمتخصصون بدراسـتها، إلا أن نتائجها تبدو عديمة القيمة في أحيان كثيرة، ذلك لعدم الاسـتفادة منهـا فـي المجالات التطبيقية، وهذه الظاهرة ليست قاصرة فقط على مجتمعنا، وإنمـا تمثل ظاهرة عامة على مستوى المجتمعات الناميـة. ولا شـك أن الوضـع مختلف تمامًا بالنسبة للمجتمعات المتقدمة بصفة عامة. ومن ثم فـإن الأمـر يتطلب إعادة النظر من جانب المسئولين عن بـرامج وسياسـات التخطـيط الاجتماعي، وإعطاء أهمية أكثر لمراكز البحوث المتخصصة من حيث تقديم التسهيلات لإعداد مشروعات بحوث قومية تتناول بعض المشكلات التي يمثل تزايدها وانتشارها تهديدًا لواقع ومستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية فـي هذه المجتمعات التي تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية على اختلاف أشكالها.

ومن ثم، يجب أن تتبنى هذه الدول استراتيجية قومية بعيدة المدى تحدد من خلالها أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجـه مجتمعاتهـا وتتولاهـا بالعناية والاهتمام، ولا شك أن هذه الدول لديها كفاءات علميـة وأكاديميـة متخصصة وعلى درجة عالية من الكفـاءة والـوعي بأهميـة مثـل هـذه المشروعات البحثية لتحقيق التقدم والتنمية على مستوى القطاعات المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية... وغيرها ليس فقط على الصعيدين الريفي والحضري، ولكن أيضًا على الصعيد القومي بعامة.

كتابة تقرير البحث:

بعد الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، تبدأ خطوة كتابة التقرير النهائي للبحث. وهذه الخطوة لا تقل في أهميتها عن الخطوات السابقة التي مر بها البحث. فمن خلالها يستطيع الباحث أن ينقل إلى القراء ما توصل إليه من نتائج وما تقدم به من توصيات، فضلاً عن إعطائهم صورة متكاملة لجميع مراحل البحث وخطواته.

وثمة مجموعة من الاعتبارات ينبغي أن يراعيها الباحث عند كتابة تقرير البحث نذكرها فيما يلي: -

- الدقة ٢ – الوضوح
- الإيجاز ٤ – الالتزام باللغة العلمية.
- عرض الأفكار عرضًا موضوعيًا بعيدًا عن المبالغة.
- التسلسل المنطقي للمعلومات.
- مراعاة قواعد اللغة وأن تكون لغة التقرير سهلة ومفهومة.

ومن الطبيعي أن يختلف أسلوب التقرير وخطته باختلاف الجمهور المتلقي. ففي الرسائل العلمية الأكاديمية (الماجستير والدكتوراة)، وأيضًا البحوث التي تنشر في الدوريات العلمية المتخصصة يتطلب الأمر أن يراعي الباحث الدقة التامة في كتابة التقرير. حيث يستلزم ذلك توضيح المفاهيم النظرية ومناقشتها بدقة، والعناية بإثبات الهوامش وكتابة المراجع العلمية التي اعتمد عليها الباحث. أما إذا كان التقرير مقدمًا إلى أحد المستفيدين (فردًا أو جهة معينة) الذين تعنيهم الجوانب العملية أو التطبيقية أكثر من الجوانب النظرية، فينبغي ألا يشتمل التقرير على إطار نظري مفصل. وأن يقتصر على عرض المشكلة بطريقة موجزة، بحيث يهتم الباحث بتوضيح الأهمية التي تعود على المستفيد، ثم يعرض بعد ذلك النتائج التي توصل إليها، والتوصيات التي يقترحها. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يبتعد كاتب التقرير عن استخدام المصطلحات العلمية الدقيقة، والرموز والاختبارات الإحصائية التي يصعب فهمها(١٠).

وانطلاقًا من الاعتبارات السابقة، فإن أي تقرير يقدم إلى أية هيئة علمية يجب أن يحتوي على العناصر الآتية: -

١ - التعريف بمشكلة البحث.

٢ - تحديد خطوات البحث.

٣ - عرض نتائج البحث.

٤ - تفسير النتائج.

١ - وفيما يتعلق بالتعريف بمشكلة البحث:

يركز الباحث على تحديد مشكلة بحثه تحديدًا دقيقًا واضحًا؛ بحيث يتضمن هذا التحديد القضايا والجوانب الرئيسية والفرعية التي تشتمل عليها. وأيضًا تحديد الأهداف الأساسية للبحث، ومبررات اختياره للمشكلة. بالإضافة إلى الربط بين المشكلة وبعض النظريات العلمية، وبخاصة إذا كان هدف البحث هو اختبار إحدى النظريات أو إدخال متغيرات جديدة إلى النظرية القائمة. وليس شرطًا أن ترتبط كل مشكلة بنظرية علمية، فقد تكون الدراسة استطلاعية، أو تكون دراسة مسحية؛ حيث يهتم الباحث بالجوانب التطبيقية أكثر من اهتمامه بالجوانب النظرية. كما تتضمن هذه الخطوة أيضًا عرضًا للدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في الميدان نفسه.

ويهتم الباحث في هذا العرض بتعريف المشكلة التي تم بحثها والخطوات والإجراءات المنهجية التي اتبعت في كل دراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، مع ضرورة الاهتمام بإبراز جوانب القوة والضعف في كل دراسة، وذلك بهدف تحديد الجوانب والأبعاد التي أغفلتها الدراسات السابقة، والتي يمكن أن يتناولها الباحث في دراسته. كما ينبغي أن تتضمن هذه الخطوة أيضًا تحديد المفاهيم العلمية المستخدمة في البحث، ووضع تعريف إجرائي محدد لكل منها. ثم يحدد الباحث تساؤلاته الأساسية أو الفروض التي يهدف البحث إلى التحقق من صدقها. ويتوقف تحديد الباحث للتساؤلات أو الفروض على طبيعة المشكلة وأسلوب البحث (استطلاعي، وصفي تجريبي، تاريخي... إلخ).

٢ – تحديد خطوات البحث وتشتمل هذه الخطوة على العناصر التالية: -

- تحديد مجالات البحث (المكاني والبشري والزمني).
- الإشارة إلى نمط البحث ونوع المنهج، وكذلك الأدوات التي استخدمت لجمع البيانات.
- الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إجراء البحث في مختلف مراحله، وتوضيح كيفية مواجهة الباحث لهذه الصعوبات وأساليب حلها.
- توضيح الأسلوب أو الطريقة التي اتبعها الباحث في تصنيف البيانات وجدولتها وتحليلها.

٣ – عرض نتائج البحث:

ينبغي على الباحث أن يعرض النتائج التي توصل إليها بصرف النظر عما إذا كانت هذه النتائج قد حققت الأهداف التي حددها منذ البداية أم لا؟ بالإضافة إلى توضيح ما إذا كانت الفروق التي حصل عليها بين معاملات الارتباط أو المتوسطات الحسابية أو النسب المئوية ذات دلالة إحصائية أم لا؟ ومن الطرق الشائعة في عرض نتائج البحث استخدام الجداول الإحصائية والرسوم البيانية الخطية والمصورة والخرائط... وغيرها من الوسائل الأخرى.

٤ – تفسير النتائج:

ينبغي أن يفسر الباحث النتائج التي توصل إليها دون أن يجاوز التعميم حده ومداه. ويجب أن يلتزم الباحث حدود نتائجه العلمية دون مبالغة. ويستطيع الباحث أن يناقش النتائج التي توصل إليها مع نتائج الدراسات السابقة، وذلك للتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف مع مراعاة الاختلافات بين هذه الدراسات من حيث المجتمعات التي تمثلها والفترة الزمنية التي أنجزت فيها. وبعد أن ينتهي الباحث من تفسير نتائج بحثه، يمكنه أن يقدم

بعض المقترحات والتوصيات ذات الصلة الوثيقة بالنتائج التي توصل إليهـا، ويجب أن تكون مقترحاته محددة تحديدًا دقيقًا. وتظهر مهارة الباحـث فـي الربط بين ما يتوصل إليه من نتائج وبين ما يقترحه من حلـول للمشـكلات التي أسفرت عنه الدراسة. وقد يتطلب تحقيق هذه التوصـيات اسـتراتيجية بعيدة المدى، ويتوقف ذلك على طبيعة وحجم المشكلة موضوع الدراسة مـن جانب، وخطورتها ومدى انتشارها من جانب آخر(١١).

خاتمة

تبين من العرض السابق للخطوات والإجراءات المنهجية التي يجب أن يتبعها الباحث الاجتماعي عند تناوله لمشكلة اجتماعية بالدراسة والبحث، أنه من الضروري أن يلتزم الباحث بقواعد المنهج العلمي من جانب، وخطوات البحث الاجتماعي من جانب آخر. كما أشرنا أيضًا إلى أن خطوات البحث الاجتماعي هي خطوات وإجراءات منظمة ومرتبة ترتيبًا منطقيًا، وأن كل خطوة منها مرتبطة بما قبلها وبعدها. ومن ثم فالتزام الباحث بهذه الخطوات يجنبه الوقوع في أخطاء منهجية قد تنعكس بشكل أو بآخر على طبيعة النتائج والتفسيرات التي يتوصل إليها.

ومن ثم، فإن قيمة البحوث الاجتماعية تتجلى في مدى تطبيق نتائجها في الواقع الاجتماعي. أي أن القيمة الحقيقية لهذه البحوث ينبغي أن تسهم في رسم السياسات والبرامج التي تحد من انتشار المشكلات الاجتماعية التي تتناولها هذه البحوث بالدراسة والبحث. بمعنى آخر أنه يجب على المسئولين عن برامج التخطيط في مجتمعنا أن يضعوا في الحسبان النتائج التي تتوصل إليها هذه البحوث، وكذلك التوصيات التي يقدمها الباحثون عند وضع السياسات التي يمكن من خلالها التحكم في هذه المشكلات والحد من انتشارها من جانب، ومن ثم التنبؤ بمستقبلها من جانب آخر. فالهدف الأساسي للبحوث الاجتماعية يتمثل في الوصول إلى تفسيرات للمشكلة الاجتماعية، تلك التفسيرات يمكن أن تساعدنا على توجيه السياسات الاجتماعية في مختلف المجالات: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... وغيرها من المجالات الأخرى.

وانطلاقًا من ذلك، فإن كثرة وتنوع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة، ومجتمعنا المصري بقطاعيه الريفي والحضري بخاصة، تتطلب من المسئولين مزيدًا من الاهتمام، كما تتطلب من المتخصصين في مجالات علم الاجتماع المختلفة نفس القدر من الاهتمام

والمسئولية وضرورة وضع خطة أو مشروع قومي للتصدي لها ومواجهتها والعمل على حلها. فهذه المجتمعات تعاني من مشكلات كثيرة تهدد عمليات التنمية الاجتماعية وتحول دون تحقيقها بالقدر الذي يسمح بتحقيق التقدم الاجتماعي.

ومن أبرز المشكلات التي يجب أن يتصدى لها: التطرف والعنف والإرهاب والبطالة بأبعادها المختلفة، الأمية، مشكلات الطفولة، القضايا والمشكلات التي تتعلق بواقع المرأة ومدى مشاركتها بفعالية في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية، مشكلة الإدمان بكل أبعادها وآثارها المختلفة، المشكلات المرتبطة بحقوق الإنسان، ومشكلات البيئة المختلفة، فضلاً عن المشكلات التي ترتبط بالفقر، والنمو العشوائي وبخاصة في المدن الكبرى، وما يعكسه هذا النمو من مشكلات اجتماعية كثيرة ومتنوعة. بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالجوانب الثقافية والقيمية. ناهيك عن مشكلة التخلف بأبعاده ومستوياته المختلفة إلخ. ولا شك أن هذه المشكلات وغيرها تتطلب من المتخصصين والمهتمين بالبحث الاجتماعي ضرورة التخطيط لدراستها ووضع التوصيات والمقترحات المحددة والموضوعية والتي تتفق وإمكانيات المجتمع، وذلك لمواجهة هذه المشكلات والحد من خطورتها وانتشارها ووضع حلول جذرية للقضاء عليها.

وعلى الرغم من أن البحث الاجتماعي يُعد مشروعًا شيقًا، إلا أن ثمة صعوبات كثيرة تواجه الباحث الاجتماعي أثناء تنفيذه لمشروع بحثه. فعلماء الاجتماع هم بالضرورة آدميون Human beings يكرسون جهودهم لدراسة آدميين آخرين. وهذه الحقيقة تخلق لهم نوعًا من المشاكل التي لا تصادف علماء الطبيعة. فالنجوم والزلازل Earth quakes لا تتغير عند دراستها. وليس محتمًا على العلماء الدراسين لهذه الظواهر الطبيعية أن يعدلوا من اتجاهاتهم أو مفاهيمهم المسبقة والتي قد تعلموها في طفولتهم المبكرة. ولكن الأفراد من جنس البشر لا يجلسون مكتوفي الأيدي حتى يسمحوا لعلماء الاجتماع بدراسة سلوكهم. فهم يغيرون من سلوكهم عندما يعلمون أنهم تحت

الدراسة. وقد يكون الباحث مليئًا بالتحيزات والمفاهيم المسبقة والتي قد تضلله. إن السلوك الإنساني يمكن دراسته، ولكن على علماء الاجتماع أن يطلقوا العنان لخيالهم Imagination حتى يصمموا طرقًا وأدوات بحثية تتناسب وطبيعة الجمهور الذي يتعاملون معه. هذه الطرق والأدوات تمكنهم من حل إشكالين أساسيين: **الأول**: أنهم يدرسون رجالاً أو نساء غالبًا ما يتفاعلون فور علمهم بأنهم يقعون تحت الدراسة. **والثاني**، أن الباحثين أنفسهم يشكلون جزءًا من المجتمع الذي يسعون إلى دراسته وفهمه(١٢).

المراجع:

١ – انظر: – محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

٢ – انظر: – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي...، مصدر سابق، ص ص ٧١ – ٧٢.

٣ – المصدر نفسه، ص ص ٧٣ – ٧٤.

(*) حول مفهوم الصدق والثبات في البحث الاجتماعي انظر:

- Therese L. Baker. Doing Social Research. Op. Cit. PP. 122 – 129.

٤ – المصدر نفسه، ص ص ٤٧٣ – ٤٧٦.

(5) Therese L. Baker. Doing Social Research, Op. Cit. PP. 111 – 112.

٦ – سمير نعيم أحمد، محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ص ١٥٢ – ١٥٣.

٧ – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ص ٤٨٢ – ٤٨٣.

8 – Erich Goode. "Sociology" Op. Cit. P. 36.

9 – Ibid. PP. 30 – 37.

١٠ – انظر: –

– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

١١ – انظر:

- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي.، مصدر سابق، ص ٤٩٨، ٥٠١.

- محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية...، مصدر سابق، ص ٢٢٧ – ٢٢٩.

12 – Erich Goode, "Sociology," Op. Cit. P. 40.

الفصل السابع

نماذج لدراسات وبحوث ميدانية

تمهيد:

انطلاقاً من العرض التفصيلي السابق للخطوات المنهجية التي ينبغي أن يتبعها الباحث المتخصص في ميدان علم الاجتماع في الإعداد لدراسة مشكلة اجتماعية معينة، فإننا نرى ضرورة أن نعرض لبعض النماذج من البحوث والدراسات التي تناولت بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعاصرة التي أنجزها المؤلف خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تم اختيار تلك الظواهر كاستجابة للتغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع المصري في ظل التحولات العالمية، والتي تجسدت فيما يسمى بالعولمة، تلك الظاهرة التي نلامس انعكاساتها الايجابية والسلبية على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن جانب آخر، نرى أن عرض هذه النماذج البحثية يمكن أن يفيد طلاب علم الاجتماع سواء في مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا في التعرف على الخطوات المنهجية ومدى الالتزام بهذه الخطوات عند الإعداد لتصميم خطة منهجية لدراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، وذلك من حيث: كيفية اختيار المشكلة وصياغتها، وكيفية تحديد أهميتها النظرية والتطبيقية، وكذلك كيفية تحديد المفاهيم الأساسية وصياغة تعاريفات إجرائية لكل مفهوم، وأيضاً كيفية تحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها أو وفروضها العلمية، هذا بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت تلك المشكلات على المستويات: المحلي والإقليمي والعالمي، وكذلك كيفية الاستفادة من المداخل النظرية السوسيولوجية المختلفة، وتحديد المدخل النظري الذي يتناسب وموضوع البحث.

وعلى الصعيد المنهجي أيضاً يمكن للطالب والدارس الاستفادة من تلك النماذج البحثية في تحديد الإجراءات المنهجية، بدءً من اختياره لأساليب الدراسة مروراً بتحديده لمجالاتها(المكاني والبشري والزمني)، وكذلك تحديده للأدوات الملائمة لجمع البيانات الميدانية، واختياره للأساليب المنهجية المناسبة لتحليل تلك البيانات وتفسيرها، وصولاً إلى إجراءات العمل الميداني وتفسير النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث.

وقد حرصنا عند اختيار هذه النماذج من البحوث أن تكون متنوعة من حيث الموضوعات وأسلوب المعالجة من جانب، ومن حيث المناهج والمداخل النظرية وأدوات البحث المتبعة فيها من جانب آخر، حتى تتاح للقارئ الفرصة للتعرف على تنوع أساليب وأدوات البحث، وكذلك معرفة مدى توافق ذلك مع طبيعة المشكلة موضوع الدراسة، وعينة البحث المختارة من جانب ثالث. فلاشك في أن تحديد المشكلة وصياغتها بشكل معين يفرض على الباحث أن يختار أسلوباً للبحث يتفق وتحديده للمشكلة منذ البداية. كما أن اختيار العينة وتحديد حجمها وخصائصها المختلفة يفرض على الباحث أيضاً ضرورة اختيار أدوات للبحث تتناسب وخصائص العينة المختارة. ومن ثم يستطيع القارئ(طالب علم الاجتماع بصفة خاصة، وطالب الدراسات العليا بعامة) أن يتبين مدى الاتساق والتوافق بين النتائج التي توصل إليها الباحث، والأهداف والتساؤلات أو الفروض التي حددها في خطته للبحث منذ البداية.

يبقى القول، أن هذه النماذج البحثية المختارة تمثل فقط أمثلة للبحوث والدراسات التي أنجزت في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، وأن ذلك لا يعني – بحال من الأحوال – تجاهل البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية التي أنجزت في أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية، وكذلك تلك التي أنجزت ضمن مشروعات المراكز البحثية المتخصصة، كما أنه لايعني التقليل من أهمية تلك البحوث والدراسات وبخاصة تلك التي تناولت ظواهر ومشكلات اجتماعية ملحة وخطيرة على المستويين: النظري والتطبيقي.

ومن ثم فإن الهدف من عرض هذه النماذج البحثية، إنما يتمثل في المقام الأول في توضيح الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم إتباعها في إنجاز تلك البحوث، لكي يستفيد منها طلاب مرحلتي الليسانس والدراسات العليا في توجيه اهتماماتهم المستقبلية، وأيضاً لكي يتعرفوا من خلالها على خطوات البحث الاجتماعي وإجراءاته المنهجية، ومدى الاستفادة من تلك الإجراءات المنهجية في تصميم وتوجيه البحث الميداني، وكذلك كيفية إنجازه بشكل علمي منظم يتفق وأسس وقواعد المنهج العلمي بصفة عامة، وقواعد البحث الاجتماعي بخاصة.

ومن النماذج البحثية التي نعرضها في هذا المجال ما يلي:

النموذج الأول: إدمان المخدرات في المجتمع المصري

دراسة سوسيولوجية للمدمنين في مستشفى العباسية

النموذج الثاني: أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل

دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة وعوامل التطور

النموذج الثالث: الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية

دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين عشوائيتين في مدينة مصرية

النموذج الرابع: التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجـهات الاستهلاكية فـي مجتمع الإمارات: دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات

النموذج الخامس: المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية

دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر

النموذج السادس: الطفل والعولمة

تحليل سوسيولوجي لواقع الطفولة ومستقبلها في البلدان النامية

النموذج السابع: الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية

تأثير تغير أسلوب المعيشة على الإسكان الحضري

النموذج الثامن: تأثير الفضائيات في منظومة القيم الاجتماعية

دراسة اجتماعية ميدانية

إدمان المخدرات في المجتمع المصري

دراسة سوسيولوجية للمدمنين في مستشفى العباسية(*)

إعداد

د. سعيد أمين ناصف
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

د. السيد رشاد غنيم
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة– الإسكندرية

(*) بحث منشور في: مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد ٣٤، ديسمبر ٢٠٠٠.

أولا: موضوع الدراسة وأهميته: عالميا، إقليميا، محلياً

ليس ثمة شك أن مشكلة إدمان المخدرات Drug abuse لم تعد مشكلة اجتماعية محدودة النطاق أو مقتصرة فقط على بعض المجتمعات دون غيرها، بل أنها قد تفاقمت وانتشرت خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي أصبحت معه تشكل خطراً سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا وصحيا وأمنيا يهدد المجتمع الدولي بصفة عامة. ومن ثم أصبحت مشكلة عالمية، لا يمكن لدولة ما مهما كانت إمكاناتها أن تتصدى منفردة لمواجهة هذه المشكلة والحد من آثارها المتفاقمة. فالمخدرات غالبا ما تنتج في بلد ما، وتستهلك في بلد آخر، كما أنها قد لا تنتقل مباشرة إلى البلد المقصود بها، وإنما تعبر أقاليم وحدود دول أخرى. وبين الإنتاج والاستهلاك حلقة اتصال تضم قطاعا كبيراً من المهربين والموزعين والتجار الذين لا يعترفون بالحدود أو القارات. ولذلك تُعد جرائم زراعة وتهريب وتصدير وإنتاج ونقل والاتجار والوساطة في المخدرات من الجرائم الدولية، حيث أن المخدرات تنتج في بلد ثم تُصنع في بلد آخر ثم تستهلك في أكثر من بلد. وفي جميع المراحل فإنها تمثل تهديداً خطيراً لقيم ومصالح وبنية كل الدول[١].

ومن ثم تعتبر جرائم زراعة وإنتاج وتصنيع وتهريب المخدرات والاتجار فيها إحدى المشكلات الاجتماعية الكبرى على الصعيد العالمي والتي يسعى المجتمع الدولي لمكافحتها[٢]، الأمر الذي تطلب الحاجة إلى قواعد وتشريعات دولية جديدة مما أدى إلى ظهور فرع من فروع القانون الدولي، وهو "القانون الدولي الاجتماعي" حيث يشير الواقع الدولي إلى أن أية دولة لا تستطيع بجهودها المنفردة القضاء على بعض صور جرائم المخدرات لأن هذه الجرائم لا تمثل فقط انتهاكاً لمصالح دولة معينة ولكنها تمثل انتهاكا للمصالح العليا للمجتمع الدولي، وبالتالي تخضع تلك الجرائم لمبدأ.. عالمية " حق العقاب"، بمعنى حق كل دولة في مطاردة وعقاب مرتكبي تلك الجرائم بصرف النظر عن جنسياتهم، أو مكان ارتكاب جرائمهم، نظراً لأن إطلاق مبدأ إقليمية قانون العقوبات بالنسبة لتلك الجرائم ذات الطبيعة الخاصة الدولية

يؤدي إلى نتائج لا يمكن قبولها في المجتمع الدولي، وذلك لأن استقلال الدول وسيادتها على أراضيها لا ينبغي أن يحول دون تضامنها مما يقتضي خروج الدول على مبدأ إقليمية القوانين الجنائية والاعتراف بعالمية حق العقاب في بعض صور جرائم المخدرات باعتبارها جرائم ذات طبيعة دولية تستثنى من مبدأ إقليمية حق العقاب. فضلا عن أن الواقع الاجتماعي الدولي يحكم على الدول الدخول في علاقات واتفاقيات وتنظيمات دولية لتحقيق التعاون في مجال مكافحة المخدرات، باعتبار أن المصالح المشتركة للدول تقتضي تكاتف جهود تلك الدول لمكافحة تلك الجرائم. وقد تبلورت هذه الجهود في صور مبادئ قانونية دولية تم إقرارها في اتفاقيات دولية أبرمت لمكافحة مشكلة المخدرات في كافة أنحاء العالم، وذلك عندما شعر المجتمع الدولي أن المخدرات أضحت تشكل خطراً سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وصحيا وأمنيا يهدد المجتمع الدولي ككل. وكانت أخر تلك الخطوات (الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات يونيه ١٩٨٨). غير أن الأمر يجب ألا يتوقف عند هذا الحد، وإنما ينبغي اتخاذ خطوات أخرى أكثر إيجابية من جانب المجتمع الدولي لعقد المزيد من الاتفاقيات الدولية التي تتناسب وطبيعة التطورات العالمية المعاصرة من ناحية، وتنامي حجم مشكلة المخدرات من ناحية أخرى. فضلاً عن ضرورة إنشاء العديد من المنظمات الدولية لمكافحة تلك المشكلة(٣).

وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن مشكلة المخدرات لم تعد مشكلة محلية أو إقليمية وإنما عالمية، حيث تؤكد الإحصاءات تنامي هذه المشكلة بصورة كبيرة بل وتتفاقم يوما بعد يوم. حيث أصبحت مشكلة المخدرات في الغرب المشكلة الاجتماعية رقم واحد وذلك بجميع الاعتبارات والمقاييس، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتقد حوالي ٩٨% من الشعب الأمريكي أن المشكلة الأولى التي يعاني منها المجتمع هي المخدرات. وعلى مستوى العالم ككل نجد أنه يوجد ما لا يقل عن ٥٠ مليون مدمن. فقد ارتفع حجم الكميات المضبوطة لدى مهربي ومروجي عقار الهيروين على سبيل المثال في بعض

البلدان الأوروبية خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩١ إلى ما يزيد عن طن كل عام، حيث بلغت هذه الكميات أربعة أطنان عام ١٩٨٨،ثم خمسة أطنان عام١٩٨٥، وما يزيد عن ستة أطنان عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٧ أطنان عام ١٩٩١. بالإضافة إلى الكميات المضبوطة من مادتي الأفيون والمورفين (المصدر النباتي لعقار الهيروين) والتي تصل في إجمالها إلى عشرات الأطنان سنويا. أما بالنسبة لعقار الكوكايين فقد وصلت هذه الكميات عام ١٩٩١ إلى ما يلي: الولايات المتحدة الولايات المتحدة (١٠٨ طن)، وفي أوروبا (١٤ طن)، وفي كندا (طن وربع طن)، وفي قارتي أسيا واستراليا (ما يزيد عن ١٣٥ ك ج). أما في مجال الحشيش فقد وصلت الكميات المضبوطة إلى مئات الأطنان عام ١٩٩٢ حيث بلغت في أمريكا وحدها (٦٠٨ طن) عام ١٩٩١، لتصل إلى ما يزيد عن (٧٤٠ طن) عام ١٩٩٢.

ولم يتوقف تنامي حجم المشكلة عند حدود المجتمع الأمريكي والأوروبي فقط، وإنما امتدت آثارها إلى بعض المجتمعات التي لم تكن تعترف أصلا بوجود هذه المشكلة، تلك المجتمعات أصبحت تطلب المعونة الخارجية للقضاء عليها أو على الأقل بدأت في طلب المعونة والتنسيق والتعاون الدولي من أجل مواجهة هذه المشكلة التي أصبحت تهددها، ففي الاتحاد السوفيتي يقول " رئيس شرطة موسكو" في هذا المجال أن هناك حوالي خمسة ملايين شاب في (الاتحاد السوفيتي سابقا) على الأقل إن لم يكونوا من المدمنين فإنهم يتعاطون المخدرات بشكل أو بآخر[٤].

أما على صعيد المجتمعات النامية، فعلى الرغم من أن المشكلة لم تبلغ الحد الذي بلغته على مستوى المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، فإنها قد بلغت حدوداً منبئة بالخطر في كثير من هذه المجتمعات، ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ولكن أيضا على الصعيدين السياسي والإيديولوجي. ومن ثم أصبحت حجر عثرة أمام تنمية تلك البلدان.

إن خطورة تلك المشكلة تأخذ أبعاداً أخرى إذا ما أخذنا المعيار الاقتصادي والاجتماعي وذلك في ضوء ضعف الهياكل الاقتصادية والإنتاجية

في أغلب هذه المجتمعات من ناحية، والتأثيرات السلبية لهذه المشكلة على البنى الاجتماعية والثقافية والأسرية من ناحية أخرى ومن ثم على البناء الاجتماعي بأكمله. الأمر الذي نستطيع معه القول أن هذه المجتمعات بصفة عامة، والإسلامية بصفة خاصة تتعرض عن طريق تنامي وتزايد انتشار هذه المشكلة لموجة من الحرب أصعب وأشد تأثيرا على بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من الحرب عن طريق السلاح.

أما بالنسبة للمجتمعات العربية ومنطقة الشرق الأوسط، من الملاحظ أن مشكلة المخدرات لا تقل خطورة فيها عن غيرها من بلدان العالم،ليس فقط على المستوى الكمي ولكن أيضا على المستوى الكيفي. فالاختلاط بين الثقافات الناتج عن فتح الحدود، والاحتكاك الثقافي والحضاري، وما طرأ من تقدم وتطور في مجالات الاتصال والمواصلات وثورة المعلومات قد أدى إلى زيادة معدلات تنقل الأشخاص وتضاعفت أعداد السائحين والمهاجرين ومجموعات العمالة الوافدة والتي فيها عدد كبير من الشباب العربي، والذي أصبح يتردد بشكل مستمر على البلدان المنتجة والمستهلكة للمخدرات وبخاصة بالنسبة للعمالة الأجنبية الوافدة على البلدان الخليجية المنتجة للنفط.

ونتيجة لزيادة الطلب على المخدرات وارتفاع معدلات التعاطي في العالم دخلت بعض بلدان المنطقة العربية شيئا فشيئا إلى سوق الإنتاج وسوق الاستهلاك للمخدرات من ناحية، كما أنه نتيجة للاستعمار والتبعية بأشكالها المختلفة التي تعاني منها هذه المجتمعات نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز يتوسط المشرق والمغرب، أصبحت منطقة مستهدفة من قبل عصابات الجريمة المنظمة(٥) Organized crime الكبرى التي تتولى زراعة وتصنيع ونقل المخدرات على نطاق عالمي مثل تلك التي تقوم بزراعة وتصنيع وتهريب الكوكايين وغيره في أمريكا اللاتينية وتهريبه للولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا، وغيرها من مناطق العالم الأخرى. وأيضا العصابات التي تقوم بنفس العمل بالنسبة للهيروين والأنواع الأخرى كالأفيون والحشيش في منطقة المثلث الذهبي في آسيا وتوزعه على العالم. حيث تشير البيانات الإحصائية المتوافرة إلى أن المثلث الذهبي (بورما، لاوس، تايلاند)

تعتبر من مصادر الأفيون في العالم، حيث يقدر الإنتاج في هذه الدول بحوالي ١٥% من إجمالي إنتاج العالم، تليها دول أخرى مثل: الهند، إيران، أفغانستان، لبنان، تركيا ، باكستان، والمكسيك[٦].

يبقى القول أن مشكلة المخدرات قد أصبحت صناعة قائمة بذاتها على المستوى الدولي، الأمر الذي أدى إلى تطور طرق وأساليب التهريب والأجهزة المستخدمة لتحقيق الغرض. ومن ثم أصبحت مشكلة المخدرات في تلك البلدان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام العالمي لا تستطيع الفكاك منه بمفردها.

وعلى الرغم من بعض جوانب الشبه والاختلاف بين البلدان العربية، إلا أنها جميعا أصبحت تعاني من مشكلة المخدرات،حيث يمكن تقسيم تلك الدول إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى: البلدان الغنية (دول الخليج العربي المنتجة للنفط) المجموعة الثانية: البلدان الفقيرة (بقية البلدان العربية)، حيث أدت الدخول المرتفعة، والعمالة الوافدة في المجموعة الأولى إلى انتشار تلك الظاهرة، في حين أدى انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى الخدمات وغياب العدالة الاجتماعية إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي دفعت الأفراد إما إلى الاتجار في المخدرات أو التعاطي.

وعلى المستوى المحلي، فمما لا شك فيه أن مشكلة المخدرات أصبحت تشكل خطرا يهدد كيان المجتمع المصري من ناحية، ويقف عقبة أمام التنمية الاجتماعية بكل أبعادها ومجالاتها من ناحية أخرى. وتبدو خطورة هذه المشكلة إذا علمنا أن حجم الأموال التي تهرب للخارج لشراء المخدرات تزيد في بعض الأحيان على ثمانية مليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى أن هناك أربعمائة مليون دولار تنفق داخل المجتمع المصري للاستهلاك، وثمانية ملايين تستخدم لمكافحة التهريب على وجه التحديد. ومن ثم لنا أن نتصور كم الخسارة التي تعود على الاقتصاد المصري بسبب إنفاق العملات الصعبة في شراء مواد تعمل على إنهاك القوى العاملة والطاقات البشرية المصرية القادرة على الإنتاج، والتي يمكن أن تساهم بشكل فعال في تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .. الخ. وعلى الرغم من

عدم دقة البيانات الإحصائية المتاحة حول هذه المشكلة بشقيها الأساسيين (التعاطي والاتجار)، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة التعامل مع هذه الإحصاءات بحذر شديد وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال:

أولاً: أن الإحصاءات الرسمية في واقع الأمر لا تدل على الحجم الفعلي للظاهرة ومن ثم فتعاطي المخدرات والاتجار فيها يتم بشكل سري، وذلك لوجود مصلحة مشتركة بين المشتري والمتعاطي والتاجر، على عكس الجرائم الأخرى.

ثانياً: اتجاه بعض المسئولين عن الأمن في المجتمع المصري بعامة والقطاعات المحلية بخاصة في بعض الأحيان إلى عدم تسجيل بعض الحالات الخاصة بجريمة المخدرات لإعطاء صورة تؤكد على استقرار الأمن في المنطقة.

ثالثاً: الاتجاهات الشخصية والنفسية لأعضاء الأجهزة الرسمية القائمين على تنفيذ القانون، فالبعض منهم يتعامل مع المتعاطين من منطلق أنهم ليسوا هم فقط الذين يمارسون هذا السلوك المنحرف، وأن غيرهم كثيرون لم تصل إليهم يد الشرطة والقانون(٧).

ومن ثم يمكننا القول أنه إذا كانت مشكلة تعاطي المخدرات تعد مشكلة عامة حيث تنتشر في كل المجتمعات متقدمة كانت أو نامية، تقليدية أو حديثة، فضلا عن انتشارها في الأوساط الاجتماعية والطبقية المختلفة ليس فقط على الصعيدين المحلي والقومي ولكن أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي، غير أن خطورة المشكلة تبدو في أنها أكثر تأثيرا على قطاع هام من القوى العاملة المنتجة وبين فئات الشباب على وجه التحديد الأمر الذي يجعلها تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تواجه عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة وبخاصة في بلدان العالم النامي، والمجتمع المصري على وجه التحديد.

فخلال السنوات الأخيرة انتشر بين الشباب في المجتمع المصري استخدام أنواع جديدة من العقاقير يتم تعاطيها بأساليب ووسائل متنوعة تتراوح بين: الحق والشم، كما تعددت الأسماء المتداولة بين المتعاطين من:

حشيش إلى أفيون إلى هيروين ومورفورين وكوكايين، إلى ماريجوانا وقات، وبانجو.. وغيرها من مواد تحدث تأثيرات مباشرة على القـدرات الجسـدية والعقلية والنفسية والاجتماعية للمتعاطي من ناحية وعلى أخلاقياته وسلوكياته من ناحية أخرى، كما تؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانياته الماديـة، وقدراتـه الإنتاجية بشكل عام: ناهيك عن تأثيرها الواضح على رفع معدلات السـلوك المنحرف والجريمة بأشكالها المختلفة، ومن ثم تأثيراتها السلبية على الأمـن الاجتماعي والسياسي والاستقرار في المجتمع المصري.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

تحتوى الدراسة الراهنة على مفهومـات أساسـية هـي: المخـدرات، والإدمان، والمدمن. وقبل أن نحدد تعريفا إجرائيا لكل مـن هـذه المفـاهيم السابقة فإن الأمر يتطلب وضع مجموعة من الاعتبارات في الحسبان منهـا: أنه لا يوجد تعريف واحد محدد ومتفق عليه لهذه المفهومات ولكنها تختلـف من باحث لآخر وفقا لتوجهاته النظرية والأيديولوجيـة، واخـتلاف طبيعـة المجتمعات من مجتمع لآخر، بل واختلاف الظروف والعوامـل مـن فتـرة تاريخية إلى فترة أخرى.

وانطلاقا من ذلك يمكننا عرض مجموعة من التعريفات لكل من هـذه المفاهيم على النحو التالي:

١- **المخدرات:** Drugs

تعرف هيئة الصحة العالمية "المخدر" بأنه أي مادة تتفاعل مـع الكـائن الحي قد تسبب الاعتماد النفسي أو الجسماني أو الاثنين معا، وكذلك المـواد المستعملة في أغراض المعالجة الطبية أو لأغراض الترويح، والتي لا تسبب اعتماداً نفسياً أو جسمياً. كما يوجد تعريف عام للمخدر يشير إلى تلك المواد التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان، كما تؤثر على النـواحي النفسية أيضا. قد تكون هذه التأثيرات مهيجة أو مهدئة أو تؤدي إلى الهلوسة. ومن ثم هناك تعريفان على وجه العموم للمخدرات هما: التعريـف العلمـي والذي يشير إلى أن المخدر هو مواد كيماوية تسبب الخدر والنوم وتؤدي إلى

فقدان الوعي، هذا التعريف لا يشمل المواد المنشطة والمهلوسة، أما التعريف القانوني للمخدرات فيشير إلى أنها مجموعة المواد التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتسبب الإدمان، وعليه تمنع قوانين مكافحة المخدرات في معظم الدول تداول هذه المواد إلا بواسطة الأشخاص المفوضين رسميا لذلك مثل الأطباء ومرضاهم[٨].

في حين تركز بعض التعريفات الأخرى للمخدر على أنه كل مادة خام أو مستحضره تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر الفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا[٩].

٢- الإدمان : Addiction

تعرف لجنة الخبراء في بحوث الأمم المتحدة المتفرعة عن هيئة الصحة العالمية الإدمان بأنه " رغبة أو حاجة قهرية إلى الاستمرار في تعاطي العقار والحصول عليه بأية وسيلة، وميل إلى زيادة الجريمة المتعاطاه، واعتماد نفسي وعضوي على آثار العقار وتأثير ضار بالفرد والمجتمع". بينما يعرف أخرون الإدمان بأنه حالة التسمم الدوري أو المزمن الذي يؤثر على الفرد والمجتمع نتيجة للتعاطي المستمر. في حين يشير البعض الثالث إلى أن الإدمان يعني الخضوع السيطرة العقاقير المخدرة على نحو لا يمكن الاستغناء عنها[١٠].

ولكن قبل أن نضع التعريف الإجرائي لتلك الدراسة لابد من توضيح الفرق بين التعاطي والإدمان، فالتعاطي يشير إلى عملية الاعتياد على المخدرات تنشأ من تكرار عقار من العقارات، وتتضمن الخصائص التالية:

١- رغبة ولكنها ليست قهرية في الاستمرار في تعاطي المخدرات من أجل الإحساس بالراحة والانتعاش التي يبعثها المخدر.

٢- ميل قليل - قد لا يوجد - لزيادة الجرعة المتعاطاه من المخدر.

٣- وجود اعتماد نفسي لحد ما على آثار المخدر ولكن لا وجـود للاعتمـاد الجسماني وبالتالي لا وجود لأعراض الامتناع عن تعاطيه.

٤- تأثير إذا وجد ضار بالفرد أو لا[١١].

ويلاحظ على تلك التعريفات السابقة للإدمان أنها قد ركزت على بعض الجوانب والأبعاد (النفسية، الجسمية، العقلية، المرضية..) وقد جـاء هـذا التركيز انعكاساً للتخصصات المختلفة من جانب. والنزعة التجزيئية للمشكلة من جانب أخر، ومن ثم فإن وضع تعريف إجرائي للإدمان يتطلب التركيز على النظرة الشمولية للمشكلة وبخاصة من المنظور السوسيولوجي، حيـث يمكن **تعريف "الإدمان" إجرائياً بأنه:**

"ليس فقط مجرد الاعتياد على تناول المخدرات ولكن أيضا يمثل سلوكا اجتماعيا يمارسة الفرد في البداية إما برغبته وإرادته أو نتيجـة لضـغوط اجتماعية واقتصادية ونفسية تدفعه إلى التعاطي، ومع استمراره في ممارسة هذا السلوك بصفة منتظمة يصبح غير قادراً على الاستغناء عن المواد التي يتعاطاها ومن ثم يفقد رغبته وإرادته وقدرته على العمل والإنتـاج، الأمـر الذي يدفعه إلى الحصول على المخدر بأية وسيلة وزيـادة الجرعـة التـي يتناولها من وقت لآخر. وبالتالي عدم القدرة عن الاستغناء عنه، لأن التوقف يحدث أعراضا انسحابية Withdrawal symptoms على المدمن، كما يحدث أيضا أثارا سلبية على الصـعيدين الاجتمـاعي والنفسـي". وعليـه يعـد المدمن: "كل شخص يتناول بصفة منتظمة أو غير منتظمة بدون داع طبـي (كعلاج) مادة منبهة أو منومة أو مهدئة (الحشيش، الأفيـون، الكحوليـات، الهيروين، الكوكايين، البانجو، الامفيتامينات.. الخ) أو غيرها مـن المـواد الهيدروكاربونية أو الغازات الطيارة (عوادم البنزين والكولة) والتي تحـدث اعتمادا نفسيا أو بدنيا وعند التوقف عن تعاطيها تحدث أعراضا انسـحابية تؤثر بشكل مباشر على قدراته الإنتاجية وعلاقاته الاجتماعية، ولذلك يصبح خطراً يهدد الأسرة والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنياً".

وعليه تصبح أهم الخصائص المميزة للمدمن هي:

١- الرغبة القهرية المتسلطة على المدمن التي تدفعه إلى الاستمرار في تعاطي المخدرات وضرورة الحصول عليها سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.

٢- زيادة الجرعة التي يتعاطها المدمن.

٣- تمثل المادة المخدرة في دم وجسد المدمن وكأنها أحد مكوناته بحيث يعتمد المدمن على المادة المخدرة جسدياً ونفسياً وعلى الأثر الذي يحدثه المخدر وعند التوقف تظهر عليه أعراض حادة، وخطيرة جسدية ونفسية.

٤- يؤدي الإدمان إلى إحداث تغيرات جسدية ونفسية واجتماعية بحيث تقل كفاءة المدمن وتضمحل قدراته الجسدية والنفسية ويظل هذا التدهور في حالة مستمرة من الضرر والإيذاء بحياته وحياة أسرته، الأمر الذي يعود بالضرر على المجتمع بصفة عامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى تلك الدراسة وفقا للمنطلق النظري والمنهجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلي:

١- التعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمدمن.

٢- الكشف عن العوامل والأسباب المختلفة المسئولة عن الإدمان، ومدى التأثير النسبي لتلك العوامل والأسباب.

٣- التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين المدمن وأسرته وأصدقائه والمجتمع في مرحلتين أساسيتين.

أ- قبل الإدمان

ب-بعد الإدمان

ومدى التغيرات التي طرأت على طبيعة تلك العلاقة خلال هاتين المرحلتين.

٤- الكشف عن مدى إقبال المدمن للعلاج، ومدى استجابته له، وعدد مرات العلاج التي تعرض لها.

٥- التعرف على العوامل والظروف المختلفة التي دفعت المدمن للعودة مرة أخرى للإدمان بعد مرات العلاج المختلفة التي مر بها.

٦- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإدمان والأمراض النفسية والعصبية والعقلية التي تصيب المدمن.

٧- التعرف على مدى قدرة المدمن واستعداده لتغيير سلوكه والإقلاع عن الادمان.

٨- الكشف عن الأسلوب الأمثل لعلاج الإدمان من المنظور السوسيولوجي، والدور الذي يجب أن يلعبه الباحث الاجتماعي في عملية العلاج، والبعد عن الجانب النظري والنزول إلى أرض الواقع والمساهمة في حل المشكلة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

وفي ضوء هذه الأهداف يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة الإجابة عليها نوجزها على النحو التالي:

١- ما هي طبيعة الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمدمن؟

٢- ما هي العوامل والأسباب المختلفة المسئولة عن الإدمان في المجتمع المصري بوجه عام، وفي مجتمع البحث بوجه خاص؟ وما مدى التأثير النسبي لتلك العوامل؟

٣- إلى أي مدى يؤثر الإدمان على العلاقات الاجتماعية بين المدمن وأسرته وأقاربه، وأصدقائه، والمجتمع بشكل عام؟

٤- ما مدى استجابة المدمن للعلاج؟ وهل يتوقف ذلك على نوع المخدر الذي يتناوله؟

٥- كم عدد مرات العلاج التي تعرض لها المدمن؟ وما هي العوامل والظروف المختلفة التي تدفع المدمن للعودة للإدمان بعد مرات العلاج التي مر بها (عوامل الانتكاسة)؟

٦- هل ثمة علاقة بين الإدمان والأمراض النفسية والعصبية والعقلية؟ وهل يستفيد المدمن بالفعل من العلاج النفسي؟

٧- إلى أي مدى يستطيع المدمن الإقلاع عن الإدمان وتغيير هذا السلوك؟ وهل يتوقف ذلك على الإمكانيات الشخصية للمدمن فقط؟ أم على تغيير ظروفه الأسرية والاجتماعية؟ أم أن ذلك يتطلب جهوداً مؤسسية مختلفة؟

٨- إلى أي مدى يمكن أن يساهم علم الاجتماع ممثلاً في دور الباحث الاجتماعي - بفعالية في علاج الإدمان، وما مدى مصداقية المعقولة التي مؤداها "أن علاج الإدمان هو علاجا طبيا ونفسيا بالدرجة الأولى"؟

خامساً: المدخل النظري للدراسة:

نظراً لأن المشكلة أصبحت تمثل أعقد وأخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه العالم خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، ليس فقط على الصعيد الاجتماعي ولكن أيضا على كافة الأصعدة والمستويات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية..) الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام من جانب المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبية (الطب النفسي) لدراسة أبعاد هذه المشكلة والتعرف على العوامل المختلفة المسئولة عن تنامي معدلاتها واتساع نطاقها في السنوات الأخيرة بصفة خاصة. فضلا عن الاهتمام المتزايد من جانب المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية. وفي ضوء هذه الاهتمامات المختلفة ظهرت تفسيرات متباينة كل منها يؤكد على جانب من جوانب المشكلة، ويمكن تفسير هذه الاختلافات وفقا لعدة معايير أساسية منها: اختلاف التوجهات الأيديولوجية والفكرية للباحثين والمهتمين بدراسة تلك المشكلة من ناحية، واختلاف طبيعة الظروف المجتمعية من ناحية ثانية، فضلا عن اختلاف حجم ومعدلات انتشار المشكلة وكذلك الأنواع المستخدمة والآثار الناجمة عنها من ناحية ثالثة.

فلقد انطلقت بعض الدراسات في تفسيرها لتلك المشكلة من التركيز على العوامل الخارجية، حيث أكدت أن هناك مخططا سياسيا أو استعماريا

صهيونيا يستهدف المنطقة العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة من أجل تدمير الشباب صحيا وماليا واجتماعيا وبيولوجيا وجنسيا، ومن ثم القضاء على اقتصاديات هذه الدول وهدر الطاقات البشرية التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في عمليات التنمية بقطاعاتها المختلفة(١٢).

بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن التمدن هو السبب الأساسي في انتشار تعاطي المخدرات، وذلك لأن الانتقال إلى المدنية قد حول الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية الأمر الذي أحدث أثاراً سلبية على العادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية وأنماط السلوك، هذه التحولات الاجتماعية أفرزت تأثيرات على حياة الأفراد وأدت إلى تعقيد الضوابط التنظيمية السائدة في مجال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلاقات القرابية والتعليم كان من آثارها انتشار تلك المشكلة(١٣).

في حين أكد النوع الثالث من تلك الدراسات على عدد من العوامل الأساسية المسئولة عن تلك المشكلة منها من ركز على العوامل الاجتماعية والثقافية، والعوامل النفسية والتي تتمثل في عدم التوافق الاجتماعي والأسري، والأزمات النفسية الحادة التي يتعرض لها الأفراد، وكذلك الضغوط التي يعاني منها الكثير من الأفراد في حياتهم اليومية، فضلا عن محاولة الهروب من الواقع إلى جانب العوامل الوراثية والتي تتمثل في التكوين البيولوجي الجسمي والبنية الجسدية للفرد وجاء تركيزها على الجانب النفسي أكثر منه على الجانب الاجتماعي، ومنها من ركز على وقت الفراغ والفشل الدراسي والتسرب من التعليم، في حين أكدت دراسات أخرى على أصدقاء السوء، والبطالة والفجوة بين الأجيال(١٤).

أما النوع الرابع والأخير فلقد انقسم إلى شقين أساسيين الأول منها ركز على العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد وبين تعاطي المخدرات والثاني ركز على العلاقة بين التكنولوجيا وتعاطي المخدرات من حيث تأثيرها على انتشار العقاقير الاصطناعية(١٥).

وليس ثمة شك أن التباين والاختلاف بين تلك الدراسات وبخاصة فيما يتعلق بتحديد العوامل والأسباب المؤدية للإدمان، والتفسيرات المتباينة للنتائج، يرجع إلى تباين المنطلقات الفكرية والنظرية والمواقف الأيديولوجية التي ظهرت في ميدان علم الاجتماع، ومجال الدراسات النفسية الاجتماعية والتي أدت بالفعل إلى النظرة التجزيئية للمشكلة نظراً لأن كل نظرية من تلك النظريات والتي تبنتها تلك الدراسات قد انطلقت في تفسيرها للمشكلة من واقع مجتمعاتها من ناحية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتباينة خلال فترات تاريخية مختلفة من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى إغفال حقيقة هامة مؤداها: اختلاف المجتمعات وتباين ظروفها البنائية والثقافية ليس فقط على المستوى التاريخي، ولكن أيضا على المستوى المعاصر.

وعلى هذا النحو تحاول الدراسة الراهنة البعد عن النزعة التجزيئية لدراسة تلك المشكلة التي تعزلها عن سياقها العالمي من جانب، حيث أصبح النظام العالمي الجديد الآن يقوم على أسس ومعايير مغايرة تماما، فظهور العولمة والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية والشركات الاحتكارية، والعصابات المنظمة، وغياب القانون الدولي وما يسمى بالشرعية الدولية، كلها أساليب يحاول هذا النظام من خلالها فرض سيطرته وهيمنته سواء بقوة السلاح والتكنولوجيا العسكرية، أو بتدمير المجتمعات النامية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وذلك من خلال انتشار تلك الظاهرة. علاوة على معالجتها في ضوء الخصوصية المجتمعية للمجتمع المصري والتطور التاريخي لهذا المجتمع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يتعرض لها من جانب أخر.

ومن ثم يقع العبء الأكبر على الباحثين الاجتماعيين اليوم أكثر من أي وقت مضى للتصدي لتلك المشكلات الأساسية، والخروج منها ولن يتم ذلك إلا عن طريق البعد عن دائرة الحلول التقليدية التي لم تُجد لمدة سنوات عديدة، بل تفاقمت وأسهمت بشكل مباشرا وغير مباشر في دعم وتنامي تلك المشكلة، وعليه لابد من وضع مداخل نظرية جديدة تتناسب وتلك الظروف الراهنة على الصعيدين المحلي والعربي.

فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمتخصصين بدراسة المشكلة وتحديد أبعادها وعواملها، إلا أن معظم هذه الدراسات قد اهتمت بالتركيز على عامل أو بعض العوامل التي اعتبرتها مسئولة بشكل أساسي عن انتشار المشكلة. الأمر الذي يتطلب النظر إلى المشكلة من منظور شمولي. فمشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها أو الاتجار فيها ليست ظاهرة أخلاقية أو نفسية منعزلة، وإنما هي مشكلة اجتماعية تمثل انعكاسا للخلل الاجتماعي الذي تعرضت له النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري. هذا فضلا عن أن فهم المشكلة بأبعادها المختلفة يتطلب وضعها في سياقها المجتمعي المحلي من ناحية، والإقليمي من ناحية أخرى والعالمي من ناحية ثالثة.

سادساً: الاستراتيجية المنهجية:

تعتمد الاستراتيجية المنهجية لتلك الدراسة على عدد من المحاور الأساسية نجملها فيما يلي:

١- مصادر جمع البيانات:

أ- الإحصاءات الرسمية المتاحة

ب- بياناته ومعطيات الدراسة الميدانية

ج- المصادر العربية والأجنبية

٢- المنهج:

تحقيقا لأهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها الأساسية، فإن الاعتماد على الأسلوب الوصفي يعد مناسبا لتلك الدراسة.

٣- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على دليل دراسة الحالة كأداة أساسية لجمع البيانات الميدانية، وقد تضمن الدليل عدداً من القضايا والمحاور الرئيسية منها: البيانات الأساسية، العلاقات الاجتماعية للمدمن مع أسرته وأقاربه وأصدقائه

في مرحلة ما قبل التعاطي ومرحلة الإدمان، العوامل المختلفة المسئولة عن الإدمان، وتلك المسئولة عن الانتكاسة والعودة للإدمان بعد مرات العلاج التي تعرض لها، فضلاً عن البيانات الخاصة بتاريخ التعاطي والمواد التي يتعاطاها المدمن، وعدد مرات العلاج، والعلاج النفسي، ويتضمن كل محور من هذه المحاور مجموعة من العناصر الفرعية.

٣- مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني:** مستشفى الأمراض النفسية (العباسية)

ب- **المجال البشري:** اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل حيث أنه بمقابلة المسئولين بالمستشفى، والزيارات الميدانية المتكررة تبين أن إجمالي النزلاء المدمنين بالمستشفى يبلغ ثماني عشرة مدمنا وتم دراسة جميع الحالات بالمستشفى.

ج- **المجال الزمني:** وقد تم إنجاز الدراسة الميدانية خلال الفترة من مارس إلى نهاية مايو ١٩٩٧.

٤- أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين للتحليل هما:

أ- **أسلوب التحليل الكمي:** تحليل البيانات الإحصائية للمشكلة من ناحية، والدراسة الميدانية من ناحية أخرى.

ب- **أسلوب التحليل الكيفي:** وذلك من خلال ربط الجوانب الثلاث العالمية والمحلية والإقليمية ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية من جانب، علاوة على التحليل الكيفي لنتائج الدراسة الميدانية مع نتائج البحوث والدراسات السابقة على الصعيدين المحلي والإقليمي من جانب آخر. هذا فضلا عن خبرة أحد الباحثين التي استمرت عاما كاملاً في إحدى المستشفيات المتخصصة في علاج الإدمان في المملكة العربية السعودية.

الهوامش والمراجع

١-أنظر:

- حسن طالب، علاج المدمنين على المخدرات (على ضوء التجربة السويدية في مواجهة مشكلة تعاطي المخدرات)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد التاسع، العدد السابع، مركز الدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤، ص ص ١٧٥-١٧٦.
- على أحمد راغب، ما هية السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص٢٣.
- خميس مسعود، ظاهرة المخدرات في المجتمع القطري، دار الكتب القطرية، قطر، ١٩٨٦، ص ٢٣٩.

٢- حيث أن مشكلة المخدرات وما يرتبط بها من أعمال تتعلق بزراعتها وتصنيعها وترويجها والاتجار فيها، يمثل مصدراً أساسياً لتحقيق الثروات الضخمة لتلك العصابات التي تعمل في هذا المجال، وتحقق من خلالها فوائد ضخمة غير مشروعة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات سنويا. الأمر الذي يدفع هذه العصابات إلى تهريب الأموال تفاديا لظبطها ومصادرتها كأرباح تم الحصول عليها بأساليب غير مشروعة، وذلك بإتباع العديد من الأساليب مثل (غسيل الأموال) وإعادة استثمارها أو تحويلها على مصارف العالم وتتم هذه العمليات باللجوء إلى التحايل والتلاعب وارتكاب جرائم التزييف والتزوير والعنف أو الفساد الإداري والإرهاب والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وغيرها من الممنوعات الأخرى.

- أنظر: مصطفى عبد المجيد كارة، المخدرات والانحراف، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص ص ٨٣-٨٤.

3- Unesco, "Educationg against Drug Abuse, United Nation Educational, Paris, 1987, p. 18.

- على أحمد راغب، ما هية السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص١٢.

٤- للمزيد من التفاصيل أنظر:

- غريب سيد أحمد، مكافحة القات في الصومال، دار النشر للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٥.
- ناصر ثابت، المخدرات ، وظاهرة استنشاق الغازات، دراسة اجتماعية ميدانية استطلاعية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.
- سليمان بن قاسم الفالح، عوامل تعاطي المخدرات، دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩.
- مصطفى عبد المجيد كارة، المخدرات والانحراف، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٣.

٥- ما زال تعريف الجريمة المنظمة Organized crime أمراً غامضاً في الأذهان بل يختلط هذا المفهوم أحيانا بكثير من صور الجريمة المخططة Planned crime أو صور الإرهاب Terrorism أو الجرائم الاقتصادية وذلك على الرغم مما تشكله الجريمة المنظمة من خطر كبير على المجتمعات والأمن القومي للدول. وتعتبر الجريمة المنظمة تحدياً خطيراً يواجه أجهزة الأمن وتتطلب المواجهة نظرا لطبيعتها الخاصة. ومن أهم مجالات النشاط الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة التهريب الدولي للمخدرات بل يكاد يقتصر هذا النوع من الجرائم عبر الدولية Trans National على المنظمات الإجرامية، بالإضافة إلى التحكم في سوق المخدرات غير المشروع إنتاجاً وتصنيعاً ونقلاً وترويجاً. وقد ساعد على تنامي الجريمة المنظمة في العالم، تلك التحويلات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة في مجال الاتصال والانتقال والاعتماد المتبادل بين الدول وسهولة التنقل عبر العالم ونمو المشروعات الاقتصادية العملاقة وازدهار وتنامي الشركات المتعددة الجنسيات. وثمة صور أخرى للجريمة المنظمة منها: عصابات الشوارع Street Gangs والتي تمارس العنف ضد المواطنين بقصد الابتزاز وفرض الإتاوات والقيام بعمليات القتل والسرقة والترويج المنظم للمخدرات وإدارة أعمال القمار والدعارة

وغيرها من الجرائم الأخرى. فضلاً عن العصابات التقليدية للجريمة المنظمة مثل المافيا، إلى جانب العصابات الاثنية أو العرقية والتي تتكون من مجموعات من المهاجرين في دولة ما وتفرض نفوذها وسطوتها عن طريق العنف والجريمة للحصول على فوائد مالية كبيرة.

راجع:أحمد جلال عز الدين، الملامح العامة للجريمة المنظمة (تطبيق على التهريب الدولي للمخدرات)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.

٦- أنظر :

- فؤاد بسيوني، ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات، دراسة لأبعاد المشكلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٣٥ - ٣٦.
- خميس مسعود، ظاهرة المخدرات في المجتمع القطري، مرجع سابق، ص ٣٨.
- أحمد جلال عز الدين، الملامح العامة للجريمة المنظمة، مرجع سابق، ص١٥٣.

٧- شادية قناوي ، المشكلات الاجتماعية وإشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية من العالم الثالث، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨،ص ص ٢٠٩ - ٢٢٥.

٨- خميس مسعود،ظاهرة المخدرات في المجتمع القطري، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٩- هاشم سرحان، أنماط تعاطي المخدرات في مجتمع الإمارات، مرجع سابق، ص٤٧.

١٠- أنظر:

- عمر عبد العزيز الحاي، المخدرات وأثارها الضار على المجتمع، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٣، ص ص ٣١ -٣٤.
- سلطانه عثمان يوسف، المخدرات والإدمان: دراسة نفسية ميدانية، مركز البحوث والدراسات، دبي، ١٩٩٣، ص ص ٢٦-٣٩.

١١- رؤوف عبيد، أصول علم الاجرام والعقاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٧٥.

12-M. Gossop & M. Grant (eds.), Preventing and Controlling a buse, World Stealth organization, England, 1990, pp. 34-35.

١٣- أنظر:

- سعيد محمد الحفار، تعاطي المخدرات، المعالجة وإعادة التأهيل، مرجع سابق، ص ص ٩٣- ٩٤.
- هاشم سرحان، أنماط تعاطي المخدرات، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٣٦.
- سعد زغلول المغربي، الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي، المكتب الدولي لشئون المخدرات، القاهرة، مايو ١٩٧١، ص ١٤.
- محمد عيسى السويدي وآخرون، المخدرات في دولة الإمارات العربية، مرجع سابق، ص٣٤.

14- James B.Bakalar, Drug Control in Afree society, Combridge university press, New York, 1984, pp. 35-37.

- Adly El-Simary, Sociologyical Variables of drug Addiction, po. Cit., pp. 27- 32.

- فؤاد بسيوني، ظاهرة انتشار إدمان المخدرات، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠.
- حمد المرزوقي وآخرون، إدمان المخدرات في أوساط الشباب، ظاهرة إدمان المخدرات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، السعودية، ١٩٩٥، ص ١١.

١٥- أنظر:

- سامي مصلح، رحلة في عالم المخدرات، درا النشر للطباعة والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٩-١٠.
- سعد المغربي، سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص٢٣-٣٠.

أطفال الشوارع
بين
الواقع المعاصر وتحديات المستقبل
"دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة وعوامل التطور"

إعداد

د. السيد رشاد غنيم
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة– الإسكندرية

د. سعيد أمين ناصف
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

٢٠٠٠

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

تعد ظاهرة أطفال الشوارع Streets. Children أو ما يطلق عليها أحياناً تشرد الأبناء ظاهرة قديمة شأنها شأن العديد من الظواهر الاجتماعية التـــي تتزايد معدلات انتشارها في ظل عمليات التغيير والتحول، والاضــطرابات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنماطها وظروفها البنائيـــة والثقافية.

ومن ثم، يمكننا القول أن مشكلة تشرد الأطفال أو ما يطلق عليها أطفال الشوارع، أصبحت تمثل إحدى المشكلات الهامة التي تواجه المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة وبخاصة في ظل التغيرات والتحولات الهيكلية التي يمر بها المجتمع المصري على كافة الأصعدة والمستويات. ومن ثم سوف نحاول في تلك الدراسة الكشف عن أهم العوامل (الداخلية والخارجية) المسئولة عن انتشار تلك المشكلة وازدياد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وطبيعة العلاقات التفاعلية بين هذه العوامل المختلفة. فضلاً عن التعرف على الآثار المختلفة المترتبة عليها على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي، وكيفية مواجهة تلك المشكلة من خلال صياغة رؤية مستقبلية.

ثانيا: الإطار الفكري أو النظري للدراسة:

على الرغم من أن مشكلات الطفولة قد فرضت نفسها خلال السنوات الأخيرة على الصعيدين العالمي والعربي من ناحية، والصعيد المحلي من ناحية ثانية، إلا أن تلك المشكلات لم تحظ بدرجة متساوية من اهتمام الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع. حيث يشير التراث النظري والأمبيريقي المتوافر عن تلك المشكلات إلى أن معظم هذه الاهتمامات قد إنصبت بشكل واضح على مشكلتين أساسيتين من مشكلات الطفولة هما: الأحداث الجانحون، وعمالة الأطفال. وما يتعرض له هؤلاء الأطفال العاملون سواء في المجتمعات المتقدمة صناعياً أو البلدان النامية من إستغلال على حد تعبير المدير العام لمنظمة العمل الدولية: "توظيف الأطفال في مهام أو في ظل

ظروف تعرض حالتهم الجسدية والعقلية للخطر، واستقطاع للأرباح من عمالة الأطفال عن طريق دفع أجور منخفضة لهم، وإنكار حق الأطفال في اللعب والتعليم والاستمتاع بطفولة طبيعية"[1].

وقد استطاعت تلك الدراسات والبحوث الاستفادة بشكل أو بآخر من فرضيات ومعطيات المداخل النظرية المختلفة في ميدان علم الاجتماع (الكلاسيكية والحديثة)، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متنوعة حول حجم تلك المشكلات وعوامل انتشارها وآثارها المختلفة على الواقع الاجتماعي للطفل. غير أن ثمة مشكلة أخرى مرتبطة بالواقع المعاصر للطفولة قد فرضت نفسها على الساحة المجتمعية عالمياً وعربياً ومحلياً لا تقل في أهميتها وخطورتها عن المشكلات السابقة. حيث أضحت تشكل خطراً يهدد البنية الاجتماعية على كافة الأصعدة والمستويات، وتتمثل هذه المشكلة في أطفال الشوارع أو الأطفال المشردون.

وإذا كان الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري يشير إلى تفاقم تلك المشكلة وازدياد معدلاتها وتباين العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك. فعلى الصعيدين النظري والواقعي ثمة ندرة في الدراسات والبحوث المتخصصة التي تناولت تلك المشكلة، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة، وبخاصة في تكوين رؤية نظرية أو إطاراً فكرياً يصلح لتفسير واقع تلك المشكلة وتحديد العوامل المختلفة الداخلية والخارجية المسئولة عنها، وأيضا آثارها المختلفة.

إن الإنطلاق من إطار فكري ونظري لفهم وتحليل الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة وأطفال الشوارع بخاصة، يفرض علينا الالتزام بعدة اعتبارات منها: أن هؤلاء الأطفال لا يمكن دراستهم بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والايكولوجي والسياسي الذي يعيشون فيه. كما يفرض علينا أيضا ضرورة الوعي أن ذلك السياق يتميز بالتخلف والتبعية وعدم التجانس على كافة المستويات. إن فهم هذه المشكلة يتطلب أيضاً الوعي بأن العوامل المسئولة عن خلق تلك المشكلة وتزايد معدلاتها، إنما هي عوامل متداخلة ومتشابكة ويصعب بحال من الأحوال فهم أحدها بمعزل عن العوامل الأخرى.

ونظراً **للأهمية النظرية والتطبيقية** لموضوع الدراسة، وللوصول إلى إطار فكري أو نظري يتناسب وطبيعة ذلك الموضوع من ناحية، وخصوصية المجتمع المصري من ناحية أخرى، فإنه يمكننا طرح عدد من التساؤلات نرى أنها يمكن أن تمثل في مجموعها الأبعاد والمحاور الأساسية لهذا الإطار الفكري وهي:

١- إلى أي مدى يمكن عزل الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة، وأطفال الشوارع بخاصة، ومن ثم مشكلاتهم المختلفة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي العام، وقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في المجتمع المصري؟

٢- هل يمكن فهم وتحليل عوامل وظروف نشأة تلك المشكلة وتطورها وارتفاع معدلاتها خلال السنوات الأخيرة بمعزل عن مشكلات المجتمع المصري وقضاياه العامة؟

٣- هل يمكن أن نتصور وجود سياسة اجتماعية شاملة للطفولة دون دور أساسي ومحوري للدولة في مجال التخطيط الاجتماعي والتنمية بصورة عامة لمواجهة تلك المشكلات المعقدة التي تتعلق بالواقع الاجتماعي "الراهن للطفولة"، والتي تتمثل في إشباع الاحتياجات الأساسية وتقديم الرعاية الكافية لهذه الفئة؟

٤- ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الأهلية (غير الحكومية) في مواجهة المشكلات المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع؟ وكيف تسهم تلك المؤسسات في الحد من تفاقم وخطورة هذه المشكلة؟

٥- هل يمكن فهم وتشخيص تلك المشكلة بكل أبعادها المتداخلة في ظل غياب منظومة متكاملة للأوضاع الطبقية والاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لهؤلاء الأطفال ومشكلاتهم؟

وتمثل الإجابة على تلك التساؤلات من وجهة نظرنا إطاراً فكرياً ونظرياً مناسباً لفهم وتشخيص وتحليل الواقع الاجتماعي المعاصر لأطفال الشوارع

بعامة وحالات الدراسة بخاصة. فضلاً عن أن ذلك الإطار الفكري يمكننا من وضع تصور مستقبلي للمشكلة خلال السنوات القادمة في ظل تحديات القرن القادم على اختلاف مستوياتها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والتكنولوجية من جانب ، والسياسات والتوجهات التنموية المحلية من جانب آخر. تلك التحديات الخارجية والداخلية لاشك أنها ستنعكس بشكل أو بآخر على واقع ومستقبل الطفولة بعامة وأطفال الشوارع على وجه التحديد. ومن ثم فإن الرؤية الشمولية تعد مطلباً ضرورياً لفهم تلك المشكلة من زواياها وأبعادها المختلفة.

إن الإنطلاق من رؤية فكرية للطفولة تضعها في سياقها الاجتماعي من جانب، وسياقها الطبقي والايكولوجي من جانب آخر، يُعد مطلباً ضرورياً لتحقيق الفهم والتحليل العلمي لتلك الفئة العمرية من الأطفال التي دفعتها الظروف المختلفة إلى الاتجاه للشارع واتخاذه مأوىً لهم . هذه الرؤية تطرح علينا مشكلة أخرى تتعلق بوضع تعريف إجرائي لأطفال الشوارع يتناسب وطبيعة الدراسة. ومن ثم نجد مجموعة من التساؤلات تطرح نفسها في هذا المجال منها: من هم الأطفال الذين نتحدث عنهم؟ وهل هؤلاء الأطفال يشكلون فئة عمرية معينة؟ وما هي هذه الفئة؟ وهل هم الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وفقاً لتحديدات منظمة اليونيسيف؟ أم أولئك الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرون عاماً؟ أم أنهم أولئك الذين تجاوزوا ما يعرف بمرحلة المراهقة بغض النظر عن متغير السن؟[٢].

ويرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، ثم تحدثنا عن إعدادهم للمستقبل، فإن مشكلات جديدة سوف تواجهنا وهي مشكلات تتعلق بتحديد ما المقصود من المصطلح من الناحية التطبيقية؟ وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة. فإذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم وبخاصة المواليد منهم إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم

تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع حاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من هذه السمات المشتركة، فثمة اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. فضلاً عن تباين انتماءاتهم الايكولوجية (ريف و حضر).. إلخ من تلك التمايزات. الأمر الذي يصبح معه التساؤل المثار من قبل مشروعاً تماماً وهو "عن أي أطفال نتحدث؟[٣]. وإذا كنا في تلك الدراسة سوف نركز على أطفال الشوارع، فلا بد أن نضع في اعتبارنا أن هؤلاء الأطفال إنما هم نتاج لسياق اجتماعي متخلف يضم تلك التناقضات والتباينات سالفة الذكر.

وإذا كان وضع تعريفاً عاماً مطلقاً للطفولة يمثل مشكلة أساسية لدى العديد من الباحثين في تخصصات علمية مختلفة، فإن وضع تعريفاً محدداً لأطفال الشوارع يُعد مسألة أكثر صعوبة، وذلك للإعتبارات والتباينات السابقة. وعليه يمكننا التعرف على بعض تلك التعريفات من أجل صياغة تعريف إجرائي يتناسب ومشكلة الدراسة. حيث يُعرف **أطفال الشوارع**[٤] بأنهم الأطفال المعرضون للإنحراف طبقاً للقانون المصري وليس لهم مأوى ولا رعاية أسرية سوية، ويسترزقون من الشارع، وبأنهم الأطفال المتخلى عنهم وليس لديهم رعاية أسرية، وأنهم الأطفال الذين يقضون معظم وقتهم في الشارع وليس لهم مأوى، وأيضاً هم الأطفال المعرضون لأخطار الحياة في الشارع، كما أنهم كذلك الأطفال المشردون، فضلاً عن أنهم الأطفال الذين ليس لديهم دخل ثابت.

نخلص من تلك التعريفات السابقة إلى وضع **تعريف إجرائي** تعتمد عليه الدراسة بصورة أساسية وهو: أن أطفال الشوارع هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويقيمون في الشارع بصورة دائمة أو شبه دائمة، ويعتمدون على حياة الشارع في الحياة والمعيشة والبقاء، ويعيشون دون حماية أو رعاية أو رقابة أو إشراف من جانب أشخاص بالغين وليس لديهم دخل ثابت، ويعيشون على هامش المجتمع، ومعرضون لأخطار حياة الشارع.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يتمثل **الهدف الأساسي** للدراسة في التعرف على الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة وأطفال الشوارع بخاصة على الصعيدين : العالمي والإقليمي، ومن ثم على الصعيد المحلي وذلك من حيث ظروف نشأة هذه المشكلة وتطورها والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بتنامي حجمها ومعدلاتها، والعوامل المختلفة المسئولة عن تلك المشكلات. وإلى أي مدى يمكن صياغة رؤية استشرافية حول مستقبل تلك المشكلة خلال السنوات القادمة في ظل تحديات القرن القادم والتغيرات العالمية؟

ويتضمن الهدف الأساسي للدراسة مجموعة من **الأهداف الفرعية** نجملها فيما يلي:

١- التعرف على الواقع الاجتماعي للطفولة ومشكلاتها ومظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي لتطوير وتنمية هذا الواقع .

٢- التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأطفال الشوارع في المجتمع المصري.

٣- الكشف عن طبيعة البنية الأساسية للطفولة في المجتمع المصري والتي نعني بها الأسرة والعلاقات الأسرية والتنشئة الاجتماعية من حيث أنماطها الشائعة وعلاقاتها بتنامي تلك المشكلة.

٤- التعرف على دور المؤسسات التعليمية وبرامجها الدراسية والتربوية في تسرب الأطفال من التعليم والخروج إلى الشارع والانخراط في تلك الفئة .

٥- الكشف عن دور وسائل الإعلام (التليفزيون) في تفاقم تلك المشكلة (أشكال الاستغلال الإعلامي للطفولة، دعم وتنمية النزعات الاستهلاكية لدى الأطفال، استخدام الأطفال في الإعلانات).

٦- التعرف على أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع ومدى ارتباطها بالسلوك الإنحرافي وتأثيره على المجتمع.

٧- محاولة صياغة رؤية استشرافية لمواجهة تلك المشكلة في ضوء الواقــع الراهن وتحديات المستقبل ، وبخاصة في ظل التحــولات الاقتصـــادية الجديدة (الخصخصة والعولمة).

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

إنطلاقاً من تلك الأهداف تسعى الدراسة للإجابة علــى مجموعــة مــن التساؤلات نجملها فيما يلي:

١- ما هي طبيعة الواقع الاجتماعي للطفولة ومشكلاتها؟، وما مدى الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي لتطوير وتنمية هذا الواقع؟

٢- ما هي طبيعة الأوضاع الأسرية لأطفال الشوارع متمثلة في خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية؟

٣- ما هي طبيعة أنماط التنشئة الاجتماعية لدى أطفال الشوارع؟

٤- ما هو دور المؤسسات التعليمية من خلال برامجها الدراسية والتربويــة في تسرب الأطفال من التعليم والخروج إلى الشارع والإنخراط في تلك الفئة؟

٥- ما هي طبيعة البرامج التليفزيونية المقدمة للأطفال ودورها في تفاقم تلك المشكلة؟

٦- ما هي مظاهر التنشئة الثقافية لأطفال الشوارع؟

٧- ما هي أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع؟

٨- ما هي مظاهر السلوك الإنحرافي لأطفال الشوارع؟

خامساً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

تنطلق الاستراتيجية المنهجية للدراسة من عدة محاور أساسية تتمثل في: نوع الدراسة وأساليبها، ومصادر جمع البيانات ومجالات البحــث، وطــرق وأدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها. ونظراً لأن الهدف الأساسي للدراسة يتمثل في تشخيص الواقع الاجتماعي للطفولة بعامة وأطفال الشوارع علـــى

وجه التحديد، من حيث ظروف نشأة تلك المشكلة والعوامل المسئولة عن تطورها، والمشكلات المختلفة المرتبطة بارتفاع معدلاتها من ناحية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة من ناحية أخرى، فإننا نرى أن الدراسة تنتمي إلى **الدراسات الوصفية**، ومن ثم فإن **الأسلوب الوصفي** يعد أسلوباً مناسباً لتحقيق تلك الأهداف. هذا فضلاً عن الاعتماد على الأسلوب التاريخي في تحليل البيانات والمعطيات التاريخية، وذلك للوقوف على أبعاد المشكلة وظروف نشأتها وتطورها ومن ثم تناول المشكلة بصورة شمولية.

أما عن **مصادر جمع البيانات** فتتمثل في المصادر العربية والأجنبية المتوفرة عن المشكلة والبيانات الإحصائية، وكذلك بيانات الدراسة الميدانية.

وفيما يتعلق **بمجالات الدراسة** فيمكن تحديدها على النحو التالي:

- **المجال المكاني: جمعية قرية الأمل** (*)، وتعد من المؤسسات الأهلية القليلة التي كانت لها الريادة في التصدي لهذه الظاهرة. وقد أنشئت تلك الجمعية بواسطة بعض رجال الأعمال المصريين بالتعاون مع مدير إحدى مدارس اللغات بمصر وهو إنجليزي الجنسية. وقد تم إشهارها بوزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ تحت رقم ٣٥٥٤. وقد بدأت الجمعية نشاطها من خلال مركز واحد لإيواء الأطفال الأيتام وفاقدي المأوى. وبتطور هذا النشاط أصبحت تخدم الأطفال من خلال ثمان مراكز منتشرين في أنحاء القاهرة الكبرى، وموزعين على النحو التالي: رعاية نهارية ترددية من خلال مركزين لاستقبال أطفال الشوارع بمنطقتي شبرا والسيدة زينب (٤: ١٥ سنة). رعاية وإقامة مؤقته من خلال مركزين بمنطقتي حدائق القبة (من ٥ : ١٢ سنة) والمقطم (١٢ ــ ١٥ سنة) وملحق به مدرسة لمحو أمية سيدات وفتيات الحي، رعاية وإقامة دائمة من خلال أربعة مراكز، ثلاثة منها بمنطقة مدينة نصر من سن سنة وحتى الانتهاء من مرحلة التعليم، وآخر تحت الإنشاء لإقامة الشباب من أولاد الجمعية بمنطقة العاشر من رمضان مكون من عدة وحدات سكنية منفصلة وورش إنتاجية صغيرة للتدريب على حرف مختلفة.

وقد تم إنشاء أول مركز إستقبال لأطفال الشوارع، بمنطقة شبرا عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء فرع السيدة زينب لخدمة أكبر عدد من أطفال الشوارع. ويعتبر المركزان **أولاً** نقطة إلتقاء مع طفل الشارع حيث يستقبل المركزان ما يقرب من ٩٠ طفلاً يومياً تقدم لهم الخدمات المختلفة من رعاية نفسية واجتماعية وترفيهية وصحية وغذائية. **وثانياً** تهدف المراكز إلى إعادة تأهيل الأطفال وإعدادهم للتكيف مع حياة الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس بإعتبار أنها مرحلة انتقالية بين حياة الشارع والحياة الشبيهة بالحياة الأسرية.

- **المجال البشري (العينة):** تؤكد منشورات الجمعية على أن هنـــاك ثلاثـــة فئات من الأطفال الذين تتعامل معهم الجمعية وهم:

أ- فئة ترغب الأسرة في استقبال الطفل بعد هروبه وبعد تقديم حلول للمشاكل التي دفعت به إلى الهروب.

ب- فئة لا ترغب الأسرة فيها الاحتفاظ بالطفل وفي هـــذه الحالـــة تتـــولى الجمعية رعاية هذا الطفل وحمايته من مخاطر الشارع وتقديم الخدمات المختلفة له.

ج- فئة من الأطفال لا ترغب العودة إلى الأسرة أو الانضمام إلى الجمعيـــة وهي الفئة التي مكثت مدة طويلة في الشارع واعتادت حياته ومخاطره وليس لديها الرغبة في البعد عنه.

وانطلاقاً من تلك البيانات فقد تم اختيار حالات الدراسة (العينة) بطريقة عمدية مقصودة من الأطفال الأكثر تردداً على المراكز بواقع ١٦ حالة مـــن مركز شبرا و ٩ حالات من مركز مدينة نصر والتي تنطبـــق علـــيهم تلـــك الشروط. ومن ثم بلغ إجمالي حالات الدراسة ٢٥ حالة.

- **المجال الزمني:** لقد استغرقت الدراسة الميدانية مدة تزيد عن ثلاثة شهور من عام ١٩٩٧ .

وفيما يتعلق **بطرق وأدوات جمع البيانات:** فقد اعتمدت الدراســـة علـــى دليل دراسة الحالة والذي تضمن عدة محاور أساسية هي: البيانات الأساسية

التي تتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأطفال الشوارع، الأوضاع الأسرية والأساليب المختلفة للتنشئة الاجتماعية، المؤسسات التعليمية، البرامج الإعلامية المقدمة للأطفال من خلال التليفزيون،وأيضاً التنشئة الثقافية لهؤلاء الأطفال. فضلاً عن أشكال الحرمان المختلفة التي يعاني منها أطفال الشوارع. ويتضمن كل محور منها مجموعة من المحاور الفرعية.

أما عن أساليب التحليل التي اعتمدت عليها الدراسة فتتمثل في أسلوبين متكاملين هما: الأسلوب الكيفي والذي يعد أسلوبا أساسيا، **والأسلوب الكمي** وذلك بهدف الرؤية الشمولية وتحقيقاً لأهداف الدراسة.

المراجع

1-See:

- Walters and Carl M. Briggs, "The Family Economy, Evidence from the Early Twentieth – Century south. American Sociological Review, Vol, 58, N.2 (April 1993. p. 178).

- Report of the 11,5 Director General, Geneva. 1982, p.12.

- White, Child labour Dilermman for goverments and activities in Alumni magazine, institute of social affect, Netherlands, V.2, 1994, p.7.

- The Institution of child labour in pakistan – Discovering the Working child, its abegining, UNICEFF,1990.

٢- **أنظر:**

- أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، ط١١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩،ص٦٨.

- المعجم الوسيط، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٩٦٠، ص١٨١.

- Fredrick. E& Gerald. H., The Child and Society, New York, Random House, 1977, p.20.

٣- قدري حفني، حول الطفولة والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس (الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي): الواقع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٥٩ ــ ١٦٠.

٤- **أنظر:**

- رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الطفل ــ الشارع ــ العنف، تقرير الندوة المصرية الفرنسية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨٢،ص ١٢٤.

- عبد الفتاح عبد النبي وآخرون، الأحداث المعرضون للإنحراف في مصر: قراءة إحصائية اجتماعية، مصدر سابق، ص١١٣.

٥- جمعية قرية الأمل، مدخل لحل مشكلة أطفال الشوارع في مصر، منشورات الجمعية.

الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق العشوائية

دراسة ميدانية مقارنة لمنطقتين عشوائيتين في مدينة مصرية(*)

إعداد

د. سعيد أمين محمد ناصف

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب - جامعة عين شمس

٢٠٠٢

(*) بحث منشور في: مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس. ٢٠٠٢

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

تعتبر مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية في أغلب المجتمعات الحضرية على مستوى العالم من أهم المشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات، وذلك لأنها أضحت تمثل مصدراً للعديد من المشكلات، فضلاً عن كونها مناطق نشأت في الأساس بطريقة عشوائية وغير مخططة، ومن ثم فإنها ذات طبيعة متخلفة من الناحية العمرانية. كما أنها تفتقر للمرافق والخدمات الحضرية الأساسية، إلى جانب أنها تضم بداخلها أعداداً متزايدة من المعدمين الريفيين (المهاجرين) والفقراء الحضريين.

وعلى الرغم من أن نمو هذه المناطق العشوائية أضحى يمثل ظاهرة عامة على مستوى المدن الكبرى في البلدان النامية، إلا أن مسمياتها تختلف من مجتمع لآخر. ففي الهند يطلق عليها (أحياء الباسطى Bustees)، هذه المناطق تتحول خلال فترة قصيرة من مبان مؤقتة غالباً ما تكون قد صنعت من الصفيح أو الكرتون أو الخشب إلى أحياء دائمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية. كما تنمو هذه الأحياء غالباً بجوار مشروعات البناء أو مناطق الفضاء البعيدة في مختلف أنحاء المدينة. وتعد الباسطى في الهند من أكثر المناطق الفقيرة Slums تدهوراً وتخلفاً على مستوى مدن العالم، وبخاصة المدن العواصم في البلدان النامية. ففي مدينة كلكتا يعيش حوالي ٥٠% من سكانها في تلك الأحياء في ظروف سكنية واقتصادية وبيئية بالغة السوء. وغالباً ما تتألف الوحدات السكنية في هذه الأحياء من حجرة واحدة مما يخلق كثافة سكانية عالية في مناطق تفتقر تماماً إلى الخدمات الحضرية [١]. وفي حضر أمريكا اللاتينية تشكل المناطق العشوائية النمط الحضري المسيطر، وتتخذ هذه الأحياء مسميات مختلفة منها: Callampa ، Bariada Favelas ، وربما كانت أدق ترجمة عربية لتلك المسميات هي "مستوطنات واضعي اليد Settlements Squatter ، أو المستوطنات العشوائية حيث أن سكانها قد أقاموا فيها بوضع اليد[٢].

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد (الرانشيتو) أي الأكواخ في مدينة (كاركاس) والتي يشغلها (أي الأكواخ) ستة أشخاص أو أكثر بلغ في عام

١٩٧٦ (١٦٠ ألف رانشيتو)، وأن إجمالي الذين يقيمون حالياً في مدن الصفيح حوالي (١,٥ مليون نسمة). وهو رقم يجاوز ٣٥% من مجموع سكان العاصمة . وفي مدينة (كوالا لامبور) تشير الإحصاءات إلى أن ٣٣% من سكان المدينة يقيمون في أحياء واضعي اليد وأنهم يزيدون بمعدل سنوي يصل إلى ٦,٥% حيث وصل عددهم في عام ١٩٩٠ حوالي ٢ مليون نسمة[٣].

كما تعكس الإحصاءات المتوافرة أيضاً مدى إنتشار هذه الظاهرة في المدن الأفريقية. ففي تونس على سبيل المثال يعيش أكثر من ٢% من إجمالي سكان المدينة في الأكواخ في ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة البؤس. وعلى الرغم من أن هذه الحالة تنطبق على معظم المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة لأخرى ومن نظام لآخر [٤].

وبشكل عام، فإن تحليل معظم الكتابات والتحليلات المعنية بالنمو الحضري في البلدان النامية يشير إلى التأكيد على طابعه العشوائي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الفقراء الحضريين الذين يفتقرون إلى الخدمات والمرافق الحضرية الأساسية. حيث تشير الإحصاءات الحديثة تزايد عدد الفقراء الحضريين في عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن بليون نسمة. وأن آسيا تمثل أكبر تمركز للفقراء الحضريين في العالم. كما أن المدن الأفريقية تضم أعلى نسبة من الفقر في العالم. فحوالي ١٤% من السكان الحضريين في مدن القارة يعيشون تحت خط الفقر. في حين تشير بيانات أخرى إلى أن حوالي ٣٥,٠٠٠ طفل يموتون يومياً لأسباب لها علاقة مباشة بالفقر. وأن حوالي ١٣٠ مليون من الأطفال في البلدان النامية لا يحصلون على تعليم أساسي منهم ٧٠% من الأطفال الإناث [٥].

وفي السياق ذاته، تؤكد تحليلات أخرى على أن استمرار تدهور البيئة الحضرية يعد أحد المصادر الأساسية لتكريس الفقر. وأن أوضاع إسكان الفقراء أصبحت تستأثر باهتمام الباحثين والمتخصصين على اعتبار أن الإسكان الفقير (الرث) يعتبر نتيجة من نتائج الفقر، وسبباً لاستمراره في الوقت ذاته. وأن الكثير من المناطق الحضرية يطلق عليها أحزمة الفقر[٦].

والواقع أن مشكلة الفقر الحضري أضحت تمثل مشكلة عالمية ليس فقط على مستوى مدن البلدان النامية، ولكن أيضاً على مستوى المدن المتقدمة. حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من ٢٠% من سكان مدينة نيويورك يعيشون على عتبة الفقر، وفي أوروبا أيضاً فإن النمو الحضري يتزايد في معدلاته، ففي مدينة لندن، هناك ما يقرب من (٤٠٠,٠٠٠) نسمة بدون مأوى. أما في البلدان النامية فإن الأمر يبدو أكثر وضوحاً، فالإحصاءات تؤكد على أن أكثر من ٦٠% من السكان الحضريين يعيشون في مستوطنات عشوائية أو في مناطق حضرية فقيرة. وأن هؤلاء الفقراء الحضريين يفتقرون إلى النفوذ السياسي والخدمات التعليمية والرعاية الصحية والحماية الكافية، فضلاً عن افتقارهم للأمن الشخصي والدخل المنتظم. وأن هؤلاء السكان يعيشون في ظروف فقر مفرط Extreme Poverty ، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والمشكلات البيئية والتي تهدد الملايين من سكان هذه المدن(٧).

وعلى الرغم من أن مشكلة الفقر الحضري Urban Poverty التي تزايدت معدلاتها في مدن البلدان النامية خلال العقود الأخيرة أصبحت تمثل خطراً يهدد البنى الحضرية من ناحية، والاقتصاد الحضري والقومي من ناحية أخرى، إلا أنها ليست فقط التحدي الخطير الذي يواجه حكومات تلك الدول. فثمة مشكلات حضرية أخرى لا تقل في درجة خطورتها عن تلك المشكلة، بل أن معظمها يرتبط بالفقر الحضري ويعد نتاجاً له . ويأتي على رأس هذه المشكلات: النمو المتزايد والمتنامي للمناطق العشوائية أو ما يطلق عليها "مستوطنات واضعي اليد" ومدن الصفيح والأكواخ Shanty Towns . وكذلك النمو المتزايد للمناطق الفقيرة أو الخربة. تلك المناطق تعاني من تدهور واضح في الأوضاع والظروف البيئية والسكنية والاجتماعية، فضلاً عن تدني المستوى الاجتماعي والثقافي لسكانها.

ولقد أصبحت مشكلة النمو المتزايد للمناطق العشوائية أحد التحديات الهامة والخطيرة التي تواجه حكومات البلدان النامية خلال العقود الأخيرة. وتبدو خطورتها ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن

أيضا على الصعيدين السياسي والأمني . حيث يرتبط بها مشكلات حضرية أخرى منها: الجريمة والعنف والمخدرات وعمالة الأطفال والبطالة، والمشكلات البيئية، فضلاً عن النمو المتزايد للقطاع الاقتصادي غير الرسمي Informal Economic Sector (٨) . ولاشك أن تلك المشكلات الحضرية تعبر عن واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه تلك البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال. ومن ثم فإن فهمها وتحليلها يتطلب وضعها في سياقها المجتمعي والعالمي، مع الوضع في الاعتبار أن عواملها وأسبابها متداخلة ومتشابكة.

وعلى الرغم من خطورة المشكلة على الصعيدين: القومي والمحلي، إلا أنها – ما تزال – تمثل حقلاً خصباً للعديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية المتخصصة. ومن ثم جاءت **الأهمية التطبيقية** للدراسة الراهنة والتي تتمثل في التعرف على الظروف البنائية التي أسهمت في نشأة وتطور منطقتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ من ناحية، والكشف عن المشكلات المختلفة التي تواجهها تلك المنطقتين، والأساليب التي يمكن من خلالها مواجهة تلك المشكلات وذلك من خلال مجموعة التوصيات والاقتراحات التي تتوصل إليها الدراسة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة

تحتوى الدراسة على مفهومين أساسيين هما:

١- المناطق العشوائية

٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية

١- المناطق العشوائية:

يعتبر مفهوم المناطق العشوائية مفهوماً أساسياً في الدراسة، الأمر الذي يفرض على الباحث ضرورة وضع تعريف إجرائي يتناسب وطبيعة الدراسة وأهدافها من جانب، وخصوصية التحضر في المجتمع المصري ومنطقتي الدراسة من جانب آخر. ومن ثم تحديد مجموعة من المؤشرات والسمات التي تميز المنطقة العشوائية من حيث نشأتها وظروف تطورها وخصائصها ومشكلاتها وبنيتها الايكولوجية والاجتماعية والثقافية من جانب ثالث.

والواقع أن مشكلة النمو المتزايد للمستوطنات العشوائية الحضرية تعد مشكلة معقدة ذات أبعاد وجوانب كثيرة متشابكة ومتداخلة، ومن ثم تعددت تعريفاتها، كما تعددت المؤشرات والمعايير المستخدمة في تحديد هذه التعريفات. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل من أهمها: اختلاف التوجهات الفكرية والنظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين والمهتمين من جانب، وتباين الظروف المجتمعية والتوجهات السياسية والتنموية من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى من جانب آخر. فضلاً عن تنوع وتباين المؤشرات والمقاييس المستخدمة في التعريفات.

ولذلك هناك تعريفات تعتمد على المعيار القانوني ومن ثم ترى أن السكن العشوائي هو الذي يعتمد على مدى شرعية إحتلال الأرض أو المسكن أو كليهما، في حين تركز تعريفات أخرى على أهم خصائص السكن العشوائي والتي تتمثل في عدم قانونيته ونشأته غير المنتظمة. وثمة تعريفات أخرى تؤكد على أن المناطق العشوائية تعد في واقع الأمر من بين الأحياء الحضرية المتخلفة عمرانياً وثقافياً واجتماعياً. كما يشير مفهوم السكن العشوائي في بعض الكتابات والتحليلات أيضاً إلى المباني السكنية التي يقوم بتشييدها القطاع الخاص سواء على أرضه أو على الأرض المغتصبة من أراضي الدولة والتي غالباً ما تكون خارج كردون المدينة دون تخطيط أو ترخيص، وتتميز بأنها ذات مستوى منخفض بنائياً واجتماعياً واقتصادياً [٩] .

ويشير أحد التحليلات الحديثة إلى أن المستوطنة العشوائية يمكن تعريفها بأنها منطقة سكنية Residential Area نمت بدون حق قانوني أو بدون تصريح بناء من السلطات . وأنه نتيجة لذلك، فإن الخدمات والبنية التحتية عادة ما تكون غير كافية. وأن ثمة خصائص ثلاثة تساعدنا على فهم المستوطنة العشوائية هي: الخصائص الفيزيقية والاجتماعية والقانونية، وأن تلك الخصائص مترابطة ويصعب فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الخصائص الأخرى[١٠].

ويستخدم مصطلح المستوطنة غير الرسمية Informal Settlement لوصف السكن الذي تم بناؤه بطريقة غير قانونية illegal وبدون موافقة

من السلطات الخاصة بالتخطيط الحضري[11]. بينما تميل تعريفات أخرى إلى التأكيد على أن المستوطنات العشوائية هي أشكال للمجاورات السكنية التي تمثل إحتلالاً غير شرعياً للأراضي التي أقيمت عليها بدون تصريح أو ترخيص من الجهات المسئولة. وأن تلك الأراضي تكون أحياناً مملوكة ملكية خاصة، وأحيانا أخرى تكون ملكاً للوكالات الحكومية Government Agencies وفي كل الحالات، فإن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم الحق الشرعي في إحتلال تلك الأراضي ووضع أيديهم عليها[12].

بينما تركز تعريفات أخرى على أن المستوطنات العشوائية على الرغم من إختلاف مسمياتها من مجتمع نام لآخر، ومن مدينة لأخرى، إلا أن المواد المستخدمة في بناء المساكن التي تضمها تلك المستوطنات تكاد تكون متشابهة. حيث صُنعت هذه المساكن من المواد الرديئة مثل: (الكرتون) وخردة المعادن، والصفيح، والخشب. وغيرها من المواد الأخرى[13].

في حين ركزت تحليلات أخرى على مجموعة من المشكلات (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية) التي تعاني منها المستوطنات العشوائية على مستوى مدن البلدان النامية بشكل عام. ومن تلك المشكلات: تدهور مستوى المرافق والخدمات الحضرية الأساسية أو عدم وجودها أساساً كخدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن مشكلات الفقر والجريمة والبطالة والمخدرات والعنف.. وغيرها من المشكلات البيئية المتنوعة[14].

وثمة تحليلات أخرى انطلقت في تعريفاتها للمستوطنات العشوائية من التركيز على الظروف التي أسهمت في نشأة تلك المستوطنات وتطور أحجامها وأشكالها في مدن البلدان النامية بشكل عام. وقد أكدت تلك التحليلات على أن العديد من الحكومات القومية والإقليمية تحاول تحسين الظروف السكنية للفقراء، غير أن الوحدات السكنية التي تقدمها تفوق في أسعارها كثيراً الإمكانيات المادية لهؤلاء الفقراء. فضلاً عن أنه في كثير من الحالات فإن الإسكان العام الذي تقدمه تلك الحكومات تحصل عليه الطبقة

الوسطى والطبقة العاملة. الأمر الذي يؤدي إلى نشأة المستوطنات العشوائية بواسطة هؤلاء الفقراء الذين لا يمكنهم الحصول على المسكن الذي تقدمه الحكومات. فهؤلاء لديهم وقت أطول وطاقة للعمل أكثر من ملكيتهم للأموال. لذلك يمكنهم بسهولة إقامة مسكن عشوائي أكثر من استئجار مسكن حكومي. ومن ثم تؤكد تلك التحليلات على أن المستوطنات العشوائية تعبر بوضوح عن التوزيع غير العادل للدخول. وإنطلاقاً من ذلك يرى هؤلاء أن المستوطنات العشوائية تمثل حلاً سهلاً لمشكلة السكن بالنسبة للفقراء الحضريين أكثر من أشكال السكن الأخرى، غير أن هناك الكثير من الجوانب السلبية مثل عدم وجود ملكية للأرض، لأن تلك المستوطنات غير قانونية في الأساس (١٥).

يتضح من العرض السابق أنه ليس ثمة تعريفاً عاماً محدداً يمكن أن ينطبق بدرجات متساوية على المناطق العشوائية في كل المجتمعات وفي كل الظروف. حيث يركز كل تعريف على جوانب وأبعاد وخصائص معينة يعتبرها معايير أساسية لتعريف المنطقة العشوائية، ومن ثم يتجاهل أهمية الأبعاد والخصائص والمكونات الأخرى. **ولذلك تعد هذه التعريفات جزئية،** حيث تنظر للمشكلة من زاوية محددة تعكس إلى حد كبير اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم الدقيقة. **الأمر الذي يجعلنا نتناول المشكلة من زاوية نظرية مختلفة واضعين في الاعتبار أن نشأة المناطق العشوائية وتطورها لا يخلو** من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية. **كما أن مشكلة المسكن لم تعد** فقط قضية هندسية فنية، بقدر ما أصبحت قضية سياسية واقتصادية واجتماعية، فضلاً عن جوانبها الأمنية والبيئية. هذا بالإضافة إلى اعتبارات أخرى مثل :حجم الاستثمارات وأشكال توزيعه على قطاع الإسكان والتي تعكس المصالح الطبقية والأوضاع الاجتماعية المتباينة والمتناقضة على مستوى البنى الحضرية بشكل عام. ناهيك عن القوانين المنظمة لبناء المساكن، تلك القوانين التي تعبر في معظمها عن مصالح فئات اجتماعية معينة. وأخيراً، السياسات والتوجهات التنموية للحكومات وانعكاساتها على برامج وسياسات التخطيط والتنمية الحضرية وبخاصة في قطاع الإسكان.

وإنطلاقا من ذلك، يحدد الباحث **التعريف الإجرائي للمناطق العشوائية** بأنها: إحدى الأنماط السكنية التي ارتبط نموها وانتشارها بظاهرة التضخم الحضري الذي أصبحت تعاني منه المدن وبخاصة العواصم على مستوى البلدان النامية بشكل عام. وهي أنماط سكنية نشأت في معظم الأحيان نشأة غير قانونية بعيداً عن الإجراءات الرسمية وقوانين الإسكان وبرامج وسياسات التخطيط الحضري المنظم. وقد لعبت الجهود الذاتية دوراً أساسياً في نشأتها وتطورها. حيث أقيمت هذه المساكن في البداية بصفة مؤقتة وكحلول ذاتية مؤقتة لمشكلة السكن ثم تحول معظمها إلى مباني دائمة تبدو عشوائية من حيث التخطيط والبناء. وهي مساكن مشيدة على أراضي عامة مملوكة للدولة، أو على أراضي زراعية على حدود المدينة، ويسكن هذه المناطق العشوائية الفقراء الحضريين أو القادمين من الريف. وتفتقر هذه المناطق للعديد من الخدمات والمرافق الأساسية.

٢- الخصائص الاجتماعية والثقافية:

تعني كلمة خصائص Characteristics من الناحية اللغوية الصفات أو العلامات سواء كانت سلوكية أو عقلية التي تميز شخصاً ما أو مجتمعاً ما أو جيلاً ما والتي تختلف من جيل لآخر ومن مجتمع لآخر[١٦] . وثمة إختلافات بين الباحثين حول معنى الخصائص من حيث المعايير والمؤشرات التي يعتمدون عليها من ناحية، وتباين التصنيفات التي يقدمونها من ناحية أخرى، بالإضافة إلى اختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية من ناحية ثالثة. حيث يركز بعضهم على الخصائص العامة للسكان سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، بينما يركز البعض الآخر على بعض تلك الخصائص.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، إلا أن ثمة إتفاقا عاماً حول مجموعة من الخصائص العامة تتمثل في: السن والنوع ومحل الميلاد والإقامة، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، والوضع المهني ومستوى الدخل. وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن **الخصائص الاجتماعية والثقافية لسكان**

المناطق العشوائية تعني الخصائص النوعية والعمرية والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية للسكان المقيمين في المناطق العشوائية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نجملها فيما يلي:

١- التعرف على العوامل والظروف التاريخية والمعاصرة التي أفرزت مشكلة النمو العشوائي في مدن البلدان النامية بعامة من خلال التحليل البنائي لخصوصية التحضر في تلك المجتمعات من ناحية، وخصوصية التحضر في المجتمع المصري من ناحية أخرى.

٢- التعرف على إسهامات الاتجاهات النظرية الحديثة وبخاصة (التحديث والتبعية) لفهم تلك المشكلة وتفسير عوامل نشأتها وظروف تطورها في مدن البلدان النامية، وذلك بهدف التوصل إلى مدخل نظري يتناسب وطبيعة المشكلة من ناحية، وخصوصية التحضر في تلك البلدان من ناحية أخرى.

٣- الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة من السكان المقيمين في منطقتي الدراسة وذلك من خلال مجموعة من المحاور الأساسية مثل: السن والنوع والحالة التعليمية والحالة الاجتماعية والظروف السكنية والأوضاع الاقتصادية والمهنية.

٤- التعرف على أنماط العلاقات القرابية والاجتماعية السائدة، وأساليب الضبط الاجتماعي الأكثر انتشاراً، وكذلك بناء القوة والسلطة.

٥- التعرف على موقف السكان من بعض القضايا المجتمعية (المشاركة في الانتخابات، والعنف والإرهاب).

٦- التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها السكان في منطقتي الدراسة، ومدى إمكانية مواجهة تلك المشكلات على المستويين : الحكومي والأهلي.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من تلك الأهداف تم صياغة مجموعة من **التساؤلات الأساسية** تسعى الدراسة الميدانية للإجابة عليها نجملها فيما يلي:

١- ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان المناطق العشوائية (عينتي الدراسة) في مدينة كفر الشيخ؟ وهل ثمة فروق بين المنطقتين فيما يتعلق بالخصائص التالية: البناء الاقتصادي والمهني والظروف السكنية، والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية؟

٢- ما طبيعة العلاقات القرابية والاجتماعية بين السكان سواء داخل المدينة والمنطقة، أو فيما يتعلق بالموطن الأصلي؟

٣- ما هي الأساليب الأكثر انتشاراً فيما يتعلق بحل الخلافات والنزاعات بين السكان في منطقتي الدراسة؟

٤- ما طبيعة السلطة ومحددات القوة الأكثر انتشاراً في منطقتي الدراسة؟

٥- ما هو موقف السكان من بعض القضايا المجتمعية كالمشاركة في الانتخابات والعنف والإرهاب.

٦- ما مدى اهتمام الحكومة بمنطقتي الدراسة والعوامل المسئولة عن عدم اهتمامها من وجهة نظر المبحوثين؟

٧- ما هي أهم المشكلات التي يعاني منها السكان في منطقتي الدراسة؟ وما هي الأساليب الأكثر فعالية لمواجهة تلك المشكلات؟

وثمة تساؤلات أخرى فرعية نجملها فيما يلي:

١- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين السن ومدى الارتباط بالموطن الأصلي؟

٢- هل ثمة علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين السن والأشخاص الذين تم اللجوء إليهم لحل الخلافات التي تواجه المبحوثين في منطقتي الدراسة؟

٣- هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين والأشخاص الذين يلجأون إليهم لحل مشكلاتهم الأسرية؟

٤- هل هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين سن المبحوثين وأساليب حل الخلافات والمشكلات التي تحدث منطقتي الدراسة؟

٥- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين سن المبحوثين وتحديدهم لأصحاب القوة والنفوذ في مناطق إقامتهم؟

٦- هل هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين سن المبحوثين والمشاركة في الانتخابات؟

٧- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين ومدى استعدادهم للمشاركة في المشروعات الخاصة بمناطق إقامتهم؟

٨- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي للمبحوثين وآرائهم حول مدى انتشار العنف والإرهاب بين الشباب في المناطق العشوائية؟

خامساً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة وتحقيقاً لأهدافها وللإجابة على تساؤلاتها من جانب، وانطلاقاً من معطيات المدخل النظري والرؤية الشمولية لخصوصية التحضر في البلدان النامية بعامة والتحضر في المجتمع المصري بخاصة من جانب آخر، فإننا نرى أن الأسلوب الذي يتناسب والدراسة الراهنة يتمثل في أسلوب التحليل البنائي – التاريخي كأسلوب أساسي وذلك للكشف عن الظروف البنائية والتاريخية التي أفرزت تلك المشكلة من ناحية، وتلك المسئولة عن تطورها وتزايد معدلاتها خلال مراحل أخرى من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى الاعتماد على التحليلات الكمية والكيفية لمعطيات الدراسة الميدانية. إلى جانب الاعتماد على الأسلوب المقارن وذلك من خلال مقارنة النتائج على مستوى منطقتي الدراسة بهدف التعرف على السمات العامة المشتركة، وكذلك الفروق النوعية.

وفيما يتعلق بمجالات الدراسة، فيمكن تصنيفها إلى **مجالات ثلاثة هي:**

١- المجال المكاني:

فقد تم اختيار منطقتين عشوائيتين في مدينة كفر الشيخ همـــا: منطقـــة القنطرة البيضاء، ومنطقة منشأة ناصر. وهاتان المنطقتان تمـــثلان امتـــداداً عشوائياً للمدينة. حيث نشأتا بطريقة غير قانونية، الأمر الذي يؤكد علـــى أن ثمة أوجه شبه عديدة بين نشأة تلك المنطقتين العشوائيتين وبين نشأة العديـــد من المناطق العشوائية على مستوى حضر البلدان النامية بشكل عـــام، كمـــا أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات والبحوث والتحلـــيلات التـــي تناولـــت العشوائيات في تلك البلدان النامية. وأن تلك المناطق بشكل عام تفتقـــر إلـــى الخدمات الحضرية الأساسية. ومن جانب آخر فقد جاء اختيار مدينـــة كفـــر الشيخ استجابة للحاجة إلى البعد عن المدن الكبرى (القـــاهرة والإســـكندرية) والتي حظيت بنصيب كبير من الدراســـات والبحـــوث الاجتماعيـــة علـــى المستويين: الفردي والمؤسسي. بالإضافة إلى عدم إجراء بحوث متخصصة على منطقتي الدراسة على الرغم من أنهما أصبحتا تمثلان واقعـــاً حضـــرياً هامشياً ملموساً. الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على هذا الواقع وتحليله والكشف عن مشكلاته الأساسية التي يعاني منهـــا علـــى كافـــة الأصـــعدة والمستويات: البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الظروف السكنية المتدهورة.

- وصف منطقتي الدراسة:

المنطقة الأولى : القنطرة البيضاء

تبعد المنطقة عن مدينة كفر الشيخ (عاصمة محافظـــة كفـــر الشـــيخ) حوالي كيلو متراً طولاً. ويحدها من الغرب مدينة كفر الشيخ ومـــن الشـــرق أراض زراعية لقرى تابعة للمحافظة. ومن الشمال يحدها ترعة كبيرة تسمى "ميت يزيد"، ومن الجنوب يحدها أراض زراعية لقرى مجاورة تسمى "كفـــر عسكر، وعزبة حفيظة". وقد نشأت هذه المنطقة في بداية الستينيات على نظام عشش عشوائية ومساكن مؤقتة، تحولت بعد ذلك إلى مبان معظمها تم تشييده

بالطوب اللبن والطوب الأحمر، إلى جانب بعض المساكن الخرسانية التي بناها أصحابها الذين سافر معظمهم للخارج خلال السبعينيات. أما عن التخطيط العمراني لهذه المساكن فيغلب عليه الطابع العشوائي. ويتضح ذلك في نمط المساكن ومستويات ارتفاعاتها المتباينة. فضلاً عن عدم وجود شوارع واسعة مستقيمة ومنضمة. كما أن المنطقة تفتقر تماماً للكثير من المرافق والخدمات الحضرية الأساسية (الصرف الصحي والخدمات الثقافية). كما أن الخدمات التعليمية قليلة، حيث يوجد بالمنطقة مدرسة واحدة تعمل بنظام الفترتين، ويرجع تاريخ إنشائها إلى بضع سنوات قليلة، وقد أنشئت بالجهود الذاتية. ووفقاً لبيانات المركز الإحصائي بالمحافظة عام ١٩٩٦ فقد وصل عدد سكان المنطقة إلى (٤٤٥٠ نسمة). ومعظمهم نزحوا للمنطقة من القرى المجاورة التابعة للمحافظة أو من المحافظات الأخرى القريبة وبخاصة للعمل في مصنع الغزل والنسيج المجاور للمنطقة أو في مصنع الزيوت. وتضم المنطقة أنماطاً سكنية تتراوح ما بين: المساكن الخرسانية، والبيوت التقليدية ذات الطابع الريفي، والعشش المتجاورة والمتداخلة مع الأنماط السكنية الأخرى، والتي تشير بوضوح إلى عشوائية البناء والتنظيم الأيكولوجي والعمراني. ونظراً لقرب المنطقة من المدينة وتداخل حدودها معها، فإن أسعار الأراضي في تزايد مستمر، حيث بلغ سعر القيراط المباني ما بين (٢٥-٣٠ ألف جنيه).

- **المنطقة الثانية: منشأة ناصر**

تمثل إحدى المناطق العشوائية في مدينة كفر الشيخ، وهي أحدث من المنطقة الأولى من حيث النشأة، حيث ترجع بداية تكوينها إلى حقبة السبعينيات، وتقع غرب المدينة، وتفصلها عن المدينة ترعة الزبالة غرب، ومن الشرق يحدها أراض زراعية تابعة لإحدى القرى (روينا) ويحدها من الشمال طريق مرصوف يربط مدينة كفر الشيخ بمركز قلين، ومن الجنوب يحدها طريق آخر مرصوف يربط بين مدينة كفر الشيخ ومركز دسوق والقرى التابعة له. أما فيما يتعلق بعدد سكان المنطقة، فتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦ إلى أن

عدد سكان المنطقة يبلغ حوالي (٣٤٠٠ نسمة). ومعظم هؤلاء السكان قد نزحوا للمنطقة من القرى المجاورة وبخاصة لقرب المنطقة من المدينة من ناحية، ومن ثم للعمل في القطاعات المختلفة كعمال وموظفين من ناحية أخرى. أما عن نمط المساكن فهي حديثة، ومقامة بشكل متناثر وسط المزارع ومعظمها مكون من طابق أو طابقين، باستثناء بعض المباني المكونة من ٤-٥ طوابق. وتفتقر المنطقة إلى خطة حضرية منظمة. فليس ثمة تخطيط منظم من حيث أنماط المساكن وتخطيط الشوارع. فضلاً عن افتقارها للمرافق والخدمات الحضرية الأساسية وبخاصة الصحية والتعليمية والترفيهية والثقافية والأمنية.

٢- المجال البشري (العينة):

تم اختيار عينة غير عشوائية على مستوى منطقتي الدراسة. وقد جاء هذا الاختيار بطريقة مقصودة أو غرضية Purposive. وقد تم اختيار حالات الدراسة من خلال عدد من الزيارات الميدانية للباحث للمنطقتين حيث روعي في اختيار العينة اعتبار أساسي يمثل في نمط المسكن. وأن تكون الأنماط السكنية المختلفة متضمنة في العينة. وقد اختار الباحث (٦٥أسرة) من المنطقة الأولى (القنطرة البيضاء)، و(٤٠ أسرة) من المنطقة الثانية (منشأة ناصر). وتمثلت وحدة التحليل في أرباب الأسر لإنجاز المقابلات الميدانية على مستوى المنطقتين.

٣- المجال الزمني:

قام الباحث بجمع البيانات الميدانية خلال الفترة من (مارس وحتى يولية ١٩٩٠)، وقد ساعد الباحث في إجراء المقابلات ومراجعة البيانات الميدانية الأستاذ/حسام الخولي الذي يعمل مشرفاً للتدريب الطلابي بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمدينة كفر الشيخ، وهو من أبناء المدينة ومن المقيمين بها.

أما عن **أدوات جمع البيانات**، فقد اعتمدت الدراسة على استمارة للمقابلة والتي تم تصميمها واختبارها Pre-Test وتعديلها قبل التطبيق النهائي.

وتضمنت الاستمارة عدداً من المحاور الرئيسية هي: البيانات الأولية، والبناء الاقتصادي والمهني، الظروف السكنية الظروف الأسرية والعلاقات القرابية، الضبط الاجتماعي وأساليب مواجهة الخلافات، فضلاً عن بناء القوة والسلطة، والمشاركة السياسية والاجتماعية والموقف من بعض القضايا المجتمعية (العنف والإرهاب)، إلى جانب أهم المشكلات التي تواجه السكان في المنطقتين. وقد تضمن كل محور من هذه المحاور على عدد من التساؤلات الفرعية.

وفيما يتعلق بأسلوب **تحليل البيانات الإحصائية**، فقد استخدم الباحث النسبة المئوية ودلالة النسبة الحرجة لمعرفة الفروق بين المنطقتين على المتغيرات الواردة بالجداول. كما استخدم الباحث أيضاً معامل الارتباط. بالإضافة إلى التحليلات الكيفية للكشف عن أبعاد المشكلة وجوانبها المختلفة وعواملها وانعكاساتها المختلفة.

المراجع

١- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح: دراسة ميدانية في علـم الاجتمـاع الحضري، مثال: "المجتمع المغربي" دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنشر، بيروت.١٩٩٣. ص ص٩-١٢.

٢- للمزيد حول اختلاف مسميات المستوطنات العشوائية في مـدن العـالم الثالث إنظر:-

-William Komblum, "Sociology in Achanging world," Second Edition, Harcourt Brace Jovanovich Inc, The Dryden Press, 1991. p. 152.

-Hari Srinivas, Defining Squatter Settlements.

http://www.gdrc.org/uem/squatters/define_squatter.html.pp.3-4.

-Michael. Webber, "population growth in Third world cities is largely out of control".

http://www.unimelb.edu.au/Extrels/Gazette/spring95/Features.html.p.4

-Nan Volinsky, "cities and urbanization in latin America",

http://www.uiuc.edu/unit/lat/20.outreach-urbanism.html.1998.

٣- المعهد العربي لإنماء المدن، ظاهرة السكن العشوائي في بلـدان العـالم الثالث: أسبابها وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنمـاء المـدن، عمان، الأردن، ١٩٩٠. ص ص ١٢٨-١٢٩، ص ١٤٤.

٤- إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟، قاع المدينة نموذجـا، المسـتقبل العربي، العدد ٢٠٥. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، مـارس ١٩٩٦، ص ٧٠.

5- See:

-Fernando Almansa, "1996, year of Eradication of poverty".

http://www.fespinal.com/espinal/english/visua/en72thm.p.1

-Shahid. Javed Burki, "Challenges of rapid Urbanization: Local Strategies to Access financial Markets, "op,cit. p.3.
-*United Nations conference on human settlement* (second Report) Habitat 11, Istanbul June 3-14, 1996.
-Wratten, E., "Conceptualization Urban Poverty, Environment and Urbanization, 7, (1), 1995-pp.11-37.

٦- محمد الجوهري، الدرس السوسيولوجي في الفقر: رؤية تأملية للحالة المصرية، الندوة السنوية السادسة " الفقر في مصر، الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل(٨-٩ مايو ١٩٩٩) قسم الاجتماع، كلية الأداب، جامعة القاهرة. ١٩٩٩. ص ص ٢١ -٢٣.

٧- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة. ١٩٩٤، ص ص ٦٠-٦٥.

8-See:
-Hari Srinivas, "Urban Development and Urban Poverty", Urban Squatters and slums.
http://www.gdrc.org/uem/squatters/urban-poverty.html.pp.1-3.
-Kumata Y, et al, "Acity is notacity: Refletions on a new Language for Megacities," paper presented at the pre-Habitat 11 conference on the World cities and the Urban future, 23-25 August, 1995.

9-See:
- John Maletis, "Is Urbanization the cause of Third world unemployment and Poverty?"
http://cweb.middlebury.edu/99/ec428a/conferences/urbanization/maletis5.html.p.4
-World Report, Living in Slums.

http://www.care.org/publications/worldreport/spring99/slum.html.p.1.

-Elizabeth Gamson "Is Urbanization the Cause of Unemployment and Poverty".

http://s10.middlebury.edu/ec428a/conferences/Urbanization/2001/Gamson.Urban.htm.p.3.

-The World Bank group, World Bank says world's worst slums can be Transformed,

http://www.worldbank.org/html/extdr/extme/slums pr..htm.p.1

-Global Trends, Tools and statistics Unit.

http://www/Unchs org/prg/habrdd/global.htm.p.3.

-The world Bank Annual Report 2000, The Poverty challenge: where we are today,

http://www.worldbank.org/html extpb/annrep/poverty.htm.p.1.

-Two Thirds of worlds poor live in 10 countries, poverty as a Rural Problem.

http://www.euroburma.com/survival/development/nov46=o6nov96-5.html.p.1.

-Cities of the Future-Dream Or nightmare, panos Briefing N34, June 1999.

http://www.oneworld.org/panos/briefing/brief34.htm.pp.2-3.

10-See:

-Russlong, "Urbanization Sociology".

http://www.csb.utsa.edu/user/rlong Intro/urb.htm.pp.1-3.

-Christian, K. and Henk, M, "Informal Spaces: The Geography of Informal Economic activities in Brussels", International Journal of Urban and Regional Research, Vol 23. No2. 1999. p.202.

-Lulincheng and Gary Gereffi, "The Informal Economy in East Asian Development", International Journal of Urban and Regional Research, Vol 18. No2, 1994.

١١- محمد عبد الله الحماد، السكن العشوائي وأحياء الصفيح، الانفجار الحضـــري في البلدان النامية والدول العربية، في: ظاهرة السكن العشوائي فـــي بلـــدان العالم الثالث، أسبابها وآثارها السلبية، تعريب المعهد العربي لإنماء المدن.، مصدر سابق، ص ١١.

١٢- المصدر نفسه، ص ص١٢ -١٣.

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قطاع الإحصاء، أسماء المنـــاطق العشوائية بأقسام محافظة القاهرة – طبقاً لتعداد ١٩٩٦.

١٤-أنظر:

- السيد الحسيني، الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث، رؤية تحليلية..، مصدر سابق، ص ص ٦٢-٦٣.

- مديحة السفطي، الإسكان العشوائي، دراسة اجتماعية من الواقع المصري، المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم، النمـــو العشـــوائي حـــول التجمعات السكنية في مصر ٢٦-٢٨ يناير ١٩٨٦. جمعيـــة المهندســـين المصرية، القاهرة. ١٩٨٦. ص٢.

- شريف كمال دسوقي، حسين صبري الشتواني، الإســـكان لـــذوي أدنـــى الدخول، مدخل لتطوير سكن العشوائيات. المؤتمر الدولي السادس للبنـــاء والتشييد، "انتربيلد ٩٩"، ٢٦-٣٠ يونيو ١٩٩٩، مركز القاهرة للمؤتمرات ، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢٩.

- ميلاد حنا، الإسكان والقرار السياسي في مصر، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٩٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص١٢-١٥.

15-Hari Srinivas, "*Defining squatter settlements*". Op, cit. p.1.

16-**See**:

-Squatter Settlement in Developing Countries",
http://www.people-center.com/a-level/geog..says/squatter-settlements-in-developi.htm.pp.1-2.

-UNCHS, Information about "Informal Settlements",
http://www.sli.unimelb.edu.au/informal/inform-set.html-p.1.

- Machira Apollos, "Urban Violence, The Case of Kiambu and Nyahururu municipalities",Wysiwyg://61http://www.ccrenya20m.com/violence.htm.p.6

التحولات الاجتماعية والثقافية والتوجهات الاستهلاكية في مجتمع الإمارات

دراسة ميدانية لاتجاهات عينة من طالبات جامعة الإمارات(*)

إعداد

د. السيد رشاد غنيم
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة– الإسكندرية

د. سعيد أمين ناصف
قسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة عين شمس

(*) بحث منشور في: مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، أبريل ٢٠٠٣.

أولا : موضوع الدراسة وأهميته:

لاشك أن الثقافة الاستهلاكية ذات جذور تاريخية، لكنها اتخذت أشكالا واضحة المعالم وبالغة التأثير على حركة التطور التاريخي في مرحلتي المجتمع الصناعي الحديث، ومجتمعات ما بعد التحديث الراهن، والتي تتم صياغتها الآن على الصعيد الكوني عبر الطرق والقنوات المختلفة للعولمة التي تتمثل في ثورة المعلومات والاتصالات والتطورات المتنامية في مجال التقنيات والاكتشافات العلمية الضخمة في مجالات المعرفة المختلفة.

ومن ثم، فالعالم المعاصر الآن تسوده ميول حادة نحو الاستهلاك، تلك الميول خلقتها أوضاع وتطورات متتالية في مجالات متنوعة تتمثل في الإنتاج والتوزيع والاحتكار والاتصال والإعلام. والأمر اللافت للنظر أن النزعة الاستهلاكية لم تعد قاصرة على البلدان الصناعية المتقدمة، بل أضحت تمثل ظاهرة عامة ومنتشرة بشكل واضح على صعيد البلدان النامية والفقيرة. الأمر الذي أصبح معه" السلوك الاستهلاكي" يمثل موضوعاً للبحوث العلمية في العديد من المجالات يأتي في مقدمتها علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.

وعلى الرغم من اختلاف وتباين المرجعيات والتوجهات الفكرية والأيديولوجية والنظرية ومجالات التركيز المختلفة التي تتفق وطبيعة هذه التخصصات المتباينة، إلا أن ثمة اتفاقاً بين الباحثين في تلك التخصصات على أن السلوك الاستهلاكي Consumption Behavior لم يعد سلوكاً فردياً بحتاً يخص شخصاً مستقلاً، بل باعتباره سلوكاً يسهم في تشكيله قوى وعوامل متعددة تمارس تأثيرات متنوعة على الفرد المستهلك، ولاشك أن هذه القوى وتلك العوامل تتراوح من المستوى المحلى المحدود إلى المستوى العالمي الواسع، مع الوضع في الاعتبار الاختلاف والتباين في طبيعة وحجم تلك التأثيرات من ناحية، والخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات من ناحية أخرى[١].

وتتفق معظم التحليلات التي تتناول قضية الثقافة الاستهلاكية على أن تلك الثقافة قد تم الترويج والدعاية لها كثيراً تحت دعوى حق الجماهير في

الحصول على الثقافة المبسطة. ولقد قدمت الثقافة الاستهلاكية بهدف إقناع الطبقات الشعبية، لكنها على الصعيد الواقعي لم تكن سوى تحويل الثقافة إلى سلعة للاستهلاك الجماهيري. ومن ثم لم يكن بإمكان هذه العملية أن تأخذ مداها الشمولي والكوني، إلا في إطار نهضة صناعية حديثة مهدت الطريق لمجتمعات ما بعد التحديث الراهنة، فالثقافة الاستهلاكية هي بالدرجة الأولى ثقافة صناعية، أو أنها صناعة ثقافية معدة للاستهلاك الجماهيري.

وانطلاقاً من ذلك، فإن بعض المحللين يركزون على إبراز موقع الثقافة الاستهلاكية ودورها في تقسيم المجتمعات الحديثة والمعاصرة إلى مجتمعات منتجة لتلك الثقافة، وأخرى مستهلكة لها. وهذا يعنى أن المجتمعات التي لم تصل بعد إلى مستوى ودرجة التحديث الصناعي الشامل تظل عاجزة عن إنتاج ثقافة شمولية ذات تأثير كوني. فضلاً عن عجزها عن حماية نفسها من تأثير الثقافة الاستهلاكية العالمية التي تنتجها شركات ومؤسسات ضخمة قادرة على اختراق الحدود الوطنية والقومية، أي الشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات[٢].

ومن جانب آخر، فإن معظم البحوث العلمية الجادة التي تناولت نشوء وتطور الثقافة الاستهلاكية وتحولها إلى ثقافة عالمية سائدة في المرحلة الراهنة والتي تمارس هيمنتها على كافة الأصعدة، تكاد تلك البحوث تُجمع على أن ولادة تلك الثقافة تعود بالدرجة الأولى إلى بروز المجتمعات الصناعية الحديثة ومجتمعات ما بعد الصناعة المعاصرة. ودلالة ذلك أن المجتمعات ما قبل الصناعية قد حافظت بأشكال مختلفة على ثقافاتها التقليدية المتوارثة منذ عصور عدة متعاقبة، وكانت الأعمال الفنية والجمالية والفكرية المتميزة تلقى القبول الشديد لدى النخب المثقفة في معظم بلدان العالم.

والواقع أنه لم يجر طمس هذه المعالم الفكرية والفنية في مرحلة التحديث الصناعي الأولى التي انطلقت في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية، إلا من خلال مجموعة من الأسباب والعوامل من أهمها : أن المؤسسات الثقافية الاستهلاكية لم تكن قد تحولت بعد إلى احتكارات ضخمة، كما أن هذه الثقافة لم تكن قادرة على التأثير اليومي والمباشر على الثقافات

المحلية في العالم كله. فضلا عن أن ثورة الإعلام والكمبيوتر والاتصالات لم تكن إلا في بدايتها. لهذه الأسباب وغيرها، يمكن التأكيد على أن مرحلة التحديث الصناعي الأولى حافظت على الكثير من العناصر الثقافية التقليدية، كما أنها لم تسع إلى تدمير الثقافات المحلية تدميراً كاملا إلا في المستعمرات التي خضعت لها بالقوة. وذلك لأن الثقافة المحلية لعبت دوراً هاماً في الحفاظ على الشخصية الوطنية والقومية في مواجهة المستعمر والثقافة الاستهلاكية، والتي سعت القوى الاستعمارية إلى رفضها بمختلف الوسائل والأساليب.

ولعل من أبرز نقاط القوة في الهجوم الذي تشنه الثقافة الاستهلاكية الراهنة على الثقافات المحلية والقومية والإنسانية ما يلي:

١- استخدام الإنسان الآلي في الإنتاج وتضخيم ما تنتجه الاحتكارات الثقافية العملاقة على المستوى الكوني من ثقافة استهلاكية عبر سلع متعددة وجذابة.

٢- تغيير السلوك الإنساني الجماعي والفردي في المجتمعات الصناعية وما قبل الصناعية على حد سواء، وذلك عبر إدخالها في مرحلة التغيير الدائم للمجتمع، والاختراعات المتواصلة التي توظف في الخدمات الاجتماعية والتفكيك الشامل للثقافات المحلية، والحاقها تبعياً بالسوق الثقافية الاستهلاكية العالمية، ونفى التاريخ الجزئي أو القطري أو القومي والحاقه بالتاريخ الشمولي الكوني.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول أن مرحلة ما بعد التحديث الراهنة تكمل ما بدأته المرحلة الصناعية السابقة من تدمير للثقافات المحلية والقومية وتلحقها قسراً بها. وهى تستخدم لذلك الإنتاج الوفير للسلع الثقافية المعدة للاستهلاك، والإعلان ذات التقنيات العالية الذي يروج لها، والدعوة إلى التحرر الذاتي، وإشباع الرغبات الجسدية، والتشبه بالخارج الثقافي وسلعه الرائجة وغرس أسلوب عالمي للثقافة الاستهلاكية الكونية لمرحلة ما بعد التحديث الصناعي، والتي تتميز بثقافة عالمية واحدة لتاريخ كوني واحد(٣).

والواقع أن موضوع الثقافة الاستهلاكية في مرحلتها الكونية غنى جداً، ويكاد يؤثر في مختلف جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والإعلامية والفنية

المعاصرة. ومع انهيار ما يسمى بالمنظومة الاشتراكية وتعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، فإن تعاظم نفوذ الثقافة الاستهلاكية وسيادتها على الثقافات الأخرى في العالم أصبح واضح المعالم ولا يحتاج إلى تقديم أدلة أو براهين.

ومن ثم تتعرض الثقافات المحلية والقومية لهجوم شرس بهدف إفراغها من مضمونها الإنساني، وتوجيهها نحو الثقافة الاستهلاكية العالمية لمرحلة ما بعد التحديث كي تتحول إلى رافد تابع لها. كما أن ثمة تراجعاً واضحاً الآن للثقافات الاستهلاكية التي سيطرت على التاريخ الثقافي العالمي طوال مئات السنين. ويلاحظ اليوم أن الثقافة السائدة هي الثقافة التي تنتجها وتنشرها المؤسسات الثقافية الاحتكارية العملاقة(٤).

وعلى صعيد آخر، فإن الثقافة الاستهلاكية قد سعت منذ أكثر من قرن ونصف وحتى الآن إلى تدمير الثقافات الوطنية والقومية وجعلها تابعة لها. وقد تم ذلك في إطار منظومة من أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية التي عايشتها البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن. وقد استطاعت تلك الثقافة تجاوز الحواجز اللغوية والقومية واستحوذت على اهتمام جماهير شعبية عالمية، وعملت على إغراق الأسواق المحلية والقومية والعالمية بالسلع الثقافية الاستهلاكية الملائمة والتي تجذب اهتمام الناس في جميع البلدان. لذلك شهدت البنى الاجتماعية والثقافية تغيرات واضحة على مستوى الإدراك والسلوك الفعلي، حيث تغيرت الاتجاهات واهتزت قناعات الناس بإمكانية الحفاظ على ثقافاتهم الوطنية والقومية في ظل نظام إعلامي وثقافي وإعلاني عالمي تمت صياغته بدقة عبر شركات إنتاج ثقافي ذات قدرات مالية وتقنية هائلة. لدرجة أنه أصبح من الصعوبة الآن التمييز بين خصوصية الأعمال الفنية المحلية وعالمية الثقافة الاستهلاكية الكونية. وتم توظيف الثقافات المحلية كسلع استهلاكية ترتدى طابع المهرجانات أو الكرنفالات أو الأغاني التراثية(٥).

باختصار شديد، يمكن القول، إن الثقافة الاستهلاكية تشن الآن هجوماً شرساً ضد كافة أشكال وأنماط الثقافات المحلية والقومية والإنسانية

والكلاسيكية، وهى تدعو إلى إلغاء جميع التصنيفات الثقافية السابقة على اعتبار أنها ثقافات قديمة لمراحل تاريخية تجاوزها الزمن. وهذه الدعوة يؤكد عليها مؤيدوا العولمة الثقافية.

غير أن المضمون الرئيسي للعولمة كما نعرفها اليوم يتمثل في أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة منها في تاريخيتها الخاصة، وحسب تراثها الخاص وحركة تطورها ونموها المستقل نسبياً، على الرغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي، فقد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة وليس في تاريخ واحد. فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية، وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها، سواء على الصعيد الثقافي وما تبثه وسائل الإعلام الدولية، أو على صعيد الأزمات الاقتصادية، أو على الصعيدين الاجتماعي والبيئي.

وليس ثمة شك في أن، التطورات والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي تحدث أو تُعتمد في المواقع المؤثرة من العالم وبخاصة في مراكز الرأسمالية الغربية، والتي تنتج الثقافة والبضائع الاستهلاكية وتدفع بها إلى كل ما يمكن أن تصل إليه من أسواق في مختلف بقاع العالم، تهدف تلك السياسات إلى تدعيم النزعة الاستهلاكية العالمية والتي أصبحت تتحكم في تنميط الأذواق والرغبات الاستهلاكية.

ومن جانب آخر، تسود في ظل العولمة الجشعة أخلاقية السوق والقيم المادية على كل ما عداها من الشئون الإنسانية في بلدان المركز كما في بلدان الهامش. ومن مظاهر ذلك أن التكنولوجيا الحديثة تخضع الإنسان لقوى السوق العمياء وتوظفه في خدمتها، وتتمركز الثروة في أيد قليلة فتتعمق بذلك الفجوات بين الأغنياء والفقراء ليس فقط بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولكن أيضاً داخل كل دولة. وتعاني البلدان الضعيفة بشكل خاص ومنها البلدان العربية، التهديد بطمس الخصوصيات الثقافية والهويات القومية، والتدهور في الأحوال البيئية، فضلاً عن تعميم ثقافة الاستهلاك. فثمة كتابات وتحليلات غربية كثيرة تتحدث عن أن قوى السوق تحل محل الحكومات فتتغير موازين القوة فيما بينها لصالح السوق، وأن ثقافة العولمة تفرز من الجوانب المظلمة والبشعة للرأسمالية(٦).

وفي المؤتمر الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٨ بعنوان "العولمة وقضايا الهوية الثقافية" أكد جابر عصفور "أن العولمة تفرض على الثقافة العربية تحديات تدفعها إلى أن تعيد النظر في إمكاناتها وقدراتها على الحركة في عالم ليس من صنعها، ولا تملك سوى مواجهته بكل متناقضاته المفروضة عليها....... في عالم يجاور ما بين أقصى مظاهر التقدم وأقصى مظاهر التخلف"، مضيفاً " أن العولمة فرضت على العالم كله واقعاً نوعياً ملموساً في جدته على مستويات كثيرة تتصل بعلاقة المتقدم بالمتخلف، المنتج بالمستهلك، الأمم الغنية بالأمم الفقيرة مما يركز من أشكال الهيمنة السياسية الموازية لأشكال الهيمنة الاقتصادية"(٧).

إن هذا السياق الكوني يمثل وضعية أصبحت مفروضة وواقعاً ملموساً يعيشه العالم الآن، كما أنه يعبر عن مواجهة غير متكافئة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، أو ما يطلق عليه العالم النامي والذي تُعد مجتمعاتنا العربية والخليجية جزءاً منه. وهذه الوضعية مفروضة لأن العزلة بين المجتمعات أصبحت مستحيلة في ظل ما وصلت إليه تكنولوجيا الاتصال من تطور بالغ الخطورة من ناحية، والمدى الذي وصلت إليه الدول الرأسمالية الغربية في ربط بقية مجتمعات العالم بها، وجعلها معتمدة وتابعة لها من ناحية أخرى.

ومن ثم يمكن القول، إن ما تنتجه تلك الدول الرأسمالية من ثقافة استهلاكية صار منتشراً على نطاق واسع، ليس فقط على صعيد المجتمعات الحضرية، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات البدوية والريفية في البلدان العربية بعامة، والمجتمعات الخليجية بخاصة. وهذه الثقافة الاستهلاكية نتاج شركات رأسمالية عملاقة ذات رساميل ضخمة، وقدرة هائلة على إنتاج سلع ثقافية استهلاكية، وعلى اختراق جميع الحواجز العرقية واللغوية والقومية والجغرافية والطبقية، وهى تقدم نفسها على أساس أنها الثقافة الوحيدة القادرة على إشباع الاحتياجات الثقافية للجماهير(٨).

ولقد كان لتلك السياسات الإنتاجية والاستهلاكية أثرها البالغ ليس فقط على المستوى الاقتصادي في البلدان المستوردة، ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والنفسي بها. فهذه السياسات تسعى إلي تحويل هذه البلدان إلي

أسواق استهلاكية وليس إلي مصادر للإنتاج، كما تسعى في الوقت ذاته إلي السيطرة على طابع هذه الأسواق بهدف إلغاء خصائصها المحلية وتوجهاتها وتحديد رغباتها وفق إنتاج المركز الرأسمالي(٩).

ومن جانب آخر، فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن منطقة الخليج العربي ترتبط بمراكز الإنتاج الرأسمالية العالمية ارتباطاً وثيقاً، خاصة علي المستوى الاقتصادي، وفي هذه العلاقة يتحدد وضع المنطقة بوصفها مصدراً لأهم مقومات الطاقة في العصر الحديث وهو النفط من ناحية، وبوصفها سوقاً رائجاً لتصريف المنتجات المصنعة في تلك المراكز الإنتاجية الرأسمالية من ناحية أخرى. ولاشك أن هذه العلاقة تمثل بعداً ينبغي أن يوضع في الاعتبار ليس فقط عند دراسة السلوك الاستهلاكي، ولكن أيضاً عند دراسة العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية(١٠).

ومن ثم فإن التحولات السريعة في مجتمعات الخليج والتي لعب اكتشاف النفط واستخدام عوائده الدور الأكبر في إحداثها، قد نتج عنها ارتفاع في معدلات الدخول القومية والفردية، ومن ثم تعاظمت معدلات الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص. حيث أشار أحد الباحثين إلى أن ظهور النفط قد صاحبه تهالك أعداد كبيرة من المواطنين في هذه المنطقة على الإسراف في استهلاك الكثير من الكماليات. وأن المجتمع النفطي الخليجي تقتحم هياكله التقليدية عناصر جديدة وأفكار مستحدثة تتمثل أساساً في أنماط الاستهلاك المستوردة من المجتمعات الصناعية المتقدمة، لا سيما المجتمعات الغربية، وفي البذخ المفرط في اقتناء الكثير من المواد المظهرية والكمالية لا للحاجة إلى اقتنائها، وإنما للتباهي والتفاخر(١١).

وتؤكد معظم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على أن للنفط دوراً محورياً في عملية التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج بصفة عامة، حيث استغلت عائداته المادية في عمليات التغيير والتنمية، ومن ثم أسهمت في انتقال تلك المجتمعات من حالة الكفاف والفقر إلي البذخ والإسراف، بل التبذير والاستهلاك. ومن مجتمعات ذات علاقات إنتاجية واضحة ومحددة إلي علاقات تتميز بالتشابك والتعقيد. ومن ثم لعبت عائدات النفط دوراً

أساسياً في تطور وتغير تلك المجتمعات، وما نجم عن ذلك من تحولات في منظومة القيم على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي شكلت تحدياً للقيم التقليدية وظهور قيم جديدة. ومن هنا ظهر التناقض الحاد بين القديم والحديث مما شكل خليطاً مزدوجاً يجمع بين مكوناته عناصر ثقافية وقيمية تقليدية تعبر عن الخصوصية البنائية والثقافية لتلك المجتمعات، وعناصر ومكونات ثقافية وقيمية حديثة جاءت نتاجاً لانفتاح تلك المجتمعات على العالم الخارجي على الصعيدين: الإقليمي والعالمي[١٢].

وانطلاقاً من ذلك تشير معظم الكتابات والتحليلات إلي أن المجتمعات الخليجية بصفة عامة، ومجتمع الإمارات بخاصة قد عاشت ظروفاً اجتماعية واقتصادية وثقافية صعبة للغاية، شأنها في ذلك شأن معظم المجتمعات العربية الأخرى. فقد عانت من وطأة القوى الاستعمارية لفترات طويلة خلفت وراءها تركة صعبة تمثلت في مشكلات التخلف بكل أشكاله ومشكلات التجزئة، والحدود، علاوة على مشكلات أخرى كالفقر والمرض والبطالة والأمية وانخفاض مستوى المعيشة. ولم يتوقف الأمر عند حد الاستعمار وما خلفه من آثار، بل لعبت الظروف البيئية والطبيعية دوراً أساسياً في المساهمة في إضعاف قدراتها المالية والاقتصادية، حيث أدى موقعها الجغرافي في ظل بيئة صحراوية قاحلة إلي تدهور الزراعة، ومن ثم اتجه السكان إلي البحر وتمثلت المهنة الأساسية في مجتمع الإمارات خلال العصور التاريخية المختلفة في مهنة الغوص للؤلؤ. في حين جاءت المهن والأنشطة الأخرى (الرعي، الزراعة، التجارة، الحرف) للاستهلاك المحلى فقط. غير أن التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية قد أسهمت في انهيار تلك الصناعة، ومن ثم أصبح مجتمع الإمارات من المجتمعات الطاردة لبعض السكان وبخاصة ممن كانوا يمارسون تلك المهنة. وفي ظل تلك الظروف المادية والاقتصادية كانت القيم الاستهلاكية تكاد تكون معدومة نظراً لكونه مجتمعاً لا يحقق المتطلبات الأساسية للحياة. ولذلك كانت الثقافة السائدة تتمثل في البحث عن طرق ووسائل إشباع الحاجات الأساسية.

غير أن ظهور النفط كان له الأثر الواضح في التحولات الجوهرية التي شهدها مجتمع الإمارات، حيث أدى النفط إلي ارتفاع مستويات الدخول

والمعيشة، الأمر الذي أدى إلي توزيع عائدات النفط وفق مستويات ثلاثة هي:

أ- تخصيص جزء من تلك العائدات إلي تأسيس مشروعات البنية الأساسية.

ب- تخصيص جزء آخر لتمويل مشروعات التنمية في مختلف المجالات.

ج- بينما اتجه الجزء الثالث نحو شراء كميات هائلة من السلع والبضائع المختلفة من جميع أنحاء العالم.

ومن ثم جاءت هذه الفترة بمثابة مرحلة تعويضية عن الفترات السابقة التي عايشها مجتمع الإمارات والتي تميزت بالقسوة على كافة الأصعدة. حيث أخذ أفراد المجتمع بالاتجاه نحو المزيد من التوجه الاستهلاكي وبخاصة نحو السلع المستوردة، وأصبح أسلوب المباهاة والتفاخر يشكل السلوك والتوجه الأساسي لمعظم العلاقات الاجتماعية.

وعلى صعيد آخر، فقد أدى اكتشاف النفط إلى تطور عملية التحديث والتنمية، والانفتاح علي الثقافات الغربية وأنماطها التكنولوجية المختلفة، الأمر الذي صاحبه تدفق العمالة الوافدة إلى المجتمعات الخليجية بعامة ومجتمع الإمارات بخاصة، مما أفرز ثقافات عديدة ومتنوعة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى. تلك الثقافات المتنوعة جلبت معها أنماطاً استهلاكية جديدة. هذا فضلاً عن ازدهار الأسواق بصورة لم يسبق لها مثيل بسبب القوة الشرائية الهائلة للعمالة الوافدة والتي جاء معظمها من مجتمعات فقيرة.

ومن جانب آخر، فقد أدى اكتشاف النفط إلى تحول نمط المجتمع الإماراتي من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، ومن ثم ارتفعت معدلات التحضر ونمت المدن وتطورت من حيث البناء والتنظيم والتخطيط العمراني، الأمر الذي صاحبه تغيرات واضحة في اتجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي، وبخاصة التوجه نحو الكماليات والسلع الاستهلاكية.

بالإضافة إلى أن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها مجتمع الإمارات خلال العقود الأخيرة قد لعبت دوراً فعالاً في نمو الوعي الاجتماعي بين كافة الفئات الاجتماعية، ومن ثم صاحبها تغير في

النسق القيمي الاجتماعي والسياسي. وقد ظهرت ملامح من ذلك التغير سواء كان ذلك في مجال العمل، وتغير مكانة وأدوار المرأة في المجتمع، أم في الممارسات الاجتماعية والسياسية. ولقد أسهمت تلك التغيرات في الانتقال بالمجتمع من المجتمع التقليدي إلى دولة المؤسسات، أو بعبارة أخري إلي الدولة الحديثة. وإن كانت هناك بعض المعوقات الاجتماعية التي تحول دون انتشار القيم الجديدة، إلا أنها مرحلية، بمعنى أن ترسيخ القيم الجديدة تفرضها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهما حالت دون ذلك توجهات بعض الفئات الاجتماعية. فالقيم غير ثابتة وتلعب دوراً في توجيه أنماط السلوك الاجتماعي، وتحدد الأدوار الاجتماعية وكيفية أدائها من جانب، كما أنها تحافظ علي استقرار البناء الاجتماعي من جانب آخر[٢٠].

ثانياً: الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

لما كانت طالبات الجامعة يمثلن قطاعاً كبيراً من فتيات المجتمع، واللاتي من المتوقع أن يقمن بدور فعال في عمليات التنمية خلال السنوات القادمة عن طريق المشاركة في مجالاتها المختلفة، لا سيما وأن إعداد المرأة في المجتمع الإماراتي يسير بخطوات ملحوظة في هذا الاتجاه، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الدراسة الراهنة علي الصعيدين: النظري والتطبيقي. فعلي **الصعيد النظري**، فإن ندرة الدراسات التي تناولت الثقافة الاستهلاكية في مجتمع الإمارات بشكل عام، واتجاهات طالبات الجامعة نحو هذه الظاهرة بشكل خاص، يفرض علينا القيام بهذه الدراسة للتعرف علي اتجاهاتهن نحو الاستهلاك، والتعرف علي مظاهر الاستهلاك من ناحية، ورؤيتهن للأساليب والوسائل الممكنة لترشيد الاستهلاك من ناحية أخرى. وعلي **الصعيد التطبيقي** يتمثل هدف الدراسة في الكشف عن مظاهر الاستهلاك لدى طالبات الجامعة، واتجاهاتهن نحو هذه الظاهرة، والعوامل المختلفة المسئولة عن تشكيل تلك القيم والاتجاهات، وذلك بهدف رسم صورة واقعية حول سلبيات تلك الظاهرة علي الواقع التنموي الراهن من جانب، ومدى إمكانية مواجهة تلك السلبيات في المستقبل من جانب آخر، وذلك مع الوضع في الاعتبار التحديات العالمية التي يواجهها المجتمع باعتباره جزءاً لا يتجزأ من سياق إقليمي عربي من ناحية، وسياق عالمي ودولي من ناحية أخرى.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تتعدد وتتنوع المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، ولذلك سوف نحدد تلك المفاهيم على النحو التالي :

١ – مفهوم القيم الاستهلاكية:

من أجل الوصول إلى تحديد واضح ومحدد للقيم الاستهلاكية لا بد من تعريف القيم بوجه عام، ثم تحديد القيم الاستهلاكية بصفة خاصة. ويعد "توماس وزنانيكي" أول من استخدما لفظة القيم في كتابهما "الفلاح البولندي في أوروبا وأمريك". في حين استخدم علماء الاجتماع مصطلحات أخرى مثل الطرائق الشعبي Folkways، أو العرف Mores أو التصور الجمعي Collective Representation للإشارة إلي الجوانب الثقافية التي لها صفة القيم. وتُعرف القيمة علي أنها المرغوب فيه، بمعنى أي شيء مرغوب من الفرد أو الجماعة الاجتماعية، وقد تكون الرغبة مادية أو معنوية. أما القيمة كاسم فقد استخدمت لتشير إلي بعض المعايير أو المقاييس التي تستمر خلال الزمن وتمدنا بمعايير يستخدمها الناس لتنظيم وترتيب رغباتهم المتنوعة. ولذلك يمكن القول أنه طالما أن الناس يضعون الأشياء والأفعال والأفكار طبقاً لمقياس المسموح والمرفوض، فإن هذا يشير إلي أن هؤلاء الناس يستجيبون إلي نسق قيمي(٢١).

ويكشف الواقع الفعلي أن التراث السوسيولوجي يفتقر إلي تعريف واضح ومحدد لمفهوم القيم، حيث أخذ البعض يوسعون من نطاق المفهوم، والبعض الآخر يضيقون من نطاقه، بل ومنهم من يتحدث عن القيمة بصورة مباشرة، ومنهم من يتحدث عنها بصورة غير مباشرة. وعلي أية حال، وبغض النظر عن تلك الاختلافات يمكننا أن نميز بين ثلاثة نماذج من تعريفات القيم في التراث السوسيولوجي يمكن توضيحها علي النحو التالي(٢٢):

النموذج الأول: ويركز علي الموجهات الفلسفية والثقافية، حيث نظر أصحاب هذا النموذج إلي القيمة علي أنها شيء ذو أهمية، أو رغبة للذات الإنسانية، أو أنها أنماط تعاون في توجيه الفكر(بارك وبرجس، هنري، دود).

النموذج الثاني: وهو الذي يشير إلي موجهات سلوكية، ويجد هنا الباحث خلطاً كبيراً بين القيمة والاتجاه من ناحية، وبين القيمة والمعيار والقواعد والذات الجمعية من ناحية أخري (توماس وزنانيكي)، حيث يرى هؤلاء أن القيمة هي أي شيء له محتوى من السهل الوصول إليه، له معنى لأعضاء الجماعة الأجتماعية، وأن القيمة الاجتماعية هي أي مدلول له محتوى إمبيريقى من السهل الوصول إليه بالنسبة لأعضاء الجماعة وله معنى ليصبح من أجله موضوعاً للنشاط.

النموذج الثالث: وقد ركز في تعريفه للقيم علي ثلاثة محاور أساسية هي : موجهات الفعل، والتعريف الإجرائي، والفعل كتعبير عن القيمة. فقد أكد " بارسونز" أن القيمة تشير إلي تلك الجوانب من موجهات الفاعل التي تلزمه بالمحافظة علي معايير معينة، والوظيفة الأساسية لنسق القيمة هي تكوين اتجاهات الاختيار في مشكلة الفعل. أما النسق الإجرائي (كلوكوهن وموريس) فقد أكدا علي ضرورة ملاحظة الباحث أنواع معينة من السلوك النمطي. فالباحث لا يستطيع ملاحظة هذه الانتظامات، إلا إذا افترض جوانب معينة للعمليات التي تحدد الأفعال المتماسكة الخاصة بالقيمة المشار إليها. في حين أكد البعض الآخر علي الأفعال باعتبارها مؤشرات للقيم (ليندبرج) فالشيء يصبح له قيمة عندما يسلك الناس نحوه، كما لو أنهم يحفظونه أو يزيدون من ملكيتهم له.

ولكن إذا كان مفهوم القيم يختلف من باحث لآخر، ومن مجتمع لآخر، بل وداخل المجتمع الواحد من فترة لأخرى، فإننا نستطيع تحديد مفهوم القيم بأنها عبارة عن تصور واضح أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه بحيث يسمح لنا بالاختيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل[٢٣]. في حين يُعرف النسق القيمي بأنه عبارة عن نموذج يتم من خلاله تنظيم القيم في المجتمع، حيث تتميز القيم الفردية فيه بالارتباط المتبادل مما يجعلها متشابكة ومتداخلة في شكل متكامل[٢٤].

فمن المعروف أن القيم الاجتماعية متعددة المصادر والأبعاد والاتجاهات وهي التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع سواء فيما بينهم أو مع النظام السائد والمؤسسات، ومن ثم تُعرف القيم بأنها المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس والتي توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم(٢٥).

ولكننا لا بد وأن نضع في الاعتبار أن هناك تداخلاً وتشابكاً بين القيم الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن الفصل بينهما في الواقع الفعلي. حيث تلعب القيم الاجتماعية دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية، ويعد التداخل بينهما مؤشراً علي التغير الاجتماعي(٢٦). بمعني أن القيم السائدة هي إحدى نتائج عملية التطبيع الاجتماعي للفرد من خلال علاقاته الاجتماعية مع أفراد المجتمع. ومن ثم فإن تشكيل القيم وترسيخها يساعد علي استمرار الأوضاع القائمة. حيث أكد بعض الباحثين علي أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً وبالتالي اجتماعياً تكون لها القدرة علي نشر قيمها بين غيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى(٢٧).

وعلى هذا النحو يمكننا تبني تعريفاً للقيم الاستهلاكية بأنها تلك القيم التي تتعدى إشباع الحاجات الفعلية، أي الحاجات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، إلى إشباع حاجات أخرى ذات بعد نفسي ومجتمعي(٢٨).

٢ – مفهوم الثقافة الاستهلاكية:

لم يحظ مفهوم الثقافة الاستهلاكية على اتفاق واضح ومحدد بين علماء الاجتماع، وبخاصة في علم الاجتماع الثقافي، وعلم اجتماع المعرفة. فعلى الرغم من اتساع و انتشار هذا المفهوم، إلا أنه مازال محل جدل وخلاف بين الباحثين باختلاف تخصصاتهم. إلا أن مفهوم الثقافة الاستهلاكية ذات وجود تاريخي موغل في القدم، ولكنه اتخذ أشكالاً واضحة المعالم وبالغة التأثير على التطور التاريخي في مرحلتي المجتمع الصناعي الحديث، ومجتمعات ما بعد التحديث الراهن والتي تتم صياغتها الآن على الصعيد الكوني عبر ثورة الاتصالات، وثورة الإعلام والتكنولوجيات، والاكتشافات العلمية المذهلة(٢٩).

ومن ثم فإن مفهوم الثقافة الاستهلاكية يتم تقديمه الآن بصورة تتجاوز مفهوم الثقافة النخبوية الضيقة، وزيادة الاهتمام بالبعد الثقافي للطبقات الشعبية. بعبارة أخرى أن الثقافة الاستهلاكية قد جرى الترويج لها لكسر احتكار المعرفة وحق الجماهير بالثقافة المبسطة، بهدف إمتاع الطبقات الشعبية، ولكنها في الواقع الفعلي لم تكن سوى تحويل الثقافة إلى سلعة للاستهلاك الجماهيري. ولم يكن بمقدور هذه العملية أن تأخذ مداها الشمولي والكوني إلا في إطار نهضة صناعية حديثة مهدت الطريق لمجتمعات ما بعد التحديث الراهنة. ومن ثم يمكن القول: إن مفهوم الثقافة الاستهلاكية هو مفهوم يعني بالدرجة الأولى ثقافة صناعية، بمعنى آخر صناعة ثقافية معدة للاستهلاك الجماهيري(٣٠).

كما يعرف البعض الآخر الثقافة الاستهلاكية بأنها تلك الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية، أي أنها مجموعة المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية والتي تضفي على هذه العملية معناها وتحقق دلالتها في الحياة اليومية. وفي ضوء هذا التعريف فإن للثقافة الاستهلاكية جوانب مادية واضحة، إذ أنها تلتف بالأساس حول عملية استهلاك مادي، ولكن هذه الجوانب المادية لا يمكن فهمها وتحليلها واكتمال عناصرها، إلا بفهم الجوانب المعنوية المتصلة بها، والتي توسع من دائرة الثقافة الاستهلاكية لتشمل المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك المادية. وتظهر المعاني والرموز والصور المصاحبة للعملية الاستهلاكية في مستويات ثلاثة هي: ما قبل العملية الاستهلاكية، في أثناء العملية الاستهلاكية، وأخيراً ما بعد الاستهلاك(٣١).

ويرتبط مفهوم الثقافة الاستهلاكية بهذا المعني بمجموعة أخرى من المفهومات مثل: مفهوم النزعة الاستهلاكية Consumerism والتي تعني تحول معاني ورموز الاستهلاك إلي هدف في حد ذاته وذلك تحت تأثير الانتشار السريع لثقافة الاستهلاك وتحولها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري إلي ثقافة جماهيرية. وكذلك مفهوم أسلوب الحياة Life Style

والذي يشير إلي أنماط محددة وواعية من التفضيلات تميز السلوك الاستهلاكي وتضفي عليه طابعاً متميزاً. ومفهوم رموز الاستهلاك والذي يشير إلي تحول الاستهلاك إلي لغة أشبه بلغة الحياة اليومية يخاطب بها الأفراد بعضهم بعضاً ويكونون من خلالها رصيداً رمزياً يحدد مكانة الأفراد ونطاق تفاعلهم. ثم مفهوم استهلاك الصور Consumption of Images حيث يرتبط استهلاك سلعة معينة بصورة ذهنية معينة تلتصق بهذه السلعة من خلال أسلوب العرض أو تكرار الدعاية والإعلان عن هذه السلعة. وترتبط هذه المفهومات ارتباطاً وثيقاً في بوتقة واحدة مع الثقافة الاستهلاكية، فالنزعة الاستهلاكية أقرب إلي الثقافة الجماهيرية التي تتسرب إلي الأفراد من خلال وسائل الاتصال، ولذلك فإن عملها وتأثيرها سابق علي كل استهلاك. أما أسلوب الحياة الاستهلاكي فإنه يشير إلي الاستهلاك كما هو قائم بالفعل واختلافه من فئة لأخرى، أما رموز الاستهلاك ووظائفه فتأتي بعد أن يكون الاستهلاك قد تم بالفعل لتحقيق أهدافه الاجتماعية والثقافية[٣٢].

بينما ذهب فريق ثالث إلي تعريف الثقافة الاستهلاكية بأنها أساليب حياة الجماعة وطرائقها في العيش، أو هي نتاج النشاط الإنساني المعقد بجوانبه المادية وغير المادية[٣٣]. فمن الواضح أن من الملامح الرئيسية للثقافة الاستهلاكية وجود عدد لا حصر له من السلع والمنتجات والتجارب المتنوعة التي تستهلك أو تقتنى أو يحلم بها عامة الناس ويخططون لاقتنائها، إلا أن هذا الاستهلاك ليس مجرد استهلاك لأشياء أو منافع موجهة لتلبية احتياجات معينة. بمعنى آخر، أن الثقافة الاستهلاكية تستطيع من خلال الإعلان ووسائل الاتصال وطرائق وأساليب عرض السلع أن تقوض أركان الفكرة الأصيلة لاستخدام السلع أو معناها، وأن تلصق بها صوراً وعلاقات جديدة تثير عدداً كبيراً من المشاعر والرغبات[٣٤].

في حين يرى آخرون أن الثقافة الاستهلاكية هي عبارة عن مجمل التصورات والسلوكيات والرموز المرتبطة باستهلاك السلع، وهي تصورات وسلوكيات ورموز تبدأ منذ أن يتعرض الفرد لمؤثرات الثقافة الاستهلاكية

العامة من خلال وسائل الاتصال سواء الجماهيرية أو الشخصية مروراً بالعملية الشرائية نفسها بما فيها العلاقة بالأسواق والتصورات حولها وانتهاء بالاستهلاك ذاته[٣٥]. وعلي هذا النحو يمكننا تحديد مفهوم الثقافة الاستهلاكية بأنها مجموعة المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءاً من تبلور الرغبة الاستهلاكية مروراً بالاستهلاك الفعلي وانتهاء بما بعد الاستهلاك.

٣- مفهوم أنماط الاستهلاك:

يُعد تحديد مفهوم الاستهلاك في العلوم الاجتماعية من الصعوبة بمكان نظراً لاشتماله علي مفهومات فرعية لا يفهم إلا من خلالها. وإذا كان الاستهلاك يعرف علي أنه استخدام السلع والخدمات والذي يختلف من فترة لأخرى ومن فرد لآخر ومن فئة اجتماعية لأخرى. ويفسر هذا الاختلاف من خلال مفهوم مستويات الاستهلاك **Standard of Consumption** والذي يشير إلي الأهداف التي يسعى الأفراد إلي تحقيقها فيما يتصل بالاستهلاك، وهي الأهداف التي تحدد الطريقة التي تنفق بها الأسرة نقودها وينقلها هذا مباشرة إلي مفهوم أنماط الاستهلاك Patterns of Consumption، والذي يشير إلي الطرق أو الأساليب التي تنفق بها النقود. إلا أننا يجب أن لا ننظر إلي أنماط الاستهلاك في ضوء مضمونها الاقتصادي فقط، بل يجب توسيع نطاق هذا المفهوم وربطه بالعوامل الثقافية السائدة في المجتمع التقليدي منها والحديث[٣٦].

ومن ثم يمكننا تعريف أنماط الاستهلاك بأنها الأساليب التي تنفق من خلالها الأسرة أموالها لمواجهة حاجات بيولوجية ولجتماعية وثقافية. ولذلك فإن هذا المفهوم لا يقتصر علي استهلاك الطعام والشراب والسلع المختلفة فحسب، وإنما يتسع ليشتمل علي الاستهلاك الموجه لإشباع حاجات اجتماعية وثقافية. ومن ثم يمكن تحديد أنماط الاستهلاك في نمطين أساسيين: **الأول** يتمثل في أنماط الاستهلاك العادية، وهي الأنماط التي تتصل بالأنفاق علي الحاجات الإنسانية الأساسية. أما **النمط الأخر** فيتمثل في أنماط الاستهلاك غير العادية، وهي التي تتصل بالإنفاق في المناسبات الاجتماعية

المختلفة[٣٧]. وثمة تعريفات كثيرة للسلوك الاستهلاكي منها على سبيل المثال: حصول الأفراد أو الأسر على بضائع أو خدمات واستخدامهم لها[٣٨]. وأيضاً يعرف السلوك الاستهلاكي بأنه الأفعال التي تتعلق مباشرة بالحصول على المنتجات والخدمات واستهلاكها، والتصرف فيها، بما في ذلك عمليات القرار التي تسبق هذه الأفعال وتلحقها[٣٩].

ومن المفهومات الأخرى التي ترتبط بعملية الاستهلاك، مفهوم "الاستهلاك المدعم أو الواعي Sustainable Consumption، ويعتبر هذا المفهوم كما تشير بعض التحليلات الحديثة بمثابة اصطلاح شامل لعدد من القضايا الأساسية مثل إشباع الحاجات، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين كفاءة المصادر، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المجددة، وتقليل نسبة الفاقد، والأخذ بدورة الحياة، والأخذ في الاعتبار عامل المساواة. وأن شمولية هذه العناصر هي القضية الرئيسية وراء كيفية توفير نفس الخدمات أو مستوى أفضل لمواجهة المتطلبات الأساسية للحياة والطموحات لتحسين حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، إلى جانب تقليل الإضرار بالبيئة والمخاطر التي تلحق بالصحة البشرية. ومن ثم فالقضية الأساسية تتمثل في إلى أي حد يمكن تحقيق التحسن المطلوب في نوعية التلوث (نماذج استهلاكية)، وأن هذا يعد أفضل من مجرد التقليل من حجم السلع والخدمات المستهلكة معدلات الاستهلاك[٤٠].

ويتضح مما سبق، أن عملية الاستهلاك عملية متشابكة من حيث عواملها وأبعادها وآثارها، كما أنها ترتبط بالعديد من المفهومات: القيم الاستهلاكية، التوجهات الاستهلاكية، السلوك الاستهلاكي، أنماط الاستهلاك، هذا يعني أن تلك العملية ليست فقط عملية اقتصادية، ولكنها أيضاً ذات أبعاد ومضامين اجتماعية وثقافية وأيديولوجية. ولذلك فإن فهمها وتفسيرها، ومن ثم مواجهتها يتطلب الوعي بهذه الأبعاد والأمور. وإذا كانت الدراسة الراهنة تركز على التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها – وما يزال – مجتمع الإمارات خلال العقود الأخيرة وحتى الآن، وانعكاس تلك التحولات على التوجهات الاستهلاكية لطالبات الجامعة، فإنه من الأهمية كذلك ضرورة التعرف على أنماط ونماذج السلوك الاستهلاكي الفعلي للطالبات، وأساليب

مواجهة تلك الظاهرة، والتي يعد انتشارها خطراً لا يهدد فقط الفرد والأسرة، ولكنه يهدد أيضاً الاقتصاد القومي وبرامج وسياسات التنمية، والتي حققت حتى الآن إنجازات عديدة على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن ثم تتبنى الدراسة الراهنة رؤية شمولية لفهم وتحليل ظاهرة الاستهلاك ليس فقط في عموميتها، وارتباطاتها الثقافية، ولكن أيضاً في ضوء النظر إلى الاستهلاك في جوانبه المادية والمعنوية، وجوانبه الظاهرة والكامنة، بل ودراسة الظاهرة في ضوء سياقها البنائي – الثقافي والتحولات المختلفة التي تطرأ على المجتمع سواء بفعل العوامل الداخلية أو الخارجية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن إنطلقت الدراسة من رؤية نظرية وفكرية تراعى وضع الظاهرة في سياقها المجتمعي بكل ما يشتمل عليه من أصعدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية من جانب، والسياق الإقليمي بكل ما يتضمنه من انفتاح ثقافي وحضاري وإعلامي من جانب آخر، والسياق العالمي بكل ما يفرضه من آليات وتحديات تأتى في مقدمتها العولمة بأشكالها وأنماطها وتأثيراتها المختلفة من جانب ثالث. أي أن الدراسة سوف تنطلق من مدخل بنائي شمولي يراعى عمليات التداخل والتفاعل والتمفصل بين هذه المستويات والأصعدة المختلفة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف علي التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها مجتمع الإمارات خلال السنوات الأخيرة، ومدى انعكاس تلك التحولات على منظومة القيم وبخاصة القيم المرتبطة بالتوجهات الاستهلاكية لدى طالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

وفي ضوء ذلك، تم تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى الدراسة الراهنة إلي تحقيقها، يمكننا إجمالها فيا يلي:

١- التعرف علي العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تغير منظومة القيم بشكل عام، وانتشار القيم الاستهلاكية بوجه خاص، ومن ثم تنوع أنماط واتجاهات الاستهلاك لدى طالبات جامعة الإمارات.

٢- التعرف علي تأثير كل من الإعلام المحلي والإقليمي والعالمي، والتعليم، والتحضر، والتغير التكنولوجي، والعمالة الوافدة، والانفتاح، والسفر للخارج علي الاتجاهات الاستهلاكية لدى طالبات الجامعة، والوزن النسبي لتأثير تلك العوامل.

٣- الكشف عن أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين طالبات الجامعة.

٤- التعرف علي مظاهر الوعي الاجتماعي لدى طالبات الجامعة وانعكاساته علي توجهاتهم الاستهلاكية.

٥-الكشف عن الآثار الإيجابية والسلبية لا نتشار الاتجاهات الاستهلاكية بين طالبات الجامعة وبخاصة في مجال التنمية.

٦- التعرف علي الجهود الرسمية والأهلية في مجال ضبط و ترشيد الاستهلاك.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة مجموعة من **التساؤلات** يمكن إجمالها فيما يلي:

١- إلي أي مدى أسهم التعليم في انتشار القيم الاستهلاكية بين طالبات الجامعة؟

٢- ما هو دور وسائل الإعلام في تغير أنماط الاستهلاك لدى طالبات الجامعة ؟

٣- إلي أي مدى أسهم التحضر في تغير أنماط الاستهلاك ؟

٤- ما هو دور التحديث والتكنولوجيا في تشكيل الاتجاهات الاستهلاكية لدى طالبات الجامعة ؟

٥- إلي أي مدى أسهم الانفتاح علي الخارج في تغير أنماط الاستهلاك ؟

٦- ما هي أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين طالبات الجامعة ؟

٧- ما هي مظاهر الوعي الاجتماعي بقيم الاستهلاك وأنماطه لدى طالبات الجامعة ؟

٨- ما هي الآثار السلبية المترتبة علي انتشار القيم الاستهلاكية بين طالبات الجامعة وبخاصة في مجال التنمية الاجتماعية ؟

٩- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الرسمية والأهلية في مجال ترشيد الاستهلاك ؟

١٠- إلي آي مدى يمكن رسم صورة مستقبلية لقيم وتوجهات الاستهلاك في مجتمع الإمارات في ظل تحديات العولمة والتغيرات العالمية المعاصرة؟

سادساً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

١- أساليب الدراسة:

نظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة ينحصر في التعرف علي التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها مجتمع الإمارات وبخاصة خلال العقود الأخيرة، وانعكاس ذلك علي القيم الاجتماعية، ولا سيما القيم الاستهلاكية لدى طالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة، فإن الدراسة الراهنة سوف تعتمد علي أسلوبين أساسيين هما:

أ - **الأسلوب الوصفي:** وذلك لوصف وتشخيص تلك التحولات من جانب، وانعكاس ذلك علي منظومة القيم، وما أفرزته من تحولات في التوجهات الاستهلاكية من جانب آخر. بل ووصف وتشخيص أنماط الاستهلاك الأكثر انتشاراً بين طالبات الجامعة، والأسباب والعوامل المختلفة المسئولة عن ذلك، مع توضيح الوزن النسبي لتأثير تلك العوامل خلال السنوات الأخيرة.

ب - **الأسلوب المقارن:** والذي يتم علي عدة مستويات مختلفة وبخاصة المقارنة بين المستويات الاجتماعية للطالبات وأنماط الاستهلاك، وكذلك المستوى الاقتصادي والتعليمي.

٢- مصادر البيانات:

أما فيما يتصل بمصادر البيانات المختلفة، فسوف تعتمد الدراسة علي ما يلي:

أ- الكتابات والتحليلات التي تناولت ظاهرة الاستهلاك في المجتمعات الخليجية بشكل عام، ومجتمع الإمارات بخاصة.

ب- البيانات الإحصائية المتاحة والمرتبطة بالظاهرة.

ج- البيانات والمعطيات الميدانية.

٣- مجالات الدراسة:

بينما تنقسم **مجالات الدراسة** إلي ثلاثة مجالات أساسية هي:

أ- **المجال المكاني:** ويتمثل في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ب - **المجال الزمني:** استغرقت عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية مدة شهر،(ديسمبر ٢٠٠٢).

ج- **عينة الدراسة:** لقد تم اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية غير الاحتمالية، وذلك عن طريق العينة المقصودة أو الغرضية علي اعتبار أن تلك العينة تفي بغرض البحث. فقد وقع الاختيار علي الطالبات المسجلات في بعض شعب مساق مجتمع الإمارات، حيث تضم تلك الشعب طالبات من مختلف كليات الجامعة، وكذلك مختلف التخصصات العلمية، فضلاً عن اختيار بعض طالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والمسجلات في بعض الشعب الخاصة بمساق قضايا اجتماعية معاصرة. بالإضافة إلى عينة من طالبات قسم الاجتماع المسجلات في بعض مساقات التخصص. ومن ثم بلغ إجمالي عينة الدراسة (١٩٤) طالبة من طالبات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٤- أدوات الدراسة:

نظراً لطبيعة وخصائص عينة الدراسة، فقد قام الباحثان بتصميم **استمارة استبيان** تضم مجموعة من العناصر والمحاور الرئيسية والفرعية جاءت علي النحو التالي: البيانات الأولية، بيانات عن سكن الأسرة، بيانات عن التوجهات الاستهلاكية، بيانات عن العوامل المؤثرة في التوجهات الاستهلاكية، بيانات عن أساليب ضبط وترشيد الاستهلاك.

وقد قام الباحثان بعرض الاستبيان علي عدد من المحكمين المتخصصين لإبداء الملاحظات، وتم الاستفادة من ملاحظات المحكمين ووضع الاستبيان

في صورته النهائية، هذا فضلاً عن إجراء اختبار مبدئي للاستبيان Pre-Test، ثم إعداد الاستبيان في وضعه النهائي.

أما فيما يتعلق بجمع البيانات الميدانية، فقد قام الباحثان وبمعاونة بعض أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بشرح محتويات الاستبيان للطالبات (عينة الدراسة) التي وقع عليهن الاختيار، وكيفية ملء الاستبيان. كما قام الباحثان كذلك بمراجعة البيانات الواردة في كل استمارة للتأكد من استيفائها للبيانات المطلوبة، وذلك قبل إدخال تلك البيانات في الحاسوب.

٥- أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة علي أسلوبين أساسيين هما:

أ - **الأسلوب الكمي:** ويشتمل علي المعالجات الإحصائية وبخاصة الجداول التكرارية البسيطة والمركبة، ومعاملات الارتباط والمتوسطات الحسابية.

ب - **الأسلوب الكيفي:** ويتمثل في تحليل البيانات والمعطيات الميدانية من واقع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها مجتمع الإمارات في سياق التحولات المحلية والإقليمية والعالمية. علاوة علي مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المدخل النظري ونتائج الدراسات والبحوث السابقة.

المراجع والهوامش

١ - أحمد زايد، فتحي أبو العينين، السلوك الاستهلاكي للطفل العربي الخليجي: تحليل سوسيولوجي، شئون اجتماعية، العدد ٤٧، الشارقة، ١٩٩٥، ص ٥.

2- See:-

- Akira Goto & Brendan B," Small open Economies in an increasingly connected world", UNESCO, 1999.p.195.
- Deanne Julius, " Globalization and stakeholder conflict : A corporate perspective", International Affairs, Vol,73, No3, July.1997.p.453.
- Henry T.Azzam," The Arab world and challenge of globalization", The National Commercial Bank, Vol, 7, 1997.p.1.
- Patricia Riley, "Special Issue on Communication in Global Community, Communication Research. Vol 24, No,4. 1997 pp.325-326.

- مسعود ضاهر، الثقافة الاستهلاكية ومستقبل الثقافات المحلية في المرحلة الراهنة، في: مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة محمد عبد الله المطوع، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩١، ص ص ٥ – ٦ .

٣- مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة محمد عبد الله المطوع، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩١، ص ص ٩ – ١١

4- See:-

- Leslie Sklair," Globalization", In "Sociology Issues and Debates (ed). Macmillan Press LTD.1999.pp.238-330

-Kimon Valaskakis." Globalization as Theatre". International Social Science Journal. 160, UNESCO, June, 1999.p.154.

٥- مسعود ضاهر، الثقافة الاستهلاكية ومستقبل الثقافات المحلية، مصدر سابق، ص ١٣ .

6- See:-

-Daniel Yergin and Joseph Stanislaw," The Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern world ,New York: Simon and Schuster.1998

- Galal A. Amin," Egypt's Economic predicament. A study in the interaction of external pressure, 1960-1990, Social, Economic and Political Studies of Middle East, V.51. New York, 1995.

- John J.Macionis," Society the Basics", Second Edition, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey. 1994. pp.270-272.

٧- جابر عصفور، مواجهة العولمة، الحياة، ١١، ١٨/٥/١٩٩٨ .

٨- مسعود ضاهر، الثقافة وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية، شئون عربية، العدد ٧١، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٢٥ - ٣٢ .

٩- محمد ثائر، الإنسان والمنظومة القيمية في المجتمع العربي الاستهلاكي، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، العدد ٩٢، مايو ١٩٩٢، ص ص ٧٢ - ٧٣.

١٠- فتحي أبو العينين، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية، دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية، ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، الدوحة ٢٥ - ٢٨ فبراير ١٩٨٩، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٤٢١ .

١١- عبد الله بن حسن العبادي، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي، منظور نقدي، المستقبل العربي، العدد ١٤، أكتوبر ١٩٩٠. ص ص ١١٤-١١٧.

١٢- محمد المطوع، التغير القيمي في مجتمع الإمارات، في : طه حسين حسن وآخرون، دراسات في مجتمع الإمارات، سلسلة كتب مجلة شئون اجتماعية، العدد ٤، الجزء الرابع، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، ١٩٩٢، ص ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

١٣- نوال محمد عمر، دور الإعلام الديني في تغير بعض قيم الأسرة الريفية والحضرية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ١٣٩ – ١٨٦ .

١٤- محمد أحمد بيومي، علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٤٦ .

١٥- المصدر السابق، ص ص ١٤٦ – ١٥٠ .

١٦- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٥٠٥ – ٥٠٦ .

١٧- أنظر:

- المرجع السابق، ص ٥٠٦ .

- بر ونسور ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد المسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٥٠ .

١٨- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٤ .

١٩- السيد أحمد حامد، علية حسن حسين، القيم والتنمية الاجتماعية: دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي والواحات الخارجة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، المجلد التاسع، مايو ١٩٧٢، ص ص ٧٣ – ٩٤ .

٢٠- سمير نعيم أحمد، أنساق القيم الاجتماعية : ملامحها وظروف تشكيلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثامن، السنة العاشرة، يونيو ١٩٨٢، ص ١٢٥ .

٢١- إقبال الرحماني، انهدر الاستهلاكي في المجتمعات الغنية، مصدر سابق، ص ٢٨ .

٢٢- مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، ترجمة محمد المطوع مصدر سابق، ص ص ٥ – ٦ .

٢٣- المصدر نفسه، ص ٦ .

٢٤- أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري : أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ص ٢٨.

٢٥- المصدر نفسه، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

٢٦- محمد المطوع، الثقافة الاستهلاكية في مجتمع الإمارات، مصدر سابق، ص ١٩٧ .

٢٧- مايك فيذر ستون، الثقافة الاستهلاكية والاتجاهات الحديثة، مصدر سابق، ص ١٤٣ .

٢٨- أحمد زايد وآخرون، الاستهلاك في المجتمع القطري، مصدر سابق، ص ٢٩ .

٢٩- المصدر نفسه، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

٣٠- المصدر نفسه، ص ٢٧ .

31- Robert East," Changing Consumer Behavior", Cassel Educational Limited, London, 1990. p.1.

32- James F.Engel Roger D.Biackwell, and Paul w. Miniard," Consumer Behavior, Sixth Edition, the Dryden Press, Chicago, 1990.p.3.

33-The Imperative of Sustainable Production and Consumption,Http://www.iisd.ca/linkages/nsume co/oslo004 .html.pp.1-2.

المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية
دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر(*)

إعداد

إعداد

د. سعيد أمين ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس

د. السيد رشاد غنيم
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة- الإسكندرية

(*) نشرت الدراسة ضمن سلسلة إصدارات وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، مركز الدراسات والاستشارات والتدريب، كلية الآداب، جامعة عين شمس، يناير ٢٠٠٤.

تتمثل أهمية الدراسة الراهنة في الكشف عن أبعاد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمرأة المصرية بعامة على الصعيدين الريفي والحضري ، ومدى انعكاس هذا الواقع على اتجاهاتها ومشاركتها في عمليات التنمية، والمعوقات البنائية والثقافية التي ما تزال تشكل عقبة أمام هذه المشاركة.

أولاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية سواء في الريف أم الحضر. فإذا كانت المرأة المصرية أصبحت تمثل قاعدة عريضة من القوى البشرية، فإن الإحصائيات المختلفة تؤكد على أن هذه القوة البشرية قد أصبحت تتزايد معدلاتها بما يزيد عن نصف القوى البشرية في المجتمع المصري موزعة بين قطاعين أساسيين هما القطاع الريفي والقطاع الحضري. ومن ثم فإنه لا يمكن تنمية المجتمع المصري تنمية شاملة في ظل سياسات تهميش وتغييب لهذه القوى. ولذلك فإن أية سياسة تنموية ناجحة لا بد أن تضع نصب أعينها دور المرأة وضرورة مشاركتها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بل وإدماجها إدماجاً كاملاً في عملية التنمية.

ويمكن حصر أهداف الدراسة الراهنة في عدة محاور أساسية يمكن إجمالها على النحو التالي :

١ - التعرف على أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرض لها المجتمع المصري ولا سيما خلال العقود الأخيرة، والتي انعكست بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع المرأة المصرية.

٢- الكشف عن الواقع الاقتصادي للمرأة المصرية، والمعوقات التي تواجه المشاركة الاقتصادية للمرأة.

٣ - الوقوف على الواقع التعليمي للمرأة المصرية، والتحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال.

٤ - الكشف عن الواقع السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في ظل التحولات والتحديات الحديثة التي يفرضها الواقع الراهن.

٥ - محاولة تشخيص الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، وأهم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها في عملية التنمية.

٦ - الكشف عن الواقع الثقافي للمرأة ومدى إسهامه في مشاركة المرأة في التنمية.

٧ - التعرف على مدى مساهمة المرأة المصرية في المؤسسات الأهلية المختلفة

٨ - محاولة الكشف عن أبرز المشكلات والمعوقات التي ما تزال فاعلة، ومن ثم محددة للمشاركة النسائية سواء كانت معوقات ترتبط بالنظم الاجتماعية والثقافية أو بالسياسات والآليات الراهنة.

أما بالنسبة لتساؤلات الدراسة فتتمثل في عدة تساؤلات أساسية هي:

١ - هل التغيرات التي يتعرض لها الاقتصاد المصري الآن تعمق من الدور التنموي للمرأة المصرية ، أم أنها تسهم في تهميش هذا الدور ؟

٢ - هل الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في القطاع الزراعي في القرية المصرية يعمق من دور المرأة في التنمية، أم أنه يعزلها عن الإنتاج والتنمية ؟

٣ - هل أسهم التحضر في تغيير اتجاهات المرأة الحضرية نحو المشاركة في عملية التنمية ؟

٤ - إلى أي مدى تسهم السياسات الراهنة في دعم مشاركة المرأة الريفية والحضرية في عملية التنمية

٥ - إلى أي مدى تقف القيم الاجتماعية حجر عثرة أمام مشاركة المرأة الريفية والحضرية في عملية التنمية ؟

٦ - ما هي أبرز المعوقات البنائية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الريفية والحضرية في المجالات المختلفة للتنمية ؟ ماهي أساليب مواجهتها ؟

كما تشتمل الدراسة أيضاً على مجموعة من التساؤلات الفرعية الأخرى التي يمكن حصرها على النحو التالي :

١ – هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار المرأة الريفية والحضرية فيما يتعلق بتأثير السن ومدى موافقتهن على عمل المرأة؟

٢ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بتأثير حالتهن الزواجية وموافقتهن على عمل المرأة؟

٣ – هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة الريفية والحضرية فيما يتعلق بتأثير مستوياتهن التعليمية وموافقتهن على عمل المرأة؟

٤ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة الريفية والحضرية فيما يتصل بالعلاقة بين مستوياتهن التعليمية وأسباب موافقتهن على عمل المرأة؟

٥ – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة الريفية والحضرية فيما يتصل بتأثير الدخل وحصولهن على دورات تدريبية؟

٦- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بتأثير السن وآرائهن حول الدور الذي ينبغي أن تقوم به المرأة في المجال الاقتصادي؟

٧- هل يوجد فروق دالة إحصائياً بين المرأة الريفية والحضرية فيما يتعلق بتأثير أعمارهن في تشكيل آرائهن حول مجالات تنمية المرأة المصرية؟

٨- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتصل بتأثير مستوياتهن التعليمية وآرائهن في مجالات تنمية المرأة المصرية؟

٩- إلى أي مدى توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتعلق بتأثير السن على وجهات نظرهن حول مجالات المشاركة السياسية للمرأة المصرية؟

١٠- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة الريفية والحضرية فيما يتعلق بتأثير السن ومشاركتهن في التصويت في الانتخابات؟

١١- إلى أي مدى توجد فروق دالة إحصائياً بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بتأثير الحالة الزواجية والمشاركة في التصويت في الانتخابات؟

١٢- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتعلق بتأثير الدخل على مشاركتهن في التصويت في الانتخابات؟

١٣- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتصل بالعلاقة بين السن وعضوية المجالس المحلية؟

١٤- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة فيما يتعلق بتأثير الدخل على عضويتهن في الجمعيات الأهلية؟

١٥- هل ثمة فروق دالة إحصائياً بين النساء الريفيات والحضريات فيما يتعلق بتأثير السن ووجهات نظرهن حول مدى اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة حالياً عما كان سائداً من قبل؟

١٦- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتصل بالعلاقة بين الحالة الزواجية وآرائهن حول مدى اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية؟

١٧- هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتعلق بتأثير الدخل ووجهات نظرهن حول مدى اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية؟

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة الراهنة على عدد من المفاهيم الأساسية، ينبغي مناقشتها والكشف عن بعض التعريفات المختلفة التي قدمها العلماء والمفكرين والمتخصصين لكل منها. وعلى الرغم من الوعي بأنه من الصعوبة أن نجد اتفاقاً عاماً حول تعريف عام ومطلق لأي من هذه المفاهيم، وذلك لاختلاف الرؤى الفكرية والتوجهات النظرية والأيديولوجية للمهتمين والباحثين من

جانب، واختلاف وتباين المجتمعات من جانب آخر، والتغيرات المتلاحقة والسريعة التي تتعرض لها المجتمعات من جانب ثالث، فإنه يمكننا أن نعرض لبعض التعريفات كمحاولة لصياغة تعريفات إجرائية للمفاهيم الأساسية التي تتضمنها الدراسة.

١ – مفهوم المرأة :

إن الحديث عن المرأة لا ينبغي أن يكون حديثاً مطلقاً وعاماً. فثمة فروق واختلافات كثيرة بين النساء اللاتي ينتمين إلى فئات وشرائح اجتماعية واقتصادية متباينة، فضلاً عن الاختلافات والفروق الايكولوجية. فهناك المرأة في الطبقة العليا، والمرأة في الطبقة الوسطى، والمرأة في الطبقة الدنيا، والمرأة الريفية، والمرأة الحضرية، والمرأة البدوية، والمرأة المتعلمة وغير المتعلمة، والمرأة المتزوجة وغير المتزوجة. ولهذا ينبغي منذ البداية أن نحدد مفهوماً واضحاً للمرأة المصرية[1].

وعلى الرغم من صعوبة التحديد الدقيق لهذا المفهوم في ضوء الاعتبارات والتباينات السابقة، فإن الأمر يزداد صعوبة إذا ما تعلق بقضية المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجالات المختلفة للتنمية. حيث تركز معظم دراسات المرأة على اعتبار أن مفهوم المرأة يشتمل على عدد من الاعتقادات والقيم والمواقف التي تركز على إيلاء المرأة كإنسان اهتماماً كبيراً[2].

ومن ثم سوف تعتمد الدراسة الراهنة على مفهوم إجرائي يتسع ليشمل جميع فئات المرأة سواء في المجتمعات الريفية أو الحضرية، حيث يشير مفهوم المرأة إلى "الأنثى القادرة على العمل والإنتاج والمشاركة في المجالات المختلفة للتنمية، سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، متعلمة أم غير متعلمة، عاملة أم غير عاملة، على أن تكون ممثلة لجميع الفئات الاجتماعية المختلفة سواء في القرية أو المدينة".

٢ – مفهوم المشاركة :

يرتبط مفهوم المشاركة Participation بمفهومي التنمية Development والتمكين Empowerment ارتباطاً وثيقاً، فقد أصبح من المسلم به أن أي

تنمية حقيقية لا يمكن إنجازها على أي مستوى دون مشاركة فعالة لجميع البشر بقطاعاتهم المختلفة وفئاتهم وشرائحهم الاجتماعية سواء في صنع تلك التنمية أو في جني ثمارها. ومن ثم فالمشاركة والتمكين يمثلان وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله، بل تستهدف كذلك تنمية الذات وتطوير قدراتها وإمكانياتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على كافة الأصعدة والمستويات. ومن ثم فإن درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي تُعد مؤشراً أساسياً على وضع المرأة ومشكلاتها ومكانتها وقوتها وتمكنها في المجتمع(٣).

وإذا كان للمرأة دور فاعل في تزويد المجتمع بالعناصر البشرية التي تلعب أدواراً مختلفة في تنمية المجتمع، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك، إلا إذا شاركت المرأة بطاقاتها الفكرية والعملية في تنفيذ البرامج التنموية عن طريق شغلها للعديد من الوظائف الخدمية والإنتاجية، بل وأن هناك عدداً من المهام والوظائف ذات الطابع التنموي لا يقدر على القيام بها سوى المرأة. وإذا كانت عائدات برامج التنمية تعود إلى العناصر البشرية ومنها المرأة، فإنه لا يمكن الاستفادة من هذه العائدات دون توعية المرأة بتلك البرامج وحثها على المشاركة فيها، والمتابعة لها، وإشعارها بأنها جزء لا يتجزأ من تلك البرامج وبخاصة البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية(٤).

ولذلك فإن التنمية الحقيقية لا يتوقف مداها على قطاع المجتمع الذي يشترك في العمل والإنتاج، وعلى قيمة ما يضاف من خلال هذا العمل إلى الدخل القومي، بل إن تحقيق التنمية لا يتم إلا إذا أسهم جميع أفراد المجتمع سواء كانوا داخل قوة العمل أم خارجها في بناء المجتمع وبذل أقصى ما يستطيعون لمواجهة متطلبات التنمية. ومن ثم تُعد مشاركة المرأة سواء العاملة أم ربة المنزل من أبرز مقومات التنمية، بل ومؤشراً حقيقياً على مدى تقدم المجتمع.

إن المشاركة هي إحدى وسائل الإسراع بالتنمية في كثير من دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، ففي الدول النامية كانت هذه المشاركة هي الوسيلة الأساسية في تنمية وتطوير المناطق الريفية، كما عملت في الدول

المتقدمة على تحسين الظروف الحياتية والمعيشية لسكان المناطق الفقيرة والمتخلفة في المدن الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكثير من الدول الأوروبية الأخرى[٥].

وهذه المشاركة لها أشكال مختلفة وأهداف شتى، ولكنها تأخذ أشكالها وأهدافها من ظروف مجتمعها وتحدياته. ومن ثم فهي لا تصبح كذلك إذا انفصلت عن تطلعات مجتمعها أو انعزلت عن مشكلاته أو جعلت أهداف فئة أو شريحة اجتماعية معينة هي شاغلها الشاغل ومحور اهتمامها. وعلى هذا النحو يمكن أن نتصور أبعاد المشاركة في اتجاهين أساسيين هما:

أ – **الاتجاه الأول:** هو اتجاه أفقي بين المواطنين بعضهم البعض على نحو تنمو معه روح التكامل والتضامن والرغبة في العمل المشترك من أجل تنمية المجتمع.

ب – **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه رأسي تتكامل فيه جهود المواطنين – في المستوى الأفقي – مع جهود الهيئات الحكومية والرسمية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمواطنين.

ومن ثم فإن هناك مجالات كثيرة تستطيع المرأة أن تسهم فيها بصورة فعالة ومثمرة، فالمرأة بطبيعتها، وبطبيعة تأثيرها ودورها في المجتمع مرشحة لأن تتولى الدور الأساسي في هذه المشاركة، فهي الأم والزوجة والأخت والمعلمة التي يمكنها أن تقوم بدور مؤثر وأساسي في الحياة الاجتماعية.

ولذلك فإن مفهوم المشاركة يعني: أن تسهم المرأة بدور فعال ومؤثر في المجالات المختلفة للتنمية ليس فقط على الصعيدين: الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضاً على المستوى الثقافي والقيمي، فضلاً عن المستوى الخدمي، بحيث تتحول من مجرد كونها فئات مستهلكة إلى فئات منتجة. مع ضرورة الوضع في الاعتبار أن تحقيق ذلك يتوقف على تنمية وعيها الاجتماعي والثقافي والسياسي، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية للنهوض بالمرأة وتطوير أدائها وضمان مشاركتها الفعالة في العمليات التنموية على كافة الأصعدة والمستويات.

٣ – مفهوم التنمية:

لقد ظهرت تعريفات متعددة للتنمية تطورت بتطور الزمن من ناحيــة، وتطور الفكر الاجتماعي من ناحية أخرى. حيث اقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى واقتصر مفهوم التنمية علــى البعــد الاقتصادي الكمي فقط. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تطــور مفهــوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياســي والاجتمــاعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي، وأخذ يركز على البعد الإنساني لعملية التنمية(٦). حيث أخذ البعض يُعرف التنمية بأنها لا تعني توســيع وتحســين الخدمات الاجتماعية الأساسية، بل تعني أيضاً إحداث تغيرات جوهرية فــي المكونات الثقافية والاجتماعية، بمعنى أنها تتضمن جهــودا مكثفــة لتكيــف شخصية الأفراد سواء كانوا صغاراً أم كباراً، وغــرس مبــادئ ومواقــف واتجاهات ووجهات نظر جديدة تتفق و أهداف عملية التنميــة الاقتصــادية والاجتماعية المنشودة(٧).

كما يعرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمــم المتحــدة عــام ١٩٨٦ عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصــادية واجتماعيــة وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الناس وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية(٨).

ويعرف برنامج الأمــم المتحــدة للتنميــة المســتديمة Sustainable Development التنمية بأنها تهدف إلى القضاء على الفقر، وتعمــل علــى تدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وإعمال حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمــام كل الأفراد عن طريق " إدارة الدولة والمجتمع " إدارة جيدة، وعــن طريــق هذه الإدارة يمكن تحقيق كل حقــوق الإنســان الاقتصــادية والاجتماعيــة والسياسية والمدنية(٩).

أما تقرير التنمية البشرية فقد عرف التنمية بأنها "عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية". وقد حدد هذه القــدرات الأساســية للتنميــة البشرية في ثلاثة عوامل هي: أن يعيش الناس حياة طويلــة وصــحية، وأن

يكونوا مزودين بالمعرفة، وأن يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق(١٠).

ويُعرف "إبراهيم العيسوي " التنمية بأنها " ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجي ". ويضيف أنها " تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"(١١).

على أية حال، وبغض النظر عن اختلاف وتباين تلك التعريفات، فيمكننا حصرها في تصورين أو رؤيتين للتنمية هما : أولاً : التصور الشمولي والذي ينظر للتنمية بوصفها عملية شاملة، تستهدف تغيير المجتمع بكافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبكافة فئاته وشرائحه وطبقاته، وذلك من خلال استراتيجية شاملة للتخطيط القومي المركزي غالباً. وتلعب هنا الدولة الدور الأساسي من خلال تحديد مواردها واحتياجاتها القومية، ومن ثم تحديد أهداف التنمية. أما التصور الثاني: فيستند إلى إطار أيديولوجي ويركز على الدور الأعظم للمشروع الخاص والمبادرات الفردية وقوى السوق، والمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية. ويفترض هذا التصور أيضاً دوراً محدداً للدولة يتناسب ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة(١٢).

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين هذين التصورين للتنمية والذي ينطوي على اختلافات أيديولوجية كبرى، فإن ثمة أبعاداً لأي مفهوم وبخاصة في العالم النامي لا يمكن الاختلاف حولها من بينها: أن يكون للإنسان حياته وطموحاته واحتياجاته الأساسية، وقوته وسيطرته على حياته ومصيره، وتحقيق لذاته ووجوده الإنساني، سواء تحقق ذلك بجهود حكومية أم شعبية أو

مشتركة. أي أن التنمية على الصعيد الإنساني ينبغي أن تتجاوز الاختلافات الأيديولوجية لتصبح أيديولوجيا في حد ذاتها، وبخاصة في العالم النامي الذي ما تزال قطاعات أساسية فيه تعيش دون الحدود الدنيا لإشباع الحاجات البشرية الأساسية. فضلاً عن أشكال التمايز الاجتماعي والطبقي أو العرقي أو الجنسي أو غير ذلك. ومن ثم فإن هدف التنمية ينبغي أن يُفهم بوصفه هجوماً انتقائياً على أكثر أشكال الفقر سوءاً، وللخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة[١٣].

وانطلاقاً من ذلك ينبغي أن تُفهم عملية التنمية باعتبارها " عملية مجتمعية أو بنائية مخططة تسعى إلى التغيير البنائي الشامل وتهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبشرية، بمعنى آخر أن هذه العملية تهدف في النهاية وبصفة إجمالية إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بمعناه الشامل.

ثالثاً: الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

نظراً لأن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في الكشف عن أبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية (سواء في الريف أو الحضر) في عملية التنمية، فإن الدراسة قد اعتمدت على أسلوبين أساسيين هما: أسلوب التحليل التاريخي البنائي، وذلك من أجل الوقوف على التطور التاريخي لأبعاد المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، وأهم المعوقات والتحديات التي شكلت حجر عثرة في طريق مشاركتها سواء تلك المعوقات الكامنة في تراث المجتمع، أو التي طرأت بفعل التغيرات المختلفة التي تعرض لها المجتمع المصري. حيث أنه لا يمكن وصف وتشخيص تلك المشكلة ووضع العلاج المناسب لها إلا في ظل ثالوث مترابط الحلقات هو الماضي والحاضر والمستقبل. أما الأسلوب الثاني : فيتمثل في الأسلوب الوصفي، والذي نحاول من خلاله وصف وتشخيص الواقع الراهن للمرأة، ودورها المتوقع على المستويين: الريفي والحضري، وأهم المعوقات التي تواجهها. ومن ثم صياغة بعض التوصيات لمواجهة تلك المعوقات انطلاقاً من التحديات

العالمية والإقليمية والمحلية التي يتعرض لها المجتمع المصري، وبخاصة خلال العقود الأخيرة.

أما فيما يتعلق بأدوات جمع البيانات: فقد اعتمدت الدراسة على أداة أساسية هي: الاستبيان: حيث اشتملت استمارة الاستبيان على عدد من المحاور الرئيسة والتي تمثلت في: البيانات الأولية، بيانات عن الواقع الاقتصادي للمرأة المصرية. بيانات عن الوضع التعليمي للمرأة، بيانات عن المشاركة السياسية، بيانات عن الوضع الاجتماعي للمرأة، بيانات عن مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، بيانات عن تنمية المرأة، وأيضاً بيانات عن المشكلات والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في التنمية، وأخيراً بيانات تتعلق بدور المرأة في مجال التنشئة الاجتماعية. وقد قاما الباحثان بإجراء "اختبار مبدئي "Pre-Test للإستمارة قبل وضعها في صورتها النهائية. كما قاما بجمع البيانات الميدانية، وذلك عن طريق المقابلة مع عينتي الدراسة المختارة.

بينما جاءت مجالات الدراسة على النحو التالي :

أ – المجال المكاني: لقد وقع الاختيار على محافظة المنوفية، باعتبارها إحدى محافظات الوجه البحري، و تضم المحافظة سبع مراكز، يضم كل مركز منها عدداً من القرى على اختلاف أشكالها وأحجامها. ومن ثم، تم اختيار مركز قويسنا كنموذج للمجتمعات الحضرية، وكذلك تم اختيار "قرية طه شبرا" وذلك لمجموعة من الاعتبارات منها: أن القرية تمثل الموطن الأصلي لأحد الباحثين، وتمثل المدينة المركز الحضري الذي تتبعه القرية، وكذلك إحساس الباحثان بأهمية الدراسة، وبمدى ما يمكن أن تسهم به في النهوض بواقع المرأة الريفية والحضرية وذلك من خلال التوصيات التي تتوصل إليها، و التي يمكن من خلالها تطوير هذا الواقع والنهوض بالمرأة على كافة الأصعدة والمستويات. ومن ثم جاء اختيار مجتمعي الدراسة بطريقة عمدية مقصودة. ويمكن وصف مجتمعي الدراسة من واقع البيانات المتاحة فيما يلي:

١- وصف القرية:

تعتبر قرية "طه شبرا" إحدى القرى الكبرى التابعة لمركز قويسنا، وهو أحد المراكز التي تشتمل عليها محافظة المنوفية. وتبلغ المسافة بين القرية ومدينة قويسنا حوالي سبعة كيلو مترات، ويحيط بالقرية مجموعة من القرى التابعة للمركز ذاته، وتختلف تلك القرى من حيث مساحتها وعدد سكانها. فمن الجهة الغربية قرية "ميت سراج"، ومن الشرق قرية "شمنديل وعزبة أبو النصر"، ومن الجهة الشمالية "منشية عبد المنعم رياض، وقرية كفر طه" ومن الجهة الجنوبية قريتي "ميت العز والعجايزة ". وتبلغ المساحة الزراعية الإجمالية للقرية "الزمام الزراع " حوالي ٢٠٨٠" فدان، هذه المساحة موزعة على "٢٢٠٠" حائز. وتضم القرية عدداً من العائلات تتفاوت فيما بينها من حيث: ملكية الأراضي الزراعية، والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن الاختلاف في الحجم. ويبلغ عدد الأسر الحائزة على "عشرة أفدنه فأكثر" ١٣ أسرة، أما عدد الأسر التي تتراوح حيازتها ما بين "خمسة إلى عشرة أفدنه" فيبلغ عددها ٧٠ أسرة والأسر التي تتراوح حيازتها مابين "فدان إلى أقل من خمسة أفدنه" يصل عددها إلى حوالي ١٠٥ أسرة، أما إجمالي الأسر التي لا تزيد المساحة التي تحوزها على "فدان" فيبلغ عددها حوالي " ١٨٠٠" أسرة. الأمر الذي يؤكد على أن القرية تتميز بانتشار نمط الحيازات القزمية، ويرجع ذلك إلى ضيق المساحة الزراعية والتي تشكل زمام القرية من ناحية، وارتفاع عدد السكان من ناحية أخرى، حيث يبلغ إجمالي السكان وفقاً للبيانات المتاحة في بداية التسعينيات حوالي " ٢٥٠٠٠" نسمة.

وفيما يتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي لسكان القرية، فيتمثل في سيطرة النشاط الزراعي، فضلاً عن وجود العديد من الأنشطة الحرفية والتجارية، والمهن الأخرى مثل: التدريس والطب والهندسة والصيدلة وأعمال السكرتارية، وأعمال النجارة والحدادة والبناء والكهرباء....وغيرها من المهن الأخرى. كما أن معظم المحاصيل الزراعية المنتشرة على مستوى القرية فيغلب عليها الطابع التقليدي: البرسيم، القمح، الذرة، الخضراوات، بالإضافة

الى محصول القطن والذي يعتبر المحصول النقدي الوحيد، وتضم القرية مجموعة من المؤسسات والخدمات الحكومية مثل : الجمعية الزراعية، بنك القرية، الوحدة الاجتماعية، الوحدة الصحية، الوحدة المحلية، نادي رياضي، مقر للحزب الوطني، وسنترال. فضلاً عن المؤسسات التربوية وتشتمل على: معهد ديني (ابتدائي واعدادي)، و أربع مدارس ابتدائي، ومدرستان إعدادي، ومدرسة ثانوي عام، ودور للحضانة. أما عن الخدمات الأخرى المتوافرة في القرية فتشتمل على: العيادات الطبية الخاصة، الصيدليات، أفران الخبز، وما يقرب من عشرين مسجد تتفاوت من حيث أحجامها، ومخزن لتوزيع أنابيب الغاز، فضلاً عن العديد من محلات "السوبر ماركت" ومحلات بيع الأدوات الكهربائية والأجهزة المنزلية، ومحلات بيع البويات وأدوات البناء المختلفة من حديد وأسمنت.... وغيرها. كما يوجد بالقرية أيضاً ماكينة لطحن الحبوب، ومحلات لبيع الملابس الجاهزة، وأخرى لبيع الأقمشة، ومخلات منتجات الألبان، ومقاهي، ومطاعم، ومحلات لبيع الأدوات الصحية. كما يوجد بالقرية أيضاً سيارات لكسح خزانات المنازل بعضها تابع للوحدة المحلية، والبعض الأخر يملكه الأفراد، وعلى الرغم من وجود مشروع للصرف الصحي، إلا أنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ. ومن الناحية الأمنية، لا يوجد عمدة للقرية، ولكن يوجد مشايخ للبلد وعدد كبير من الخفراء، أما عن المشروعات الخاصة، يوجد بالقرية عدد كبير من المناحل لإنتاج العسل، ومزارع للدواجن والطيور، فضلاً عن بعض المزارع الخاصة لتسمين المواشي.

وفيما يتعلق بالحرف المنتشرة بالقرية، فيمكن القول إن ثمة مجموعة من الحرف الحديثة التي تلبي احتياجات سكان القرية ومنها على سبيل المثال: أعمال النجارة وتصنيع الموبيليا، وورش الحدادة التي تستخدم ماكينات وآلات حديثة، وورش الزجاج، وأيضاً ورش تصليح وصيانة الأجهزة الكهربائية المختلفة. ويوجد بالقرية أيضاً بعض الحرف التقليدية والتي ما تزال موجودة رغم التغيرات والتحولات التي شهدتها القرية مثل: إصلاح الأحذية، وبعض الأعمال التقليدية الخاصة بالنجارة اليدوية المرتبطة بالزراعة على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ورش الحدادة اليدوية.

أما عن الطابع الإيكولوجي والعمراني للقرية، فيمكن القول إن السمة التي أصبحت عامة ومنتشرة خلال السنوات الأخيرة تتمثل في انتشار نمط المسكن الحديث، حيث يوجد بالقرية العديد من الفيلات والعمارات التي يتراوح ارتفاع كل منها ما بين ٤-٦ طوابق، كما أن معظم مساكن القرية قد أصبحت مساكن حديثة خرسانية، وأن النمط التقليدي للمسكن الريفي قد شهد تراجعاً واضحاً، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب من بينها: الهجرة للدول النفطية، وما ارتبط بها من تغيرات ليس فقط في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين بعد عودتهم، ولكن أيضاً فيما يتعلق بتغيير أنماط وأساليب معيشتهم، ومن ناحية أخرى فاعلية القوانين التي تحد من البناء على الأراضي الزراعية، الأمر الذي يدفع العديد من الأسر إلى هدم مساكنهم التقليدية القديمة وتحويلها إلى مساكن خرسانية. وبشكل عام، يمكن القول أن قرية الدراسة قد شهدت تحولات سريعة خلال العقود القليلة الماضية، انعكست بشكل واضح على بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية بشكل عام.

٢- وصف المدينة:

تعتبر مدينة قويسنا "المحطة" إحدى المراكز الحضرية التابعة لمحافظة المنوفية، ويبلغ إجمالي عدد سكانها حولي ٤١٠٥٩ نسمة، ويحدها من جميع الجهات مجموعة من القرى التابعة لها، وتشتمل المدينة على عدد من الشوارع الرئيسية والفرعية. كما أنها تضم عدداً كبيراً من المؤسسات والخدمات الحكومية: الصحية، والأمنية، والترفيهية، والرياضية، والثقافية، والدينية، والتعليمية، والسياسية. حيث يوجد بالمدينة ٣ مدارس ابتدائي، و٣ مدارس إعدادي، و٣ مدارس للتعليم الفني المتوسط (زراعي، تجاري، صناعي)، ومعاهد دينية، كما تشتمل المدينة كذلك على مستشفى عام، ومستشفيات خاصة، وعدد كبير من العيادات الخاصة، ومكتب للصحة، وقسم شرطة (المركز)، ومحكمة، وإدارة تعليمية، وإدارة للزراعة، ووحدة للطب البيطري، ومجلس مدينة، ومكتب للسجل المدني، ومديرية للشئون

الاجتماعية، ومجلس محلي، ومقر للحزب الوطني وآخر لحزب الوفد، ونادي رياضي، وسنترال، ودار للسينما، ومديرية للأوقاف، وعدد كبير من المساجد التي تتفاوت من حيث أحجامها، ومحطة للقطار، وصرف صحي، ومخابز آلية ويدوية، ومجمع لمواقف السيارات، وأسواق يومية، وسوق أسبوعي، كما يوجد بالمدينة أيضاً مصنع للبطاطين، وبعض المصانع للملابس الجاهزة.

أما الطابع الإيكولوجي للمدينة، فيعكس بشكل واضح الطابع الحضري الذي يميز معظم المدن والمراكز الحضرية الأخرى في المجتمع المصري من حيث : نمط المسكن، ونظم تخطيط الشوارع، والخدمات والمرافق الحضرية المتوافرة، عدا بعض مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدينة، والتي تعكس الطابع الريفي من حيث أنماط المساكن، فضلاً عن عدم وجود خطة حضرية من حيث تخطيط الشوارع، ومستوى الخدمات بشكل عام.

ب – **المجال الزمني:** لقد استغرقت الدراسة الميدانية فترة تزيد عن شهرين ولكن قبل إجراء الدراسة الميدانية قام الباحثان بالعديد من الزيارات الميدانية للقرية والمدينة التي وقع عليهما الاختيار، كما قاما الباحثان بعقد العديد من اللقاءات والمقابلات مع بعض القيادات الرسمية والشعبية، وكذلك المقابلات مع بعض النساء المقيمات في القرية والمدينة، الأمر الذي جعل مجتمع الدراسة(القرية و المدينة) في حالة تعاون وتفاعل مثمرة مع الباحثان.

ج – **المجال البشري(عينة الدراسة)**، لقد تم اختيار عينة غير عشوائية أو غير احتمالية، وذلك بطريقة عمدية مقصودة حتى تكون ممثلة لجميع فئات النساء سواء في القرية أم المدينة. ومن ثم تم اختيار عينة قوامها (١٤٠) امرأة في القرية و (١١٠) امرأة في المدينة ليصبح إجمالي العينة (٢٥٠) امرأة.

أما عن أساليب تحليل البيانات والمعطيات الميدانية، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين للتحليل هما:

أ- الأسلوب الكمي: التكرارات والنسب المئوية، والجداول المزدوجة(العلاقة بين متغيرين)، وكذلك استخدام الأسلوب التحليلي، حيث تم الاعتماد على اختبار مربع " كاى " لبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين القرية والمدينة فيما يتعلق ببعض المتغيرات. وقد استخدم الباحثان في هذا الأسلوب برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ب- الأسلوب الكيفي: حيث قام الباحثان بتفسير وتحليل البيانات والمعطيات الميدانية في ضوء الإطار النظري الموجه للدراسة من ناحية، ومقارنة بنتائج البحوث والدراسات السابقة من ناحية أخرى، والظروف البنائية والثقافية لمجتمعيَ البحث من ناحية ثالثة.

المراجع

١- محمود عوده وآخرون، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية مرجع سابق، ص ٣.

2 - Women's Studies Collective, Women's Realities, Women's an introduction to women's studies, Oxford University press, New York, 1983, p. 4.

٣- محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص ١٠.

٤- موزه احمد العيار، تنمية المرأة وتعليم الكبار في الإمارات، شئون اجتماعية، العدد، ٤٧، خريف ١٩٩٥، ص ص ٧٠ - ٧١.

٥- ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، في: المرأة والتنمية في الثمانينيات، بحوث ودراسات، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨-٣١مارس ١٩٨١، المجلد الأول، الجمعية الثقافية النسائية، الكويت. ١٩٨٢.

٦- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، العدد ٢٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٠١.

٧- موزه أحمد العيار، تنمية المرأة وتعليم الكبار في الإمارات، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٨- محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص ١٠١.

٩- المرجع السابق، ص ١٠١.

١٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، نيويورك، البرنامج، ١٩٩٨، ص ١٤.

١١- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٧-١٨.

١٢- محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية، مرجع سابق، ص ص ١١ - ١٢.

١٣- المرجع السابق، ص ص ١٢ - ١٣.

الطفل والعولمة

تحليل سوسيولوجي لواقع ومستقبل الطفولة في البلدان النامية(*)

إعداد

د. سعيد أمين محمد ناصف

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة عين شمس

(*) بحث منشور في: حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٣٢، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٤.

أولاً: مقدمة نظرية ومنهجية:

إن مستقبل الأمم مرهون بمستقبل أطفالها، ولذلك تولي معظم الدول الطفولة جل اهتمامها، ويتفاوت حجم ودرجة هذا الاهتمام باختلاف نظرة الدول إلى الأطفال من ناحية، وطبيعة السياسات والتوجهات التنموية ومدى ما تقدمه لهم من رعاية وخدمات وفرص للحياة الكريمة من ناحية أخرى. وتعتبر مرحلتي الطفولة والشباب من أهم مراحل حياة الإنسان، إن لم تكن أهمها جميعاً سواء بالنسبة للفرد ذاته، أم بالنسبة للمجتمع حاضراً ومستقبلاً، وذلك من حيث علاقتها بقدرة الفرد على بناء شخصية متكاملة قادرة على التوافق والاستمتاع بالحياة وتكوين أسرة مستقرة اجتماعياً، أو من حيث قدرته على المساهمة بفعالية في تنمية مجتمعه مستقبلاً في عالم يشهد تغيرات سريعة ومتنامية على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية والمعلوماتية...الخ.

والواقع أن ظاهرة النمو السكاني المتزايد أضحت تمثل ظاهرة عالمية، على الرغم من تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر، الأمر الذي يؤكد على أن ثمة ارتفاعاً متزايداً لمعدلات المواليد على المستوى العالمي. حيث تشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أنه يوجد اليوم حوالي ١,٨ بليون طفل تحت سن ١٥ سنة على مستوى العالم، ويقدر حوالي ٤٨٥ مليون منهم تحت سن الثالثة، وأن أغلبهم يعيشون في البلدان النامية. كما تشير البيانات ذاتها إلى النمو المتزايد للأطفال في البلدان النامية منذ السبعينيات وحتى عام ٢٠٠٠. فقد كان إجمالي الأطفال في أفريقيا عام ١٩٧٠ حوالي ٤١ مليون طفل، ارتفع هذا العدد في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٦٢ مليون طفل، ثم بلغ حوالي ٨٤ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وكذلك الحال بالنسبة لأمريكا اللاتينية ٣٦ مليون طفل عام ١٩٧٠، ارتفع إلى ٤٤ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وفي جنوب آسيا بلغ عدد الأطفال في عام ١٩٧٠ حوالي ٩٦ مليون طفل، ثم ارتفع إلى ١٢٤ مليون طفل في عام ١٩٨٥. ثم بلغ ١٣٢ مليون طفل في عام ٢٠٠٠. وبالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ إجمال

الأطفال ٣٥ مليون طفل في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان إجمالي العدد حوالي ٣٢ مليون طفل في عام١٩٨٥، وفي عام ١٩٧٠ حوالي ٢١ مليون طفل. في حين تؤكد البيانات ذاتها على ظاهرة التراجع الواضح في عدد الأطفال في المجتمعات الصناعية، فبعد أن كان إجمالي عدد الأطفال في تلك المجتمعات ٤٧ مليون طفل في عام ١٩٧٠، انخفض هذا العدد في عام ١٩٨٥ إلى ٤٢ مليون طفل، ثم تراجع إلى ٣٩ مليون طفل في عام ٢٠٠٠ (١).

والواقع أن البيانات السابقة تعكس بشكل واضح الظروف البنائية والثقافية للبلدان النامية بصفة عامة، حيث تتميز هذه البلدان بارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يُعد أحد المشكلات الأساسية التي تواجهها معظم تلك البلدان. كما أن هذا النمو السكاني المتزايد يُعد انعكاسا لمنظومة القيم الثقافية التقليدية السائدة، والتي تشجع على الإنجاب، الأمر الذي تفتقر إليه كثيراً المجتمعات الصناعية المتقدمة، والتي تتميز ببني اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة إلى حد كبير.

ومن جانب آخر، يمكننا القول أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الوفيات بين أطفال العالم بشكل عام، والبلدان النامية بشكل خاص، إلا أن ثمة نمواً متزايداً لهذه الفئة وبخاصة في البلدان النامية. حيث تؤكد بيانات إحصائية على أن أكثر من ١١ مليون طفل في البلدان النامية ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون كل عام. وأن نصف أطفال العالم تقريباً يموتون قبل سن العاشرة من عمرهم. وبالرغم من أن هذه الأرقام تبدو مذهلة، إلا أن هناك حقيقة تتمثل في أن سكان العالم في تزايد مستمر(٢).

ولا شك أن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام للبلدان النامية يُعد مسئولاً بدرجة كبيرة عن الواقع الاجتماعي للطفولة وتفاقم قضاياها ومشكلاتها، ومظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يتعرض لها قطاعاً كبيراً من أطفال تلك الدول. حيث يشير التقرير الذي أعده "جيمس ب. جرانت" مدير المكتب التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال والذي يستعرض فيه أوضاع الوفيات في العالم النامي، فيبين الخسارة الكبيرة التي تتعرض لها هذه المجتمعات بسبب وفاة ربع مليون طفل أسبوعياً ليس فقط

بسبب الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، ولكن بسبب عوامل الفقر والجهل والمرض. هذا الرقم يقابله وفاة ثلاثة آلاف وخمسمائة طفل عربياً كل يوم، أي ما يعادل ربع مليون طفل سنوياً. وأن ذلك يمثل خسارة بشرية كبيرة لا سيما في المجتمعات العربية، حيث يعتبر المورد البشري من أهم الموارد وأغناها في وقت تحتاج فيه هذه المجتمعات إلى المبدعين والمفكرين(٣).

وإذا كانت مشكلات الطفولة وقضاياها قد أضحت تمثل محوراً أساسياً على المستوى الدولي، إلا أن ثمة حقيقة مهمة ينبغي أن تنطلق منها الدراسة الراهنة تتمثل في أن هناك اختلافات جوهرية بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان المتقدمة صناعياً، والأوضاع السائدة في البلدان النامية بصفة عامة. وأنه إذا كانت البلدان المتقدمة تتميز بقدر كبير من التوازن والتجانس البنائي، الأمر الذي يُمكنها من تقديم حد أدنى إنسانياً ومقبولاً من الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة تضمن ليس فقط إشباع الاحتياجات الأساسية، وإنما إتاحة الفرصة للنمو الاجتماعي والثقافي والفكري والعقلي للأطفال. وفي ضوء ذلك يمكننا الحديث عن قضايا ومشكلات الطفولة بصورة عامة، وذلك لأن هناك قاسماً مشتركاً بين الأطفال لا يعكس [illegible] في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أن الأمر نفسه يُعد مختلفاً بدرجة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي تتسم بتناقضات الاجتماعية والطبقية الواضحة، فضلاً عن التناقضات [illegible] والطائفية، ناهيك عن عجز النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعدم كفاءتها في مواجهة المشكلات الاجتماعية المتنامية التي يعاني منها الفقراء ومحدودي الدخل بعامة، والأطفال الفقراء بخاصة(٤).

والواقع أن قضايا ومشكلات الطفولة قد احتلت أهمية كبيرة لدى الباحثين والمفكرين والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات الحكومية والأهلية وبخاصة خلال العقود القليلة الماضية ليس فقط على المستويين المحلي والإقليمي، ولكن أيضاً على المستوى العالمي. وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من المؤتمرات والندوات

على كافة الأصعدة والمستويات. ومن جانب آخر، هناك اهتمام متزايد من جانب المؤسسات الدولية بهذه القضية. ويرجع هذا الاهتمام إلى مجموعة من العوامل منها: النمو السكاني المتزايد الذي يشهده العالم المعاصر، رغم تباين معدلات ذلك النمو من مجتمع لآخر. وتنامي حجم المشكلات التي يعاني منها نسبة كبيرة من أطفال العالم بصفة عامة، والبلدان النامية بصفة خاصة، حيث تتجسد تلك المشكلات في العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية، ومظاهر الحرمان المختلفة والتي تعوق نموهم وتحد من قدراتهم المختلفة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما سبق، فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي بالطفل.

٢- التعرف على مظاهر الحرمان التي يعاني منها أطفال البلدان النامية والعربية، والمظاهر المختلفة لانتهاكات حقوق الطفل في تلك البلدان.

٣- التعرف على التحديات المستقبلية التي تواجه أطفال البلدان النامية والعربية في ظل التغيرات العالمية السريعة والتي تُعد انعكاساً للعولمة بأبعادها المختلفة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ماهي مظاهر الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بحقوق الطفل؟

٢- ماهي مظاهر الحرمان والانتهاكات المختلفة التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية والعربية؟

٣- إلى أي مدى يمكن تصور مستقبل الطفولة في البلدان النامية والعربية في ظل التحديات التي تواجهها هذه البلدان والتي تمثل العولمة أهمها؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تحتوي الدراسة على مفهومين أساسيين هما: **مفهوم الطفل، ومفهوم العولمة**. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام ومطلق لأي من هذين المفهومين، وذلك لاختلاف الرؤى الفكرية والتوجهات الأيديولوجية للباحثين والمهتمين بتلك القضايا من ناحية، وتباين الظروف البنائية والثقافية للمجتمعات من ناحية أخرى، إلا أنه يمكننا أن نعرض بإيجاز لبعض التعريفات كمحاولة لصياغة تعريفات تتناسب وطبيعة الدراسة الراهنة، وتحقيقاً لأهدافها الأساسية.

١- مفهوم الطفل:

يرى بعض الباحثين أنه لو حتى تم الاتفاق على تحديد ما يعنيه مصطلح الأطفال عمرياً، فإن ثمة مشكلا تواجهنا تتعلق بتحديد ما المقصود بهذا المصطلح من الناحية التطبيقية؟. وذلك لأن الأطفال ليسوا نسخة واحدة مكررة، وأنه إذا كانت هناك سمات مشتركة بين الأطفال في كونهم أطفالاً، ضعاف البنية إذا ما قورنوا بالكبار، فضلاً عن افتقادهم – وخاصة المواليد منهم- إلى القدرات والمهارات الحركية وغيرها من القدرات التي تمكنهم من الاستقلالية، ومن ثم تجعلهم معتمدين على غيرهم في إشباع احتياجاتهم الأساسية، على الرغم من التسليم بوجود هذه السمات المشتركة، فثمة اختلافات كثيرة بينهم باعتبارهم بشراً ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة. الأمر الذي يطرح سؤالاً مشروعاً يتمثل في: عن أي أطفال نتحدث؟(٥). هل نتحدث عن أطفال المجتمعات المتقدمة صناعياً؟، أم نتحدث عن أطفال البلدان النامية؟، وطالما أننا نتحدث عن أطفال البلدان النامية فينبغي أن نضع في اعتبارنا كذلك أن هؤلاء الأطفال نتاج لسياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية متخلفة وتابعة، وأن تلك السياقات تتضمن العديد من التناقضات الاجتماعية بمفهومها الشامل.

وتعرف الاتفاقيات الدولية الطفل بأنه الفرد الذي لم يبلغ الثانية عشر، في حين تُعرف الدول الطفل بطريقة مختلفة ووفقاً لاعتبارات أخرى. كذلك

فإن الطفل أو الطفولة يُعرفان بطريقة مختلفة وفقاً لاختلاف وتباين الثقافات. ويرى بعض علماء الاجتماع أن عملية تحديد قدرات الأطفال ورشدهم تختلف من مجتمع لآخر، حيث أن تحديد بلوغ الطفل ورشده بسنة معينة قد يكون مضللاً(٦). ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة " الوارد في اتفاقية حقوق الطفل" فإن الطفل هو كل شخص تحت سن الثامنة عشر، ما لم يمنحه القانون المحلي سن الرشد في سن مبكرة(٧). وثمة تعريف آخر للطفل بأنه " الشخص الذي يقل عمره عن ١٥ سنة، ويكون تحت وصاية شخص آخر يمتلك الشرعية القانونية[٨]".

بينما يرى البعض أن ثمة عوامل كثيرة ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحديد مفهوم الطفولة منها: الطبيعة البيولوجية والفيزيقية للطفل، والمحددات الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن المجتمعات تتعامل مع الطفل وفقا للصور التي تتبناها، وهو ما يجعل الوضع القانوني للطفل وتربيته يُشكلان وفقاً لتغير تلك الصور، حيث تتعدد صورة الطفل ووضعيته بتنوع العوامل ومستوى النمو التقني والإنتاجي والتفاوت الاجتماعي والتقاليد(٩).

وعلى الرغم من تعدد وتباين تلك التعريفات والتصورات لمفهوم الطفل، إلا أن السمة المشتركة بينها جميعاً تتمثل في أن معيار السن ليس هو المعيار الوحيد المستخدم في تحديد مفهوم الطفل، وأن ثمة معايير أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية ينبغي أن توضع في الاعتبار عند تحديد تعريف لمفهوم الطفل. وأن هذه المعايير تختلف من مجتمع لآخر، وفقا لاختلاف الظروف البنائية والثقافية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا صياغة تعريف للطفل بأنه" الشخص الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشر، وغير كامل الأهلية، ويعتمد في إشباع احتياجاته الأساسية على الوالدين أو أحدهما أو من يقوم بالوصاية عليه بصفة قانونية". وعلى الرغم صياغة التعريف بهذه الكيفية، إلا أننا نرى أنه ليس تعريفاً مطلقاً يمكن أن ينطبق على كل المجتمعات بدرجة واحدة، ومن ثم فالمسألة نسبية وليست مطلقة.

٢- مفهوم العولمة:

تعتبر العولمة Globalization على مستوى البحوث والتحليلات النظرية والامبريقية ظاهرة مطاطية Balloons، فقد أصبح مفهوم العولمة موضوعاً للكثير من الدراسات والبحوث النقدية، حيث تم دراسته وتحليله من منظورات متعددة ومتباينة، فقد انقسم المفكرون ما بين مؤيد ومعارض لتلك الظاهرة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول الانعكاسات الإيجابية والسلبية للعولمة، فثمة إجماع على أن هناك تحديات خطيرة تواجه المجتمعات المعاصرة، تلك التحديات لم تكن معروفة بنفس الدرجة والأهمية والخطورة على مستوى العلوم الاجتماعية سابقاً[١٠].

ولقد أثير جدلاً ونقاشاً كبيراً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين حول مفهوم العولمة وتداعياتها، وتناولته الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة بالنقد والتحليل. ومن ثم يمكن القول أن هناك ثلاثة تيارات فكرية شكلت مناقشتها وأطروحاتها لمفهوم العولمة الأبعاد الأساسية والعملية له. التيار الأول: ويرى أن العولمة تشير إلى حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البشر، وأنه تم تجاوز الدولة القومية باعتبارها وحدة النشاط الأساسي في الاقتصاد العالمي[١١].

ومن هذا المنظور تُعد العولمة مفهوماً اقتصادياً في جوهرها، ولذلك يكون الهدف في النهاية خلق سوق عالمية واحدة، ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تُزيل الصفة الوطنية عن الاقتصاد من خلال شبكات متداخلة عابرة للحدود تشتمل على الإنتاج والتجارة والتمويل(١٢). ووفقاً لذلك، فإن الدور الاقتصادي للدولة بدأ في التقلص لتصبح معبراً أو منفذاً لرأس المال العالمي. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق العالمية هي التي تمتلك معظم آليات الحكم الجديدة[١٣].

وانطلاقاً من ذلك، فإن السلطة الاقتصادية للدولة سوف تضعف نتيجة لتولي مؤسسات جديدة المسئوليات الاقتصادية، كما أن الحكم سيتحدد من خلال التوجهات والمصالح الاقتصادية، وستتمثل السياسة في القدرة على

ممارسة الإدارة الاقتصادية السليمة. أي أن **التيار الأول** ينظر إلى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تنطوي على إعادة ترتيب أطر النشاط البشري[١٤].

أما التيار الثاني، فينطلق من رؤية تاريخية للظاهرة مشيراً إلى أن العولمة ليست حدثاً جديداً، بل أنها تمثل حقبة جديدة من تطور العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شكلت الإمبريالية الأوروبية في ذروتها عهداً غير مسبوق بالفعل من التفاعلات الاقتصادية التي ربما لم نعرفها في التاريخ المعاصر(١٥). ولذا فإن العالم يشهد في الوقت الحاضر إقليمية اقتصادية وليس عولمة، ومن ثم نجد أن العالم ينقسم الآن إلى تكتلات اقتصادية: أوروبا، وشرق أسيا، وأمريكا الشمالية[١٦].

ومن ثم يرى أصحاب هذا التيار أن الاقتصاد الدولي أضحى اليوم أقل عالمية من ناحية المساحة الجغرافية التي يغطيها منذ نهاية حقبة الإمبراطوريات. وأن النشاط الاقتصادي العالمي بوضعه الراهن لن يؤدي إلى زوال سلطة الدولة ودورها على المستوى الدولي، لأن الدول في واقع الأمر هي التي تصنع وتحدد ملامح النظام الاقتصادي العالمي السائد. حيث أن الدولة هي التي تنظم قواعد التجارة والقوانين التي تحكمها، كما أنها- لا تزال- تمثل أداة احتكار لرأس المال. ولذلك يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة لا تزال تمثل القوة المحافظة على الثقافة الوطنية، ومن ثم يصعب حالياً الحديث عن ثقافة أو حضارة عالمية، لأن القوة الاقتصادية وحدها لا تستطيع نشر مثل هذه الحضارة. ولذلك يرى" صموئيل هنتنجتون" أن من الصعب قيام حضارة عالمية كمحصلة للعولمة، لأن الانتشار الثقافي في العالم يعكس توزيع القوة، وأنه وفقاً للخبرة التاريخية كان تزايد قوة الحضارة يصاحب تنامي القوة العسكرية التي تنشر قيمها الثقافية وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، ولذلك فإن نشر الحضارة العالمية يتطلب وجود قوة كونية[١٧].

بينما يرى **التيار الثالث**، أن العولمة هي القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد، ومن ثم فهي تمثل تحولاً نحو تقليص سلطة الدولة. ولذلك

فالعولمة ظاهرة متعددة الأبعاد تنعكس في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي[١٨].

وفضلاً عن ذلك، فإن معظم التحليلات الأخرى التي اهتمت بظاهرة العولمة تشير إلى أنها تشتمل على العديد من الأمور منها: زيادة حركة رأس المال عبر الحدود، وكذلك البضائع والأشخاص، وتطور تكنولوجيا الاتصال والإعلام، والمزيد من التعقيدات على مستوى تقسيم العمل الدولي كنتاج لتشتت نظم الإنتاج والبضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية. بالإضافة إلى التحول في مجال الأفكار والصور ونماذج الاستهلاك، ناهيك عن العديد من المخاطر الأخرى التي تهدد العالم كله على كافة المستويات. وعلى صعيد آخر، فإن العولمة الاقتصادية ونظم الاتصال والمواصلات سوف تعكس الكثير من الآثار السلبية مثل: البطالة والفقر والجريمة وتجارة المخدرات Drug-Trafficking (١٩).

وفي واقع الأمر، فإن التحليلات السابقة تشير إلى عمق الخلافات والإشكاليات المرتبطة بمحاولة التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للعولمة. الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأنه على الرغم من تلك الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، إلا أن العولمة أضحت تمثل واقعاً فعلياً ملموساً تعيشه مجتمعات العالم، وأن تأثيراتها لن تكون – بحال من الأحوال – تأثيرات مطلقة ومتساوية من حيث معدلاتها وفعالياتها، وإنما سوف تختلف تلك التأثيرات(السلبية والإيجابية) من مجتمع لآخر، وذلك وفقاً لعدد من العوامل والمتغيرات منها: مد توافر الإمكانيات المادية والاقتصادية(التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصال والإعلام) من ناحية، ومدى قدرة كل دولة على التفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها بالشكل الذي يحقق تقدمها وتنميتها ويحافظ على خصوصيتها من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، فإننا نرى أن العولمة" تمثل آلية جديدة من آليات النظام الرأسمال العالمي والتي يُعيد من خلالها إنتاج نفسه لتحقيق السيطرة

والهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه لتحقيق هذا الهدف بـــرز دور المؤسسات والشركات المتعددة للجنسيات على الصـــعيد الاقتصـــادي، ودور المؤسسات الإعلامية العالمية على الصعيدين الثقافي والقيمي".

رابعاً: المدخل النظري للدراسة:

وفيما يتعلق بالمدخل النظري للدراسة، فيمكننا القول، على الرغم من أن مشكلات وقضايا الطفولة قد فرضت نفسها خلال السنوات الأخيـــرة علـــى الصعيدين العالمي والإقليمي من ناحية، والصعيد المحلي من ناحية أخـــرى، إلا أن تلك المشكلات لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع شأنها شأن القضايا والمشكلات الاجتماعية الأخرى. هذا فضلاً عـــن نـــدرة الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي اهتمت بالكشـــف عـــن الانتهاكـــات المختلفة التي يتعرض لها أطفال البلدان النامية بشكل عام والتي تتجسد فـــي أشكال متعددة للحرمان من الطفولة. وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي اهتمت ببعض المشكلات التي تتعلق بواقع الطفولة في بعـــض البلـــدان النامية وبخاصة عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، إلا أن ثمـــة نـــدرة فـــي الدراسات التي تناولت تلك المشكلات وغيرها في ظل التغيـــرات العالميـــة السريعة والتي تنعكس بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على الواقع الاجتماعي للأطفال في تلك البلدان.

"الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في الكشف عن بعض ملامح الواقع الاجتماعي للأطفال في البلدان النامية و المظاهر المختلفة للحرمان من الطفولة، والانتهاكات التي يتعرضون لها كانعكاس للتغيرات العالمية المتنامية السرعة، وواقع التخلف والتبعية على الرغم من تطـــور الاهتمـــام الـــدولي والإقليمي والمحلي بأوضاع الأطفال ، فإن الأمر يتطلب أن نعرض بإيجـــاز لبعض المداخل النظرية والتي شكلت فـــي مجموعهـــا البحـــوث الخاصـــة بالعولمة، وذلك كمحاولة للاستفادة منها في صياغة رؤية فكريـــة ومـــدخل نظري يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

١ – **نظرية النسق العالمي: World System Theory**

تنطلق هذه النظرية من مقولة أساسية مؤداها: أن العولمة هي العمليـة التي انتشر من خلالها النظام الرأسمالي على المستوى العالمي. وأنه نظـراً لأن النظام العالمي احتفظ ببعض خصائصه في العديد من البلدان، فإن ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن التمجيد الأيـديولوجي Ideological Celebration لما يُطلق عليه الآن" العولمة" ما هو في حقيقـة الأمر سوى أغنية جديدة للحن قديم" والرشتاين١٩٩٨" في تحليلـه للعولمـة الذي يعتمد على مفهوم "الدول المركزية والدول المحيطية"[٢٠].

كما تؤكد هذه النظرية أيضاً علـى أن مصـطلحات مثـل: الاقتصـاد العالمي، والسوق العالمي، والعولمة، أصبحت الآن مألوفة وواضـحة علـى المستوى السياسي والإعلامي. غير أن القليل فقط هو الذي يعرف مصـدر هذه الشعارات والتي شكلت موضوعاً لأعمال العديد من السوسيولوجيين منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. ومن منطلق هذه الرؤية، فإن العولمة تمثـل اتجاهاً تصاعدياً على المدى البعيد يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر من خلال عمليات دائرية. وأن معظم التغيرات التكنولوجيـة الحديثـة والتوسعات في مجال التجارة الدولية وعمليات الحصار المختلفة تُعد جزءً من تلك التغيرات بعيدة المدى.وأن ثمة بعض التساؤلات المهمة يمكن طرحها في هذا لمجال منها: كيف تكون معظم اتجاهات التغير الحديثة متشـابهة علـى المدى البعيد؟، وما هي أهمية الاختلافات والفروق النوعية المصاحبة لتلـك التغيرات؟[٢١].

٢ – **نظرية الثقافة العالمية: Global Cultural Theory**

تركز هذه النظرية على مدى تناغم وسائل الإعـلام عبـر العـالم. ويعطي هذا الاتجاه أهمية للثقافة أكثر من أهمية كل من الاقتصاد والسياسة، كما يعطي اهتماماً أساسياً لكيفية مواجهة الأفراد والأمـم الثقافـة العالميـة البازغة. ويعتمد هذا النموذج على مفهوم أن الثقافة العالمي موجودة بالفعل،

ويرجع هذا إلى التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال خلال العقود الأخيرة، وبزوغ ما أطلق عليه" ماكلوهان القرية العالمية Global Village"[٢٢].

٣- نظرية المجتمع العالمي: Global Society Theory

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن مفاهيم مثل العالمي أصبحت فكرة ذات مصداقية في العصر الحديث والذي زادت فيه التكنولوجيا والعلم والصناعة بشكل يفوق كثيراً ما كان سائداً في المراحل السابقة. وأن التراث الأدبي للعولمة ما هو إلا مناقشة وافية لتقليص دور وسلطة الدولة القومية، وزيادة فعالية المؤسسات والنظم العالمية والتي أضحت تلعب الدور الأساس في تشكيل المعتقدات والقيم على الصعيد العالمي[٢٣].

ومن ثم يمكننا القول أنه على الرغم من تباين الرؤى والاتجاهات النظرية والفكرية حول العولمة، إلا أن ثمة حقيقة تتمثل في أنها أضحت تمثل واقعاً ملموساً تعيشه البلدان النامية. وعلى الرغم من التسليم بأن ثمة جوانب وانعكاسات سلبية كثيرة لتلك الظاهرة وبخاصة على تلك البلدان، فإن هذه التطورات العالمية تمثل امتداداً واستمراراً لأشكال الهيمنة والسيطرة التقليدية التي مارستها – وما تزال – القوى الرأسمالية العالمية على البلدان النامية، والتي تجسدت وما تزال في العلاقات غير المتكافئة على كافة الأصعدة والمستويات. تلك العلاقات غير المتكافئة(التاريخية والمعاصرة) قد أدت إلى اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً"دول المركز"، والبلدان النامية"الدول المحيطية"ن الأمر الذي يُزيد من تخلف الأولى واستمرار تبعيتها للأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتكنولوجياً وفكرياً....الخ.

وتؤكد إحدى الدراسات الحديثة والتي اهتمت بالكشف عن التفاوتات والفجوات الثنائية أو المزدوجة على الصعيدين العالمي والمحلي، على أن الفجوة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدول، والفجوة بين الدول ذاتها ينبغي فهمهما بمعزل عن بعضهما البعض. وأنه يمكن القول أن الفجوة العريضة داخل الدول ربما لا تكون مرتبطة بالفجوة المتسعة بين الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتخيل نظام عالمي متعادل، حيث تكون التفاوتات بين

الدول أو بين مجموعات من الدول مثل المركز والمحيط منخفضة، بينما في الوقت ذاته تختلف تلك التفاوتات في ضوء معايير توزيع الثروة بينهم. لذلك تطرح الدراسة ذاتها أربعة سيناريوهات أو احتمالات مستقبلية للنظام العالمي جاءت على النحو التالي:

- **الاحتمال الأول:** درجات عالية من التفاوتات والفجوات العالمية والمحلية مثل التفاوتات المتعاظمة بين الدول وبين الأفراد داخل هذه الدول.
- **الاحتمال الثاني:** أن ثمة ظروفاً كونية أخرى تعكس تفاوتات قليلة بين الدول وبين الأشخاص. وهذا الأمر يمثل ظرفاً مثالياً لنظام عالمي يكون أكثر عدلاً Egalitarian
- **الاحتمال الثالث:** وجود تفاوتات ضخمة بين الدول مصحوبة بتفاوتات محدودة بين الأفراد داخل هذه الدول. الاحتمال الرابع: أن ثمة ظروفاً كونية أخرى سوف تؤدي إلى تفاوتات وفجوات محدودة بين البلدان، وفجوات ضخمة ومتعاظمة بين الأفراد. كما تؤكد الدراسة على أن هذه الاحتمالات الأربعة تثير تساؤلاً يتعلق بما إذا كانت هذه الفجوات والتفاوتات سوف يكون لاحداها تأثيراً فعالاً على غيرها من الاحتمالات الأخرى(٢٤).

وانطلاقاً من التحليلات السابقة، فإن المدخل النظري الموجه للدراسة ينطلق من المسلمات والأطروحات النظرية التي تتضمنها نظرية النسق العالمي، وبخاصة تلك المقولة التي تؤكد على علاقات التبعية واستمرار العلاقات غير المتكافئة بين دول المركز الرأسمالية المهيمنة والمسيطرة، ودول المحيط التابعة. مع التسليم بأن ما يحدث الآن من تغيرات وتحولات على الصعيد العالمي في ظل ما يُسمى بالعولمة، هو في واقع الأمر يؤكد على استمرار تلك العلاقات غير المتكافئة، وأن القوى الرأسمالية تلجأ الآن إلى استخدام آليات جديدة ومتطورة بفعل التطورات الحادثة على المستوى التقني والإعلامي من أجل تحقيق المزيد من السيطرة والهيمنة على اقتصاديات البلدان الفقيرة بالشكل الذي يعوق تنميتها من ناحية، ويضمن استمرار تخلفها وتبعيتها لتلك القوى المهيمنة من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر، فإن استمرار تلك الأوضاع يسهم بدرجة كبيرة في خلق واستمرار العديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة والمتشابكة والتي تمثل تجسيداً لاستمرار هذا الواقع المتخلف والتابع في الوقت ذاته. ويأتي على رأس هذه المشكلات: الفقر، والبطالة، الأمية، الجريمة، العنف بأشكاله المختلفة، النمو المتزايد للمناطق العشوائية الحضرية، فضلاً عن مشكلات الطفولة والتي تتخذ أبعاداً وأشكالاً كثيرة.

خامساً: الاجراءات المنهجية للدراسة:

على الصعيد المنهجي، فإن الدراسة سوف تعتمد على أسلوب التحليل الوصفي (الكمي والكيفي) للبيانات الإحصائية المتوافرة من خلال تقارير العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية المهتمة بقضايا ومشكلات الطفولة، وبخاصة البيانات التي تعكس بعض مظاهر الحرمان التي يعاني منها الأطفال في البلدان النامية؛ ومن ثم تحليل تلك البيانات في ضوء الظروف البنائية والثقافية لهذه البلدان من جهة، وفي ضوء الضغوط والتحديات المفروضة عليها من قبل القوى الرأسمالية العالمية من جهة أخرى. وذلك للكشف عن العوامل المختلفة المسئولة عن خلق مشكلات الطفولة واستمرارها في تلك المجتمعات، والتصورات المستقبلية لهذه المشكلات وأساليب مواجهتها في ظل المتغيرات المجتمعية والعالمية.

المراجع

1- "Trends in child populations" UN Population Division, World Population Prospects: The 1998 Revision.

2-**See:** - "Third World Children"
httpi//filebox.vt.edu/k/kmcdevit/SOC2004/lintromain.htm.p.1.
- "Assistance for Orphans and other Vulnerable Children in Developing Countries,"
http://www.theorator.com/billsto8/hr4061.html.2004.p.1

٣- أحمد عبد الله، دعوة للتحالف من أجل الطفولة، مجلة الطفولة العربيـــة، العدد ١٦، الكويت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ١٣.

٤- محمود عودة وآخرون، الواقع الاجتماعي للطفل المصري، تحليل نقدي ورؤى مستقبلية، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القــاهرة. ١٩٩٥، ص ص ٧-٨.

٥- قدري حفني، حول الطفولة والمســتقبل، المــؤتمر العلمــي الخــامس(الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فــي الــوطن العربــي): الواقــع والمستقبل، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم. أبريل ١٩٩٢، ص ص ١٥٩-١٦٠.

6- UNICEF," The State of The Worlds Children", Oxford,1998.

7- United Nations," Convention on the Rights of Children,"
http://www.savethechildren.ca/en/whoweare/whounrights.html

8- "Children,33_ Definition,"
http://www.panjokutch.com/laws/children33_defination.htm.p.1.

٩- نبيهة إلهامي، الأطفال المجهولين النسب، دراسة حالات فــي تــونس: المسيرة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة لندوة"الطفل والعولمة"، جمعيــة الاجتماعيين، الشارقة.٢٠٠٣، ص ١٣٩.

10- **See:** - Brenda S.A.Yeah, " Global / Globalizing Cities", Progress I Human Geography 23,4,1999.pp.607-616.

- Sklair,L. " Transnational Practices and The Analysis of Global System", Transnational Communities Working, Paper Series "98-04. Oxford: Transnational Communities: An ERSC Research Programme,University of Oxford, 1998.

11- See:-"Globalization Definition", http://www.investor words:com/2182/globalizatio.html.2004.p.1.

- Kenichi Ohmae. " the End of The Nation State (New York) Free Press. 1995.

12- See: - David Held,Et Al, " Global Transformations, Political, economics and Culture", Cambridge: Polity Press, 2000.p.3.

- Christopher . Chase-Dunn, " Globalization : A world - Systems Perspective" , Journal of World- Systems Research , Vol V, 2,1999. pp. 188-190.

13- Smith Strange, " The Retreat of The State: The Diffusion of Power in The World Economy", Cambridge: Cambridge University Press, 1996. p.4.

14- M.Albrow, "The Global Age", Cambridge : Polity Press, 1996. p. 85.

15- Fred Halliday, "Globalization: Good Or Bad? LSE Roundtable Discussion, October 2000, p.8.

16- W.Rnigrok & Tulder, "The Logic of International Restructuring", London: Rout ledge, 1995.

17- Samuel P. Huntington, " The Clash of Civilization and The Remaking of World Order ", New York, Simon & Schuster, 1996.p.91.

18- Anthony Giddens, " Globalization : A Keynote Address, UNRISD News, p.15, Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1990.p.32.

19- **See:**- Rainer Tetzaff, "World Cultures Under The Pressure of Globalization : Experiences and Responses From the Different Continents",
Http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=global/allgemein/tetzlaff-21.html.1998.pp.1-2.

- Tomlinson J, " Cultural Imperialism , The John Hopkins University Press. Baltimore, 1991.pp. 22-23.

- برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الروحي، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي، أبريل ١٩٩٧.

- حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، في " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مركز البحوث العربية(تحرير عبد الباسط عبد المعطي) مكتبة مدبولي، القاهرة. ١٩٩٩، ص ١١٢.

- J.R.Short, Y.Kim. M. Kuus & H. Wells, " The Dirty Little Secret of World Cities Research: Data Problems I Comparative Analysis, International Journal of Urban and Regional Research, Vol,20,No,4, (December 1996),p.697.

- Ali Baghdadi ,"Globalization: The New Invasion of Third World, A critical Analysis", In: The Free Arab Voice, http://www.fav.net/specialissueonglobalization.htm.2000.p.2.

-- David Held, Et Al, " Global Transformation ", Op,Cit,p.16.

20- **See:** -"The Globalization Website , Globalization Theoris "
http://www.cc.emory.edu/SOC/globalization/theories.html.2000.pp.1-2.

- "Modern History Source Book : Summary of Wallerstein on World system Theoy ",
http://www.fordham.edu/halsall/mod/walerstein.html.pp.1-6.

21- Christopher Chase- Dunn, "Globalization : A World Systems Perspective", Journal of World System Research , Vol,V,2,1999.pp.186-192.

22- See: -Leslie Sklair ," Globalization", In : Sociology Issues and Debates (ed) Macmillan , Press LTD.1999. pp.328-330.

- Kimon Valaskakis , " Globalization As Theatre ", International Social Science Journal , 160, Unesco ,June,1999.p.154.

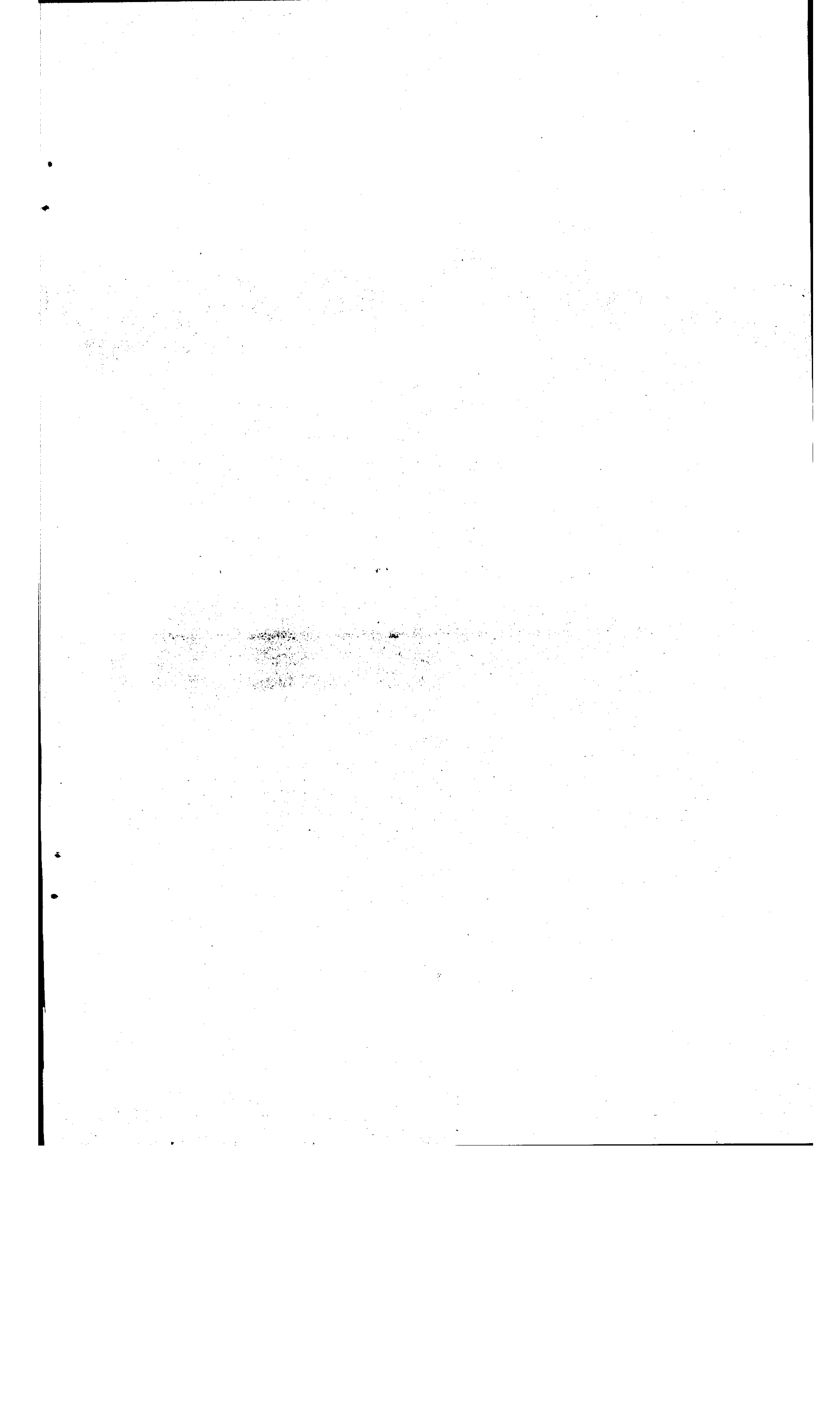
- Frank Lechner, " Globalization Theories ", World Culture Theory ,

http://www.pensamientocritico.org/fralec.703.htm.pp.1-5

- Robertson, Roland, " Globalization: Time-Space and Homogeneity- Heterogeneity ", pp.25-44, In.M. Featherstone, S. Lash, and R. Robertson (eds), Global Modernities. London: Sage, 1995. p. 40.

23- Leslie Sklair, "Globalization ", Op,Cit, pp.331-332.

24- Albert J. Bergesen & Michelle Bata , " Global and National Inequality : Are They Connected? ", Journal of World Systems Research , V111,1,Winter 2002,pp.132-133.



الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية

تأثير تغير أسلوب المعيشة على الإسكان الحضري(*)

إعداد

د. خالد إبراهيم نبيل
أستاذ مساعد بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة الزقازيق

د. سعيد أمين ناصف
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس

(*) نشر هذا البحث ضمن أعمال: المؤتمر المعماري الدولي السادس حول: الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٥، قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، مارس ٢٠٠٥.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

لاشك في أن التغيرات السريعة والمتنامية التي يشهدها العالم منذ تسعينيات القرن المنصرم على كافة الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية تُعد تجسيداً وتعبيراً عما أطلق عليه" العولمة" Globalization على اختلاف مستوياتها وأبعادها، والتي أضحت تمثل آلية جديدة تستخدمها القوى الرأسمالية العالمية لفرض سيطرتها وهيمنتها على المجتمع الدولي بعامة. ومن ثم فإن مشروع" القرية العالمية" Global Village لا يُعد فقط مفهوماً اقتصادياً أو سياسياً، ولكنه أيضاً مفهوماً حضارياً. ومن ثم لا يخلو من المضامين الاجتماعية والثقافية.

وثمة مظاهر عديدة للعولمة منها: تزايد حركة رأس المال والبضائع والأشخاص عبر الحدود، وذلك بواسطة الروابط الناتجة عن الاستخدام المكثف والمتزايد لتكنولوجيا الاتصالات. والأكثر تعقيداً من ذلك التقسيم الدولي للعمل والذي يُعد نتيجة لظاهرة التشتيت في إنتاج البضائع والخدمات في عدد من المراكز العالمية الكبرى، فضلاً عن التطور السريع في مجال الأفكار والمعلومات وأنماط الاستهلاك، والتي أضحت تمثل مخاطر تهدد المجتمعات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية بدرجات متباينة[1].

وتمثل الثورة المعلوماتية والاتصالية وشبكة الإنترنيت أهم آليات العولمة، حيث ساهمت في تزايد معدلات انتشارها وتنامي تأثيراتها وانعكاساتها المختلفة، ومن المتوقع أن تؤثر بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة خلال العقود القادمة.

وتعتبر"الرقماتية" تجسيداً واضحاً للتطورات العلمية، حيث يُطلق عليها البعض" الثورة الرقميتية" Digitalization. وأن ثمة عوامل وأسباب لاعتبارها ثورة من تلك العوامل[2]:

١- إن الرقماتية تتيح تكرار البنود أو العناصر بدقة فائقة بدون أية تكلفة، وفي هذا استمرار للثورة الصناعية والإنتاج الكمي "النسخ المتميز Perfect Duplication

٢- إن الرقماتـــية تتـــيح ارسال النسخ دون انتقاص أو تدمير للأصل(حفظ الأصل).

٣- التغلـــب علـــى الوقـــت والمسافة، حيث تلغي الرقماتية عوائق المسافة المتعارف عليها سابقاً بالنسبة للتجارة والثقافة والعلاقات الشخصية.

٤- إن الرقماتـــية تخفـــض دورة الاستفادة من المعدات، وترفع من كفاءتها بدرجـــة غـــير مسبوقة. ولذلك فإن فوائدها العلمية والاقتصادية سوف تستمر ف الزيادة المطردة.

٥- انخفـــاض تكلفـــة الاشـــتراك فـــي الرقماتـــية، ومـــن ثم جني المزايا منها(الاشتراك في الإنترنيت مجاناً أو بأسعار رمزية).

٦- الرقماتية تقوي نفسها من خلال العمليات Processes على عكس المداخل غير الرقمية.

وعلـــى الـــرغم مـــن التسليم بأن للثورة الرقمية انعكاسات متعددة على المستوى العالمي: اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعمرانياً وإيكولوجياً، إلا أنـــه ينبغي الوضع في الاعتبار أن تلك الانعكاسات نسبية وليست مطلقة. وأن ذلـــك يتوقف على عدة أمور منها: الامكانات والموارد المتاحة في كل مجـــتمع مـــن جانـــب، ومدى قدرة المجتمع على التفاعل مع تلك التطورات والاستفادة من تطبيقات الرقماتية من جانب آخر، وما يتطلبه ذلك من إحداث تغييرات بنائية وثقافية من جانب ثالث.

وتؤكـــد معطيات الواقع الراهن على أن الفجوة بين المجتمعات المتقدمة صـــناعياً والتـــي تمـــتلك قدرات وامكانات عالية لإنتاج الرقماتية وتسويقها، والبلدان النامية والتي تستهلك هذه المنتجات. كما أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً داخل البلدان النامية ذاتها بين الأغنياء الذين يمكنهم اقتناء واستخدام منجزات الرقماتـــية، والفقراء الذين يفتقرون للإمكانيات المادية والمعرفية التي تمكنهم مـــن الاقتناء والاستخدام أو أي منهما. الأمر الذي يعمق من حدة التناقضات والفروق الطبقية والاجتماعية، ويعكس آثاراً سلبية عديدة. ومن جانب آخر،

فـإن الفجـوة تزداد اتساعا أيضاً بين المجتمعات الحضرية(العواصم والمدن الكبرى)، والمجتمعات الريفية على مستوى البلدان النامية بصفة عامة؛ وذلك فيما يتعلق باستخدام تطبيقات الثورة الرقمية، باعتبارها أكثر المجتمعات انفتاحاً علـى التغيرات العالمية، الأمر الذي ينتج عنه آثاراً عديدة في البنى الاجتماعـية والثقافية الحضرية، ومن ثم تغير أساليب الحياة وأنماط المعيشة لبعض الفـئات الاجتماعـية الحضرية، وكذلك المسكن من حيث مكوناته واسـتخداماته. غـير أن هـذه الانعكاسـات ذاتها تتباين من حيث درجاتها ومعدلاتها من طبقة اجتماعية لأخرى، ومن سياق اجتماعي وثقافي لآخر.

والواقـع أن العديد من الدراسات تؤكد على أن المدن المعاصرة تواجه الكثير من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، فضلاً عن التغيرات التكنولوجية السريعة والتي تتجسد بشكل واضح في مجال الرقمانية وتطبيقاتها المتنوعة[٣].

ونظراً لتزايد انتشار الرقمانية وتأثيراتها المتعددة والمتباينة، تأتي **أهمية الدراسـة الراهنة** على المستويين: النظري والتطبيقي. حيث تتمثل الأهمية الـنظرية فـي الـتعرف علـى مظاهر التغيرات الاجتماعية والايكولوجية والعمرانية الناتجة عن الاستخدام المتزايد لتطبيقات الرقمانية مما يؤثر حتماً على أساليب المعيشة. وتتمثل الأهمية التطبيقية في تشخيص الوضع الراهن للإسـكان الحضري المعاصر، والتطورات المستقبلية المتوقعة لنمط المسكن ومكوناتـه واسـتخداماته فـي ظل التحديات التي يفرضها التطور السريع والمتزايد للرقمانية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على الانعكاسات الاجتماعية المختلفة لتطبيقات الثورة الرقمية، وبخاصه على أساليب الحياة الحضرية.

٢- الـتعرف علـى مـدى تأثير التغير في أساليب الحياة الحضرية على المسكن نتيجة للثورة الرقمية.

٣- الكشف عن بعض الانعكاسات المستقبلية للثورة الرقمية على الصعيدين الاجتماعي والسكني.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

١- **الثورة الرقمية:** هي مجمل المنجزات العلمية المجسدة في تطبيقات عملية للتغير من النظام التقليدي إلى الرقمي Analog: Digital وتشتمل على:أجهزة الحاسبات وشبكة الإنترنيت، الهاتف المحمول والهواتف الأرضية، والفضائيات والتلفاز التفاعلي، والأجهزة المنزلية الرقمية وأنظمة إدارة المبنى Building Management Systems.

٢- **الانعكاسات الاجتماعية:** ونعني بها التأثيرات المختلفة (الايجابية والسلبية) الناتجة عن استخدام تطبيقات الثورة الرقمية على البنية الاجتماعية الحضرية، وبخاصة تأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية وأنماط العلاقات الأسرية والاجتماعية، وتغير الأدوار والوظائف الأسرية، فضلاً عن تأثيراتها على المستوى المعرفي والسلوكي للإنسان الحضري، وما ينتج عن تلك التأثيرات من تغير في أساليب الحياة وأنماط المعيشة.

رابعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لأن الدراسة الراهنة تمثل رؤية استقرائية لمعطيات الواقع الاجتماعي بما يتضمنه من تغيرات اجتماعية وثقافية كانعكاس لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، ومعطيات المسكن الحضري المعاصر من ناحية أخرى، فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يُعد أسلوباً منهجياً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تبني رؤية تحليلية نقدية لبعض الدراسات والبحوث المتاحة والتي اهتمت بالكشف عن التأثيرات المختلفة للثورة الرقمية على المستوى العالمي، ومن ثم محاولة صياغة رؤية استشرافية للمسكن في ظل التحديات المستقبلية والتي تمثل الرقماتية أهمها.

خامساً: الانعكاسات الاجتماعية للثورة الرقمية:

لا تكمن خطورة الثورة الرقمية الجديدة في كونها مجرد حالة معرفية، ولكن الأمر يكمن فيمن يمتلك أدوات هذه القوة لتحقيق أهداف خاصة لنشر معلبات معرفية جاهزة بهدف الاستغلال الاقتصادي أو السياسي أو

الأيديولوجي. حيث يشير "تقرير التنمية التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩٨" إلى أنـــه بالرغم من الآثار الايجابية لثورة الاتصال والمعلومات والتي تُزيد من قـوة وهيمـــنة الدول الرأسمالية أساساً، إلا أنه نتج عنها ازدياد الفجوة وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. ويحدد التقرير أنماطا للتفوق الرأسمالي في عـــالم الـــتجارة والمعلوماتية أدت إلى ازدياد معدلات الفقر العالمي Global Poverty. كما أن توزيع التقنية ليس توزيعاً عادلاً، فالكثير من البلدان النامية وخاصـــة الفقيرة لا تمتلك القدرات المتاحة للدول الرأسمالية. فضلاً عن أن الغالبـــية العظمـــى من سكان البلدان النامية يفتقرون إلى المهارات والقدرات اللازمـــة لاســـتخدام منجزات الثورة الرقمية بشكل أو بآخر، ومن ثم يتنامى لديهم الشعور بالتهميش من جانب الآخرين(٥).

ومـــن جانـــب آخـــر، فـــإن الانتشار الواسع للرقماتية في المجتمعات الحضــــرية يخلـــق العديـــد مـــن المشـــكلات للذين لا يمكنهم الوصول لهذه التكنولوجـــيا أو اســـتخدامها بطـــريقة أو بأخرى، الأمر الذي يزيد من حدة الفروق والتقسيمات الاجتماعية والطبقية داخل هذه المجتمعات، ومن ثم يزيد من الشعور بالحرمان لدى هذه الفئات الاجتماعية، مما يُزيد الأمور تعقيداً(٦). وأنـــه مـــن المؤكد أن التطور السريع للرقماتية يُحدث تحولاً في المجتمعات المعاصـــرة يفوق كثيراً ما أحدثته الثورة الصناعية والتي نتج عنها تصنيف المجتمعات إلى متقدمة صناعياً ومتخلفة. وأن التحولات الناتجة عن استخدام الرقماتية تتخذ أشكالاً متباينة"(٧).

ولا شك في أن الاستخدام المتزايد لتطبيقات الثورة الرقمية أصبح يمثل واقعـــاً ملموســـاً ليس فقط على مستوى البلدان المتقدمة صناعيا، ولكن أيضاً علـــى مستوى البلدان النامية. كما أن تأثير هذه الاستخدامات في تشكيل القيم الاجتماعـــية والاتجاهات والأنماط السلوكية، ومن ثم أنماط المعيشة وأساليب الحـــياة أصبح تأثيراً واضـــاً وخطيراً. وذلك لما أحدثته وتحدثه الرقماتية من تغـــيرات ســـريعة وحـــادة على المستويين الاجتماعي والسكني، فضلاً عن انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والبيئية....الخ.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن الكشف عن التأثيرات الاجتماعية الايجابية والسلبية للثورة الرقمية يُعد محوراً مهماً في الدراسة الراهنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على بعض آليات الثورة الرقمية الآتية:

٥-١- الحاسب الآلي وشبكة المعلومات:

إن التطور الرقمي للحاسبات قد أتاح سهولة دمجها معاً في شبكات واسعة تطورت من LAN محلية إلى شبكة معلومات عالية (الانترنيت). ونظراً لأهمية الانترنيت وخطورتها باعتبارها واحدة من أهم تطبيقات الثورة الرقمية من ناحية، وازدياد سرعة انتشارها حيث أصبح من الصعوبة السيطرة عليها من ناحية أخرى، حيث غيرت الشبكة جذرياً من أنماط تدفق المعلومات، وأزيلت من خلالها الحدود والحواجز بين الدول، وأتاحت للبشر حرية الاتصال والتعرف على ما يحدث في العالم لحظياً. في ضوء هذه الاعتبارات، يمكننا التعرف على انعكاساتها الايجابية والسلبية على البني الاجتماعية بصفة عامة، وتأثيراتها على أساليب الحياة وأنماط المعيشة بصفة خاصة. وتشير البيانات الإحصائية الحديثة إلى أن عدد مستخدمي الإنترنيت قد بلغ في عام ١٩٩٨ حوالي ١٣٠ مليون ثم ارتفع عدد مستخدمي الشبكة في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي نصف مليار شخص[٨].

والواقع أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت الانعكاسات الاجتماعية لاستخدام الانترنيت قد أكدت على أن ثمة تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية، وإن كانت انعكاساتها السلبية على الصعيد الاجتماعي تفوق كثيراً انعكاساتها الايجابية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية والاجتماعية والاتجاهات والأنماط السلوكية. ويمكننا الكشف عن تلك الانعكاسات الايجابية والسلبية من خلال النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات.

وبما أن الانترنيت قد بدأ استخدامه في الولايات المتحدة قبل غيرها من دول العالم، فإن البحوث الاجتماعية المرتبطة به والتي كشفت عن انعكاساته وآثاره السلبية قد أثارت الخوف في البلدان الأخرى، على الرغم من أنها قد لا تنطبق بشكل مطلق على بقية المجتمعات، وخاصة إذا ما وضعنا في

الاعتـــبار الخصوصية البنائية والثقافية لكل مجتمع. ولذلك فقد حذرت هيئة الـــتطوير الثقافي والاجتماعي التابعة للحكومة الهولندية من خطورة إستيراد المشـــاكل الأمريكـــية، حيث أن ظروف استخدام الانترنيت خارج الولايات المتحدة ربما تختلف باختلاف البنى الاجتماعية والتقارب الجغرافي[٩]. ومن ثم فإن استخدام الانترنيت وبالتالي نتائجه السلبية والايجابية يتوقفان على درجة التطور التكنـ'ـجي للمجتمع من ناحية، ومدى قدرة المجتمع على التفاعل مع منجزات الثورة الرقمية ومدى الاستفادة منها من ناحية أخرى.

فقـــد توصـــلت إحـــدى الدراســـات الحديثة والتي اهتمت بالكشف عن التأثـــيرات الاجتماعـــية للانترنيـــت إلـــى أنه بالرغم من أنها تُحدث تباعداً للمجتمعات وفقدان للعلاقات الاجتماعية، ونقصاً في الشعور بالإنسانية نتيجة للـــتعاملات غـــير المباشرة، إلا أن استخدامها يولد المشاركة في مجتمعات افتراضـــية، وأن استخدامها يفيد كذلك في ديمومة وانتشار علاقات اجتماعية أخـــرى لـــم تكـــن ممكنة بسبب التباينات الطبقية، وبالتالي ينتج عنها أيضاً احتراماً للذات Self Esteem لدى مستخدميها[١٠].

وتشـــير نتائج دراسة أخرى أجريت بواسطة معهد" استانفورد للدراسات الاجتماعـــية" SIQSS علـــى عيـــنة كبيرة تمثل الأسر الأمريكية المستخدمة للانترنيت والذين لا يستخدمونها إلى:

١- إن الأسر يكادون يقضون وقتاً أقل مع أصحابهم وعائلاتهم، وفي مجال الشراء ومشاهدة التليفزيون، بينما يقضون وقتاً أكثر بالعمل عن بعد من خلال الانترنيت لتقليل العمل بالمكاتب.

٢- إن استخدام الانترنيت يتزايد بزيادة عدد سنوات الاستخدام.

٣- إن حوالـــي ٢٥% من مستخدمي الانترنيت بانتظام(٥ساعات أسبوعياً) أكـــدوا علـــى أنها قد خفضت الوقت المخصص للأسرة والأصدقاء، أو قضاء أمسيات خارج المنزل.

٤- حوالـــي ٢٥% مـــن المســـتخدمين المنتظمين للانترنيت أكدوا على أن ســـاعات العمل قد زادت دون خفض ساعات العمل في المكاتب(إنجاز الأعمال داخل المنزل).

٥- ٦٠% من المستخدمين المنتظمين أكدوا على أنها قد خفضت ساعات مشاهدة التليفزيون، و٣٣% يعتقدون أنهم يقضون وقتاً أقل في قراءة الصحف والمجلات. كما أن قضاء وقت أطول مع الانترنيت يكون على حساب وقت الاتصالات التليفونية مع الأسرة والأصدقاء، وحتى مع أشخاص داخل الغرفة ذاتها" العزلة الاجتماعية" Social Isolation.

٦- على الرغم من أن مستخدمي الانترنيت يمكنهم إجراء حوارات مع الأصدقاء والأسرة، إلا أنهم لا يستطيعون مشاركتهم الشراب" فقدان حميمية اللقاء"، وأن الانترنيت تعتبر التكنولوجيا المثلى للعزل الاجتماعي Ultimate Isolating Technology.

٧- إن أكثر استخدام للانترنيت قد تمثل في استقبال وإرسال الرسائل الإلكترونية والبحث عن المعلومات، ولكنها عموما تستخدم في ممارسة أنشطة أخرى منها: معلومات عن المنتجات والسفر، والأعمال البنكية وعمليات الشراء، وقضاء وقت أقل في المواصلات نتيجة لإنجاز معظم المهام من خلال الانترنيت.

٨- إن نسبة كبيرة من عينة الدراسة قد أبدوا مخاوفهم من جرح الخصوصية والأثار النفسية المتوقعة من التواجد داخل المنزل في حالة عزلة. كما أبدوا مخاوفهم كذلك على المستوى القيمي والأخلاقي نظراً لأن التعاملات وخاصة عمليات البيع والشراء تتم دون رؤية للطرف الآخر، مما لا يضمن مصداقية هذه التعاملات" تفسخ العلاقات"[١١].

وثمة اتفاق عام بين معظم الدراسات والمسوح التي تناولت التأثيرات الاجتماعية الإيجابية والسلبية للانترنيت حول مجموعة من النتائج يمكننا إجمالها فيما يلي:

١- إن استخدام الانترنيت يُحدث علاوة على عدم التوافق مع المجتمع المحلي، فقدان الاتصال الاجتماعي ونقص الشعور بالسعادة.

٢- إن هناك أدلة مادية ملموسة تؤكد على أن استخدام الانترنيت ينتج عنه مشاركة فعلية في المجتمعات المحلية، وأن ذلك يُعد مفيداً للحفاظ على

العلاقات الاجتماعية وتزايدها وتكاثرها، بالإضافة إلى أنه يعمق الشعور باحترام الذات لدى المستخدمين.

٣- إن هناك تطوراً ايجابياً من خلال تكوين صداقات والاندماج الاجتماعي عـــبر الشبكة، وأن الكثيرين من المستخدمين قد استفادوا من الانترنيت فـــي حـــياتهم اليومـــية بطـــريقة أو بأخرى وخاصة المراهقين اللذين يستغلونها في إقامة علاقات واسعة.

٤- إن الرقماتـــية بشكل عام، والانترنيت بخاصة قد أدت إلى تغيرات عديدة في البنى الاجتماعية التقليدية مع تخطيها للحواجز الجغرافية والعمرية، وأنهـــا تؤثر على العلاقات الاجتماعية والأوضاع الطبقية. وأنها تؤدي إلـــى تقليل الفوارق الطبقية(حيث أصبحت الاتصالات متاحة أمام جميع الفئات الاجتماعية، مثال: استخدامات الانترنيت والتليفون المحمول).

٥- افتقاد الاتصال المرئي وخاصة بالنسبة للاستخدام التقليدي بدون كاميرا.

٦- المجهولـــية بيـــن المشتركين والمستخدمين للشبكة(عدم كشف الشخصية الحقيقة).

٧- محدوديـــة التفاعل الاجتماعي، حيث يتم التفاعل في أغلب الأحوال فقط لأغراض محددة وفقاً للمصالح.

٨- التطور الثقافي السريع.

٩- مســـتخدمي الانترنيـــت أقـــل اعـــتماداً على أفراد الأسرة الآخرين في الحصول على المعلومات والترفية مما يسبب الانعزالية.

١٠- إن اســـتخدام الانترنيـــت (حجرات الدردشة) قد أحدث تأثيرات سلبية عديـــدة عـــلى طـــرق استخدام اللغة، مثال ذلك" اختصـــار الكلمات إلى حـــروف، و تأنيـــث وتذكـــير أســـماء المشتركين" لإخفاء الشخصيات الحقيقية.

١١- إن الانترنيـــت قـــد أســـهمت في توسيع حدود المجتمعات، وأضافت ممـــيزات متغـــيرة للعمل الذي أصبح ينجز من المنزل، والتعليم حيث يمكن الحصول على شهادات عن بعد.

١٢- إن العمل الالكتروني بصفة عامة يمكن أن يمثل طريقة جديدة لتجميع الأسرة، ومن ثم زيادة الروابط الاجتماعية بين أعضائها، وخاصة إذا ما أصبح العمل يتم بالمنزل، بالرغم من الإزعاج الذي قد يسببه الأطفال والذي قد يمثل معوقاً للإبداع نتيجة للتشتيت الذهني[١٢].

٢-٥- الفضائيات والتليفزيون التفاعلي:

هناك أوجه شبه عديدة بينهما وبين شبكة المعلومات، لكنهما أكثر تفاعلاً وربما أكثر تأثيراً بسبب انتشار التلفاز في كل منزل، على العكس من الكمبيوتر " نزلي. ويتميز التلفاز التفاعلي باتصال المشاهد عبر الشاشة باللمس لإبداء رأيه والتسوق وقضاء الخدمات، لذلك فقد استعمل في بعض الانتخابات بالدول المتقدمة(سويسرا، انجلترا)، وبهذا يتحول المشاهد من مجرد متلقي إلى مشارك.

وإذا كانت الدراسات السابقة قد اهتمت بالكشف عن التأثيرات الاجتماعية للانترنيت، فثمة دراسات أخرى قد اهتمت بالتعرف على تأثيرات الفضائيات و التليفزيون التفاعلي. حيث أكدت تلك الدراسات على أن أهمية التليفزيون التفاعلي أو الرقمي ترجع إلى إمكانية وجوده لدى جميع المستويات الاجتماعية، وأنه يمثل خط الحياة للعالم الخارجي، ومن ثم فإن تطويره يحمل إمكانيات ضخمة للحكومات والمؤسسات والأفراد، حيث يمكن الوصول إلى الآلاف من المحرومين اجتماعياً بواسطة الخدمات والمعلومات المتاحة من خلاله. لذلك فيمكنه أن يُحدث ثورة في الحياة اليومية(Daily Life)[١٣].

٣-٥- الهاتف المحمول:

كما أن ثمة تأثيرات عديدة للهاتف المحمول جاءت نتيجة لسرعة انتشاره من ناحية، ولأن استخداماته لم تعد قاصرة فقط على فئات اجتماعية معينة كما كان الحال في بدايات ظهوره (رجال الأعمال مثلا)، وإنما أصبح متاحاً لجميع الفئات الاجتماعية على اختلاف مستوياتها الثقافية والمعرفية من ناحية أخرى. الأمر الذي يسهم في تقلص العلاقات الاجتماعية التقليدية،

فضلاً عن انعكاساته السلبية الأخرى(المعاكسات والانحرافات الأخلاقية....وغيرها).

٥-٦- الأجهزة المنزلية الرقمية:

هذا بالإضافة إلى الانعكاسات الأخرى للاستخدام المتزايد للأجهزة المنزلية الرقمية والتي تسهم في تغير الأدوار التقليدية للمرأة وخاصة أدوارها المنزلية(١٣). هذا بالإضافة إلى إلغاء عمالة الخدمات المنزلية من نظافة وإحضار مأكولات وخلافه، مما يعكس آثار اجتماعية على فئات اجتماعية متدنية ومحرومة أساسا.

سادساً: تعقيب

على الرغم من أن معظم الدراسات والبحوث قد اهتمت بالكشف عن التأثيرات الاجتماعية المختلفة للثورة الرقمية ليس فقط على المستويين الفردي والأسري، ولكن أيضاً على الصعيد المجتمعي، إلا أنه يمكننا القول أن معظم هذه الدراسات قد تناولت الظاهرة في المجتمعات المتقدمة صناعياً، والتي بلغت مستوى من التقدم العلمي والتقني يفوق كثيراً غيرها من المجتمعات وخاصة البلدان النامية ، والبلدان الأكثر فقراً على وجه الخصوص.ومن ثم فإن استخدامات تطبيقات الثورة الرقمية في تلك المجتمعات يختلف اختلافا جوهرياً عن استخداماتها في غيرها من المجتمعات الأخرى، وذلك يُعد انعكاساً للخصوصية البنائية والثقافية من ناحية، ومستوى التطور العلمي والثقافي والمعرفي من ناحية أخرى. كما أن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم أساليب الحياة وأنماط المعيشة السائدة في تلك المجتمعات قد تتناسب كثيراً وهذه الاستخدامات. فقد أظهرت نتائج هذه الدراسات الكثير من المظاهر الايجابية لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية على الحياة الاجتماعية بشكل عام، ومجالات التجارة والعمل وإنجاز المهام المنزلية، فضلاً عن مجال المعلومات والمعرفة والثقافة بصفة خاصة. كما بينت تلك الدراسات أيضاً المظاهر السلبية المتمثلة في تغير أنماط العلاقات الاجتماعية والأسرية، والتي أضحت تتخذ أشكالاً مختلفة عن العلاقات التقليدية كالانعزالية والفردية ، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشكلات وأمراض نفسية وعصبية كالاكتئاب مثلاً.

وانطلاقاً من ذلك، يمكننا القول أنه إذا كانت التأثيرات الناتجة عن استخدام الرقماتية وتطبيقاتها بهذه الدرجة من الخطورة على مستوى المجتمعات المتقدمة التي تنتج هذه التكنولوجيا وتقوم بتسويقها على مستوى العالم كله، فلاشك في أن الوضع الاجتماعي في البلدان النامية المستهلكة لمنجزات الرقماتية يصبح أكثر خطورة، وبخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن هذه المجتمعات تتميز ببنى ثقافية ومعرفية وقيمية تقليدية قد لا تتناسب كثيراً من حيث مكوناتها والقيم والأنماط السلوكية الجديدة التي تفرضها الرقماتية. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في هذه المنظومة القيمية التقليدية، وهذه المسألة من الصعوبة بما كان.

ونظراً لندرة الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة التأثيرات الاجتماعية للثورة الرقمية وبخاصة في البلدان النامية و العربية بعامة، ومجتمعنا المصري بخاصة نظراً لكونها ظاهرة حديثة، فإن قراءة نقدية لمعطيات الواقع الاجتماعي بكل ما يتضمنه من معوقات وتحديات تؤكد على أن ثمة انعكاسات ايجابية لاستخدام هذه التقنيات منها: رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، مواكبة التطورات العالمية على كافة الأصعدة، وسهولة الاتصال وتبادل المعلومات مما ينعكس بشكل ايجابي على الوضع الاجتماعي للفرد ، ويسهم في رفع كفاءته الإنتاجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن ثمة سلبيات كثيرة على الصعيد الاجتماعي نتيجة لاستخدام تطبيقات الثورة الرقمية منها:

١- التأثير السلبي على الهوية الثقافية (ظهور قيم جديدة مغايرة للقيم الاجتماعية السائدة).

٢- ازدياد حدة التناقضات والفروق الطبقية بين من يملكون القدرات المادية والمعرفية لاستخدام هذه الرقماتية، ومن ليس لديهم هذه القدرات، ومن ثم ازدياد الشعور بالإحباط والحرمان الاجتماعي.

٣- ارتفاع معدلات الاستهلاك على مستوى الفرد والأسرة مما يؤثر بشكل واضح على قيم العمل والإنتاج من ناحية، ويشكل ضغطاً على موارد الأسرة من ناحية أخرى.

٤- تغـــير الأدوار التقليدية للأسرة وخاصة أدوار المرأة داخل المنزل نتيجة للاعـــتماد علـــى تطبـــيقات الرقمانية(طلب الأطعمة الجاهزة، إجراء الخدمـــات المنزلـــية كالنظافة والغسيل مما يؤدي إلى تدهور مهاراتها المنزلية الأساسية، وما يترتب على ذلك من مشكلات صحية.

٥- انتشار قيم المظهرية والتفاخر وما يرتبط بها من أنماط سلوكية تُزيد من حدة الفروق الطبقية والاجتماعية.

٦- العزلة الاجتماعية وتفسخ العلاقات الأسرية و الاجتماعية التقليدية.

٧- تغير أساليب الحياة وأنماط المعيشة على مستوى الفرد والأسرة.

٨- انتشـــار بعـــض الأفكـــار والأنماط السلوكية الانحرافية التي تهدد البنية الاجتماعية.

٩- إقامـــة علاقـــات مـــع أشـــخاص مجهولين الهوية مما يؤثر على الأمن الاجتماعي والقومي.

١٠- التأثـــير الســـلبي على اللغة العربية وكتابتها بحروف أجنبية واختصار كلماتهـــا إلـــى مجـــرد حروف وبخاصة في مجالي الانترنيت ورسائل الهاتف المحمول، الأمر الذي يهدد الهوية الثقافية.

سابعاً: تأثير تغير أسلوب المعيشة الحضرية على المسكن

١ـ الهاتف المحمول والهواتف الأرضية:

إمكانـــية الاتصـــال مـــن أي مكان للمسكن والعكس، بالإضافة إلى خصوصـــية المســـكن – صـــغره – تـــؤدي إلى استسهال ذلك على حساب الزيارات المنزلية.

الأثـــر علـــى المســـكن: تصغير وتقلص مساحة الاستقبال(الصالون) للضيوف.

٢- **الكمبـــيوتر المنزلـــي وشـــبكة المعلومات(الانترنيت)**، وما يصاحبه من معلومـــات واتصـــالات صـــوتية ومرئية، البريد الالكتروني – غرف

الدردشة – التجارة الالكترونية- الترفيه والتعلم عن بعد – إدارة الأعمال والحكومة الالكترونية، طلب المأكولات....الخ.

* **الانعكاسات الايجابية:** زيادة المعرفة، سهولة الاتصالات دون تكلفة تذكر، سرعة قضاء الأعمال، تبادل الآراء، سهولة البيع والشراء، إمكانية التعلم والحصول على شهادات دراسية من أي مكان بالكرة الأرضية، توفير الوقت والجهد بدلاً من الذهاب والعودة، تخفيض استخدام وسائل المواصلات وبالتالي تقليل الازدحام مع تقليل التلوث البيئي، خفض مسطحات وتكلفة الأبنية الحكومية والتعليمية والعلاجية والإدارية والخدمية، مراقبة مؤسسات المسنين وإجراء خدمات أو استشارات علاجية.

* **الانعكاسات السلبية:** الحصول على شهادات غير موثقة أو غير معترف بها، عمليات النصب، البقاء لساعات طويلة أمام شاشات الكمبيوتر بالمنزل مما يؤدي إلى:الإجهاد البصري(انخفاض قوة النظر)، التقلص العضلي(آلام الرقبة والظهر)، انخفاض القدرات الذهنية الابتكارية نتيجة للتدهور العضلي والجسماني بصفة عامة، الكسل والسمنة لعدم الخروج وخاصة مع عدم ممارسة رياضة منتظمة، طلب الأطعمة الجاهزة وإجراء الخدمات المنزلية كالنظافة والغسيل مما يؤدي إلى تدهور المهارات المنزلية الأساسية، فضلاً عن جرح الخصوصية وتقلص الأمن بدخول الغرباء.

* **الأثر على المسكن:**

- إن نمط المسكن وشكله لم يعد يعبر عن المستوى الاجتماعي والثقافي(عيد ٢٠٠٤).
- تغير طريقة الفرش(الاهتمام بالمكتب، الكمبيوتر، توجيه البصر الأحادي على حساب التجمع الأسري والعائلي الجماعي).
- تعاظم دور غرفة المكتب أوStudy Room كمكان لإدارة الأعمال ربما دون لقاء الأطراف الأخرى بالعمل بالتركيز على بنية الاتصالات وخزائن

المعلومـــات الرقمـــية والطابعـــات ذات المهام العديدة All Oncre(فاكس- طابعة - ماسحة) دون الاهتمام بالمقاعد الكبيرة المريحة Easy Chair .

- تــبدل وتغير دور غرفة النوم من مجرد مكان للنوم والمذاكرة أحياناً إلى مركز للاتصالات - مشابهة للمكتب - مع زيادة خصوصيتها حتى للأبناء للدخول على الانترنيت والرؤية والدردشة دون مراقبة الآباء.

- الحاجــة إلـــى عـــدد أكبر من غرف النوم المنفصلة - حتى على مستوى الجنس الواحد- حتى يمكن إجراء الاتصالات بحرية.

- تكبــير صالة المعيشة العائلية على حساب استقبال الضيوف(وخاصة في حالـــة عـــدم وجـــود مكتـــب) لتحولها إلى مركز لإنجاز الأعمال ومقابلة الأصدقاء والمعارف عن بعد، وليس بالحضور التقليدي.

- تصغير مساحة غرفة الطعام أو اعتبارها جزءاً من صالة المعيشة، نتيجة عـــدم دعـــوة الضيوف منزلياً، وربما عدم تناول الأسرة طعامها معاً في مرحلة لاحقة.

- تصغير مساحة المطبخ - في حالة طلب المأكولات الجاهزة_ مما يستغنى عـــن الفرن مثلاً، ويكتفى بميكروويف للتسخين، وربما تضم غرفة الطعام لتصـــبح جـــزءاً مـــن المطبخ كما تفعل ذلك أسراً عديدة، كما أن ظهور الأجهـــزة المنزلية المتعددة المهام كالثلاجة (الأهرام.....) والميكروويف يقلل من المساحة المطلوبة.

- تطـــور وظائف الحمام، حيث قامت بعض الشركات بربط أجهزة صحية مســـتحدثة(باناسونيك...) بشبكة الانترنيت. حيث يمكن تدفئة البانيو وملئه بالماء قبل العودة للمنزل، وقيام التواليت(المرحاض) بقياس نسبة السكر في البول وإبلاغها للجهة العلاجية، (WWW)هذا بالإضافة إلى إمكانية تجميع وإعـــادة اســـتخدام مياة الاستحمام والحوضGray Water مع تنقيتها لري الحديقة المنزلية.

- الحاجة إلى غرفة رياضة تضم بعض الأجهزة لرفع اللياقة البدنية، وتنشيط الجسم لمعادلة ارتخاء العضلات نتيجة العمل بالمنزل والجلوس طويلاً أمام الكمبيوتر.

٣ـ الفضائيات والتلفاز التفاعلي:

- المعلومـــات، الترفـــيه Pay&Watch، اســـتطلاعات الرأي، المشاركة في الانـــتخابات والشراء...الخ عبر التلفاز التفاعلي Virtual inter-active TV (سويسرا)، الاجتماعات Video Conference.

وتتشـــابه آثـــاره مع آثار شبكة المعلومات، وربما تزيد عنها بسبب انتشار التلفاز كما أشرنا سابقاً. ومع التلفاز التفاعلي سيصبح مركزا للمسكن، ولكن ربما يؤدي اختلاف الآراء بين الأسرة لوجود عدد من التلفاز بالمعيشة وغرف النوم مما قد يتحول معه المنزل إلى عدة أجنحة مشابهة للفندق أكثر من كونه منزلاً عائلياً.

٤ـ الأجهزة المنزلية الرقمية:

الأجهـــزة الســـمعية والبصـــرية وأجهـــزة المطبخ والتكييف والإدارة والحمايـــة، بالإضـــافة للـــنظم الشاملة Building Automatecals التي تدير المـــنزل(خالد بحث ايطاليا٢٠٠٤)، (النوبي٢٠٠٤)، والتي يمكن التحكم فيها عـــن طريق كمبيوتر مركزي، بالإضافة لتحكم محلي لعدد من الأجهزة فقط كالثلاجة المايسترو التي تسيطر على بقية أجهزة الطبخ لاتصالها بالانترنيت ووجـــود شاشـــة كمبـــيوتر على سطحها، حيث يمكنها تشغيل الميكروويف والغســـالة وحـــتى تدفئة الحمام، أو الإبلاغ عن الأعطال، مع تسجيل رسائل صـــوتية ومرئـــية(فـــيديو) لأفـــراد الأسرة الآخرين. هذا فضلاً عن إمكانية الاتصال بها من التليفون المحمول لبدء تسخين الطعام أو تشغيل المكيف مع ضـــبط درجة الحرارة. وتوجد هذه الثلاجة حالياً بالأسواق العالمية لشركتين كوريـــة وسويدية بسعر حوالي ثمانية آلاف دولار(الأهرام،Stup)، والتحكم بالأجهـــزة المنزلـــية قـــد أصـــبح ممكـــناً عن طريق الصوت فقط Voice Recognition، وليس بالضرورة من جهاز، حيث يمكن إصدار أمر لإغلاق الأضواء مثلاً أو تشغيل المكيف...الخ.

وأخـــيراً فقد ظهر أسلوب للإضاءة يعالج مشكلة نقص وصول أشعة الشـــمس للغـــرف الداخلية، وذلك باستخدام عدسات مكثفة للضوء الذي ينقل

عبر كابل ضوئي Optical Fiber سمكه ٠,٥ بوصة إلى الفراغات الأخرى(الأهرام٢٠٠٢). فضلاً عن أن تحول الأجهزة المنزلية إلى الرقماتية قد أتاح سهولة تشغيلها وتجميعها معاً عبر تحكم مركزي يصدر إشارات رقمية للتشغيل، مما أدى إلى تطور آخر عبر التشغيل عن بُعد بالهاتف الرقمي أو الصوت، بما له من سهولة متناهية. ولكن ذلك سيخفض من المهارات المنزلية – ما دامت الأمور بهذه السهولة – ومن ثم يؤدي ذلك إلى الكسل المسبب للسمنة، ثم ارتخاء العضلات مع عدم ممارسة الرياضة. هذا بالإضافة إلى إلغاء عمالة الخدمات المنزلية من نظافة وإحضار مأكولات وخلافه، مما ينعكس آثار اجتماعية على فئات متدنية ومحرومة أساساً. كما أن استخدام الرقماتية في نقل الضوء عبر كابل الألياف الضوئية للغرف الداخلية والمرافق المنزلية قد يغير من أسلوب حياة الناس وأنماط معيشتهم.

*** الأثر على المسكن:**

مما لا شك فيه، أن التطبيقات الرقمية بالمسكن من أجهزة تعمل عن بعد لتقوم بمهام عديدة، ستؤدي إلى تغيير المسافات، وربما توجيه النظم التقليدية للغرف، وهو ما يمكن باستخدام الكابل الضوئي الناقل للضوء الخارجي الذي سيؤثر على محددات التصميم المعماري وخاصة بالمواقع الضيقة ذات الواجهات الصغيرة، والتي كانت تحتاج لعدد كبير من المناور. كما أن أجهزة التحكم بالتهوية التي تطورت لتنقية الهواء الداخلي من الأتربة والملوثات ومهيجات الحساسية، أيضاً قد تغير من شكل العلاقة بين المناطق الرطبة كالحمامات والمطابخ وبقية أجزاء المسكن.

سابعاً: استنتاجات عامة ورؤية استشرافية:

إن الاستخدام المتزايد لمنجزات الثورة الرقمية قد أحدث – وما يزال – الكثير من التغيرات في المجتمعات الحضرية المعاصرة على كافة المستويات: الاقتصادية والسياسية والنفسية والبيئية والسكنية. وتُعد التغيرات الاجتماعية والثقافية إحدى أهم وأخطر تلك التغيرات، حيث يصاحب هذه الاستخدامات تحولات في منظومة القيم الاجتماعية، ومن ثم تغيرات في

أنمـــاط العلاقات الأسرية والعائلية التقليدية بصفة عامة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أساليب المعيشة، ومن ثم على نمط المسكن الحضري من حيث: التصـــميم والتنفيذ والاستخدام. ذلك أن الإسكان الحضري بأنماطه المختلفة، ســيتطور بدرجـــات متفاوتة طبقاً لمدى التفاعل مع تطبيقات الثورة الرقمية، فعلـــى المســـتوى التصميمي، قد يحدث انقلاباً نتيجة لإعادة صياغة المسكن وتغـــير دوره إلـــى مكان للعمل والتعلم، وندرة استقبال الضيوف والانعزالية الفـــردية، مما سيؤدي إلى إلغاء أو إضافة بعض الاستعمالات، وضم بعض الفـــراغات وإعـــادة توزيع العلاقات بالنسبة للعناصر المختلفة وحتى بالنسبة للتوجـــيه المناخـــي. أما على المستوى التنفيذي فيجب وجود مرافق متقدمة وخاصة للآلات، مما قد يرفع تكلفة المسكن والخدمات المصاحبة.

صـــفوة القـــول أن ثمـــة تأثـــيرات ايجابية للثورة الرقمية على البنى الاجتماعية، إلا أن هناك تأثيرات أخرى سلبية عديدة كما أوضحت التحليلات الســـابقة. لذلـــك فـــإن الأمـــر يتطلب إجراء العديد من البحوث والدراسات الاجتماعـــية والمعماريـــة المتخصصـــة مـــن ناحـــية، والدراسات البينية Interdisplinary مـــن ناحـــية أخـــرى للكشف عن أبعاد الظاهرة وتأثيراتها الراهنة والمستقبلية على المستويين المحلي والقومي، مع ضرورة الوضع في الاعتـــبار أن التطور السريع في مجال الرقمانية سوف يضع القيم والعلاقات الاجتماعـــية والأنمـــاط الســـلوكية في سياق جديد، مما قد يعطي شكلاً آخر لأساليب المعيشة والأنماط السكنية، مما يشكل تحدياً للمتخصصين والمسئولين على كافة المستويات.

المراجع

1) Rainer Tetzlaff."World culture under the pressure of Globalization.."http://ibs.hh.schule.de/welcome.phtml?unten=/global al lgemein/tetlaff-121.htm.1998. p.1

2)Munich. "The world of ones and zeros. social consequences of digitalization." http://www.pol-it.org/ital/digitalization.pdf.2000. pp7-9

3)-see:-Celine Sachs. Jeantet,"Managing social transformations in cities, a challenge to social sciences", http://www.unisco.org/most/sachsen.htm. p.13.

-Peter Hall, "World cities and global cities", http:/www.forum-global.de/soc/biblio/h/htm. P.5.

4)-http:/www.etesal.com/etesal/section/full_story.Cfm?aid=351&i...=3.

5) Narwshige Shiode, "Urban planning, information technology and cyberspace", Journal of Urban Technology. VOL 7. N2.2000. pp.105-106.

6) John Godfrey Sexes, "The global digital divide: A practical and theoretical overview", Chapter 3. http:/studentweb.tulane.edu/~mtruili/diss/chapter3-overview.pdf. pp56-57.

7) http//www.nua.net/surveys/how_many_online/index.html.

8)Van Zoonen, "Social effects of the internet: Participatory capital and community commitment in the Netherlands". 2003. http://www.fmg.uva.nl/populaireculture part%20–%20comsite.htm. P.3.

9) see: - Ibid, p.2.

- Martin Irvine, "Global cyperculture reconsidered: cyberspace. identity. and the global information city (Washington: Georgetown University). 200.p.3.

10) Kathleen Otoole. "Study takes early look at social consequences of Net use", http://news-service.stanford.edu/news/2000/February16/internetsurvey-21b.htm. pp.1-7.

11) See: - Jeremy Chai, Tracy Smith & Eric Tam. "Distorted boundaries: an inquiry into the effects of Internet use on social skills",
http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/soc/courses/stpp4co3/classessay/socialskille.htm. pp1-2.

- Guo Liang, Bu Wei, "Internet use and social life/attitudes in urban mainland China", IT & Society, VOL 1, Issue1, summer2002,p.241.

- Kraut R., Patterson, M. Lunmark &.., "Internet patradox:A social technology that reduces social involvement and psychological well being?", American Psychologist, 1998,53(9), pp.1017-1031.

-Nie, N. & Erbring L., " SIQSS Internet study. [Online]. http://www.stnaford.edu/group/siqss.

- UCLA, "The UCLA Internet report; Surveying the digital future [online] UCLA center for communication policy. http://www.ccp.ucla.edu.2000.

-Larose, R, Eastin, M, S, & Gregg, J, "Reformulating the social cognitive explanations of Internet use and depressions", Journal of online behahiour1 (2)2001,[online] http://www.behahviour.net/joB.

- Kazmer,M.& Haythornth Waite, C., Judging multiple social worlds: Distance online and offline. American Behavioural Scientist, 2001,45 (3), pp.510-529.

- James E. Katz. Ronald E. Rice, "Social consequences of Internet use: access, involvement, and interaction", http://www.literaturehistoryhub.com/social_consequences_and_interaction_use_access_involvement_and_interaction_02621126.

- Lars Bisgaard Schmidt, "The Impact of e work on families and the social consequences", http://www-janus-eu.org/Documents/EBEW/work%20life%20balance. PDF. P.8.

-David Skuggs, "Information Technology and social change: The effects on families, communities, work place and civil society". 1998. Pp.1-2.

- مرتضـــى معـــاش، المعلوماتية مواجهة تاريخية جديدة، جريدة النبأ، العدد ٥٠، ٢٠٠٠.

12) See:

- Anne-Karien Braamhaar, "Digital television and its social effects". http://www.valt.helisinki.fi/com/orgo/entity/digitaltv.htm. pp1-2.

-- نويـــي محمـــد حســـن، المساكن الذكية نموذج للمسكن الميسر في القرن الواحد والعشـــرين، نـــدوة الإســـكان(٢) المسكن الميسر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٨-٣١ مارس ٢٠٠٤، صص٤٨٥-٤٩٨.

- Khaled N. Ahmed, M.A.Hanafi&H.Wasfy, "Appropriating Intelligent Buildings", Proceedings of the 32th IAHS conference. Trento, Italy.

- حـــذ نـــيز "تطويـــر تصميم المنزل للعمل و التعلم عن بعد"، المؤتمر الأزهر الهندسي الدولي السادس. القاهرة ٢٠٠٣.

- الأهـــرام، "تكنولوجـــيا المنازل الذكية تظهر في مصر: الثلاجة و التكييف وقفل البـــاب فـــي شـــبكة معلومات واحدة عبر الإنترنيت، ٢ يونيو ٢٠٠٠، العدد ٤١٤٧١

-- الأهـــرام، "مـــنزل مبـــتكر يغير أسلوب حياة الناس" ١ مارس ٢٠٠٢، العدد ٤٢٠٨٨.

- الخليج، " آرابيا دوت كوم تتعاقد لتوفير المنتجات اللبنانية عبر الإنترنيت" الجمعة ٢٣ أغسطس ٢٠٠٢، العدد ٨٤٩٦.
- الأهـــرام١ (٢٠٠١) متاعــب العمل بالمنزل ، العدد ٤١٨٩٩ ، ملحق الجمعة القاهرة ، ص ٣٤.
- الأهـــرام٢ (٢٠٠١) إختفاء التعليم التقليدي من التعليم البريطاني في المستقبل ، العدد ٤٢٠٠٧، ص٤.
- ضـــيف، عاصـــم (٢٠٠١) التعليم من بعد ، ملحق الجمعة لجريدة الأهرام العدد ٤٢٠١٨ ، ص ٣٤.
- كـــيلش،فرانك (٢٠٠٠) ثورة الإنفوميديا ، ثورة المعلوماتية وكيف تغير عالمنا ، ترجمة حسام زكريا، عالم المعرفة العدد ٢٥٣ الكويت ، ص ١٤.

تأثير القنوات الفضائية في منظومة القيم الاجتماعية
دراسة اجتماعية ميدانية(*)

إعداد

د. سعيد أمين محمد ناصف
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة عين شمس

(*) بحـــث منشـــور فـــي: مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر، مارس ٢٠٠٦.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته:

لا شـــك في أن العالم المعاصر يشهد تغيرات سريعة ومتنامية ليس فقط علـــى الصـــعيدين الاقتصادي والسياسي، ولكن أيضاً على الصعيدين الثقافي والأيديولوجـــي، فضلاً عن التغيرات السريعة في مجال الاتصال والاعلام، ولقد تجسدت تلك التغيرات فيما أطلق عليه"ظاهرة العولمة". وعلى الرغم من الجدل الذي أثير حول معنى العولمة ودلالاتها وأبعادها المختلفة، إلا أن ثمة إتفاقـــاً بيـــن معظـــم الباحثيـــن والمهتمين على اختلاف تخصصاتهم العلمية وتوجهـــاتهم الفكرية والنظرية والأيديولوجية على أن العولمة أصبحت تمثل واقعـــاً ملموســـاً تعيشه جميع المجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات تقدمهـــا وتطورها. كما أن هذه الظاهرة تتضمن جوانب وأبعاد مختلفة تتسم بالتداخل والتشابك، وأنه من الصعوبة فهم وتحليل أي منها بمعزل عن الأبعاد الأخـــرى. وتتمثل تلك الأبعاد في: البعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الثقافـــي، والـــبعد الإعلامـــي، فضلاً عن أبعادها التكنولوجية والمعلوماتية والعسكرية.

ومـــن جانب آخر، تمثل العولمة آلية جديدة من آليات القوى الرأسمالية العالمية لتحقيق السيطرة والهيمنة على المجتمع العالمي بشكل عام، ولتحقيق هـــذا الهـــدف تلجأ تلك القوى إلى استخدام أدوات ووسائل جديدة لتفعيل دور العولمة على كافة الأصعدة والمستويات. **فعلى الصعيد الاقتصادي** يبرز دور الشـــركات المـــتعددة الجنســـيات، ودور المؤسســـات الدولية(البنك الدولي، وصـــندوق الـــنقد الدولـــي، والاتفاقـــيات الدولـــية الخاصة بتحرير التجارة والاقتصاد...الخ).

و**علـــى الصـــعيد السياســـي** يبرز دور القيود المفروضة على الأنظمة السياســـية والـــدول والمتمثلة في سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسي، والتكـــيف الهيكلـــي، والشرعية الدولية وسياسات الخصخصة...وغيرها من الضـــغوط التي تحد من قدرات الدول القومية وتقلص من دورها الاقتصادي والسياســـي والاجتماعـــي، ومـــن ثـــم العمل على إضعاف تلك الدول على المستويين: الداخلي والخارجي.

وعلى الصعيد الإعلامي يبرز دور الشركات الاعلامية العالمية والتي تتحكم في انتاج وتوزيع المواد الإعلامية التي تبثها من خلال الأقمار الصناعية إلى كل دول العالم بهدف فرض ثقافة رأسمالية واعتبارها الثقافة الكونية التي ينبغي أن تسود على المستوى العالمي، ومن ثم تحطيم وتدمير الثقافات القومية والمحلية، أو العمل على إضعافها وتهميشها بمختلف الوسائل والأساليب.

وعلى الصعيد الثقافي، يمكن القول أن البعد الثقافي للعولمة قد إحتل إهتماماً كبيراً للدراسات والبحوث التي إهتمت بتحليل الظاهرة – شأنه شأن – الأبعاد الأخرى: الاقتصادية والسياسية. وتبدو خطورة هذا البعد في تأكيد أحد المفكرين على أن الثقافة سوف تصبح واحدة من أهم وأبرز الآليات الفاعلة في المجتمع الكوني، وأن الثقافة ستصبح من أهم مصادر القوة في عصر المعلومات.

وعلى الصعيد التكنولوجي، تزداد الفجوة والتناقض بين الدول المتقدمة التي لديها الإمكانات المادية والمعرفية لانتاج التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وبخاصة مايطلق عليها "الرقماتية"Digitalization وتسويقها، والدول النامية والفقيرة والتي تفتقر إلى تلك المقومات، الأمر الذي يصاحبه إزدياد معدلات الفقر والتهميش للدول النامية، وإزدياد الثراء والتقدم للدول الصناعية المتقدمة.

وتمثل الثورة المعلوماتية والإتصالية وسبكة الانترنت أهم آليات العولمة، حيث ساهمت في تزايد معدلات انتشارها وتنامي تأثيراتها المختلفة، ومن المتوقع أن تؤثر بقوة وعمق في صياغة مستقبل العولمة خلال العقود القادمة.

ومما لا شك فيه أن التغيرات السريعة التي شهدتها – وما تزال – نظم الاتصال والإعلام على المستويات الثلاثة: العالمية والإقليمية والمحلية، قد لعبت – ولا تزال – دوراً مهماً ومؤثراً في نشر العولمة وتجسيدها على مستوى دول العالم بشكل عام، وما يرتبط بها من تغيير في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، ومن ثم التأثير على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، وما يعكسه ذلك من ظهور أنماط سلوكية جديدة تختلف عن تلك التي كانت

سائدة خلال عقود ما قبل انتشار الظاهرة بهذا المستوى. ومن ثم يمكن القول أن ظهور القنوات الفضائية وشبكة المعلومات(الانترنيت) قد أحدثت ثورة في مجال الاتصال والاعلام ليس فقط على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي، ولكــن أيضــا على الصعيدين الثقافي والأيديولوجي، فضلاً عن انعكاساتهما الواضــحة فــي المجالات السياسية والايكولوجية والبيئية. فالتطور السريع الــذي تشهده نظم البث الفضائي المباشر قد أسهم بدرجة كبيرة في ربط دول العــالم جمــيعها، كمــا أنه أسهم أيضاً في إزالة العوائق والحدود الجغرافية والسياسية والأيديولوجية والزمانية بين دول العالم كافة، وأدى إلى أن أصبح العــالم"قــرية عالمــية " Global Village علــى حد تعبيربعض المفكرين والمحللين.

والواقع أن المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع المصري بخاصة تــتأثر بشــكل مباشــر أو غير مباشر بالتغيرات العالمية الحادثة على كافة المســتويات، ومــن ثــم يتأثر الإعلام العربي والمصري وبدرجات متفاوتة بالإعلام العالمي فيما يتعلق بحجم ومضمون الأعمال الفنية المقدمة من خلاله بأشــكالها وأنماطها المختلفة(أفلام، مسلسلات، برامج، أخبار...الخ). ونظراً لأن تلــك الأعمال تحمل مضامين وأفكار لا تتناسب وخصوصية مجتمعاتنا العربــية والاســلامية، فــإن تأثــيراتها السلبية تعد خطيرة ليس فقط على المستويين: الشخصي والأسري، ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي. ولذلك فالأمر يتطلب إتخاذ الاجراءات والتدابير الملائمة لضبط عمليات استقبال تلك البرامج وانتقاء ما يتناسب منها والخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا، وبخاصة إذا مــا وضــعنا فــي الاعتــبار التطورت السريعة التي تشهدها نظم الاتصال والإعــلام العربي وبخاصة القنوات الفضائية التليفزيونية ذات التأثير القوي والفعال على قطاع كبير من المشاهدين وخاصة الشباب منهم، وأن تلك النظم لا تنفصــل بحــال من الأحوال عن الاعلام العالمي بكل مايبثه من رسائل إعلامية ذات مضامين متعددة.

ونظــراً لأن الدراســة الراهنة تهدف إلى التعرف على تأثير القنوات الفضــائية التليفزيونــية فــي منظومة القيم الاجتماعية، فإننا نرى أن الفهم

الحقيقـــي لهـ·· الدور يتطلب من الباحث أن يضع في إعتباره بعض الأمور مـــنها: أن القنوات التليفزيونية العربية والمصرية ليست منعزلة عن الإعلام العالمـــي، وأنها تتأثر به بشكل مباشر أوغير مباشر. كما ينبغي أن يضع في الاعتــبار أيضـــا أن القــيم الاجتماعــية التـــي تقــدم مـــن خلال القنوات الفضائية(العربية والأجنبية) والتي تستهدف فئات الشباب بصفة خاصة، تعد قضية من أخطر وأهم القضايا الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامـــة، والمجتمع المصري بخاصة، وذلك لما لها من إنعكاسات سلبية كثيرة على البنيةالاجتماعية بشكل عام، وقضية التنمية بصفة خاصة.

وانطلاقـــا مـــن الدور المؤثر والفعال الذي يلعبه التليفزيون بقنواته المختلفة(الأرضية والفضائية) في التأثير على المشاهدين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية، ومستوياتهم الثقافية، وبخاصة الشباب، فإن الدراسة الراهنة تهتم بالكشف عن التأثيرات المختلفة التي تمارسها الفضائيات التليفزيونية(العربية والأجنبـــية) علـــى منظومة القيم الاجتماعية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعة.

وعلـــى الـــرغم مـــن الاهتمام المتزايد من قبل المتخصصين في مجال الإعـــلام والإتصـــال الجماهـــيري بدراســـة هذا الموضوع، ومن ثم كثرة الدراسات والبحوث في هذا المجال سواء البحوث النظرية أم الميدانية أم تلك التـــي إهتمـــت بتحليل مضمون بعض البرامج المقدمة من خلال الفضائيات بشـــكل عـــام، وعلـــى القـــيم بشـــكل خـــاص، إلا أن الدراسات والبحوث السوسيولوجية المتخصصة في هذا المجال لا تزال محدودة.

ثانياً: الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

ومن ثم تأتي **الأهمية النظرية** للدراسة الراهنة كمحاولة للكشف عن تلك التأثـــيرات التي تحدثها القنوات الفضائية العربية والأجنبية في منظومة القيم الاجتماعـــية. ومـــن ثم تعد الدراسة بداية للمزيد من الدراسات والبحوث في مجـــال القـ· الاجتماعـــية وهـــو يعـــد من المجالات المهمة في الدراسات السوســـيولوجية. أمـــا **الأهمية التطبيقية** للدراسة فتتمثل في الكشف عن أهم

القيم الإيجابية والسلبية التي يتأثر بها طلاب الجامعة من خلال مشاهدتهم للفضائيات العربية والأجنبية، ومدى تأثير هذه القيم على توجهاتهم السلوكية، ومدى تأثير ست على عمليات التنمية على المستويين القريب والبعيد.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة مفهومين أساسيين هما: القنوات الفضائية، ومنظومة القيم الاجتماعية.

١- القنوات الفضائية:

على الرغم من الانتشار الواسع والتطور الملحوظ الذي شهدته نظم الاتصال والإعلام العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، وما صاحبه من تزايد في عدد القنوات الفضائية التليفزيونية سواء العربية أم الأجنبية، إلا أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت تأثير تلك القنوات وبخاصة على مستوى المجتمعات العربية بعامة، والمجتمع المصري بخاصة، قد جاءت من قبل المتخصصين في مجال الإتصال والإعلام الجماهيري بشكل عام. أما من جانب المتخصصين في علم الاجتماع، فما يزال الإهتمام بهذه الموضوعات محدوداً، الامر الذي يعد قصوراً واضحاً من جانبهم وبخاصة إذا ما تعلق الأمر بالتأثيرات المختلفة للفضائيات على منظومة القيم الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من تغيرات في أنماط السلوك الاجتماعي. ولذلك فإن مفهوم القنوات الفضائية يعد مفهوماً جديداً في الدراسات الاجتماعية والانسانية بعامة، وعلى مستوى علم الاجتماع بخاصة.

ونظراً لأن القنوات الفضائية كآلية من آليات العولمة الإعلامية والثقافية، فإنها ترتبط ببعض المفاهيم الأخرى منها: **الأقمار الصناعية** والتي تعرف بأنها" عبارة عن محطة تجديد أو محطة ترحيل لاسلكية في مدار حول الأرض، وتستقبل إشارات من مواقع أو نقاط محددة فوق الأرض، ثم ترسلها إلى مواقع أخرى، ومن ثم فهي تعد وسيلة لارسال واستقبال أنواع متعددة من الإشارات التي قد تكون حروفاً أو أرقاماً أو أصواتاً، ويقوم القمر الصناعي ببث هذه الإشارات(٩).

كما يعتبر **نظام البث المباشر** أيضاً أحد **المفاهيم المرتبطة** بالقنوات الفضائية، ويقصد به " مكانية الاتصال **بين القطاع الفضائي** وأجهزة الاستقبال في المنازل مباشرة دون المرور **على المحطات الأرضية** أو أية محطة ترحيل أخرى"(١٠).

ومن ثم فإن القنوات الفضائية تبث **إرسالها مباشرة عبر الأقمار** الصناعية التي تنتجها الدول المختلفة، وتستقبلها **أجهزة الاستقبال** في المنازل مباشرة بما د- ف بالبث المباشر من خلال أطباق **البث الرقمي** Digital الذي يتيح للمشاهد قنوات **تليفزيونية** أكثر دون وجود **رقابة من أية** جهة تحد من وصول ارسال هذه الأقمار الصناعية المختلفة **إلى أي مكان في العالم**.

وتعرف" الفضائيات" بأنها" مجمل المعارف **التي تستخدم في** إطلاق مركبة صناعية من الأرض والتحكم في **مسارها والاتصال بها** ومتابعتها حتى تؤدي مهمة معينة في الفضاء أو في مدار **محدود"(١١)**.

وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد **وعلم القنوات الفضائية**، فإنها تعتبر من أهم الأدوات التي تلعب دوراً مؤثراً **في تدعيم العولمة الإعلامية**، ومن ثم فالدراسة الراهنة تتبنى تعريفاً إجرائياً **"للقنوات الفضائية" بأنها"** تلك القنوات التي تعتمد على البث التليفزيوني الفضائي **المباشر من** خلال الأقمار الصناعية. وقد تكون هذه القنوات خاصة أم حكومية**، كما أنها** تبث إرسالها من داخل العالم العربي أم من خارجه، وبشكل خاص **من أوروبا، كما** أنها قد تكون قنوات عامة أم تشتمل **على** قنوات متخصصة".

٢- منظومة القيم الاجتماعية:

لقد شغلت قضية القيم الاجتماعية إهتمام **الكثير من** منظري الاجتماع على مدى القرنين الماضيين، ومن ثم قدم كل **منهم تعريفاً للقيم** يتناسب وتوجهاته الفكرية والنظرية والأيديولوجية من ناحية، **والمدرسة الفكرية** التي ينتمي إليها من ناحية أخرى. ويمكننا أن نعرض **لبعض التعريفات**، لتوضيح الاختلاف والتباين بينها، ومن تلك التعريفات: **تعريف كل** من(كلاكهون، بارك وبيرجس، ستوارت ودودد) القيمة بأنها "تصور **يتعلق بالمرغوب** فيه".

كمـــا يعرفها" ملسر" بأنها غايات لأشياء مرغوب فيها". أما تعريف القيم في المـاديـــة التاريخـــية فقد جاء مختلفاً تماماً عن التصور الذي قدمته النظريات الوضعية، حيث يعرف" ج. أوسيبوف" القيم بأنها" ظاهرات الطبيعة والمجتمع وهي نتاج حياة الناس وثقافتهم في مجتمع أو طبقة ما بوصفها حقيقة واقعة، وأن القـــيم تحدد وتنظم سلوك أعضاء المجتمع أو نشاطاتهم الاجتماعية حتى تصـــطدم المتطلبات الاقتصادية للنمو الاجتماعي بهذه القيم وتؤدي حتماً إلى ظهـــور نظـــام جديـــد من القيم يعكس المصالح الأساسية للطبقات المتقدمة المنتصرة(١٢).

في حين يعرف" سمير نعيم" القيم بأنها" حكم عقلي أو إنفعالي على أشياء ماديـــة، أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة، وهـــي التي تحدد لنا نوع السلوك المرغوب فيه في موقف ما توجد فيه بدائل سلوكية، كما أن القيم تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات والطـــبقات فـــي مـــرحلة تاريخية محددة، وداخل تكوين اقتصادي اجتماعي معين، كما أنها تعد نتاجاً لهذا الوجود في الوقت نفسه"(١٣).

وثمة تعريف آخر للقيم بأنها" مستوى أو معيار للإنتقاء من بين بدائل أو ممكنات إجتماعية متاحة أمام الشخص في الموقف الاجتماعي"(١٤).

ويـــرى الـــبعض أن" أنساق القيم" تمثل مجموعة من التمثلات الجمعية Collective Representation التـــي تعكـــس نمـــوذج مـــنظم ومتكامل من التصـــورات والمفاهـــيم الديناميـــة الصريحة والضمنية للمجتمع. وأن هذه الأنســـاق القيمـــية تخـــتلف باختلاف الطابع المجتمعي من ناحية، واختلاف الـــثقافات الفرعـــية مـــن ناحية أخرى، فضلاً عن اختلاف مراحل التطور الاجتماعي بصفة عامة(١٥).

وتعـــرف القيم الاجتماعية أيضاً بأنها" مجموعة المبادئ والقواعد التي توجه السلوك الاجتماعي"(١٦). أو "بأنها مجموعة المبادئ التي تشير إلى كيفية إقامة الفرد علاقات ذات معنى وهدف مع الآخرين في المواقف الاجتماعية، ســـواء كانت هذه العلاقات مع الأسرة أم الأصدقاء أم جماعات العمل أم.... غير ذلك(١٧).

وفـــي هـــذا السياق تؤكد بعض التحليلات على أن القيم كانت تُفهم في المراحل السابقة كتعبير عن الأيديولوجيات السياسية أو القومية، أو من خلال الحـــدود المعروفة بين المجتمعات سواء في مراحل الأزمات، أم في مراحل الـــتحول، أما الآن وفي ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم كانعكاس لـــتزايد تأثيرات العولمة على منظومة القيم الاجتماعية، فإن تعريفات جديدة للأيديولوجـــيات الإقليمـــية والقومية قد ظهرت، ومن ثم فالقيم تتطلب معرفة نقدية بهدف الفهم الأكثر عمقاً للتأثيرات الجمعية(١٨).

ونستنتج من التعريفات السابقة أن مفهوم القيم بعامة، والقيم الاجتماعية بخاصـــة قد إحتل مكانة مهمة لدى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدارس فكـــرية متبايـــنة، ومـــن ثم جاءت تعريفاتهم للقيم متباينة وتعكس توجهاتهم الـــنظرية والأيديولوجية المختلفة. ومن ناحية أخرى أكدت معظم التعريفات علـــى أن القـــيم الاجتماعـــية تتسم بالتغير والتنوع، وأنها تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع خلال مراحل تطوره المختلفة.

وانطلاقـــا من ذلك، فإن الدراسة الراهنة تتبنى تعريفاً إجرائياً لمنظومة القـــيم الاجتماعـــية مؤداه:" أنها مجمل المبادئ والقواعد المكتسبة التي تحدد السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع في مواقف معينة، وفي سياقات اجتماعية واقتصـــادية وثقافية محددة، وفي مراحل تاريخية محددة. وأن هذه المنظومة القيمـــية ليســـت عامـــة أو مطلقة، وإنما تتسم بالنسبية والتغير، ومن ثم تعد تجســـيداً للتغـيرات البنائية والثقافية التي يتعرض لها المجتمع مراحل تطوره المخـــتلفة حيـــث تلعب المتغيرات الداخلية والخارجية دوراً مهماً ومؤثراً في تشكلها في كل مرحلة".

رابعاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمـــثل الهـــدف الرئيســـي للدراسة في التعرف على التأثيرات المختلفة للقنوات الفضائية على منظومة القيم الاجتماعية لطلاب الجامعة. وانطلاقاً من ذلك فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يلي:

١- الـــتعرف علـــى أنـــواع الأطباق اللاقطة الأكثر انتشاراً في أسر عينة الدراسة.

٢- الـتعرف على أهم البرامج التي يفضل الطلاب مشاهدتها في الفضائيات العربية والأجنبية.

٣- الـتعرف علـى أهـم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات العربية.

٤- الـتعرف علـى أهـم القيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات الأجنبية.

٥- الكشـف عـن آراء الطلاب فيما تقدمه الفضائيات العربية والأجنبية من برامج.

٦- الـتعرف على آراء الطلاب حول دور **الفضائيات العربية والأجنبية في إثارت النزعات الإستهلاكية لجمهور المشاهدين.**

٧- التعرف على تأثير الفضائيات العربية والأجنبية **على التوجهات** السلوكية للطلاب.

وانطلاقا من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن **التساؤلات التالية:**

١- مـا أهـم البرامج التي يفضل الطلاب مشاهدتها في الفضائيات العربية والأجنبية؟

٢- مـا أهـم القـيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات العربية؟

٣- مـا أهـم القـيم الإيجابية والسلبية التي يكتسبها الطلاب من الفضائيات الأجنبية؟

٤- إلـى أي مدى تؤثر البرامج التي تقدمها الفضائيات في إثارت النزعات الإستهلاكية للمشاهدين؟

٥- مـا مـدى تأثير الفضائيات العربية والأجنبية على التوجهات السلوكية للطلاب؟

وثمة مجموعة أخرى من **التساؤلات الفرعية** نجملها فيما يلي:

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتضـــمن الإجراءات المنهجية للدراسة عدداً من المحاور الرئيسية يمكن حصرها فيما يلي:

١- المنهج:

علـــى الرغم من عدم توافر دراسات وبحوث سوسيولوجية متخصصة حول تأثير القنوات الفضائية التليفزيونية على منظومة القيم الاجتماعية على المســتويين: العربـــي والمحلـــي، وذلـــك نظراً لحداثة الظاهرة، إلا أن ثمة دراســـات وبحـــوث عديدة قدمها متخصصون في مجال الإتصال والإعلام تناولـــت الظاهرة من زوايا مختلفة. ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تعد محاولة لتقديم تفسير اجتماعي لتأثير الفضائيات على منظومة القيم الاجتماعية لطلاب الجامعـــة، وذلك انطلاقاً من الإستفادة من نتائج تلك البحوث والدراسات التي تناولت الظاهرة.

وفـــي ضـــوء هذه الإعتبارات يرى الباحث أن الأسلوب الوصفي يعد أسلوباً منهجياً مناسباً للدراسة، حيث يمكننا الكشف عن تلك التأثيرات السلبية والإيجابـــية من خلال التحليلات الكمية والنوعية لمعطيات وبيانات الدراسة الميدانية.

٢- مجالات الدراسة:

تشتمل الدراسة على المجالات التالية:

أ- المجال المكاني:

تـــم إختيار جامعة عين شمس كمجال للدراسة الميدانية، حيث إختار الباحث ثمان كليات هي: الطب والهندسة والعلوم والحاسبات كنماذج للكليات العملـــية، والآداب والحقوق والتربية والتجارة كنماذج للكليات النظرية، وقد أختـــيرت هـــذه الكلـــيات بطريقة عمدية مقصودة، وذلك للكشف عن تأثير الفضائيات العربية والأجنبية على االطلاب(عينة الدراسة) الذين ينتمون لهذه الكليات وفقاً للاختلافات والفروق بينها.

ب- المجال البشري(عينة الدراسة):

تـــم اختـــيار عيـــنة عمدية بواقع (٤٠ طالب وطالبة) من كل كلية من الكلـــيات الد... ـتارة، وذلك وفقا لعدة معايير من أهمها: ملكية الأسرة للطبق اللاقط، أو الاشتراك مع الآخرين(الجيران)، التنوع في تخصصات الطلاب، وكذلك التنوع في الفرقة الدراسية. وفي ضوء ذلك بلغ إجمالي عينة الدراسة(٣٢٠ طالـــب وطالبة) موزعين على الكليات المختلفة والتخصصات والفرق الدراسية المتنوعة. وقد أنجزت الدراسة الميدانية خلال شهر أبريل ٢٠٠٥.

المراجع

١- قدري حفني(مشرفا)، الطفل المصري والقنوات الفضائية، التقرير الأول، مقابلات متعمقة مع عينة من أطفال المدارس، دراسة استطلاعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الاتصال الجماهيري والثقافة، القاهرة. ٢٠٠٤، ص ٩.

٢- المصدر نفسه، ص ١٠.

٣- أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، القاهرة. ٢٠٠٠، ص ٢٨.

٤- أحمد أنور، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، الأعمال الفكرية، القاهرة. ٢٠٠٤، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

٥- سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، يونيو ١٩٨٣، ص ص ١٢٣-١٢٦.

٦- عبد اللطيف محمد خليفة، إرتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، العدد ١٦٠، الكويت، أبريل ١٩٩٢، ص ٣٩.

٧- محمد حسين أبو العلا، دكتاتورية العولمة، قراءة تحليلية في فكر المثقف، مصدر سابق، ص ١٨٥.

8- " Social Values: The Missing Dimension of Biodiversity",

http://www.conser
vationdirct.org.uk/inf/socialvalues.shtml.p.1.

9- "Values",
http://ilearn.senecac.on.ca/careers/goals/values.html.p.1.

10- " ISA Research Committee on Social Classes and Social Movements Values and the Social Imaginary: The Future of Collective Action".

http://www.arts.Ualberta.ca/cjscopy/events/valuesO5.html.p.1

المحتويات